

مجلد
اول
البر

في الصلوة
في السجود

Basel

كتاب الصلوة
كتاب السجود

كتاب الطهارة كتاب الصوم كتاب الحج كتاب النكاح كتاب الطلاق
كتاب العتاق كتاب الايمان كتاب البيوع كتاب الاجارات كتاب
الوكالة كتاب الشرايات كتاب لوب القاضيه كتاب الدعوى
كتاب الاقار كتاب الجنائز كتاب الغصب كتاب الرهن كتاب
الاكراه كتاب الوصايا كتاب الوقف كتاب العارية كتاب الوضوء
كتاب الشراكة كتاب المضاربة كتاب القسمة كتاب الصلح كتاب
الكفالة والحوالة كتاب الشفعة كتاب المزارعة كتاب المأذون
كتاب الهبة كتاب الصيد والذباح كتاب الاضاحي كتاب البر
كتاب الفرائض كتاب الحظر والاباح كتاب الحيل كتاب لوب المفتة
كتاب القواعد



مجموع في الفتن
كتاب في الفتن

٢٥٩

Suleyman
MCA ADE
HUSEYIN PASA
Veri
L. N. N. N. N. 259

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الواحد العلي الوهاب الغني الخالق بلا سبب ولا شريك والرازق بلا استمداد والقاهر عن كل عيب الظاهر له كل غيب
الذي صبت سوانح الآيات وصفت سوانح نعماته وله المنته والطول وبه المنته والحول والصلوة والسلام على سليل الكرم
بسمه وقربه اشرف بقعة المبعوث من الكرم الاعراق المنعوت بكلام الاخلاق محمد سيد المرسلين
وخاتم النبيين ^{صلى الله عليه وسلم} في ليلة الاثنين العاشر من شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٠ هـ في شهر ربيع الاول سنة ١٢٩٠ هـ
المؤيد بن المقنف رحمه الله تعالى في كتابه **كتاب الطهارة** في مسائل من سأل عن طهارة المني والحيض والنفاس
وما وقعت في قصور المهمل وكثرة الآفات وفقر الرغبة وشد الحاجة فحسب في نوادره ان احسن نوادر الوعا
تعات عربية عن الدلائل القاطنة للبصيرة في سهل فهمه وتخفف حمدة في الفقر والسفر اذ ان الفتاوى الصغرى
المسوبة الى نجم الدين الخاوي تفتت في الغفلة اشتملت على نوادر كثيرة ومعان غريبة لكن الجنب فيها
بالاحالات وبيان الاختلافات وزوايد الروايات حتى يبعد عن البسط فاتجنتها ولخصتها وكنت منها ما هو
المعتمد عليه وحذف الاحالات وزوايد الروايات والاختلافات فصر المسافة على الطالبين وتسهلها
للطريق على الراغبين وضممت اليها من فتاوى اخرى منسوبة الى سراج الدين الاوشى رحمه الله نوادر من
الوقائع بما لا يوجد في اكثر الكتب ووفيت الله الى الاجازة في الفاظ من غير اخلال بالزعم وراعى في
فيه تجنيس الفتاوى الصغرى وذكر مسائلها عقيب كتبها وفصولها فيسرها وادرجت فيما بين فصولها واولعها
مسائل الفتوى الساجدة فكتبت في اول الكتب حرف السين وارجوان يستغنى الفقيه باستصحابه عن حمل
الكتب الكبار واستصحاب الاسانيد الاسفار وسميته بسمية المفتى وارغب الى الله الوهاب في ان يكون
نفو للطلاب حامدا لله وسعييا منه ومصليا على رسول محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين
اجمعين وسلم تسليما واما كتاب **كتاب الطهارة** في مسائل من سأل عن طهارة المني والحيض والنفاس
عرق الحيوان وسوره ثم اخرج الذي ليس بحد ثم مسائل ازالة النجاسة ثم في الجنابة والاعتسالة ثم في
الحيض والاستحاضة ثم مسألة ثم مسائل الشقاق والمفصل مقطوع الرجل ثم مسائل السج على الخفين والجلابير ومسائل
باب تنجيس المياه في موضع الاستنجاء وتعد النجاسة من الثوب المتبل للماء غيره قال ما كتبت
نجاسته نجس وان لم تدر نجاسته لا ساقية سدا لخيرته فكتبت في موضعها بحسب الماء عليها يتوضأ اسفل منه
ان كان مائلا في الجيفة اقل وان كان اكثر لا وحت ان ترى الجيفة تحت الماء لقلته لا لصفائه فوض برحله الماء من
جانب ونجس من آخره وضأ منه ان لم يكن اكثر من اربع ^{او اقل} في الاكثر لا الا في موضع دخول الماء وخروجه
وقيل يتوضأ منه مطلقا فوضعه في موضع غير موضع فلو صب على طرف الميزاب يتوضأ فيه وعند احكام
فوض

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

الاختلافات يجمع فيه قيل في طاهر وظهر وروى الاصح لا الكذا لوضا ومن ثم فخرج منها الماء فلا بد البول
قبل وصوله الى اليد قيل جاز وروى الاصح لا استنجي في بين يدين ج ما وانا استنجي بحجر ابل موضع فاصاب
شيئا تنجس في الاصح ارض اصابته نجاسة فيلبس وذهب اثرها ثم اصابها ماء او مني اصاب ثوبا
فلبس فكل فاصابه ماء في غيرة نجاسة وروى ان اصاب بول طرف لحيلا اكثر من قدره ثم منع الصلوة
الاصح قلت ثوبا نجسا مبتلا في طاهر يابس فحباله في الطاهر لا ينجس لو لم يتقاطر لم تنجس في
الاصح كذا الطاهر اليابس اذا سقط على ارض نجسة مبتلة تجاوزت بنية النجاسة فيه والعمر المعتبر في الثوب
ان لا يبقى قسطا عرق الحمار والبغل ولعابهما لا يفسدان الثوب ويزيلان طهارة الماء بسوء القوس
طاهر كسواد آدمي في الاصح وتسلو في رواية وعروة في اخرى طمى كل خارج ليس بحد فلبس نجس في
الاصح ازاله ما جرم من النجاسة بزيوال عينها وتبنا الاثر لا يبرأ اذا كانت النجاسة لولا او ماء فصب الماء
عليه كفاه بلا عرق ما روى عن ابنه يوسف رحمه الله في نجس صبت الماء على جسد في الحمام ثم ازاله بظلم
بلا عرق نجس بالابنوعر بان تشرت كثير نجس ما نجس وحديد خشب وخزف وحديد موهة بظلم نجس وطم
اغايه وحديد نجس بغسل ثلثا وتحتف في كل مرة واحد بموهة بالماء الطاهر ثلثا والبرادة التي تشرب الخمر
تتفق في ماء طاهر حتى تشرب ثلثا وتحتف في كل مرة وفيها لم يفتخ بغسل ثلثا متواليه كفاه اذا لم يبق اثره لثا
عقبت خزف وخشب وحديد لم يوه كفاه مسح خروقه او اذ خال ناره واحراق راس غاة شلح بالدم
بطاهره بزر والنجاسة بما يج غير الماء عن الثوب وعن البدن في الاصح يمنع الحصى دخول المسجد راي في فرائضه
ملا لزمه غسل كذا اذا اقتصر عن جبابه قبل بول فخرجت بنية مني وكذا اغتسل اسفل فسلكت شهوة
ان يغسل جنبه في جوف سبعة طحام ثم يخرج ما لم يخرج ويحي عليه الماء في الاصح احتسأ الكايش سمعت الآيات
طهرت وبقى من الوقت ما يسع فيه التيممة وهو قول الله اكبر لزمها الصلوة حدة السجادة وفي الجرح السائل
ان يغسل عليها وقت صلوة كامل لم ينقطع من صلته فاما يسيل دمه وقاعد الاقعا على اجب ثم لم يجد الا ثوبا
زبوع طاهر لزمه ان يصب في فيه وان كان الطاهر اقل يصب فيه فاما او بدونه فاعدا بايما متخير كذا النجس كل نجسة
زمت فيها نارا يقرن اهلها بالاحراق لو مكثوا او بالغرق لو القوا النفس في الماء فمن القى نفسه في الماء لم يأنس
في مسألة مقطوع الرجل الاخر بقى من الرجل المقطوع من موضع الوضوء ثم غلب
غسل مسح تحت على غير ظاهر الخف لا يجوز لبعض اعضاء جراحة والقلبة للصالح او هي النصف غسله وسخ على الجيرة
مسح على خفيه ثم دخل الماء فخرج من رجله ان صار مغسولا الى اللعيب انقص عليه غسل الرجل الاخرى وفي
انتفاخ للمسح اذا بلغ الماء الشرا حتى رجله روايان مقطوع الاصاب مسح على خفيه وبعضه فالحسن القديم

كتاب الطهارة

طهارة

كتاب الطهارة

على الخسولة قدر ثلثة اصابع جازوا الا فلا كذا خفت واسع بعضه خال عن القدم اذا كان مقطوع الاصابع والوقت
في موضع الاصابع فان كان مقدار ثلثة اصابع او اقل من ثلثة اصابع فمديه لو كانت قاعة يمنع المسح والاقبل لا ولا غيره
لا اصابع وان كان في موضع الابهام فان خرج الابهام وجازناه يمنع وخرج الابهام وجازناه لا في الاصابع
وان كان الخرق من قبل الاصابع وظهرت الا انها لم تخرج لم يمنع من فرض المسح على الجبيرة فرض الاستنجاء
وقيل يكتفى بالاكس وعن انه يكتفى رضي الله عنه في المسح على الجبيرة روايتان عجز عن غسل اعضا
لشقاق الماء عليه ان قدر والاصابع ان قدر ولا يغسل ما حوله وان عجز عن الوضوء لشقاق في يديه
يستعين بغيره ليوضئه وان تيمم ولم يستعين جاز وان كان في رجله شقاق جعل فيه دواء
يؤمر بامرار الماء عليه لا يابى صالة فقهه ولا يكتفى بالمسح وكذا اذا سقط ظفوه فجعل فيه دواء فان الماء ابعده
الوضوء عن يديه فرض غسله بالمسح على الجبائر باصبعه آفة فادخل فيه مرارة ومسح جاز ولا يكره عند
الامام الا اعظم رضي الله عنه ان كان فيه بول الشاة بكرة والا فلا ومسح على جميع عصابة المقتصد مع فرضها
في الاصابع ما لم يشك المقتصد وكذا اذا جرحه اخرى وكثر عجزه عن غسله مسح جميع العصابة وان شذنا على
حاشي مختلف انقضى امر الماء على موضع الغسل شطرا ولا يكتفى بالاصابة صرف المبلل من عضو جاز
والغسل لان الوضوء مسح بخواب اصبع واحد او باصبع عدة قدر ثلثة اصابع اليد لم يجز في الاصابع
وباصبع اذا تلت مرات في ثلثة مواضع جاز مسح راسه بملل كفة جاز وبملل لحيته لا تبرعصاة
مسوحة باخرى لم يغير المسح اصابع المطر قدر ثلثة اصابع اجزئ عن المسح من ماء الغسل والوضوء
على الزوج مسير عن الوضوء فعمل جارمية ان توضئه دون امراته والاولى ان لا يستعين
بغيره في الوضوء بكرة التفتيح والامتناع في الماء والتعنيف في ضرب الماء على الوجه والاولى ان
المقتصد باليمن والاستساق بالسار توضاء ثم استنجى لم يغير وضوءه في نوم في صلوة لا وضوء
عليه بحيث لا يعرف الرجل من المراء انتفض وضوءه نام في سجن تلاوة في الوضوء وفي سجدة
صلوة لا الا يلاج في اليها لم لا يوجب الغسل خلاف اللواطة اختلفت ولم يخرج حائوا وان وجدت
لثة الانزال فعلها الغسل اجنب كافر ثم اسلم وجب الغسل وقيل يستحب مجنون اجنب ثم افاق قبل
لا غسل عليه العجين اختلفا في غسله والزر والطحام بين السنان لا غسل الحجة للصلوة لليوم
جنب غسل ثوبه ينجى ان يجوز له قراءة القرآن ومسح الصحف ان غسل بين ملاه طول الوضوء بعشر عشرة
عشر جاز الوضوء منه توضاء بنج ذائب يتقاطر جاز بول الخفايش وخرق لا لا يفسد الماء وفي
بول الفارة فقد لان عرق من حوض حمام وبين نجاسة الماء يدخل من الانبوب متشابها لم يتنجس
بالماء

غيره

ش من

الحاجة التامة
كل ما لا يضر

الاولى

دائما في الوضوء

ادخل كفه انما لم يتنجس كذا رجله بكرة في الاصابع دون الاناء سور الحافض والجنت والظفر طاهر توضاء ووضع
قدميه على ارض نجسة ان كانت صلبة باليسرة ولم ينف لاش عليه وان كانت رطبة والرجل باليسرة ويرت الرطوبة
في قدميه يتنجسا كلب اخذ عضو رجله وتوبه حال المناجحة نجسة وحال الغضب لا كلب دخل الماء ثم انقض
نفسه فاصاب شيئا نجسة ولو نفض من المطر الا اذا لم يصل الرجل جلد حوض عشرين في عشر لم يتنجس بجماسة
وكفارة وقعت في بئر فطن لم يفسد بالتعريف طهر جرد المطر في منازل من سطح لم يجل من غدران فالما
طاهر اذا كان اكثر السطح طاهرا وكذا ان كانت العذرة عند المنزلة والثر الماء لا يلا في العذرة غسالة
الميت لا يتنجس ثوب غسالة مادام في غسله ما طاهر اختلف نجس او عكسه فهو نجس في الاصابع وقيل
العجين الغالب متى لمس على البدن لم يفسد المسح باليد نجس جعل في نهر جاري وترك ليلة طهر تطهر الاثر
من بول قبل ثلثة فنه يغسلها ثلثا ونشف الماء بخرقة صبي فاعلى ثوب امية ثم ارفع منها ثلثا رضعات
طهرت غسالت يدان من خمار نجس ثلثا طهرت ما طهره بالاباء بالذات مع التسمية استنبه
موضع اصابة النجاسة من ثوب يغسل الكل وقيل نجس الاستنجاء على مسحاة لوقت كل صلوة
بلا بول او غايط ترك الاستنجاء مع سعة العوزة افضل من عكسه لا تقديس في الاستنجاء ويجوز
حتى يطهر من قبله ويظهر يد طاهرة موضع الالباس باستدبار مستنج لم يرفع ذيله الاستنجاء بما
باروة الشاة افضل ولا يقر القرآن في المستنج والغسل مسح على خف يتخذ من لبر جاز كذا على
جور بين يستسكان على الساق كذا على جاز ونج ان كانت اللقافة ذات طافين وقد شذت ما يرباطات
سيف لا يدخل فيها ثلث اصابع اليد الاستنجاء شرط التيمم في المختار ويلزم تحنيل الاصابع وتحريك
تيمم بطين جاز لكن لا يفعل الا اذا خاف فوت الوقت كذا الملح ان كان جليلا لا يابى اصل
على خضارة ينجم ثم انه باخرى وينجم من الوقت ما يمكن ان ينوضا لا يصل نكول التيمم ينجم مسح
تلاوة او صلوة خضارة يصلح ويكتفى مسح ودخول مسجد لامع رقيقة ما يبيعه بمن مثل ذلك الوضوء
لزمه الفراغ ونجس فاحس التيمم يزيل النجاسة عن يديه بخروقة او تراب ولا يلزمه يتم لدخول مسجد
غند وجود الماء وكذا اللزوم المبتهرة لمارات الدم تقطع عن الصلوة وغيره فاذا رأت نصابا
وظهرت صارعادة لها عذرا او موصفا حاصت من ذب فليس يحض نامت طاهرة وقامت حاضيا
فحضرها من حين نامت وفي عكسها طهرتها من قايمة تخرج الكسابة عن الجبض لحد الانقطاع المعجلة
حال الجبض تعلم حرفا حرفا لا آية وفيما دون آية خلاف مسح كسب الفقه بالكم المتفقه جاز دون
المصحف للحافض واجنب زيادة قربة ودخول مصر وقراءة الدعوات اللهم اننا نستعينك ونعوذ بك من
وحوه

لا تقصد

حدثنا

يستحب للحائض في وقت كل صلوة ان تتوضأ وتجلس في سجدة واحدة وتتمثل مقدار اداء الصلوة
لو كانت طاعة بلغت ورات يوما دنا ولو لا هكذا مشهرا ففقدت من كل شهر حشيش من قرب
امرأة الحائض استغفر الله تعالى ويستحب ان يتصدق بنصف دينار **كتاب**
الصلاة فيما ينبغي للمصلي ان يفعل اولها ومكان الصلوة وما يفسد بها اولها في المروءة
من يدعى المصلي في الامام والمقتدى في التراويح والجماعة في التطوع والوتر في الجمعة والعيد
في الصلوة بعزات في المسافر والمريض في سجدة التلاوة ثم السهو ثم التجاوز ثم صلوة الكسوف
وتكسوف والاستسقاء فيما ينبغي للمصلي ان يفعل الى اخره لوى فرض الوقت جازا لانه
الجمعة لوى خمسا وسلم على الرابع جازا ونحت بنته يصنع بكيفية على شماله حين كبره لا عقيب الشاء
والافضل الوضع في كل قيام فيه ذكر سنون بكرة جعل شي من القرآن في الصلوة الا اذا كان
ذلك ابر عليه في الفاتحة في صلوة على تعد الشاء جازا جنب في الفاتحة او غير ذلك وادله
الرعاء للقرآن لا بأس به السجدة ثلاثا في واحد القديس والجمعة او الانف وباليدن و
الركبتين لم يلزم نقل قومية بعد ما كبر الى مكان يخشى الى طاهر صحت صلوة الا ان يتناول
فرض عليه في مكان خيس وقام عليها جازت صلوة ولو لم يوشها لا يصل على بساط في ناحية منه
نحاسة جازت ان كانت في غير موضع قيامه وسجوده وفي موضع سجوده روايان بساط فيمنظر
تجشست بطائفة صلى على ظهره ووضعه النجاسة لم يخر في الاصح وبجاسة حشو الجماعة يمنع وفيه
اللبنة والاجرة وهو على ظاهر ما لا الصلوة في الحمام والمخرج والمقبلة بكرة وقيل في الحمام ان كان
في صورة وثائيل لا بكرة قراءة القرآن في الحمام برفع صلوة بكرة وبدونه بحيث يسمع ما ولا نظر
الى عورته لم يفسد صلوة في الاصح نظر في صلوة بشهوة الى فخرج امرأته المطلقة صار به مراجعا
ولم يفسد صلوة في الاصح رقع اليدين لا يفسد الصلوة وقيل يفسد ابتلع في الصلوة شيئا بين
أشنانة لا يفسد وان كان قد رخصت في الاصح فافعلها وعاد بلا ارادة لم تفسد صلوة التمار
في العمل الكثير ما يقع به عند الناس انه ليس في الصلوة سبج ارادة الاعلام انه في الصلوة لا بأس
لذا لو سبج لوضع ما بين يديه أو اوى بين يديه ويجوز بين سبج واياء بكرة **في المروءة**
بين يدي المصلي بكرة المروءين يدي المصلي في الصلوة في موضع سجدة مطلقا لا ما
وراءه في الاصح وفي المسبى لا يسبح المروءين يديه الا يحايل من استطوانة وغيره الا اذا كان المسجد
كبير وتكلموا في حقه **مسائل المروء والمقتدي** وقت ادراك فضيلة الاقسان

الوزارة

لقد علمت السلام على القار
بين يدي المصلي ما عليه في المروءة
لوقت اربعين

شيء

سالم بغير من الشاء في الاصح اقتدى بامام وفي نعمة انه فلان ولم يكن جازا وان اقتدى بفلان لا
الصلوة خلف صاحب موى لا كفرة جازا وقيلما تكفرك لا اقتدى الاخرس بالامم صح وعكسه
لاخرس او اقل من باخوس جازت صلواتهم وان كان المقتدى امتا فسد صلوة الامام
الاخرس والقوم كاماة الامم القاري اقتدى بامام ونوى فضا آخر لا يصح شارعا في الصلوة اصلا
اذا اذ وقع تكبيرة قبل تكبيرة الامام منطوية اقتدت بفرض محاذية فسد صلوة فيما اخذ
دون ما سبقا فتوضأ او جاء يقضيان محاذية فسد صلوة فيما لحقا دون ما سبقا اقتدى على سطح
وقام بخلافه اس الامام ذكر الحلو الى الجور والشرع في سجدة بغيره على امامه فسد وناحر الامام عنه
لا رفع رأسه من ركوعه او سجدة قبل ما قبل يبعث ان يعجزه الامام وقول الجوزية الصلوة ففتح عليه
مقتدى جازا ولو استخلف لا وقف صلوة الا اذا لم يفر ما يجوز في الصلوة فأس مضمض نف
صلوة اقتدى فنام فسبقه شي فانتهى بغيره بما سبق اقتدى وامامه سبقه بالثناء ثبني ما لم يفر
امامه وقيل غني فيما خاف لا فيما جهر وقيل شئ في سكتانه حتى الامام في السجدة كبره لا ففاح
ثم لا الخطا ثم سجد ولا يركع ولور كع وسجدت صلوة صل ثلثا لم علم انه لم يقبل في المسج
فيل لا يقبل في الرابعة حتى ينقلب نفل الشيخ الامام **مسائل التراويح**
اداء التراويح في سبج افضل اذا كان امامه يقرأ قدر السنون وهو قدر ما يقرأ في العشاء السعد
شعبا منه ثم يقضى لاش عليه بكرة النفل جماعة في غير حضان لئلا الور وقيل الور لا قنوت الور وعاد
لا قيام من الايعوف القنوت يقول يارب ثلثا وقيل الامم اغفر لنا وقيل اللهم ربنا آتنا في الدنيا
الى اخره **مسائل الجمعة** اهل بيتا لا يجتمعون يوم الجمعة على اهل السو
الجمعة اذا كانوا على قدر فرسخ في المختار يجوز الجماعة والعيد في فضا المصرو ما وان يكون على قدر غلوة مع
ان تأوى السفر اذا خرج اليه بقدر كذا اذا انتهى اليه شرع في الاربع فافتح الخطبة يتم في الاصح كذا الاربع
قبل الظهر اذا قيمت فرض الوقت يوم الجمعة الظهر في الاصح ادى المغرب بعزات بعد فان لم يجد
حتى طلعت الفجر انقلب جائزا **في المسافر والمريض** في زيكستان قنوط لا يقصر وفي حوض وليان يقصر
من خرج من بخارا وقيل اذا خرج من العيران يقصر وقيل من الرض يخفف المسافر بين صلواته فعلا
لا وقتا المتنفل فاعدا يقصر في الشهد كما في ساير الصلوات كذا في حال القراءة فيما يختار للقنوت
بكرة عند غزبه عن السجدة ان يرفع اليه يسجد عليه فان سجد عليه ان خفض رأسه للركوع والسجدة
اجزاء والا فلا اعمى عليه او جفن او عجز عن الاعباء بالراس فدام اكثر من يوم وليا سقطت عن الصلوة

مقتدى

مطلب
ما هو الامم
المقتدى

والقنوت العالي مقدار

في سجد التلاوة

والكثرة بالساعات وقيل تسعة اوقات **في سجد التلاوة** سجد التلاوة فلي فيها آية
اخرى لم يلزمه سجد كذا كون في الركوع وجوب السجدة بتعلق بقرآه حرف السجدة مع
شي قبلها او بعد ما سلم قرأ السجدة ثم انزل ثم اسلم سقطت سكران في الركعة كذا المجنون
الغير المطابق قول الزمعة اذا افان نزل سجد في صلاة فركع بها ان نوى ولم يتكلم بينها الركوع
نلت آيات اتم راي قوما يسجدون للتلاوة لا يسجد على فصل ونسوا ان يسجد على السجدة
وقيل لا **س** سمع سجد من الطولي لم يلزمه في الاصح وحسن النايح يلزمه وقيل لا نية المقصد
لا ادسجد وجبت بقراءة الاحكام بشيطة وقيل لا اخفا ناعى قوم بقره يسجدون ولا يسجدون لا
باس ولا ينبغي للاحام ان يقرأ ما في صلواته يخاف فيهما ولا في الجملة ولا كان القوم
لا يسجدون حصلا سمع سجد فسجد مع تاليها ان اراد اتباعه فدرت صلواته ولم يجز عا
سمع العمل للشيء يقطع مجلس التلاوة والكل لغة وتكلم كلمة قليل والبيع والبراءة كشيء **مسائل**
السهم شرع في الصلوة على النبي عليه السلام في الفعنة الاولى لزوم السهو ولو زاد نية في الفعنة
الاولى فاحق قبل لشهره لزوم السهو ويجوز لاقران الثانية قبل سورة لزوم وبعد لا كراها في الاخيرين
لم يلزم كراها اول لشهره لزوم وثانية لا شئ في صلوة فتفكر وطال بحيث تشغل عن شئ من افعالها فان
كان بين السجدين او في الفعنة الاولى لزوم السهو والافلا ترك الفعنة الاخيرة سهوا واقتضت التفرغ
لا تفرد قبل سجد ومما انف سجد للسهم في الصلوة لا يفتة ويجوز ثانيا وقبل يفتة سجد
بين ثانية وثالثة لا يفتة في الاصح سلم على ثانية ظهره نظير فجمعة او في عشا ينظر تراوح فدرت
وقيل انه اتم يتم حادام في المسجد فرغ فشكل انه صلى ثلثا ام اربعاً لا شئ عليه وقبل الفرائض
ثم باخذ الميتقن صلواتا مستيقن واحداً بالتمام واخر بالنقصان وشك الاحام والقوم فلا اجادة
الا على الميتقن بالنقصان **س** لا يسجد على الاصح يسجدوه ولا حنفر وجهه فيما خافت
وعلى المسبوق السهو قولا في ركوعه او سجوده او تشهد في قيامه او ركوعه او سجوده فلا سهو
جهر بالشهادة او الشك لا سهو عليه الاصح لا يتابع الاحام في سهوه وباتة في آخر صلواته سهوا
فسجد ثم سهوا فلا سهو عليه بخلاف المسبوق سبق قام ذكر الاحام ان عليه سهوا بالبعث قبل السجدة
ظن الاحام سهوا فسجد فتابعد مسبوق قبل تقيده ركعتين يتبين ان لا سهو عليه في صلوة
المسبوق في الاصح سلم عليه سهوا وتلاوة وصلواته فان سلم ذكر الصلاة في اول التلاوة فسدت
وان كان ذا كرا للسهم خاصه بوجه وبقي الاول فالاول سلم المسبوق ساهيا بعد الاحام لزوم

اجزاء
تلاوات

السهو بغير ناله لا احام قام الا الخامسة وقد تعد لا يتابعونه بل ينظرون عوده فيسجدون بعد
الاخيرة منه ولا يبتغي لا بفعل ولا بصل والشهيد لا بفعل ولا بصل والباغي لا بغيره
المؤلول حيا فقامت بصل عليه والا فلا وحده الاكثر من قبل الرجل سرته ومن قبل الرأس
صدره وجد من الميت يفتح الرأس بصل عليه ولا رأس الا ان الضم مع نطق رأسه
او رأسه وكلمة بلا رأس بصل عليه والقسماء على هذه اركان الشهيد بوجوب صلواته هو عاقل
او رفعه من مكان جرحه او بقائه يوما وليلة الحنفى بصل في رواية وفي الاصح ينسحب اذا بلغ
بالسر او هو من هو يقين مثل لباسه اذا خرج للعبيد والكرامة ما لبس عند زيادة البوها وقيل ما لبس
المرة في الغالب يتبع على الميت بكفن فافتتحة سبع او حشر على مسجدين في المسجد يعجزون الى
المقبرع التيمم لصلوة الجازة لم تحض بغير الامام والولي في الاصح الامام الاعظم او له بها سلطان
كل من امم المصرا والمقاضي ثم امام الخ ثم ترتيب العجائب غير ان الاب مقدم على الابن هنا
يبدل في الحل بيمين الميت الجازة والمسلم بدين دار حرم حرم كافر والكافر قربة المسلم لا وامع الميت
في قبره يقول بسم الله وعلى حلة رسول الله ويؤكل القبر من تقع به الكفاية نقل الميت من بلد الى بلد
مباح **س** يستحب اعادة اذان الجنب والمرأة والسكران والمجنون اذان المراق لا بكه الا
رواية عن الامام اذن مسافر راكباً جازية الاذان قاعدة النفس دخل المسجد والموضي بغيره
المعبرة في الجمعة اذان المنب وقيل اذان المنارة ان وقع في الوقت الاسفار بالفضل اليمز دلفة
بالحاج تأخير المغرب بكه الا في السفر او كان على المائدة انت جازة ومغرب بدا المغرب قدم المرأة
بجودة في حق الصلوة انكشف شئ من شعرها ومن سافرها وظهرها بالوجه بلغ احدتا ربع
يمنع شئ منها حتى تباع للصدر ومن كبره متبوعه والذكر عضو والانيان عضو عار عند كسوة ليال
فان منع عزرا لاثوب ان صلت قائمة انكشف ربع سافرها وقاعدت لا تصل فاعدت الاولى للامة ان
بصلي بغير فتاع استبدت النوب الطاهر حتى وان كانت الغلبة للنجسة التوجه الى القبلة بغيره
في الاصح قبلة بلا زنا بين مغرب الشتاء والصيف حتى في ليلة مظلمة في مسجد جازة السفر لا يترك اجتهاد
الا باخبار من موثوق من اهل ذلك الموضع ترك القبلة من خوف عدو او شبح جاز كفى المقصد نوبت صلوة الامام
كبر قبل الاحام لا يصيب شاعرا في صلوة نفسه في الاصح ظهره وعمر من يومين لا يدرس الاول كبر لها لا يصير شاعرا
في واحد شئ في الصلوة ثم نوى الشروع حال التمام كذا افقه البعض صل الحس في مواقيتها ولم يعرف موضعها
لم يجز كبره لا فصاح وهو لا الركوع اقرب لم يجز الا في الفجر اصابع في الافتتاح كل التفرج بخلاف الركوع في الفجر

اذان

مسائل الجنازة

في الاذان

في سائر العورة

افعال الصلوة

فما جاز افضل رفع رأسه من الركوع برب طاء راسه للركوع فان كان الى الركوع اقرب من القيام
 جاز والافلا سجد على جاورس لم يصح ينظر في سجود الية خية انكر وضعية القدم الا خيرة لا يلف
 لا يتجاوز في الصلوة فان عليه يصنع بين على فية بكرة تخفيض العين وتغطية الفم وقام الامام
 في غير الجواب الالفورة ورفع يديه الى المرفعين وان يكون بين يديه نار صوف لا شمع ويكون صورة
 ما بعد الصلوة بحيث لا يبدو للمناظر ان يدخل في صلوة ولم يزل او غايط ينخل قلبه الى الاحاطة في ذلك
 كره ان يركع دون الصف وان يشبه غير كل الشهاداة من كان تبعاً لمسافر يصير مقبلاً باقامته
 وخيش وعبد عبد فرم مولاة فضل الربا وتزل القعون الاول ثم اخبره المولى بنية السفر حين خرج
 بعد الصلوة وقيل لا قدم مكة حاجاً في عشر الاضي وهو يريد الاقامة بها سنة تقف حتى يرجع من هناك
 لانه يحتاج الى قضاء المسائل فصار كنية الاقامة في غير موضعها فنية الاقامة في موضع لا ياء فيه لم يصح من
 اصل الطلوع من اصحاب الاثنية والحجاء يصح في الاصح خرج مسافر ثم بداه ان يرجع بيته
 وينصره اقل من ثلثة ايام ثم اقدم بمقيم ثم اصد لومته كعتان مسافر نوى الظاهر اربعاً فسلم على
 كعتين لاشي عليه صل مسافر مسافر ومقيم فاحدث فاستخلف المقيم لم يلزم المسافر الا انما
 يصلي على الدابة سوى المكتوبة وشبه الحج ولا يجوز ان يصلي على مشية نذر ان يصلي على الدابة اثنان
 في غير اقدى احد ما يخرجا نفعاً وفرضاً في خوف على عجلة لا شير جاز وعلى بعير لا يخرج عن الفقه
 والسجود بسبب طين صلي تايا بايما والراكب ان يركب في ركوب والافطيمها وتوقفتها ان قدر
 والافني سبه هاتوجه ان قدر والافيد في صل وفي نوبه دون الكثرة الفاحش من السكر والمفسد
 بحرية في الاصح صل وهو حامل ميت لم يغسل او غفل او جنب او حرم وكلب لم يجز في ركوب
 وشهد بركه وولده برة ولم يزل مذبح جاز في كل مذبح كذا وقيل لانه سدا وولده انما احتلام
 ولم يترك بعيد الصلوة من اقرب يوم اليه راي في نوبه نجاسة لا يدرى قتي اصاب لم بعد شيئا صل في نوب
 يهودي او مجوسي كره صل في نوبه وكلب فسدت وسنور وجية وفارة لا يكره ان يجتنبه قراءة الامام
 فقال بل او نعوذ اربى الالف وتبسم الله من وجع قف وقيل لاواه من مريض لا يقدر على الانشاء
 عنه وبا جانه مؤمن بفسد وبالحمد لله عند عطاس لا ويرى حبل القديس ويتكلم في لاراي على نوب
 امامه شيئا الكثر من دم طنة نجاسة ولم يكن يغسل اجلته في صلوة لم يبين نوح الماء من يورفع البناء
 ومشيئة الماء بعيد لا وعلمه كل عضو ثلثا لا ينجس والنجاسة يمنع كسفت دراعها عند غسل
 اليدين غبني في الاصح امام احداث فوضاء في جانب المسجد ينظره القوم اجرام المنفرة اذ انوضا

وما يكن في الصلوة

الصلوة على الرابطة والسفينة

الصلوة بالنجاسة

ان يخرج فاه والافلا او اقم

الحدث

المنته

بعد الحدث ان شاء الله ثم وان شاء في مكانه الاول كذا المسبوق احداث امام فاستخلف من جاء
 ساعته قبل ان يقضى جاز الخليفة لم يعلم ان الامام كم صلى لا يجا يقعد في كل ركعة امام احداث
 فقد تم غير منوف في كل ركعة مقامه حتى قدم غيره صحه امام مسافر استخلف مقبلاً فانه يتم صلوة الامام ثم يقدم
 مسافر ايسلم اهم ولم يسلم ما يصح يتم صلوة قائم قليلا وقد نذر ان يخرج فاعاده فسدت وبجوده لافانته
 صلوة الكسوف بحجامة صلى باطله اتم الكسوف وامرانه ونحوهما في اكلوة لم يكن انتهى الى المسجد وقد ضل
 بالحجامة ان دخل ضل والاي طلب بالحجامة فابنغي ان يصلي في مسجد بني على سور المدينة وان استخفت
 غنوة جاز يرحب الى اقدم المسجد بناء فان استوبا قال افرها بابا الى بيته وان استوبا فالعاني
 محير والفقير يذهب الى اقلها قوماً ليكثر وانه فيهم عن حدث واخر عن جماعة فالذي عن جماعة اوله
 بالامامة اماه الخلف المشكل لمنه لا يجوز صاحب البيت او الامامة من غيره والمستاجر اوله من
 الاجير يوم اثنين ان شاء الله ثم وان شاء قام بينهما فصل العبد كالمسيح في انقطاع الصفوف لانه
 ان يحث مثله في الاصح وتصله اجازة مثله فيها في الاصح ثم لا يجزى الا بصلاح يمنع الا قد اصاب في صلاة
 بين الامام والقوم مقدار ما يصطف فيه ثم يحج الاقدار اقدى من لولي الا بوم جاز اقدى نادر
 بنا في الركوع الا اذا قال الله على ما التزم مدار بيته وبيان الامام حايط ان امكته الوصول اليه جازوا الا
 فلما رفع الامام رأسه قبل تسبيحة ثلثا تيا لبعثه قبل امامه فسلم او ذهب جازت صلوة سقط التسبب
 كدرة القوايت فخصا بالاقبلا جازت الوقفة مع ذكره في الحجاز المعبر في ضيق الوقت الممنهج
 تغفل اقدى مفترض ثم اقدم اقدى نادر في الاصل هو قضاء وقيل هو نفل فانه صلوة
 في ركعة وليكفي يصلي الظهر فشكل انه صلى الفجر ثم لا فاما فرغ تبيان انه لم يصليها اعاد الظهر بعد الفجر المستحب
 في قضاء القوايت ان ينوي اول ظهر او عصر ثم على هكذا في غيره من القوايت هكذا المسبوق عند
 ما يقضى اول صلوة فيستفتح مسبوق بدأ بما فانه فقد خالف السنة ولا نفس ما لم يتم الركعة نسي
 صلوة فذكر ما بعد شهرته بخز الوقتية مع ذكر ما هو المختار المسبوق بكونه الشهير واليزيد ونفع الوارث
 عن الميت لكل صلوة لفقيهين لا شفعين تخلف ليس عليه قضاء ما ادى مات احده في آخر وقت صلوة
 ليست عليه تلك الصلوة عبداً من له مولاة بالحجة وجبت عليه يجوز اقامة الحجعة لكل امير وان لم يغفل
 من الخليفة اذا كانت سيرة سيرة الامراء والى مات فصل الحجعة خليفة وصاحب الشدة او قاضي جاز
 وان لم يكن واحد منهم فاتفق الناس على رجل جاز صل احد بعير اذن الخطيب لم يجز الا اذا اقدى
 به من له ولاية الجمعية فمروى نوى ان يكث في المهر الوقت الجمعية لزمته والافلا وقيل ان نوى ان يخرج

الحجامة

في الامامة

الحجامة

مؤخر تراوية الحكمين او النظر الى مكنى والحد حار وصحة صلوة م ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

في يومه فلا يجتمع عليه خطيب الصبي لم يجز ومن اجنب جاز خطيب فرجع الى منزله فتغذى او جامع فاستل
استقبل خطيب فامر من لم يشهد الخطبة بالصلوة لم يجز ولو امر الامام من شهد ما جاز من الاستماع
الخطبة ليبلغ في صلوة افضل من القراءة والذكر الخطيب لا يستلم على القوم تذكر انه لم يصلي الفجر والامام
يجتنب قام ويقضي صلوة العبد في الصلاة في موضع طاعة الضعيف يشرع في صلوة العبد ثم ان
لا يقضي عليه صل العبد في بلد ثم انتهى من الغدا الى قوم يصليون العبد في آخر فصلت معهم لم يكن
ان ينصرف الى بيته من غير الطريق الذي اتي به الى المصلي نسي التكبير فقد قيل ان يجز من
المسجد كبر للتسليم وان سبقه حدث له ان يكبر وان توجعا وجاوا كبر جاز فنه ما فاتة في اول الام
التسليم في آخر ما كبر لما فاتة قبلها ولا ما قضى منها بعد ما اذالم يتهربا من الخوف النزول للجماعة
صلوا افرادي ولا يجوز بالجماعة تركها ولو جوزه الجماعة والعبد من سوا كان من بيع او غدر ومريض
عن الايام براسه سقطت عنه الصلوة فاذا برأ وكان يعقل فلا قضاء عليه فيما زاد على يوم وليلة
في الاصح عجز عن القيام وامكنة الاستعانة بغيره فصل في قاعدة جاز صل بلا قراءة من عجز جاز صل
قاعدة معتدلة يلزمه الاعادة مريض تخمة يبار خبة ولو سبط اخر نخس من ساعة او يلحقه منقطة
له ان يصلي لكل المسحاضة لا يلزمها غسل ثوبها الخ وفصل في الاصح جازت صلوة الاخرس
وان قهقهه على الاقتداء بالقارئ فثبت بغير العربة جاز الاحام في رمضان يقف مخافة في المحار
مستوب بر كعتين في وتر رمضان فثبت مع الامام لا يقف ثانيا تذكرا الركوع انه نسي القنوت لا يعو
في الاصح ولا يصلي على النبي عليه السلام في القنوت الا يقول الله الليث اهل قرية تركوا الوتر والوتر
فان لم يترجروا يقابلون دخل في الوتر مع الامام تطوعا ثم افسد عليه اربع ركعات فتركها من اربع
ثانيا لم يلزمه الا الاربع نذر اربع ركعات ينشله بعتين فصلا ما بتسليمه واحدة جاز وعكسه لا نذر
ركعتين فصل قاعدة جاز على الدابة لا نذر ركعتين اليوم فلم يصليها قضا ما خلف ان يصلي اليوم
كذا فلم يفعل كقر بلا قضا يشرع خلف اتي ثم نظم لم يلزمه شي نزل القعدة الاولى في السن
والنوافل لا يفسد في الاصح تنقل ليلا بخبره قليلا افضل منه الفجر لا يجوز قاعدة الاداء التنقل
في بيته افضل السنة ثانيا في نطاق النية في المنحار المسافر لا يتول السنة الا بعذر دخل المسجد فان
شاور صلى السنة ثم جلس وان شارب جلس او لا السنة العتمة ان لم ركعات اخضر عند الامام بعد
وقيل الاربع سنة موكنة اهل بلدت تركوا التراجع فاعلم الامام صل التراجع في بيته وحده والناكر
يصلونها في المسجد فيصلي كل واحد في بيته هذا ساءوا الاستراحة على خمس تروكيات مكرهه
تسليمات

فصل في العبد

في الخوف

في النذر

في التراجع

فصل في العبد

وتنوي التراجع او السنة او قيام الليل ولو نوى النفل جاز في الاصح ولو لم يجز لكل شفع نيته
جاز وانتظار تكبير الامام نيته واداء ما قاعد يجوز صلى تروكته بتسليمه او الخلل بتسليمه وتعدوه موضع
النعوذ جاز ولو فاتت عن وقتها لا يفسد شئوا انهم صلوا التسع تسليمات او عشرة اصلوا اخرى
فراوى صلى كل تروكته امام لا بأس وكل تسليم لا يستحب وقيامها في آخر الليل لا يكره في الاصح
اقتدى في التسليم الاواني من يصلي الخامسة او العاشرة فضلا جاز اقتدى فيها بغرض او موثقة
او تنقل غير التراجع لم يجز مقتدى كذا التراجع في مسجد جاز ولا امام لا اهل بعض التراجع
فاوتر مع الامام يصلي الباقي وحده بكرة الاسراع في القراءة والاركان مقتدى نام كما فقد للشهد
واذا سلم الامام انتبه وسلم معه لم يجز يكره الانتقال من سورة الى سورة قرر في الاوليين من
النفل المعوذتين وفي الاخرى ان تقبت وسورة الاخلاص لم يكره قيل قرن في جامع سمرقند
والسما ذات الصدع والارض ذات الرجح اقمي البعض بانه لا يفسد واحلوا له بانه
تقف لو اجتمعوا في الكسوف من غير ان يصليوا اجازهم والصلوة افضل وقيل هي سنة
ركعات جماعة بلا جهه يصليها امام الجماعة وفي الخوف والظلمة في النهار والتعداد الربح
والمطر والثلج والافراج وعموم المرض يصلي فخذانا والصلوة في الاستسقاء ولا قلب الوداء
وانما في الدعاء المصلي خاف للخلال على سلم قطع الصلوة الماخوف خاف الشراق او قطاع الطريق
لهذا خيرا الوقتية كذا القابلة اذا خافت على الولد المصلي لا يجز احد ابويه الا ان يستغث منه
صلى بشرطها جاز والقبول لا يدرى هو الخمار صلى بغير وضوء يكره وقيل انما يكره اذا فعل استخفافا
افسد الصلوة لوجه الله تعالى ثم دخل في قلبه رياء ففهي على حال استسبب الصلوة لنية الخوم ما ينبغي ان
يفعل امامة النبي عليه الم ليلة العواج لا رواج الانبياء كانت في النافلة مكن في المسجد
بصلي للتخية ركعتين في كل يوم من القاصي دخل المسجد المفضيا ان شاء صلى للنجية او لا
ثم يجلس وان شارب جلس او لا ثم يصلي بثلث الصبي عشر البضرب لاجل الصلوة باليد دون
الخشيت ولا يجوز الثلث صلى في بيت رجل بلا اذنه لا بأس ولا يستندان احسن يلقن
الشهادة ولا يقال له قل صبي او صبيته لاني حذ اشتها بغسله الرجال والنساء ماتت في سفر
ولست هناك امرأة يتيمم كذا الرجل بين السوان وغيره في الرحم المحرم نيمها مخوفة ومنع بصره
عن ذراعها ميت وجدة الماء تحرك نيته الغسل مات بلا تركه يلزم الناس تكفينه وان لم
يقدر ولا بسا لول للناس تكفينوه حالت امرأة فحيرة فعل الزوج تكفينها ولو حات ما ولا شيء

في الكسوف

ط
و
ك
ع

عليها اذا انشئ بيقين ثانيا بلا اعتبار الثالث للوارث كلف المثل لا يكون حنيفة على لباس
بالركوب في اجازة وكس المشي افضل رفع الصوت بالركوب وقوله كل من سيموت وكفه خلفها برعة
يكبره النداء في الاسواق ان فلانا مات ولا لباس ما لم يعلم بعض الناس بان يعلم بعضهم بعضا
لا لباس ان يحمل الرضيع العظيم وطبق او سقط مع اجازة لا وصاحبة زحرت فان لم يتجزا لا لباس
بالمشي بخلاف سائر المرسلين الصلوات معها
في صلاة الجنازة
يوضع الرجل قد ام الامام ثم الصبي ثم الكهني ثم المرأة ثم المرأة ثم الرضيع يثبته الله نوبت ان
اصلي كل واحد من هذه الميت صلى على صبي عبد او امه او امرأة جازت وصبي لا حكم من قتل في
جمل سكر حكم الباني قتل نفسه جرحا او صلبا يصلي عليه ميت وجد في دار الحرب في كسبه وعليه
سبحة المسلمين يصلي عليه ولو وجد في دار الاسلام غير مخون وعليه زنا لم يصلي عليه وحل دار الحرب
فاشترى عبدا صغيرا فمات العبد صلى عليه بابتنة ثم مات وهي في العدة ليس لها ان
تغسله ماتت في السفوف كافر بعلونها الغسل صلى على جنازة وقت الطلوع وكفه لا يعاد
صلى على ميت كالآداب او على ايدي الناس لم يجز وعليه الفتوى البكر الاخيرين اوله بالصلوة عليها
فان قدم هو اجنبيا فللمصغر منع كتب الغاييب بالصلوة الى اجنبى فالذي يليه اولى ليس
للصبيان والنسوان الحق في الصلوة جاز تكفينها بالحبر وتكفيتها لا وهو بالبيض افضل
المولى اولى بالصلوة من الاب والابن وان كانا حزينين تطيب من القبور قيل يكبره ومثله
الاباس بكبره البناء على القبور والكتاب وان يعلم علامة زانية ماتت في سفينة يغسل
ويكفن ويصلى عليه ويرس في البحر لا يبغي ان يرفق الميت في الدار لانه سنة الابد انما
نقراية ماتت وفي بطنها ولد مسلم قيل ترفق في مقابر المسلمين وقيل في مقابرهم وقيل في مقبرة
على حدة وعلى هذا لو اختلف موتى المسلمين بموتهم وكانوا سواء الا ان لا يصلي على ميت
بين القبور ويكبره صلوة اخرى عند القبور ولو اختلفت ان يوضع الرجل والمراه في قبر قدم الرجل
مما يلي القبلة والمراه خلفه وجعل بينهما حاجز من تراب وضع لغير القبلة فان كان قبل
احالة التراب وفرس نحو اللين ازاله ذلك وبعد الاحالة لا لباس يتبعية المسلمين وغيرهم
في الصلوة **كتاب الزكوة** الزكوة نوع واحد والخراج ثلثة انواع في المعقود عليه بطريق
الوفاء عادة اهل سمرقند ونوع آخر للامام وضع اراضي مملوكة نوع اخر في القضاة عن وطيفة
عمر بن ابي ذر الزكوة زكوة الاجرة المحالة في الطويلة على الاجر حاد من ثمنه بن اذا كانت له

وهو

نوع

او مناسفة وفي بيع الوفاء على البايع وقيل على المشتري ايضا ما به نقد و
ما به دين يحكم النصاب بهما تحل الصدقة لذي دار يسكنها لم يكن كلها
مستحقا لحاجته **س** لا يجوز دفع الزكاة الى صبي يعقل الاخذ لا يقبض
من له قبضه دفع الى مملوك فقير جاز يحجب الزكوة في الفلوس والراحة اذا كان
قيمها ما في درهم مما يغلب فيها النقطة او عشرة من مثقالا من الذهب بلا
وصف التجارة اشترى جواهرات ليواجهها لا زكوة عليه وان بلغت قيمتها نصبا باتباع عبدا
للخدمة ينوي لو اصاب ربحا باعه لا زكوة عليه ورث شيئا ونواه للتجارة لم للتجارة خلاف ما لو
اشترى ونوى ولو ملكه نحل او صلح او تود ونوى التجارة قيل يصير للتجارة لا لا يؤخذ
الصدقة الزكي التي تربي ولدا ولا الما حاض التي في بطنها ولد ولا الا كيلة التي سمعت ولا خل
الغنم لا زكوة على المتري في المبيع قبل القبض اقترض النصاب فحلك لم يقبض اذ لم يسقط
عنه الزكوة وان اسلم اذا كان حال لو سئل عما في يمينه الاجابة بلا فله فهو ميتة قال تصدق
الى آخر السنة فهو من الزكوة لم تجز امر تصدق راحة تطوعا ثم ثوب الامر من زكوة ثم تصدق
المأثور جاز من زكوة اذ في زكوة غيره من مال كل فاجازه المالك ان كان قايما في يد الفقير
جاز والافلا لا يجوز الدين ثم عيسم ولا عن دين يقبضه تصدق على فقير بدينه على زيد من زكوة
وامر يقبضه تصدق يقبضه اجزاء وتكون ميا بدار الزكوة جاز رجلا من دفع كل واحد راحة
في رجل ليتصدق عن زكوة فخلط ثم تصدق ضمن الا اذا وجدت وجه التبريد افضل والناقلة
لاعي زكوة انه ادى ام لا اعاد اداء الزكوة على وجه التبريد افضل والناقلة لا على كوة احدضا
ذهب ونقصة فحلك المجمل عند الزكوة تنوب عن الباقي اذ زكوة غيره من مال لغيره بامره
جاز وبغير امره واجاز لا **في الحج نوع الاول** اذا اراد المشتري بعد
قبض البدلين في بيع الوفاء واخذ الغلة فخرج والعشر فيه على البايع ان نقصت الزكاة والا
فعل المشتري بمنزلة الغصب فان اخرج والعشر فيه على المالك ان نقصت الزكاة والا
فعل الغاصب وخارج المشتري وعشره على الآجر وحاج المستعار على المعير وعشره على المستعير
اشترى ارضا فارغة وقديق من السنة تسعون يوما فاطرح على المشتري وان بقي دور ففعل
البايع فان اخذ السلطان من المشتري لا يرجع على البايع والا كان لو اخذ منه يرجع به على المشتري
الارض اشترى ارضا فيها زرع لم يبلغ نخاجه وعشره على المشتري وان العقد لم يثبت ولم يزر السنة

اداء

دلالة الاذنة بالحل
شك في ان كانت اذنة
ام لا اعاد اداء الزكاة
على

والعشر

ما يزرع ثانياً ينبغي ان يحج على البايح وان بدا ولت عليها الايدي ولم يبق في بواحد
ما يبلغ فيه زرع قيمة ضعف الخراج الواجب فلا يخرج على احد الخراج والعشر في المزارعة على
اعتبار الجواز على رتب الارض والعشر على المستعير اذا كان مسلماً والا فكل المعبر عن رتب
الخارجية كل السنة او انقطع او مقدار لا يبلغ فيه زرع قيمة ضعف الخراج لم يحج شئ قال الغيب
عنه المأوي ما يبلغ فيه زرع قيمة ضعف الخراج وجب **النوع الثالث**
اراضى مملوكة اي التي لا مائل لها ونحوها الا ان قام الي قوم يعطو الخراج جازوا اصله ان المالك اذا خرج
عن المزارعة يدفعها الامام مزارعة وياخذ الخراج من نصيب المالك ولو باع الامام مزارعة
الارض او اجر جازوا او اتسموا وارادوا بعد ذلك ان يأخذوا من احد منهم لم يملكوا **النوع**
الثالث النقصان من وطيفة عمرضى الله عند اذا كانت لا تطبق جاز بالاتفاق والربان
عليها في سوا عاق وبلغت ارادوا ابتداء التوظيف فلما عند اني يوفى خلافا لم يرد
خراج الكرم وكلستان فيه اشجار مثمرة عشرة دراهم في كل حريب جعل الوالي الخراج للارض
جازا اذا اصيل موقفا وجعل العشر لا يطلب الخراج من ذي الارض فليد ان يقصد ان يقصد
بعد الطلب لم يخرج من العمد لم يوزد الخراج حتى مضى عليه سنون لا يؤخذ من كذا الجارية خراج
المواظفة والمقاسمة اذا هلك الخراج قبل اكمال سقط وبعث لا والعشر يسقط بعد الفضا وقبل
خراج المقاسمة كذا او في المزارعة يحج العشر على رتب الارض لكن في حصته في عينها حتى سقط با
الهلاك مطلقا وفي حصته المزارعة يجب ديناً في حصته حتى لا يسقط الا بالهلاك قبل اكمال سلطان
حبس الغلة المدرك حتى يأخذ العشر والخراج **س** سقى في بعض السنة سحاً وفي البعض والبعض
الاعلى من عليه العشر ادى العشر بنفسه الى الفقيه لم يحج قضاء كل ارض تحت عنوة وترك اهلهما
عليها في خراجية الامانة شفعها الله حجب الخراج في ارض الوقت الطيب ارض طولها سبعون
ذراعاً وعرضها كذا بزرع كسرت يرد على ذراع العامة يقبضه اشترى خراجية بيني فيها فعليها الخراج
سلطان جاز اخذ الخراج جاز لا يسقط الخمس عن الركاز المعدن وان كان الواحد مدبونا
حدي في دارنا معبرنا او كنوا يؤخذ منه كلمة من خمس المعدن والركاز اليتامى والمساكين وابنا
السبيل من اصاب ركازاً وسعدان يتصدق خمسة على المساكين وعلى آباءه واولاده ايضا
وان يضره في نفسه عند حاجته **كتاب الصوم**
في الشهان على رؤية الهلال في نية الصوم فيما يرجع الى اتمام الصوم وجوب الكفان في صدقة الفطر في الشهر على رؤية الهلال

عليها
في شهر رمضان
في شهر رمضان
في شهر رمضان

على اربابها
الركاز والمعدن

في شهر رمضان

لا يشترط لفظ الشهادة في هلال رمضان شهراً واحداً يقبل ولا يقبل شهادة الواحد عليها اذا كانت
السماء مصححة الا اذا كان خارج المصر او على مكان مرتفع **س** صاموا بشهادة اثنين لهم ان
يفطروا بعد التلشين وان لم يروا او بشهادة واحد لا صام اهل بيت ثلثين للضرورة ففعل
غيرهم قضاء صوم يوم اذا لم يمتوا اذا لم يمتوا اختلف المطالع بينهم ان هلال رمضان برشق
وبس ثلث قاض والاولا عليهم ان يصوموا بقوله اذا كان ثقتة وشهادة عدلين على هلال
شوال لا بأس ان يخطوا بذكره الاشارة الى الهلال اي الاطام هلال شوال وجب ليس
لا يجزئ كونه بجاهدان يقال جاء رمضان او ذهب وبه اخذ ابو الليث وقال السرخسي وما
قول عامة مشايخنا انه لا يكره **في النية** قال نوبت ان اصوم غدا ان شاء الله
صح صومه استحساناً نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم بجاز من اي رمضان كان
وتعين رمضان اليوم احوط نوى قضاء او نفلاً فهو قضاء وقضاء كفارة نقل فان افطر
قضى خلاف المظنون والمظنون لو علم قبل الزوال انه نوى ما ليس عليه ولم يفطر ومضى
ثم افطر لزومه القضاء **س** نوى صوم غد قبل الغروب لم يصح **في فسلكه**
وجوب الكفارة قليل ومع كقطرة او قطرتين وتؤخذ من فضل الفهم فابطل
لم يفسد وكثيرة بحيث يجد ملوحتة في جميع الفهم كذا عرف الوجه والغاوى والذباب
لا يفسد كذا كل شئ بين اسنانه دون الحصاة المتلع سمعت يفسد ويكفر ويقتضها لا يفسد
اول ورق الشجر ان كان مما يؤكل عادة يقضى ويكفر والا لا يكفر ويكفر ويقتض في
السجادة حتى يبلغ الماء موضع الخفقة ففداق ما يكون فلو كان قطرة جامع بالكر اهلهما
عليه وعليها القضاء والكفارة وبالكراهة اياها يكفر هو لا غير وقيل لا كفارة عليه بالكراهة
وعليه الفتوى **س** دخل جوفه طعم الادوية لا يفسد ولو طار ثلج او مطر دون
الثلث قيل يفسد وقيل لا يفسد جعلت قطة في قبلها ان انتهت الى الفج
الداخل وهو الرحم يفسد ببلع مجنوناً ثم افان في بعض الشه لا يقضى ما كان مجنوناً
فيه سحر والكثرة ان الفجر طالع بسحب ان يقضى او صام يصيام بعين الثلث
وان لم يوص وتبرعت عنه الورثة جاز ولو غدا وعشوا فقبر من كل يوم جاز كذا
سحور وعشاء يوم الفضا على التواخي وقيل باثم بالناسخ اذا بطل صومه ولا يلزمه القضاء
باسلامه مضى لفته ثم اخرجها ثم اكلها لم يكفر اكل لوزة رطبة او شحاً او طماغية مطبوخة او

9

او ميتة قبل ان يدور وينت كلف افطر وهو شاك في الغروب لا يكفر في الاصح صايهم
نوى سفر اقبل ان يخرج من العمان اكل يكفر جامع في الدين يكفر اكل للحاكم لا يكفر ساقر
بعد ما اصبغ في اهله بكروه الا افطار اذ ياد الوجع بالصوم يعرف بالاجتهاد او يقول
طبيب حاذق امة افطرت في رمضان لمشفة العمل جاز للعبد ان ياتي ما يحسن
عن الفرائض نوز صوم ابد فضعف الاشتغال المعيشة له ان يفطر ويفدى وان عجز
استغفر الله تعالى رجل ان صام بصحة قاعدا وان افطر فقائما يصوم ويصلي قاعدا عن اللام
اذ كره الصوم في طريق مكة يحل الافطار الا يوم غيم لا تصوم نقلا ولا ما كنتم بفعله الا باذن
الزوج ولا مملوك ولا اجير الا باذن السيد والكتاجر ان كان الصوم بغير الحاجة تأكل
الحايف خفية صوم يوم النهر ولا يكفه ويستحب ان يصوم قبل عشاء يومه او بعد
مخالفة لاهل الكتاب بحل المنذر ان لم يعلق نوزه اذ نوز صوم يوم جري عليه لسانه
شهر الكوفة صوم شهر نوز صوم ثم يوم صوم شهر نازع او فوق نوز صوم الشهر لونه نقيه
الشهر بزيه فتم كل فلان روزه روزه وارم نوز صوم الجمعة وقت غمزه او سنة مثلاً شق
عليه في الربيع والصيف يصوم عنه في الحزيف والشتاء نوز يصوم لونه ثلثة عشر
في الاعتكاف ايجاب الاعتكاف بالليلان لا بالقلب لان النذر
ممن بالحديث واما يتعد البمين باللسان دون النية كالطلاق والعقاق والعقة
وسابو الفوج واما يغيب النية في العبادات بالقلب دون اللسان كما في الصوم والصلوة
فان الذكوب باللسان سنة قال في بعض النهار قبل الزوال او بعد وهو صائم عن الفقل في افطار
منذ اليوم لم يفرقه الاعتكاف الا في مسجد يقام فيه المنس لمع مجنوناً او معنوها فصل الاب
صدقة فطرة ولو عنة او من بعد **لاس** قبل الاعتكاف سنة وقبل فربنة تعكف
باذن زوجها في مسجد بينهما وان اعتكف في مسجد جماعة جاز نوز اعتكاف شهر فهو متتابع فيعمل
الشهر اليه نوز اعتكاف رمضان فلم يعتكف حتى جاء رمضان قابل فاعتكف لم يجز ما
ناذر تفدى كالصوم ان اوصى نوزه المريض تفدى يوما اطعم عنه جميع الشهر جاز بحل الفطر
سنة او سنتين لا يجب على الام صدقة الا ولادها الصغار ولا على الجدة لها في النكاح
ولن الكبير او زوجه بلا امر جاز استحسانا مات الصغير او عيى لا تسقط الفطرة من عليه
الفطرة مات قاضي وارثه جاز من سقط عنه الصوم بعذر لم تسقط الفطرة اشترى عبد انشاء

شهر 2
نفس 2

بعد الوجع 2

لا 2

فاسد او خبثه ثم رده بعد العيد فالعطرة على المشتري ودفعها الى ذي جاز والى هاشمي لا يجب
عن واحد يعطى جماعة كذا عكس وشروط التملك ويعطى فطره حيث هو بكوه بعثنا الى بلد اخر الا لثقل
قرابة فالواشي قالوا في صدقة الفطر قبول الصوم وبذل النفقة والفلاح والنجاة من سكرات الموت
وعذاب القبر **كتاب الحج** اذا قتل بعض الحاج فهو عذر في ترك الحج سرقته نفقة
بعد ما احرم ان عجز عن المشي يكون بطرا والافلا ما مورج استاجر من يخدمه ان كان منكم لا يحرم
نفقة فهو في مال الميت والافضل مال ما مورج قال حجت عن الميت وانكرت الوارثة فالقول
له مع يمينه مدبونا امران حج بالدين فعليه التينة قال انا حج عليه خلاف قوله ان فعلت فاننا حج
محم اضطر الميتة او صيد ياكل الميتة ادخل الصيد في الحرم ثم اخبره فباعه في الحل من حلال
او محرم بطرس **س** امن الطريق قيل بشرط اللوجوب وقيل لا وادار الفاسق لا يصح حراما
لها كذا البصير المراهق وليس عليها ان تتزوج لبصير لها محرم ما عدا او من حج صحت وبلغ لونه
نابها والفقر لم يجب الحج مضيقا في الخمار لكن متى ادى برقع الاثم مريض علق بالحبال وبافقراء وج
جاز عن حجة الاسلام ندمانية حجة لزم الكحل لظفر في حج وجوب الاصابة قال انه على حجة الاسلام
مدين لم يلزم الفدية من لم حج اطلق نية الحج يقع عن الفرض بكروه للاحرام قبل شهر الحج وبعد ما
التجمل افضل الا اذا خاف غمزه عن اتقاء خطوراته لا بلبس الجلب الا المراه ولا بلبس خفا
الا مقطوع اسفل الكعبين واذا اراد التجارة فبعد الحج افضل بعد طواف الصودرة الرجوع يقول
تقربا بغير غيره مودع يا بليت الله ثم يخرجون من مكة وينزلون بقرب منها الى ان يجتمع القافلة
فيخرج من فيهم حج عن غيره رجل وجب عليه الحج حج من عامة فئات في الطريق ليس عليه ان
يوصي بالحج مات الحاج عن الميت بعد الوتوف بعرفة اجزئ عن الميت حج عن غيره بلا امر يصل
التواب اليه ان كان اهلا للمأثور بنفق من مال الامر ذاهبا وجائيا واذنوا المقام خمسة عشر
يوما فمن مال نفسه وفي غيره ذلك لو انفق من مال نفسه لا يبيع الحج عن الامر ولا باس بالهدى
للمأثور ويدخل الحمام ويعطى آخر الحارس **س** تفر صيدا تقتل الصيد صيدا اضمح النفس
ثوبه في الشمس فماتت قتل كثير فعليه نصف صاع حنطة ان قصد ذلك والا فلا نس على الاباس
ما طجانه والفصد للحرم ولا جزاء بدواة واد هان والكل طيب في طعام التحن عافية طيب
مة او مرتين فعليه صدقة وفي الكثير دم والدم شاة او شوك في بونه لبس ثوبا وخفان فعليه
دم واحد لبس المريض فعليه كفارة واحدة ما لم يزل تلك العلة لا باس بلبس ثا ثم صبي احرم

فلا حج 2

قربة 2

عنه ابوه جاز وجبه ما تجنب المحرم ولا جاز عليه اذا فعل شيئا ويكره المحرم ليس بالشرع وقيل
توخى على وجهها خوفه وتجانى عن وجهها جازا ارتكاب الاحرام بعذر فرج شاة في حرم او
حاش ثلثة ايام ستة مساكن اني بهيمة لم يفسد حجه وعليه دم ان انزل لمس امرأة بشهوة
فامنى قبل الوقوف فسد جازا ان لم تنس في رواية اخر بعد الوقوف بعنه فعليه ترك الوقوف
بمزدلفة دم ولترك الردى دم ويطوف للزيارة وبنات خين وم ولثا خير الحلق دم احرمت بغير
حرم فهي كالحظير يقطع التلبية اذا فرج حديث طاف وفي ثوب نجاسة الكثر من قدر رسم كره ولاش
عليه طاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز معه الصلوات فراه ولزمه دم طاف للزيارة بنية
التفعل يقع فرضا وبعد طواف الزيارة حل الفرج عن الصدر والى نوى تقاطع وسعى
لغيره بغير وضوء يفسد وباحد ما لزمه دم **في الرعي** يضع اليد على رأس
الابهام كعاقبة ثلثين وقيل كعاقبة العشرة وقيل كعاقبة السبعين عاذا لعنات منكر
الغروب بعد اخذ حنطة بسقط الدم في قول وقف بعنات ولم يعرفها او غيرها نائبا اجزاء
الوقوف راكبا افضل ترك الوقوف بمزدلفة لمرض او ضعف خلاف الترجمة فتعجل بغير الاشئ
عليه لا باس ان يحرم وابوه كاره ان يستغنى عن خدمته لغيره راكبا افضل وعليه الفتن ولو
الستره ما شيا بلزمه المشي مع وطئه وان شاة ركب واهرق فما التصديق افضل من الحنطة
الثانية لا باس للحرم ان يحل رأسه او جميع بيطون فانما لا باس ما جاز ابطر والشراب
من المحرم وقلم شجر من جنس ما يبيته الناس قيل مقدار الحرم من المشرك ستة اميال
ومن الجانب الثاني اثني عشر ميلا او قيل ثلثة اميال وما والا صح ومن الجانب الثالث
ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الرابع اربعة عشر وعشرون ميلا ليس في المناسل وعار موقت
كتاب النكاح نوع في الفاظ النكاح والوكيل وما يقع فيه ثم في الولاء
ثم في الكفاءة ثم في المحرمات ثم في الزوج الثاني ثم في المهر والمتعة ثم في النفقات وما يفضل
بها ثم في يقط المهر ثم حق الزوجة عليه وحقه عليها ثم دعوى النكاح والرضائية ثم دعوى
الظهار **مسائل الفاظ النكاح** تعلين النكاح والرجعة بالشرط لا يصح
تولها خوفا من بطلان واذا نكح بقبول بالعرف كذا قولها اذا بلايم وقوله
يزيرت عقيب السؤال بقوله زن من شئ فقالت شذم لا طلب من المرأة
زنا فقالت عند الشهود وهبت نفس كل وقيل فليس نكاح ولو كان على وجه النكاح

انعام
في الاضمار

المحر

فهو نكاح تزوجت فلانة من فلان من عتقها نكاح بلا قبيل اشترى بثلث النكاح بغيرها قالت
زوجه نفس ان شئت ان شاء زيد فابطل صاحب المنيعة مستبقة في المجلس جاز ولو بدأ الزوج
بها فقبيلت من غير شرط ثم الطاح بلا ابطال المنيعة قال زوجي بثلث او بثلث خالما او
بثلث لزوجتي فقال الاب زوجي نكاح فالنكاح لازم وليس له ان لا يقبل وقيل رجلا ان
يخطب له بنت فلان فقال الوكيل لا يهاهب له بثلث فقال وهبت ثم ادعى الوكيل
انه اراد لموكله ان كان هذا من النكاح طيب على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة
لا العقد ولا النكاح اصلا وان كان على وجه العقد فيعقد للوكيل لا قبوله لا للموكل وان
قبيل له ولو قال هب لفلان فقال وهبت ثم قبيلت وان لم يقبل لفلان فعلى هذا اذا
جوز بين اثنين استبام فقال بعتك بكنا صح وان لم يقبل منك كذا قولها خوفا من خردم
بعثت وكا بين ولم يقبل منك قالت زوجي ممن شئت لا يملك ان يزوجه من نفسه
ولو قال بعت ثلث ما لي بعت شئت له ان يضعه في نفسه وقوله ان يزوجه امرأة فزوج
صبية لا يجامع مثلها جازا كالزفان وبلا عقد النكاح في المسجد لا يكره ويستحب له قوله في
وليته لاخذ الشر فهو كمنصب شيعة وان بسط لا اخذ فهو لمن اخذ الا اذا اضمته واحتمل
لاخذ كصبر وقع في داره فاعلق الياب **مسائل الوط** لا يصلح الكافر في حق
المسلم ولا العبد ولا المجنون وليا زوج صغيرة من غايب قبله بعد موت الاب فاجاز
جاز في قول ابو يوسف مع الاب والوصي يزوجه ان لغة البنين لا عيى ولا امة من عيى
بلغت نكاحا او معتقها بنقح ولا لالة الاب كما كانت ولو جرح او عت بعد البلوغ تعود في الاصح
جن الاب او عت فلا بنة تزوجه ولا ولاية له في ماله ولا خيار للصغار بعد عقد القاضى تزوجه
المجنونة الكبيرة الى الابن لا الى الاب وبيع مالها الى الاب زوج القاضى صغيرة من ابنة
بطل جنون الولى مطبقا ثم يل لولا بنة وفي غير المطبق بنقح في افاقة والمبطل قبل سنة
وقيل اكثر السنة وقيل شهر وعليه الفتوى وفي الزكوة اكثر السنة وقيل اذا افاق في
السنة ساعة بحج يوم او يومين لا يثبت عليه ولا لالة العينة المنقطعة قبل شهر وقيل
ثلثة ايام وهو الاصح وتزوجها الغايب بغير غيبة جاز تزوجت بلا ولاية جاز **س**
النكاح لا ينعقد بشهادة الشكران الذي لا يعقل وبشهادة الملايكة خلاف الثمانيان
والمرس ودس وانبيها سمع احد الشاهدين دول الاخر ثم عقد ثانية فسمع الاخر دول الاول

لم يجز قال بين يدي الشهود ما زلت وشعيرهم فليس نكاح قال قبلت النكاح لا المهر لم ينعقد
 ولو سكنت عن المهر وقع النكاح تزوجت بالف فقيل الغيبين جاز قال تزوجت بالف وبنار
 خمر لم ينعق نكاح المكره والسكران جاز زوال الجنون والصبي **في الكفا** تزوجت او
 تزوجها بلا شرط الكفا فغيره كفو فلا خيار لاحوان تزوجها بامضاءها ولها ان تفردت
 به وان شرطها او اخبر الرجل بالكفا فزوجها على ذلك فغيره كفو فلا خيار للمعتوق ليس
 بكفو لبنت المعتوق من حرة الاصل هو العوب او العجم ليس بكفو لولاء الهاشمي تزوج صغيرة
 من صبي عا جرت عن المهر وقبل الوعد الغني جاز تزوجت غير كفو فلا ينعم ان يرفع الا القاضي
 حتى يفسخ زواج ابنته ممن ذكره لا يشرب المسكر فوجع الابر مشيئا فكلبت ولم يفسخ
 وابوها وغالب اهل بيته على الصلح بغير بينهما **المحرمات** كل امرأة انشبت
 اليك او تنسبت اليها بالنسب او الرضاع او النسب الى شخص بواسطة يجعل لبن امراة في طعام
 لا يثبت به من غير الرضاع وان غلب اللبن ولم يثبت نارتان جمع بين امراة وبنيت زواج
 كان لها جاز كل امرئين لو كانت احدهما ذكرا ايتها كانت لا نكاح بينهما حرم الجمع قبل ام المرأة
 او بنتها يفتي باطمة ما لم يتبين انه غير الشهوة وفي المس والنفقة يفتي بشرط الشهوة اما العائقة
 فكل قبلت المس شهوة مع الانزال لا يوجب الطهارة في الاصح **س** لا يجوز المناكحة بين بني
 اعموم والجن والنساء اما لا اختلاف الجنس في المس شهوة طهارة لا يشترط انتشار
 الالة وقبل في الشباب بشرط في الشيخ يكتفي باشتغال القلب مس شعور امراة بشهوة لا يثبت
 الطهارة كذا النظر الى ذنبه ما صحت لا يجامع مثله او حلت امراة فزوجها فزوج لم يجز للاول ولا يثبت
 حرمة المصاهرة **مسائل الزوج الثاني** قالت لرجل طلقته زواجي وافتت
 عدته حتى لا تزوجها ان غلب على طهارة صحتها وان لم تكن عدلة قالت نكاحي الاول
 وقع فاسد فتر وجنس لا يصح قتلها وان كانت عدلة قالت تزوجت بزواج آخر يعني حلاله
 كرم ان كانت عدلة تصدقها كذا ان وقع في قلبه انها صادقة لف ذكره بخبره وجامع
 ان كانت خروقة لا تقع وصول طهارة الى الذكركم للاول وان منع لا يدخل في النكاح
 الفاسد لا يجزى للاول كذا اللواط بهما والوطي في الحيض والنفاس يجزى كذا جماع الصبي
 والمجنون ولو جوب العت طلق الثاني ثلثا قبل الدخول فتر وجت بثالث ودخل بها
 حلت للاولين ولو كانت امه لم تحل الا للزوج الثاني وطى المالك لا يجزى تزوجت

فاحذر من ان تنسب اليك او يخطب
 فاحذر من ان تنسب اليك او يخطب

فوجه

الطلقة

له جاز

المجنون وطلقها ان لم يحل منه لم يحل للاول وان ولدت منه تحل ونصب محضته وقيل لا
 قالت للزوج الثاني تزوجت وانا معتقة ان كان بين طلاق الاول وتزوج الثانية
 اقل من شهرين صدقت وكان النكاح فاسدا وان كان شهرين لا طلق ثلثا ثم تزوجها
 بعد ايام فقالت تزوجت قبل الزوج الثاني تصدق او عت بعد ما عادت الى الاول ان
 الثانية لم يدخل بها ان كانت جارية بشرط احل الاول تصدق والا فلا قالت للاول
 تزوجت باخو وان قضيت عدتي فتر وجت فتر وجها ثم بعد زمان قالت كنت ولم يكن
 تزوجت فان لم تكن اقرت بدخول الثاني بصدق وبطل النكاح وان اقرت لا قال الاول
 بعد ما تزوجها لم تزوجني او قال لم يدخل بك فالقول لها ان كذبت ويفسد النكاح
 بقوله وعليه نصف المسمى ان لم يدخل وكله ان دخل بشرط التحليل في عقد الثاني صح
 النكاح وكذا للاول والثانية وهو الاصح كذا ان عقد بشرط ان يطلق اذا دخل والعقد
 بقصد التحليل لم يكره وثياب اذا خافت من ظهور التحليل تهيب لمن يتوق من فتر
 فترت من امرها فترت زوجا لبنا مدين فيدخل بها ثم تهيب المشدود للمرأة فقف
 النكاح ثم ينعقد الى بلد آخر قيل لها ان فلان بن فلان خطبك كفى وان لم تعلم من خطبك
 عند خبر التزوج وضمان لم يكن للاستبراء بقاء ما بالسكرت رضاء وبالصباح لا اقامت
 البكر البينة بعد الدخول بها طوعا انهاردت لم تقبل في الخمار ارس رجلا بخطبك فلانة
 فتزوجها لم ينس او غيب فاحش قال الجنينة اريد ان ازوجك فقالت توبه والى في قول
 السيد الامام ابي القاسم اذن وفي قول حسام الدين لا يستقبه لا يعرفها الشهود قالت
 تزوجت نفسي مثل فقال تزوجت جاز اذن لعبد بالنكاح فوكل العبد بالتزوج لا يجوز
 فضولي زواج رجلا امراة برضا ما ثم نقض الفضول قبل احازة الزواج لم يفسخ ويجوز نقض
 الوكيل اذ اقرت امراة بغير رضاها بتزوج ايها **مسائل المحرمات المتعدي**
 تزوج امراة بالف ثم تزوجها بالغين فالمهر القان وقيل الف تزوج في السر على مهر ثم تزوج
 في العلانية باكثر ان الشهد انهما اراوا بالزنا في السمعة فلهما مهر السر بالاجماع وان يشهدا
 يؤخذ بالعلانية عند الخفاء وحجهم اذ وان لم يتزوج في السر لكن تواضعا على من
 ثم تزوج في العلانية على خلاف جنسه باكثر ان التفقاء على الموضوعة فعل الجنس يؤخذ بالسر
 وفي خلاف مهر المثل وان اختلفا يؤخذ في الزوجين بالعلانية تزوج المطلقة رجوعا في العت

س

س

او عا جرت

لم يصبر مداجما وعند محمد يصير تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على الف آخر ثبت التسمينان
 في الاصح قال اريد ايسر هذا واظهر الشئ الفين وفي البسر الفاء واشد انه لكل ثم تعاقد على الفين
 فالشئ الفان عندنا جنة رضى الله عنه ما الف ولو كان في النكاح فالمرء الف في قولهم جميعا تزوج
 نكاحا صحيحا في الظاهر وتواضعنا سمعنا جاز النكاح تزوجا في البسر صحيحا ثم اظهر في العلانية
 غير ذلك لا يلزمها الظاهر مهر المثل يعتبر بقراءة الاب كالاخت ونبت العم عند التساوي
 جارا او مالا وبكارة وثيابة وولد او بنتا فان لم يكن فبا جنية مساوية في الاوصاف فينظر
 بكم تزوج المتعة ثلثة اثواب وسطا وهي كرتة وجادرو ومقحفه ولا يزداد على نصف مهر المثل
 ولا ينقص من خمسة دراهم **ما يستقط المهر ولا ييسقط**
 ارتد الزوج او قبل نكاحها ولم يدخل بها عليه نصف المسمى وفي الفترة بخبار بلوغ الزوج قبل
 الدخول بسقط كله وبعد بجب كله احوالت رجلا عليه بالمهر ثم ومبته للزوج لم يصح وليس
 لغير الاب والجد فبض مهر الصغار ولا يشترط احضار المرأة مجلس مطالبة الزوج بالمهر
 بل تسلم بعد ذلك خلاف المبيع الاب لا يقبض مهر البكر البالغة الا المسمى وانقبض ذلك
 ما لم تهني فان قبض عنه ضيما لا يجوز الا في موضع جرت العادة للاب ان يطالب
 الزوج بالنفقة والمهر قبل الدخول اذا كانت بجناح مثلها يجب النفقة في صغيرة جدا لانه
 صغرها لا يجبر الاب على دفعها اليه صغيرة جدا ويجبر الزوج على دفع المهر زوجه الصغيرة
 ومن عند المهر وادى كان منوطا استحسانا وان اشهد عند الاداء انه يؤدى ليرجع في ماله
 فانه يرجع وان ادى بعد كبره اشترى ضيعة او عبدا واشهد انه يشترى لانه الصغيرة لا يرد
 فان اشهد انه ينفق ليرجع في ماله فانه يرجع والا فلا **يس** تزوج بالف ان كانت فحمة
 وبالفين ان كانت جميلة تحت التسمينان ام زوجت صغيرتها ونبضت المهر
 ثم ادرت فان امكن الالم وصيته طالبت الزوج ثم يرجع على الالم وان كانت وصيته
 رجعت عليها وطى جارية ولكن حر الزم مهر واحد وفي جارية والى اذا ادعى الشهرة لظن
 وطى مهر تزوج على نقد البلد فعليه قيمته يوم كسرت به يفتى **في النفقة**
 غاب الزوج وليس له مال حاف لا يفيض للزوج عندنا وان كانت له مال حاضر ان
 علم القاضي بالنكاح يفرض طلبها وياخذ منها كفيلا بعد ما حلفها انه لم يعط نفقتها وان
 لم يعلم النكاح واقامت البينة على المودع والمديون ايجاجا للنكاح له تحت امرأة الغايب الى

مثل في

فكست
 النفقة

كذا لو اقامت
 على الشك لم يقبل عندنا

في يد ابيه وديعة وطالبة بالنفقة ان انكر الاب فلا خصومة بينهما وان كان مقرا او ودعة
 غير الدراهم والزناير وغير ما يصلح نفقة الزوجة من كسوة او طعام فلا خصومة ايضا وان
 كانت دراهم او زناير او ما يصلح نفقة يرفع الاب الى القاضي ليأمره بالرفع اليها اذا كان
 احد الزوجين موسرا والاخر معسرا يفرض على الزوج النفقة الوسط وقيل على قدر يساره
 الزوج معسر ولها ابن موسر يقال للابن اقضها وتجبر على ذلك فان ابى يفيض عليه النفقة
 اختلغا في يساره فاخبر جلال القاضي انه موسر يقبل بلفظ الاخبار بخلاف دين آخر فرض
 النفقة والكسوة ستة اشهر فليست وتحرقت قبل المتة ان تحرق من تحرق لسبها
 لبس لها اخر حتى تنقضي المتة ان كان لعدم اللبس او اللبس ثياب اخر مع تحريك
 لو لبسته لا غير تحرق فليها كسوة اخر والا فلا كذا النفقة الزوجة الطرة تستحق نفقة خاومها
 والامة لا العبد يجبر على نفقة زوجته ويبيع فيها مكر او في المهر مرة زوج امته عن نفقتها
 على المولى وان ابى يجبر وفي علف البهايم لا اذا كانت المتكوفة فريبت الزوج لا ينفق النفقة
 حتى يبلغ مبلغ الجماع وهو تسع سنين في الاصح اصطحا على نفقة فاكلت من مال نفسها او استدان
 ترجع عليه نفقة الزوجة ان كانت مفروضة او مصطلحة لا بسقط بدور الزمان وترجع عليها بها
 طلقت فرض النفقة وزوجها ما بين لا يجبرها القاضي صاحب زوجها عن نفقة كل شهر على
 ثلثة دراهم ومن لا يقبضها لها ان تطلب الزيادة والنفقة اذا صارت ديناً في الزمة بسقط
 بموت احد هما والمستدانة لا الاب صالح المرأة عن نفقة ولين الصغير جاز صالح المحتد عن
 نفقة ما دامت في العتق على شئ معلوم فان كانت تعقد بالاشهر جاز وما حطض لا
 شكت فريبت ان علم القاضي ذلك زجرة وان لم يعلم وجية انه صالحون سألهم فان
 اخبروا كما شكت زجرة فان لم يكونوا صالحين او يملكون اليه امره بالا سلطان عند الصالحين
 فالت المتكوفة لا تسكن مع أمته ليس لها ذلك لانها كمناع آخر تزوج امرأة وهي ساكنة دار
 بغلة ترك بها ومن عندنا الآخر وادى لا يرجع عليها وان كان الفئان بامرها طلق الامة
 زوجها المتكاف المولى ان يأخذها ليعتقها بيتا وينفق عليها حتى تنقضي عتقها ان كان رجوعيا
 وفي الباب لا يعتد بخروج زمانا وتسكن زمانا فهي ناسرة طلقت ثم عادت الى بيت الزوج
 يعود النفقة اجماعا والامة اذا ابواها المولى بيتا بعد الطلاق لا تستحق النفقة منكوفة فبكت
 ابن الزوج بشهوة لا نفقة لها والعنت اذا فعلت ذلك لا تسقط نفقتها وبارئها تفسد

وان تحرق من لبسها
 فلها كسوة اخر وان
 نفى الثوب بعد المتة

نفقتها الا ان باسلام المعتق يعود وباسلام المنكوح لا المتخذة او لم تأخذ النفقة حتى انقضت
العق تسقط والمفوضة لا في الاصح **نفقة الاقارب** لا نفقة بين والدين
ومولودين من الرضاع رجل من الاخ وابن بنت ابنت بنت نفقة على ولو البنت
يعتبر القرب لا الارث ويستوى فيه الذكر والانثى بنت وابن ابن نعل البنت النفقة
على العم والعمة اثلاثا وان كان الارث للعم الاب او الجد يستحق النفقة على الولد المجرد الحاجة
وغیرهما بها او بالجد عن الكسب قال الابن انما فقير ايضا لا يجبر الا ان يطبق فان كان له
كسب نظر ان كان فيه فضل عن قوته يجبر والا لا ولكن يؤمر ان يجعل الاب واحدا من عياله
المفوض النفقة من الاقارب اذا قال في المتع ضاعت النفقة وعلم ذلك بجبر فان بنا
خلاف الزوجة نفقة زوجة الاب اذا لم تكن امه الوالدة ليست على الابن اذا احتاج الى من تخدمه
ينجب عليه نفقة تخدمه اي خادم كان في اليسار اليسار بنصاب حرمان الصدقة لا بنصاب
وجوب الزلوة وعاديه يؤمر بنفقة المحارم ولا يجبر في الاصح استدان الام وانفق على
الصغير بما هو القاض فيبلغ الصغير لا ترجع عليه انفق الاخ الكبير على اخيه من نصيبه من الشركة ان
كان طعاما لم يضمن وان كان دراهم فكذا ان كان في حقه وفي غيره ذلك يضمن ان لم يكن وصيها
انفق المودع والمديون على ولا المودع والداين او امرأته يضمن المودع ولا يبرئ المديون
ولا ترجعان على المنفق عليه ليس على معتق او ضعيف نفقة بعد بين اثنين غاب احدهما
فانفق عليه الآخر كان متطوعا فان قال احدهما انا انفق على حقت وقال الآخر لا شيء لي يبيعه الحاكم
من ينفق عليه فان لم يجد السدان عليه فان لم يجد انفق من بيت المال فان قال ان نفقة يكون
ربنا لي على مولاه يؤمر ولا يجبر وان بلغ ذلك اكثر من قيمة اضعا فالايكون ذلك في رتبة العبد المأجور
على المولود وان مات العبد فالدين على مولاه ولو كانت واية او حلال لا يجبر **س** فترها او تتركها
لا يمنع النفقة المطالب والمدة امه الوالدة ليس عليها واجب عليهم ليس على الاب نفقة زوجة الابن
زوجاتهما واحدا لا يجبر على بيعها في النفقة ابرأت الزوج من النفقة ما وامت امرأته لم يصح
وفي المفوضة لطلقة شهر صحح الابرا عن الشهر الاول لامرأة الغائب ان ترضع الامرأ الى القاض
حتى يأمر عبد الغائب ان ينفق عليها من كسبه لا نفقة في عقد نكاح فاسد **س**
اب معسر وام مومنة تؤمر الام بالانفاق ويكون دينا على الاب اب وابن مومنان
فعل الابن ابنا مومنا متوسطا فانفق عليها قبل بالتفاوت وقيل بالسوية ابن كبير

الا
الصغير
صغير

لا يفسد 2

مستحق بالتعلم لا يعتد الى كسبه فنفقة على الاب لا يفسد على الكسب لكونه من اهل البيوتات
اي خانه وان برك فنفقة على قريبه وان كان له قس كسب عند البعض لا يجبر على نفقة
اولاده من الامة العبد لا يجبر على نفقة اولاده من الحرة كانوا والامة لا يجبر المسلم على نفقة
الوية المتيمانين وعم وخال فعليهما اثلاثا كذا خال وخاله على الصغير المومنة افاد به
الحصانة ارب المنكوح ان ترضع الولد لا يجبر الا اذا لم تأخذ الولد ليس غيرها فيجبر في الاصح
ولو لم يكن له مال ولا للاب تجبر على ذلك استأجر طبا فافقعه شهر ثم ابت ان ترضع
والولد لا يأخذ ثدي غيرها تجبر على ذلك ما بنت الام وليست من النساء ذوات رحم محرم
منه فالحق للعصبة من الرجال فان لم يكن له عصبة فالى ذوى الارحام على الترتيب الام
او غيرها اذا تزوجت فالاب اول بالولد الا يتزوج بذى رحم محرم منه كاخ الزوج الاول او
غيره والجن اولى من الحالة وام اب الام ليست بمنزلة قربة الام للصغير اخوة لا غير
فاصلهم اولى وان كانوا سواها فكبرهم طلق وتزوج امه او مائة او مائة ولدت قبل الكتابة
لاحصانة لها ولا هن بالولد الوفيق اولى بالزوج ولو ولدت بعد الكتابة فهي اولى بام الام
ان يتنقل بالولد الى مدها وان كان العقود ولا الام ولدا اعتقت ان يخرج به من مصر
فد ابوه اذا بلغ الابن نجيبين ابويه فان اراد ان تنفذه ذلك فان كان فاسدا نجس عليه
فالاب اولى بضمه الا نفقة من الام والاب ان يضم البكر البالغة انفسه وان كان نيتا
لا ان كانت مائونة والآله ذلك ولو اختلف الاب والبنت البالغة يسأل عن حالها لكانت
او ابلغ عاقلا **حق الزوج وحققا عليه** ليس للزوج ان يمنع
ابوها عن الدخول عليها للزينة في كل جمعة هو الصحيح وقيل كل شهر مرة وقيل مرتين اقام عند
احسن امرأته شهر ليس للنانية ان يطالبه بمثل ذلك يستقبل العدل بينهما **س**
ارتدت ولحققت بهم فتزوج اختها جاز غائب اخوه عدل حرا وعبد او حرا ودان امرأته
ارتدت له ان يتزوج اربا سواها الاولى في هذا الزمان ان يتزوج بجارية نفسه تزوج فرائية
فلم تصف دينا بنت ما ذون اشون امرأته تضر طلق بعد الخلوة لا يراجع يجب العقد
بالخلوة وان لم تصح في حق كمال المهر وخلوة الرق لم تصح ووجبت العقد لو طلقها دخلت
على الزوج ولم يوفها فمكثت ساعة وخرج الزوج لا يكون خلوة جملها الى الرق من غير طريق
الجماعة يكون خلوة صحيحة ومن الجماعة لا بعد تزوج ثم اذن له في النكاح فاجاز ما فعل جاز اول

س
اولا
عليها
النكاح في الخلوة
في تزوج العبد

الورثة للمخاتب بالنظام جازا من لم يزوج امته او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز
ولو كانت حرة او مملوكة لا امه بين اثنين زوجهما احدهما لم يجز امه الغائب لو احتاجت
الى النفقة ليس للقاضي ان يزوجها قائمت مع العتيق مطاوعة له في المقام لم يكن رضا هو
المختار خيرها القاضي بعد اجل العتيق فقامت عن مجلسها قبل ان يختار فلا خيار لها علمت
بالعتق قبل التزوج والا خيار ارتدت تجبر على تزوج الاول حرة في اربع نسوة متى معه من
نكاحه من قال سببت معه شتان لم يفسد نكاحهما وفسد نكاح اللتين بقتائمه خاف ان تزوج
امرأتين لا يعول بينهما لا يسعه ذلك وان لم يخف وسعه الامتناع اولي اقرء المراجعة وزوجهما
اقرء المراجعة وعكسه لا يخطأ لمن امره بغيره شاة لا يتعلق بغيره **ميسال**
دعوى النكاح والخصام **ميسال** **دعوى النكاح والخصام** **ميسال** **دعوى النكاح والخصام**
في قولها غممت على ترك المصومة معه لا يفسخ النكاح حتى لو تزوجت بغيره لم يجز خلاف البيع
فانه يفسخ بعزم المدعي على ترك المصومة بعد التحليف بكبر بالغة زوجهما الاب فقال الزوج
بفسخ النكاح فسكتت وقالت بل ردوت قال قول لها ولو قالت لغني يوم كذا فرددت
فالقول له ولو قامت ببنيتها انها ردوت حين اجبرت واقام الزوج على السلوك فبينتها
اولى وان شهد شهود انهما رضيت حينئذ اخذ ببنيتها زوجت صغيرة فادعت انها ردوت
بعد البلوغ حين وانكر فاقول له رجل اقام ببنيتها انها زوجهما منه وهي بنت ثمان واقامت ببنيتها
انها كانت يومئذ بنت عشر بن قال قول قولها والبنية بنتها زوج الاخ صغيرة فادعت
الرد بعد البلوغ فقال الزوج ثبت بها كبد مطاوعة قالت بل صغيرة كارهة فاقول له
زوج بنته الكبيرة بلا امرها فقالت بعد موت الزوج كنت اجزيت لم تصدق ولو قالت كان
بامري صدقت وكذا اذ ابيع عبد الخيرو مات عند المشتري ان قالت المالك كنت اجزيت
لم يقبل قوله ولو قال كان بامري فاقول له قال الزوج بعد موتها انما كان صلة ولي امه الارث
وقال الاب كنت اعزت منها ان كان العوف مستمرا ان الاب اذ اجزتها يدين ذلك
بطريق التملك اليها فاقول للزوج ولا يصدق الاب الا ببنية وان كان العوف مستمرا كما
فالقول للاب **س** اذا كانت ممن تخدم نفسها فليجوز الطبخ للزوج خيرها على ان يختار
وما من معناه ما ترك الزينة لزوجها وترك الاجابة الى فراشه والثالث ترك الصلوة وغسل
الخطابة والرابع الخروج من المنزل بخبر اذنه يخرج في حوائجها وتزور بخبر اذنه ما لم يقبض المهر

الابن الطلقة؟

علمت؟

ويكفره ان يخرج المحبس العلم الا اذا وقعت لها نازلة والزواج لا يباين حواها لها امرأة لها
اب وليس له من يقوم عليها ويمنعها الزوج من تباعدها لها ان تعصيه وتطيع ابها فممننا
كان او كافرا سلم الزوج ما يتعارف تعجلا فليجوز تسليم النفس في جواب التناخير من
زوج بنته البكر البالغة انه ان يسافر بها الى ابي بلديته مع عياله اذا سلم الزوج العجل قال الآخر
تزوج هذه فانتما حرة فتزوجها واستولها فادعي امه ضمن قيمة الاولاد ورجع بها على الفار
ولو غرت الامه بخبر اذن سيدها يرجع عليها بعد العتيق وبأذنه يرجع عليها الحال اخبرها ثقة
بكتاب بطلانها من الغائب وسعها ان تختار وتزوج كذا او اجازة غير ثقة بكتاب طلاق غلب
على ظننا انه من الزوج **كتاب الطلاق** في الايقاع بالفاظ
العقود وغيرها في النية في الكتابات في الايقاع بالفارسية ونحوه الطلاق في الايقاع بلفظ
تكرار لفظ الايقاع والعطف ما يكون واحد او ثلثا او ربعا او باينا ما يصح من تصرفه الايقاع
في الطلاق بعد الايقاع وما لا يصح ما يلحق من الطلاق وما لا يلحق الاستثناء وما يفضل بينه
وبين الكلام في دعوى الاستثناء في الشرط في المانع والطلاق في الامر باليد وما يتصل به في
عطف على الخاص والعامة في التطبيق جوابا لا نداء بها في المانع والتعظيم في تعجيل الطلاق للملك
في التعليق جوابا لا نداء بها في الحكم في العتق في حد الاياس والبلوغ في حد الكبر في الذي يصير
بالطلاق فادعي حد المجنون والعتوة في الاقرار بحرفة الوضاع وغيرها في طلاق البوذة واللغار
الايقاع بالفاظ العقود وغيرها قال لها وهبت لك ثلث طلاقات يقع الثالث
لحال كذا في قوله وهبت طلاقا وقيل هذا جعل الايقاع اليها قال اعزتك الطلاق تصير الطلاق
بيدها وباتحريك طلاقك بفتح وبهتلك لا قال بعزتك طلاقك فقالت اشتريت يقع رجلي
خلاف قوله بعزتك طلاقك لم يزل او بعزتك نفسك فقالت اشتريت وبهتلك لا يقع
ما لم يقل اشتريت ويسقط المهر وان لم يذكر البذل وهبت لك نفسك من الكتابات قال اخذني
الطلاق فقالت اخذت يقع قال اخبره امرأتين بطلاقها او بشرها بطلاقها او اخبرها
انها طلق او قل لها انها طلق او اعمل اليها طلاقا يقع خلاف قوله قل لها انت طالق حيث
لا يقع ما لم يقل المأمور ذلك قال اربع طرق عليك مفتوحة لا يقع ما لم يقل خذني ابي طريق
شئت كذا لو قال جهارا به برئوكشاده ولو قال كذا في بنوي كقوله اذهبي قال اذهبي فتزوجت
ونوى يقع باينا وان نوى ثلثا فقلت قال اذهبي فبيع الثوب واراد بقوله اذهبي الطلاق

وان نوى فانه قال
ذلك ونوى بفتح

بلا مشية قال اذا اطلقك واحدة فهي باين او ثلث فطلق واحدة فهي واجبة رجعية علق
 طلاقا ثم جعلها قبل الشرط باين او ثلثا لم يصح طلاق ثم قال في العتق المستهاتل الطلقة ثلثا
 اثنتين صح طلاق فزوج ثم جعلها باين لم يصح طلاق امرأة صبي ثم بلغ فقال وقعت الطلاق الذي
 اوقعه فلان يقع وفي اخره لا يصح البين والباين الفسخ لا البين الا المعلق والطلاق
 باين يلحق المباشرة وابشرك بتطبيقه **مسائل الاستثناء**
 قال انت طالق ان شاء الله لا يقع وان لم ير ان شاء الله او قصد الايقاع كسكوت
 البكر رضا وان لم ير قال انت طالق ان شاء الله طالق يقع بالثاني والطلاق ثلثا ان شاء
 الله انت طالق فوعدت قال انت طالق واحدة ان شاء الله لم يقع بهما والطلاق ان
 شاء الله ميم عند يوسف خمسة الله حتى تحث في بين الحلف قال ان شاء الله
 انت طالق او النساء لا وانت طالق صح الاستثناء عند يوسف قال ان مكنت
 بطلاقك فعدى حر فقال انت طالق ان شئت فقالت لا اشأعتنك بعد كذا في ان
 تكلمت بقدرتك فقال انت زان ان شاء الله وان تكلمت بالشرك فقال ان الشكر
 لظلم **القاصدين الكلامين** قال طالق ثلثا او ثلثا ان شاء الله بطار
 الاستثناء عند الامام كذا انت حر وحر ان شاء الله وانت طالق ثلثا وواحدة ان شاء الله كذا
 ولو قال واحدة وثلثا ان شاء الله صح اضاف وعلق كانت طالق عدا ان دخلت لغت
 الاضافة وتعلق بطلاق الدخول حتى لو دخلت اليوم يقع ولو قدم الشرع اعتبر قال انت طالق
 ثلثا يا فلانة الا واحدة او ثلثا باينة او البتة الا واحدة فثنتان رجعتان قال هرزل
 مسابرة وباش طلاق صح التعليق ويقع على من يزوجها دون في نكاحه وان تولى
 من في نكاحه ايضا فيقع عليها وان تولى من في نكاحه فعليها قال انت طالق ثلثا الا واحدة
 غدا وان تكلمت فلانا تعلقت ثنتان بالغدا والكلام قال قبل الدخول انت طالق
 بازانية ثلثا فثلث ولا واحدة ولا لعان عند الامام وقال ابو يوسف هي واحدة وعليه
 الحد قال ولم يرخن لها انت طالق ثلثا فواحدة كانت طالق يا طالق ثلثا قال انت طالق
 بامرة ثلثا فثلاث قبل الدخول ولو ماتت بعد قوله ثلثا فقول بامرة وقع الثلث ولو
 حلف او استثنى بعد بامرة بطل انت طالق بازانية ان لم يدخل الدار وقع للاحد
 وللعان قال انت طالق يا طالق ان دخلت الدار طلقت الاول لاغير قبل الدخول قال انت طالق بازانية طلق
 الدار

فراجع 2
 يلحق الفسخ 2
 عظيم 1
 خاصة 1
 ويعد 1
 ولو علق 2

قال اخل الدار وانك حر فهو كقوله ان دخلت الدار الا ان جواب الشرط بالفاء
 وجواب الامر بالواو قال هو بارك زن كنتم تحث في كل مرة وفي هروفت وهو زمان
 وهو وبعينه مرة واحدة هو جهة زن كنتم يقع على كل امرأة مرة واحدة وفي هروفت
 يقع على امرأة واحدة هو الصحيح قال ان شئت فانت طالق غدا فالحشية اليها الحال
 وفي انت طالق غدا ان شئت او ان شئت اذا شئت فيها سوار ولها الخيار متى
 شئت وعند ابى يوسف ان اخر ان قلنا وان قدم بطلت المشية بالقام على المجلس
 الطلاق والعناق والظهار متى علق بشرط متكرر يتكرر واليمين لا قال كلما طلقك فانت
 طالق ثم يقع ثلثا ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها يقع ثلثا **مسائل**
 قال ان فعلت كذا فامرأة طالق فلم يكن له
 امرأة فتزوج امرأة ففعل لا تحث قال ان تزوجت فلانة وامرت انسانا ان تزوجها
 متى فهي طالق فامر غيره فزوج منه لم تطلق واليمين منعقة حتى لو تزوج قبل الامر في المسئلة
 فهي طالق فخطب فتزوج لم تطلق واليمين منعقة حتى لو تزوج قبل الامر في المسئلة
 الاولى ولم يخطب قبل الخطبة في الثانية لو تصور بطلاق قال لا جنبية او مائة اكرت من
 تزوجوا هم جوث بن يارنا نحوهم ترا طلاق فتزوجها لا يقع قال الكفانة راس برني
 وصند يارني داه شهود لا يقع التعليق في النكاح خلاف قوله برني كنتم ينفرون ال
 التزوج وفي ان تكلم الى الوطى قال للمعدة عرجي اكرت برني كنتم ينفرون النكاح وتصح نيته
 الى الرجعة قال لا جنبية ان طلقك فعدى حر صح خلاف قوله ان طلقك فانت طالق
 ثلثا فمكوثه فاسدا ان طلقها فعدى حر فهو على الطلاق باللسان كذا قوله ليطلق اليوم
 فلانة ثلثا وهي اجنبية او مطلقة ثلثا لا يزوجها اليوم ولها زوج على النكاح الفاسد فضوله
 زوج رجلا ثم حلف ذلك الرجل ان لا يزوج امرأة ثم اجاز النكاح لا تحث ولو زوج
 بعد ايمانه فاجاز بالقول جاز وحش والاجازة بالفعل سوق المهر اليها دون الوطى
 والقبلة وكل رجلا ان تزوج ثم حلف ان لا يزوج فزوج بغير حث كذا لو جعل امرها بغيرها
 ثم حلف ان لا يطلق وكذا لو حلف بالاعتناق حلف لا يزوج فزوج فاسدا او زوجها
 فضولي لا تحث وقيل المذكور في النكاح الفاسد قولها حلف لا يزوج فاسدا
 او باع فضولي بحت تخصيص العام بالنية لم يصح الا في رواية الخطاف وصورة نوى في يمين

حلقها
 فلكم

فالحشية في الغدير
 قال انت طالق اذا
 الا شئت
 لا تطلق 2
 قال ليكوثه ان تزوجه
 او بالعارسية اكرت
 برني كنتم يارنا
 ادعوم 2

خطا بطلان المتزوجة
بعد الكلام وبعد دمج
ان يكون متزوجة في تلك

الزوجة من بلد كذا وفي الاما من الروميات **فوق** قال كل امرأة تزوجها في طالق
ان كلمت فلانا فان آخر الشرط كما قلنا وقت بان قال كل امرأة تزوجها بكذا الى سنة
في طالق ان كلمت المتزوج وان آخر الشرط كما ذكرنا وان لم يوقت تطلق المتزوجة قبل الكلام
لا المتزوجة بعد الكلام لا المتزوجة بل بعد ذكر الفدوى انه يطلق المتزوجة بعد الكلام ان كلمه
ثانيا حتى يصير متزوجة قبل الكلام الثاني ولما اذ قرع الشرط بان قال ان كلمت فلانا
فكل امرأة تزوجها في طالق تطلق المتزوجة بعد الكلام وقت اذ لم يوقت لا المتزوجة
قبله قال كل امرأة تزوجها في طالق كلما كلمت فلانا فتزوج وكلهم طلقتم ثم تزوجت
امرأة اخرى ثم كلمت فلانا فالحكمة الاولى تطلق ان كانت في العتق لا المتزوجة الثانية
ومن مطعونة على الرازي وهو زوجها الجامع وعلى هذا لو قال كل امرأة تزوجها في طالق
ان كلمت فلانا فتزوج وكلهم ثم تزوج اخرى وكلهم لا تطلق الثانية كالمسئلة المطعونة سواء
قال ان دخلت هذه الدار وكل امرأة تزوجها في طالق فدخلت ثم تزوجها
تطلق وان صارت معروفة باضافة الدخول اليها لا قوله ان دخلت شرط وقوله فكل
امرأة تزوجها في طالق جزاء له والجزاء في نفسه ميسر تامه فكانتا يمينان فكونها معروفة في
احدهما لا يمنع دخولها تحت نكحة اليمين الاخرى وعلى هذا لو قال ان دخلت الدار
فكل امرأة تزوجها في طالق وفلانته هذه ثم دخل حتى طلقتم ثم تزوجها في طالق ايضا
وان صارت معروفة بالاشارة والمعروف في الجزاء يدخل تحت نكحة الشرط كما لو قال ان
دخلت داري هذه احد فانت طالق فدخلت طلقتم ولو دخلها الطالق لا تحترق
لانه معروف في الشرط باضافة الدار الى نفسه **مسائل التعليق جوابا**
بالايداء بها قالت تزوجها قرطبان او سفله او نحوه من شتم
فقال ان كنت كما قلت فانت طالق فلما طلقتم امرأة سواء كان كما قالت او لم يكن
لا في الغالب عن المجازاة دون الشرط فان نوى الشرط يدعى فيما بينه وبين الله تعالى لم تقع
وتفسير قرطبان ان يرى امرأة او محرمه رجلا فيدعيه خالها بها وقيل هو المتسبب
لجمع بين اثنين لبعض غير محرم وقيل الذي يبعث امرأة مع غلام بالغ او مع من ارغى
الى الضيقة ان اذن لها في الدخول عليها في غيبته قيل في تفسيره شحان من اذ لم يسمع ان رجلا
مد يده الى امرأة فهو كمن يباين المتخاص من الايصال ما وضع وقيل فارسية شرب

عليه اللعان ولا يطلقي حتى يخلو للمدخل انت طالق

بازانية ثلثين ثلثين ثلثين **مسائل دعوى الاستثناء** طالق طالق ان كلمت
فلانا فالاول والثاني بالشرط الاول والثالث بالشرط الثاني حتى لو دخلت تقع ثلثان
ولو كلمت تقع واحد **مسائل دعوى الاستثناء** طالق طالق ان كلمت
الزوج في دعوى الاستثناء والشرط في الطلاق والخلع فان قال الشهود شهادتهم خلع
او طلق بلا استثناء وقالوا لم يستثنى لا يقبل قول الزوج وان قالوا لم نسمع غير كلمة
الخلع والطلاق فالقول للزوج وان وجد ما يدل على الصحة من قبض البذل وغيره
فالقول لها وان ذكر البذل فان قال خلعك عن كذا وقيلت ثم ادعى الاستثناء لا يصدق
قضاء قال لا خرا امرأتى بيد الله ويدك فطلقها المخاطب يقع كذا في العتق وكذا قال امرؤك
في البيع بيد الله ويدك فباع ولو قال بيدك ويد فلان او بيدك ويدك فطلقها لا تقع ما لم يجر
الزوج قال طلقها بما شاء الله وشئت وطلقها بما لا يقع كذا لو قال لها انت طالق ان
شاء الله وشئت فشئت ولو قال لغيره طلقها بما شئت وشئت بطلقها بما لا
يقع خلاف قوله بما شاء الله وشئت او قالت والامر بيدها من يبتكدهم فهو
ايضا بالعوف الامر باليد لا يتوقف فان قال امرك بيدك اليوم يصير الامر بيدها
بلا علمها وقبولها ويرتد بدها ولا يبقى الا بعد اليوم وفي المطلق يصير الامر بيد
المفوض اليه في مجلس علمه وقبوله في المجلس بشرط ويرتد بدها وفي المعلق بالشرط
وفي المعلق بالشرط يصير الامر بيدها اذا جاء الشرط لكن في المرسل في المجلس علمه بلا
استثناء قبوله ويرتد بدها وفي الموقت في الوقت قال امرها بيدها فلم يعلم حتى
طلقت نفسها لم تطلق جعل امرها بيدها ان شرب المسكر او غاب عنها فوجد احد الابرن
فطلقت ثم وجد الاخر ليس لها ان تطلق مرة اخرى قال جعلت امرها بيدها
فطلقها فلا امر على المجلس جعل الامر بيدها فقالت دست باذا شتم ولم يقبل
فويشثن را لا تبين طلق صا جليل تو كليل لا تبيل وكلها بطلاق نفسها فهو تملك للملك
علاها وكلها ان شئت تملك عندنا قال لا احد الا ربع امرئ سائ بيدك يقول الطلاق
فقال طلقك نسائك كلهن وضع عليها وعلى غيرها وقيل غيرها وكذا لو قال نسائي
كلهن طالق ان شئت فعليها وعلى غيرها او امرأتى من نسائي وغيرها ولو قال امرأتى من نسائي

وطالق ؟

مسائل الامر باليد ؟

المعلق 2

واحدة ؟

بيا ولو قال امرأتى من نسائي في يدك بنوكي الطلاق وطلقت نفسها الوغرة
 يقع ولو طلقته واحدا فقال الزوج عنيت اخرون لم يصدق نصا ولو قال طلقني اي نسائي
 شئت فطلقت نفسها لم تطلق الا الوفا قال ان طلقته امرأة من نسائي في طالق فطلقت
 نفسها لم تطلق كذا الوفا قال طلق امرأة من نسائي قال ان دخلت الدار فانسائي طالق فدخلت
 الدار فطلقت في غيرها **مسائل عطف لخاص والعاد** قال انت
 ومن دخلت الدار من نسائي طالق فطلقت المخاطبة في الحال وان دخلت في العتق فافى
 كذا الوفا قال كل امرأة من نسائي تدخل الدار في طالق وظلانه للحال ولو قال انت طالق و
 ظلانه ان تزوجها لا تطلق امرأته حتى تزوج ظلانه قال بعد ان انت حرة ومن دخل الدار من عتق
 عتق المخاطبة للحال فان عتق عتق الاول بدخول الدار لا بد من في القضاء قال كل
 امرأة تزوجها ما دمت حرة لم تدخل المخاطبة في العتق كذا كل امرأة تزوجها باسما ففهم طالق فطلق
 هن ثم تزوجها لا تطلق وان لو تزوجها عند اليمن **مسائل التطلاق على سبيل الجواب**
 قالت لزوجها كل امرأة غيري او قبل كل غيري ههنا فقال كل امرأة في طالق لا تطلق منذ
 قال لا اخذ من ازواجه طلاق كذا ابن كاد كذا في فقال بهنار طلاق يكون جوابا حتى لم يكن
 فعل ذلك الامر لا يقع قالت لزوجها طلقني فلنا فقال انت طالق قبل ثلث وقيل واحد
 وقيل ان نون جوابها فثلث والآف واحد ولو قال فعلت فثلث بكل حال قالت
 طلقني واحد بالف او على الف فطلقها فلنا بالف يقف على قبولها وان لم يذكر
 الزوج البدل فثلث بغير شرط وقال في الفصيلين واحد بالف وثلثان بغير شرط
مسائل الفاظ للتعلق والتعظيم قالت انت طالق ان دخلت الدار
 فهو بخير انما دخلت الدار ويؤكث باليمين فان لم يكن دخلت فطلقت وبالفارسية
 زن ازوي بطلا كذا جين كذا كرده است فان كان فعل لا يحنث والآف يحنث
 قال انت طالق لا دخلت فهو كقول انت طالق ان كنت دخلت الدار ولو قال
 انت طالق دخلت الدار فطلقت الساعة قال انت طالق لو دخلت الدار فطلقت
 فحلف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت الدار فمترلة قوله عبد كذا دخل الدار
 لاخرته فحلف بعتق عبد ليعتقه ان دخل الدار فان دخلت في مسئلة الطلاق
 لزمه ان يطلقها فان ماتت وماتت فماتت الشط في آخر من اجزاء جبروت فبقع الطلاق

وبالضلع في العتق اخر قال
 على امرأة ان تزوجها طالق
 ظلانه طلق للحال
 ما دلت فلا تصح
 فلا قال لا امرأته
 امرأة تزوجها

الدار

19
 نفسه سفله قيل الذي لا حسب له ولا نسب لم يسرق شيئا لا خط له وقيل الذي يسفل
 لينجو الناس به وقيل الحايك والحجام والذباغ والسمك وقيل الذي لا يخاف الله تعالى وقيل
 الذي يختلف الى القضاة وقيل الطفيل الذي تجمع النوايب قالت اي كونه فقال كونه من
 كونه لم ترا طلاق قيل الذي ان كان اسفله ثمانيا وعشرين يقع وقيل ان كانت طيبته
 خفيفة غير متصلة فهو الكوسج وهو اللاحج **مسائل الخلع**
 قال خالعك فقلت لا يسقط المهر لانه يقع في قوله خالعك اذا نوى يكون من
 الكنايات ولو خلع على مال معلوم لم تطلق ما لم تقبل ويقصد في ترك النية لا قضاء حالها
 على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت فهو موضع الخلاف المعروف ان عند ابن حنيفة
 الخلع والمباراة توجبان براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن المهر وغيره مما يتعلق به
 بالنيكاح وعن ابن ابي عمير في الاصح لفظ البيع والشراء كالخلع والمباراة في الاصح والطلاق
 على مال لا يوجب البراءة بالاجماع قال لا امرأته خالعك فقبلت يقع الطلاق ويبرأ
 عن المهر وان اعطاها تزوجا عليه لان المال مذکور عن قايذ كذا الخلع وقيل ابو الليث اذا
 خلع امرأته او بارأها على مال دفعته اليه يسقط المهر وان اخذت كذا ثم اخلعت
 قبل الدخول لم يرجع عليها بنصفه قال لها كايين وهرسه ترا فزوجته بطلاق فقالت
 اشريت لا تطلق لانه باع منها ما لها من قال لا خربت منك خاومك ههنا بعدد
 هذا فهو باطل اما اذا قال الرجل اخلعت منك نفسا واجابته يقع طلاق باين والبراءة
 احوه ههنا فما اذا ابتدت طلق على الف قبل الدخول ولها عليه مئة ثلثة آلاف سقط
 نصفها بالطلاق ويبقى ألف وخميس مائة وعليها الف فيتقاصان يرجع عليه بالخمسة مائة
 الباقية في الاصح قال اخلعت نفسك مني بغير شرط واخلعت وخلعها فاخلع واقع بغير شرط
 والطلاق باين قال اخلعت نفسك مني او قال بمال فقالت اخلعت بالف درهم لا يتم
 الا ان يقول فقبلت او خلعت اما اذا قال اخلعت نفسك بالف فقالت اخلعت
 ثم قال اخلعت نفسك فخلعت نفسك قبل الطلاق باين بلا مال والاصح ان لفظ الخلع محمول
 على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيره اخلع امرأتى فخلعها بغير عوض لم يصح واذا قال خا
 لعك ونوى به الطلاق يقع ومومن الكنايات وقيل اذا قال اخلعتي ولم يذكر البدل
 فقالت اخلعت فهو باين بلا مال بمنزلة طلق نفسك باين بخلاف التوكيل بالخلع فان العتق

وقيل

جاءت بك 2

بالوكيل وبالمرأة فلا يوثق الى القضاء ويفتر حمله على التوكيل من جانبها لانه يصير الواحد مستنديا
مستقلا لا وجه له وهذا المعنى لا يقع الطلاق فيما اذا قال اخلع نفسك على مال فقالت اخلعت
لانه لم يصح التوكيل ان لم يكن المال مقدرا للضرورة الواحدة مستنديا ومستقصا واذا ذكر الزوج
البدل في قوله اخلعني ثم يقولها اخلعت اذا كان البدل مقدرا في الاصح قالت اخلعت
نفسك حتى تموت قال طلقك يقع باينا ولا يبرأ عن المهر قال اخلعت او قال خويشتن
من واذي فقالت واذم لا يصح فيها ما لم يقل قبلت الا ان اراد بقوله واذي التحقيق دون
السوم قال اشترى نفسك متى فقالت اشتريت لا يقع بعثت بخلاف قوله اخلعت
قالت اخلعت الواحد يتولى طرزا الخلع اذا كان البدل مذكورا مقدرا اما اذا لم يكن مذكورا
فلا قال خويشتن ثم يخرج تحت كايين فقالت خريدم فقال من نه فروختم ثم اخلع بقولها
حتى لو قال الزوج بعثت طلاق واذم يقع عليها طلاقا واحدا بقولها والاخر بالتطليق
والخلع بالمهر ونفقة العتق صح وان جيب النفقة بعد تبعا كما في بيع الشرب فقالت خويشتن
اذ لم يولد او كذا خريدم فقالت فروختم وقال عنت غيرهما لم يصدق قضاء قالت مهر
حقى كمرات است خويشتن خريدم صح ووقالت مهر حقى من انه لا يصح الا اذا كتب في
الاستفتاء وجرت العادة انهم يقولون مهر حقى وبريدون مهر حقى قيل للزوج تو فروخى
بعو قولها خريدم فقالت لا ثم قال في مجلسه فروختم لم يصح بعثت قولها خويشتن خريدم بكذا
من يك طلاق وادم فهو جواب في المختار قيل اشتريت نفسك بكذا ولم يقل الزوج فقالت
اشتريت وقيل بعثت فقالت بعثت صح الخلع قالت ترا ارم من جبهه خواهم ازايج
در كودن تو است بهر ركوشتم دست ارم برار فقال على الفور يك طلاق باي
كشاده كردمت يعني انها ان قالت لم اجعل البراءة عوضا فالواقع رجعي وبرئ
عن المهر دون نفقة العتق وان قالت جعلتها عوضا عن الطلاق لبيان الزوج فان
ما اردت جوابها وجعلته عوضا فالواقع باين وبرئ وان قال ما اردت جوابها فعليه
المهر والواقع رجعي قال ان دخلت الدار خالعتك على الف درهم وتراضيا فدخلت
صح خالعتك على ان يكون الولد عند الاب صح الخلع وبطل الشرط بمهرها ونفقة عتقها وعلى ان
تسلك الولد سنتين بنفقةها واسكت بعض المدن ثم هربت ووارث نفسها ثم طهر
يرجع الزوج بغير نفقة الولد في المدة التي لم تملكه اخلعت على مؤنة السكنى عليها بان تكثر

نفسك متى تموت ونفقة
عدتك فقالت اخلعت

ما لم يقل

يفتى

قال

اخلعت

عليها

نفسك

صح وعنه ان لا سكنى لاهل الا الوكيل اذا خالعت على الف او على نصف الف من مالى او على
الف عن المرأة تجب عن المرأة لاهلها وتوقان الف من مالى او على الف من مالى او على الف على
ان ضامن تجب عليه ولا تجب على المرأة ويرجع عليها قبل الا اذا وبعث الوكيل بالخلع اذا
زوج للموكل وقال على الف ونحوه فالمرأة بالخيار ان شئت طابت الوكيل وان شئت طابت
الشيوخ وان شئت طابت الزوج والوكيل لو ادى لا يرجع لانه لما جيب عليه بالضممان
وانه بغير امر في الخلع فان التوكيل الرجوع لانه مملك السرايم بدل الخلع بلا والحالة في الخلع
قالت طلقني ثلثا بالف فطلق واحده فثلث الف وعلى الف وقعت واحده
بغير شئ عند الامام صح قبول الصغيرة العاقله الخلع في حق الطلاق لا البراءة من المهر
اذا قال ان اعطيني كذا فانت طالق حاله لا يقع ويقصر على المجلس ولو قال اذا اعطينتني
كذا او متى فكذا لكن لا يقصر قال انت طالق على ان تعطيني كذا فقبلت في المجلس يقع وان لم
تؤد وبلا بقولها لا كذا كذا قال انت طالق على الف فقبلت في المجلس كذا الوفاى ببلان شرط
كي فلان وخبر من دعي فقبلت في المجلس يقع من ساعده ويتعلق بالقبول لا غير
لا بأس ان يجالعا وص حايض اذا رأت منها ما يكره قال بعثت منك تطلقه بمهر ونفقة عدتك
فقالت بحاي خريدم يقع قالت خريدم انك لا يصح سرازهم حقها خريدم
يصير عبادت عن قوله بهد حقها وعليها المهر وكل بالتطليق فطلق على مهر لم يجز الا في غير المهر
قال خويشتن ان من يخرج فقالت خريدم فقال فروختم فان قبضت الصداق لا ترد وان لم تقبض
برئ الزوج طلقها بعد الخلع على مال طلقك بلا مال اخلع مستعصما عليها ولها في فدية مهران بول
من المهر الثاني لا الاول قال انكيا طالق بكرو خبطة والاخرى بكرو شعير فقبلنا طلقا بغير شئ
الوكيل بالخلع لا يملك قبض المال الحقيقي الخلع واضافه من جانيه صح ومن جانبها لا الزيادة على بدل
الخلع لا يصح **مسائل العتق** كونه زواجره بالطلاق من الماضي او قالت لا ادرى فالعتق
من وقت الاقراره حقها الا في حقه وان صدقة فكذا في المختار لكن لا نفقة لها وعليه المهر ثانيا
بالقول ان كان ثانيا بلا قراره وتصديقها واعتبار شهر العتق بالايام الا الاهله والطلاق
في الاجارة مريض او بالطلاق في الصحة وانقضاء العتق وصدقة فلها ان يتزوج في الحال
ولا ميراث لها فان اقرها واوصى فلها الاقل من الميراث وبها اقروا وصى عند الامام
قال اخبرني ان عتقها انقضت وكذا في العتق باقية في حقها اذ ايلته في حقها حتى حل نكاح اخرها

كذا الوفاى لانت طالق
على دخولك الدار فقبلت
في المجلس

احد

س

والرابعة سواها مطلقه ثلثا لم تفارق زوجها وبجاءها وبفول طنت الحلق لا تنقض
العقد ولو قال علمت الحرة تنقض ثلث حيف ورجعها ان اذا كانا محضين بلغ المرأة طلاقه
او مودة فالعقد من وقت الطلاق والموت وعلمها ليس بشرط وادنى ما يصدق على
الانقضاء استون يوما عند الامام والقول لها اذا انكحت انقضاء بها بالحيض مع البين
لا تصدق في الانقضاء في اقل من سنتين الا اذا قصرت باسقاط سبطين الحلق
او بعضه خرج من الولد نصف البدر من الرجلين سوى الرجلين او قبل الرأس سوى
الرأس انقضت العقد والبيد الميكليين الا الاثني عشر امرأة الفار تعتد باربعة اشهر وعشر
فيها ثلث حيف في الاصح كذا كل معتد ورثت بان ارتدت حتى بانث ثم قتل او مات في الودة
وان كان الطلاق رجعي في المرض والحض والصحة فمات وهي في العقد ينتقل للعدة
الوفاء رأت الصغيرة والاب الرقيم بعد الاعتداد ببعض الشهور انتقلت بالشهور وعن الامة
اذا اعتقت في الرجعي ينتقل الى عدة المزابرة في البائس لاهات عن ام ولد وهي في نكاح
رجل او عدته فلا عدة عليها وان مات او اعتق بعد عدة الزوج فعليها ثلث حيف فان مات
او قتل فان كان بين موتها اشهر او خمسة ايام فصاعدا فعليها اربعة اشهر وعشر تستحل فيها
ثلث حيف وان كان اقل فعليها اربعة اشهر وعشر لا تعتبر فيها الحيض غسلا لاهام مات حيف
عن امرأة حامل فعدها بوضع الحبل وفي الجمل كذا حدث بعد الموت لاكثر من ستة اشهر عدلها
اربعة اشهر وعشر بالاجماع جامع حيف امهات عليها العقد اذا انقضت عدة الوفاة لا يجب في النكاح
الفساد الدخول في النكاح بغير شهوة توجب العقد كذا الدخول بنكوحه الغير اذا تزوجها
ولم يعلم انها منكوحه فان علم فلا عدة والعقد في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ومثل
من الوطئ الاخير الحلو في النكاح الفاسد لا يوجب العقد والطلاق الفاسد في النكاح
الصحيح يوجب العقد كالحلو بالرفقاء وغلوت المحبوب والصائم والمحموم والحائض
والنفساء وكل صورة يتمكن من الوطئ حقيقة وفي الرقاي يمكن بالفتيق ومن المحبوب
بالسحق والتدريع التحليل بالمحبوب اذا جللت منه فطلاق ثم ولدت وفي كل صورة
لا يتمكن من الوطئ اصلا كالمريض النجيف او الصغير او الصغيرة فلا عدة عليها الصغائر
اذا اطلقت اختلف المشايخ في وجوب العدة والاكثروا بطلون لفظ الوجوب
لكن ينبغي ان يقال عدت آردا شثن الدخول على معتدة والاطلاع عليها فيه روايتان

تنبه

البينة البين والبرج
ولو اعتدت حيفه او
صغيرة ثم آتت
بنته

بأن ولدت؟
بأن ولدت؟

الصحيحة؟

فيها ومن في منزل على حث في القطع روايتان بربنة عدت معتد كس
وكوسق من داد ثم ابنت ان تزوج نفسها منه او تزوجت بزوج آخر ان قال انفق عليك
على ان تزوجني يرجع عليها زوجت منه او لم يزوج وان لم يشترط ذلك ولكن يعلم ذلك بالعرف
لا يرجع في الاصح تجل لها نفقة مدة فماتت قبل مضيتها ما لم يشتر من تركها شيئا وعنده محمد
بسنه حصة ما بقي من المدة كما لو عجل نفقته لينتزوج بها فماتت قبل ان يتزوجها وقيل
ان بقي من المدة شهرا ودون لم يسد وان كان زابدا نكح لها نفقة شهر ويتزوج من
تركها ما زاد **نوه** الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني خلافا لمحمد وفرجهما الله
وهي تسع مسائل الاولى تزوجت غير كفوء ودخل بها فوق نكاحها والزم المهر والزمت
العدة ثم تزوجها في العقد بغيره والي تفرق بينهما قبل الدخول كان عليه المهر الثاني لكلا عليهما
العدة المستقبل استحسانا وعند محمد نصف المهر وبقيته العدة وعند غيره بلا عدة
وقيل لا مهر عندهما الفساد النكاح بلا والى الثاني تزوج صحيحا ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها
في العقد ثم طلقها قبل ان يدخل بها والثالث تزوج صغيرة ودخل بها فبلغت فاخارت
نفسها ثم تزوجها في العقد ثم طلقها قبل ان يدخل الرابعة تزوج صغيرة ودخل بها
ثم طلقها باينا ثم تزوجها في العقد ثم بلغت فاخارت نفسها قبل ان يدخل بها الخامسة
تزوج ودخل ثم ارتدت وبانت ثم اسلمت فتزوجها في العقد ثم ارتدت قبل ان
تدخل السادسة تزوج ودخل ثم طلق باينا ثم تزوجها في العقد ثم ارتدت قبل الدخول
السابعة تزوج لمة ودخل ثم اعتقت فاخارت نفسها ثم تزوجها في العقد ثم طلقها
قبل الدخول الثامنة تزوج لمة ودخل ثم طلق باينا ثم تزوجها في العقد ثم اعتقت فاخارت
نفسها قبل الدخول التاسعة تزوج نكاحا فاسدا ودخل ففرق بينهما ثم تزوجها في العقد صحيحا
ثم طلقها قبل الدخول **حد الاياس والبلوغ** حد الاياس لم يقد في رواية وفي رواية القدر
فالتحريم خمس وخمسين سنة فان رأت بعد ذلك وما اسود او احمر يكون حضا او حفا
واخضر لا يزوج الغلام باليسر تارة وبالاختلام وبالاجمال اخرى والتجارية باليسر والحيض
والاختلام والحبل وادنى المدة فيها تسع سنين في التحريم والغلام اثنتا عشرة سنة والحلم
باليسر للغلام اذا دخل في التاسع عشرة والتجارية في السابع عشرة وقبل اعتبار بنات
الشعر وهو قول مالك وهوروايه عن ابو يوسف

نكاحا؟

حد الحيض الذي

يصين بالطلاق فان الى اخره

الطلاق لم يصح بالاتفاق خرج للبارزة فطلق في تلك الحالة يصير نكاحا لو قتل تركت في العتق
 كذا اذا اخرج ليقتل قضاها او رجعا فطلق بخلاف ما كان محبوسا او محصورا او في صف القتال
 او نزل مسبعة او ركب سفينة فطلق من اخذ وجع البطل فهو بمنزلة صاحب الفرائس

وجله بجز

الذي يصير فاما ان يكون صاحب فرائس فراضاه المرحن و
 معنى شدة وتعذر اداء الصلوة جالساً قالت لزوجها المريض فطلقها بائناً او ثلثاً
 لانثرت وتوالت طلقني الرجعي ثرت طلاق المعتوة غير واقع وهو في الاحكام
 كما لصيتي فالعائل من يتفهم كلامه وافعاله غالباً والمجنون ضنة والمعتوة من تحت ط
 كلامه وافعاله وقيل المجنون من يفعل لاعتق قصد والعائل يفعل افعال المجانين في
 الاجانين لاعتق قصد والمعتوة عن قصد وقيل المعتوة قليل النائم تحت الطام فاب
 القيد لا يفسد لا يثبت لا يثبت كالمجنون رجل عرف انه كان مجنوناً مرة فقال امرأته
 طلقني الباردة ثلثاً فقال اصابني المجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله فالقول له وتوالت طلقها

وانا نائم فالقول لها

طلقت وقد اتت عليها تسعة عشرة سنة ولم تحض تعتد
 بالاشهر جامع المطلقة بائناً على وجه الزنا لم تقبل العتق جامعاً منكر الطلاقها ثم
 اقراستقبل في المختار منكر الطلاق طلق بعد ثلث حيض قيل يقع وقيل لا يقع جامع
 المطلقة بائناً او جلت فعدتها لا يتقضى بوضع الحمل الا اذا اتم الطلاق عنها للعتق
 عن نكاح فاسيدان يخرج الا ان يمنعها الزوج تحيض مائة المطلقة بائناً تمت ط بالاسنان
 الواسعة لا الطرف الاخر

مسائل اخرى من هذا الموضع

اخبرت واحدا اني ارصعتها لاجرم به النكاح اقرا ان مدد امه او بنته او اخته من
 الرضاع ثم اراد ان يزوجها وقال غلط واوهيت وصدقته له ان يزوجها وان ثبت
 على ذلك لا وان اقرت بذلك وانكر الزوج يجازيها سكرت بخت نفسها او لا قال بعد النكاح هي
 اخي من الرضاع او بنتي او امي ثم قال او همت لا تفسد النكاح ولو ثبت عليه او شهد
 به الشهود يفرق بينهما ولا ينفع الجحود واذا اقرا ان ما قال حتى ثم جاء بعد ذلك وقال او همت
 لا يقبل منه قال هذه اخي او امي وليس لها نسب معروف ثم قال او همت صدق
 قال لعبد هذا ابن اولامه هذه ابنتي عتق قال لامرأته هي بنتي من نسب وثبت عليه

لم تعتد الصغيرة فهاضت
 قبل الاستحالة بالاشهر
 استقبلت ذات حيض
 لم تستكمل العتق حتى
 ايسر استقبلت بثلاثة
 اشهر

على قوله الاول

دعوت

شئ

عليه وله المعروف ولو قال مثلها يولد لثمة لم يفرق بينهما كذا لو قال هي امي وله ام معروف
 ولو قال هي بنتي وليس لها نسب معروف ومثلها يولد لثمة وثبت عليه ففرق بينهما فان
 اقرت المرأة انها ابنة ثبت النسب وان كان مثلها لا يولد لثمة لم يثبت النسب
 ولم يفرق بينهما قالت طلقني زوجي ثلثاً ثم ارادت ان تزوج نفسها منه فترت على ذلك
 او قالت كذبت جاز النكاح في المختار كذا امرأة قالت هذا ابني من الرضاع وثبت
 عليه ومع هذا تزوجت به جاز لان الحرمة ليست اليها كما بعد النكاح طلق امرأته
 بائناً فقيل له استني في كذا فقال سراني شيئا لا يكون اقرا بالثمة وكذا في الخفض
 ثم طلق في الظاهر لا يكون نسباً كذا اذا طلقها في الظاهر قال لا يغير المدخول انت طالق لثمة
 تقع واحدة ظاهرة كانت او خائفة ثم لو تزوجها يقع اخي كذا لو تزوجها ثلثاً فليكن
 ويحرم اللعان وينقطع النسب لكن اذا نشي بعد الولادة بوقت قصيرة وتغديره لغرض
 الى رأى القاضي وقد راجعنا بعض يوماً فاذا ثقتي بعد ذلك لا ينفك النسب ولا يحرم اللعان
 بل يحرم هذا اذا لم يقبل التحنية اما اذا قبل التحنية بان هي فسكت لا وهذا في ام الولد
 اذا ولدت الا ان السلوك عند التحنية في ولد ام الولد ليس بقول وكذا الملاءم مقطوع
 النسب من زوجة وهو كالموقوف لو ادعاه غيره لا يثبت منه والملاءم اذا كذب
 نفسه يثبت فباعتبارنا فيما يحتاج فيه كاستناع قبول الشهادة ووضع الزكوة وحرمة
 المناكة ولا يعتبر في حق وجوب النفقة والميراث ونسب ام الولد يثبت من غير
 دعوى لكن ينفك بحجج النفق تحت ولد النكاح قال طلق الله يقع نسبه طلاق
 برأى منته وكره من حال فذكره الطلاق يقع بلائمة وفي غير بلائمة قال عفت كرم
 ونحو ابنت غشيدم يقع ان نوى وهبها من انسان فان نوى الطلاق يقع
 قال مرا جيزي نباشي وكذا وقال لم يكن بيننا نكاح ونوى لم يقع قال لانكاح بيني
 وبينك نأويك يقع قال انابرئ من نكاحك ونوى يقع قال انت طالق ان كان
 حاكم هذا غلاماً فانت طالق واحد وان كان جارية فثلاث فقلت غلاماً في مشيئة الله
 وجارية لم يقع لا بشرط النية في زماننا في قوله حلال بر من حرام قال من يوصيه طلاق
 ام فقال توجه منه طلاق وجه منار طلاق لم تطلق طلق حالة الصبي او العبد فاجاز
 بعد البلوغ والعقل لا يقع طلاق من سكر من المثلث واق طلاق من سكر من شراب الحمر

في الحيض ثم طلقها

لا ينفك

من وجه دون وجه
 نسبة

قال

تلقف كناية طار
 بالكسبة او في علم الله
 مشيئة الله

مكرها قال يقع وقيل لا يقع ^{بنيته} البنية في انت طالق ونحوه لا يقع في الاصح قيل طلاق دست
ازد باز داشتند رجعي قال بلى وفي شك الصداع قل اهيا شرا هيا انت طالق ثلثا فقال فكل
طلقت قصار وان لم يعلم قالت انت طالق قبل كم قال ثلثا وقع ثلث انت طالق
كل تطبيق ثلثا وكل التطبيق واحدة قال انت وسكت لا انقطاع النفس ثم قال ثلثا
وقع الثلث قال نرا سيار طلاق طلقت ثلثين ولو قال لا قليل ولا كثير ثلثا ولو قال
الاكثر ولا قليل يقع واحدة وقيل يقع ثلثان في الفصلين طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق
واحدة قال طالق عدد ما في الخوض من السمك ليس فيه سمك فهي واحدة قال كل امرأة
املكها فهي طالق ان فعلت كذا فكذا على من ملكها يوم حلف قال اگر خوا از تو زن
خوهرم بيا مراد ان باشد با نديس جهان مراد ان باشد في طالق فتزوج امرأة
ثم اخرى لم تطلق الثانية قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج في طالق فابان امراته
ثم تزوجها لم تطلق له اربع نسوة فقال حلال الله على حرام يقع على كل واحدة تطبيق وقيل
على واحدة غير عين قال طلقها بين يدي فلان فطلق لا بين يديه يقع وكله ان يطلقها
ثلثا لسهة فقال انت طالق ثلثا لسهة وفي الحلال محل لسهة وقعت واحدة
ولا تطلق في الظاهر الثاني والثالث لانه لا يفوض اليه التعليق والاصح في قوله بان
يطلقها بالف ثم ابانها ثم طلقها الوكيل لا يقع ولو وكله بالفرج يقع في الفرج بخلاف
ما اذا تزوجها بعد العتق ثم طلق الوكيل قال لها شأني الطلاق صح التضييق وباريد
لا قال انت طالق واراد ان تعلق فانخذ انسان فنه ثم حلق عنه فعلق موصولا لم يطلق
ما يوجد الشرط كما لو اخذ العتاس قال انت طالق ان او قال بالفارسية او لم يقع
علق وخافت في لفظ التعليق بحيث لا يسمع ولكن بين الحروف قيل يقع وفي المختار
لا قال انت طالق اذا هنت نصف جيفة لم تطلق حتى تظهر قال انت طالق تطبيق لا يقع
عليك الاغدا وقعت للحال قيل ان امرأتك زنت فعلق الطلاق به انها لم تفعل ان لم ينزل
المجازة قال ان فعلت كذا فامرأة طالق وله امرأتان فالعيلان اليه استبعت المطلقة
عينا لا محل وظاهر بالتوى وحيلة ان تزوجها في البان وراجعها في الرجعي وفي الثلث
تطلق كل واحدة طلقه ويدعها حتى تنقض عدلان ثم تزوجها على السبب تعينت
الرابعة للثالث الى من امراته ثم قال اشركت ههنا في الاصح بلا لا يصح الى من احدها

طالق ؟

انت ؟

او في لفظ الاستثناء ؟

في الابدان ؟

بيعهما ابيهما فان بقيت بعد موته فهي حرة بباعها جارية قيمة المدونة في الغضب قبل قيمة الفسخ
وانه غير سيد وقيل ثلثا هال بقا منعه الوطى والسعاية بعد الموت وقيمة ام الولد ثلث
القرن عن هذا وقيل في المدونة ينظر بكم يستخدم بقيته عمره حرزا وقيل قيمة المدونة نصف القرن
لكون المنفعة نوعين بيعا وما شاكله وقذرازا واجارة وما شاكلها وقذير وهو الاصح
وعليه الفتوى قال لعبد برك او ذكر كحر لا يعتق قال انت حر والعتق يعتق قيل لا اذا
اذا باع العبد منه قال قد اعتقك الله يعتق قال حر قيل من نوبت فقال لعبد يعتق بعتق نفسه
قال لعبد برك في بلاد الله حيث شئت ونوى العتق لا يعتق اشترى الوكيل قريب نفسه
لا يعتق عبد قال لمولاه ان اعتقني والا لا تفكك فاعتقه فحاشا الفتل عتق وسعى في قيمته
زني بجارية ابية واقه او جنت فولدت ولدا فهو حر قال لعبد اهل الدنيا احدا او عبيد
اهل الروم وهو منهم لم يعتق في المختار قال لعبد يا حرة اولامته يا حرة يعتق قال لعبد
انت طالق ولدي الاكبر يعتق قصا قال اني بخر لا يعتق قال يا بيم ازاده يعتق نفسه
قال سهم منكم حر يعتق سدسه قال اناس من يبيد اس فقال آزادي تو ابيد الروم لا
يعتق لاحتمال انه ظهر بالتعليق قال يا مولاي زاده او ابواك حران لم يعتق قيل لا اعتقت
هذا العبد فامري برأسه ان نعم لا يعتق قال اعتقت عبدي وانا نائم او اعتقت امي وقلت
ان شاء الله لم يعتق قال انت حر وعليك الف عتق بلا قبول قال لامية احول كما حنت ثم قال
لم اعن ههنا عتقت الاخرى فلو قال لعبد لم اعن ههنا الاخرى عتقت الاولى فاعتقان
جميعا الوطى المعلق بيان في المبرهم قال احكما حر غدا ثم بين قبل الغدا لا يقع لیسار التضييق
ان يكون له مال قدر قيمة نصيب الساكت قال لمكاتبه ان انت عبدي فانت حر لم يعتق
قال انت حر ان شاء الله فلان بعتق بعتقه في مجلس علم فان قام وشاء لم يعتق قال
انت حر ان شاء الله وشاء فلان فشاء فلان مجلس علم عتق حمله اجارية لا يدخل في بيان كل
مملوك بل قال اذا ادبت الى كوكب ابيض فانت حر فادى في غير كوكب ابيض لم يعتق كذا اذا
قال ان ادبت الى عبد ادب فادى اليه عبد او نفعا قال لعبد احدها حر بالف ولا خير
بغير شيء فقبلما عتقا بغير شيء قال انت حر غدا فبدا لخرجه الى ملك من يثق به ثم يستوجه
بعد الغدا انت حر بعد موته بكذا او بغيره قال اعتقوني عتق بعد موته ثم باعه جازا وامت
فلا سبيل لاحد عليك اقرار بالتبديد بربع على الف درهم وقيل فهو مبرور ولا شيء عليه

منفعة 2

وان لم ينو لا قال اعتقني على
فاجب لا يعتق وههنا
العبد منه يعتق نفسه

او جنت ؟

في الحلف بالعن

قال لصاحبه او صيت لك بزواجك او برقبتيك صار مدبر قال كل مملوك املكه حر بعد موته قالوا
 في ملكه يصير مدبراً مطلقاً والحادث بعد مقتدر اتم ولدتين اثنتين مات احداهما اعتقت
 ولم تسح لآخر عند الامام المولى لوصيه لها نذر ان يعتق فاعتق ابناً قال ان بعث
 فهو حر ببيعة جاز ان يعتق ولو باع فاسد اعتق الا اذا كان في قبض المشتري وقت
 البيع قال اعتقتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم فقبل عتق وعليه القيمة قال ان يعتق
 شئت عتقت فاعتقه ليس له ان يعتق نفسه قال لمولاه اعتقني على الف درهم فقال
 اعتقت نصفك عتق نصفه بغير شيء ويشع في الباطن ولو قال بالف عتق نصفك بغير شيء
 جاز لغيره في الكتابة ثلثة ايام كاتب صغير لا يعقل لم يجز الا ان يقبل عنه انسان
 فيعترف على اذنه العبد الوسيط يصلح بذلك كذا الثوب المروي والكتا الوسيط كاتب
 على درهم فسدت ويعتق باء ثلثة دراهم وبغيره زوج المكاتب ولد واشترى
 له لم يجز ليس له ان يفرض وجاز افراره بالدين والاستيفاء مكاتب اوصى فهو ظل
 الا اذا اجاز بعد العتق وجب بدل الكتابة للمكاتب عتق ولو رد الهبة ارتد بدل الكتابة
 ولا تبطل حرته اشترى المكاتب اباه او ابنه فوجد به عيباً لم يقبله على رده ولا يرجع به
 بالنقصان ولو رد المكاتب في الرق فالمولى يردّه بالعيب كما كتب الجاني ولم يعلم بالجناية
 ثم عجز فانه يدفع او يفقد مكاتب اشترى امرأة لا ينفخ النكاح المكاتب لا
 يجلس في مجلس الكسابة وفيما سوى دين الكتابة قولان مسلم اشترى في دار الحرب
 عبداً فاعتقه وخلق سبيلاً لا يكون الولاء له مسلم اعتق كافراً في دار الاسلام فوالاه لكن لا
 يرثه كغيره حر حتى يعتق عبداً في دارنا فوالاه وه له مسلم كان او كافراً او ذميّاً ولو اعتق حربياً
 لا يعتق الا بالتخلية واذا خلق سبيلاً لم يكن الولاء له اعتق عن ابيه الميت فالثواب
 له والولاء لابن في ولاد المولاة يرث المولى على من الاسفل والاسفل من الاعلى الا اذا
 شرط السقيط اذ ادرى له ان يوالى مع من شاء الا اذا ضمن عنه بيت المال اسلم على يد
 رجل لا يصير مولاة بنفس الاسلام ولو ان يوالى من شاء كتاب اليمان
 نوع في الفاظ اليمان وفي اليمان على الكلام واسماء الازمان في الاخبار والبشارة والاعلام
 وتجويز فيه المعرفة والمعاداة في الاكل والشرب واللبس اليمان على السكنى اليمان على الزواج
 اليمان على البيع والشراء والملك اليمان على النكاح والكتابة والخلق والغرب والترك اليمان الذي يحسن بين المؤمنين
 اليمان على العمل

اعتق عبد فثبته للمولى
 الا ان يواريه ولو اراد
 ان يجعل ثبته لأم الولد

الكتابة

في الولاء

ثم طلق احدهما قبل مضي المدة لم يصح الا من احدهما واحدة فمولى من واحد غير
 عين فان ماتت الامة قبل شهر من تعيينت الاخرى للامانة وقت البيع طلق
 الخطاه منها ثلثاً ثم عادت اليه بعد التحليل او ارتدت ثم عادت مسلمة عاد الظهار
 ولو ماتت سقطت الكفارة اعتاق الطفل عن الظهار جاز دون الجنين والمريض
 الغالب من الهلاك اذا قصرت اللعان بقول القاضي اتركى الخصومة وانصرف فان
 تركت وانفرت ثم خاصمت صح فان انكر الزوج القذف فعليه ان يأتى شاهدين
 فان عجزت فلما يمين عليه جنت او خسرت او ارتدت بعد لعان سقط لا تحلوا له
 القاضي ان تلعن اولاً فقد اخطأ وامر بما يغفره أخرى فرق القاضي بعد التعانها مرة
 او مرتين لم يقع الفرق وبعد الثلث يقع فذها ثم امانها فلا حد ولا لعان قال بازانة
 بنت الزانية واجتمعت المرأة مع ائمتها على المطالبة بدين بالحد لاجل الامة وسقط
 اللعان والدت امرأة الصبي المراهق ثبت النسب منه زوج امته من رضيع فولدت
 فاعاد المولى ثبت نسب منه جارية تخرج في الكواج فولدت والكثير من المولى انه ليس منه فهو
 في سعة من نفيه غاب عن امرأة البكر واتت عشرين مثلاً فتزوجت فولدت
 اولاداً قالوا ولاد للزوج الاول في ظاهر الرواية وعن الامام انهم للزوج الثاني وعليه الفتوى
 او ارتدت بنوع الولد منها فاذا سلمت برد اليها ارادت الانتقال الى دار الحرب ليس
 لها ذلك وان كان اصل العقد فيها الا ان يكونا حربيتين اختارت نفسها بالادراك
 او الاعتناق او عدم الكفاة وهي مدخولة لها النفقة والسكنى في العدة وان طالت
 قالت انقضت عدتها واثمهم الزوج بحلف بالله ما انقضت عدتها معتد من طلاق
 رجعي تزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم فرق بينهما فلما نفقة لها على الاول والثاني
 ولو كانت عن ابائه فنفقتهم على الاول رجل حلف ان يقض حاجه فلان فقال حاجتي
 ان يطلق امرأتك له ان يصدق فانه لا مؤنة تزوجك على انك طالق فقالت زوجت
 نفسي منك لم تطلق ولو كانت البداية منها طلق قالت من يرتو طلاق فقال بمخنان
 لا يطلق خلاف قوله بمخنان او بمخانة قال لا خير الا ان سيم ما تا جردل روزه
 على طالق ما من ان كخو مني بدست من نهدي فقال نهدي علم برد وتزوج فله ان
 يطلقها الاول ان يطلق تاركة الصلوة وان لم يكن له شيء يعطى مهرها اراد ان يجعل المطلقة

في الظهار

في اللعان

اللعان و

ما يحل

الى حنيفه و

في الحضنة

يا ثلها المتقابلة قال انت طالق في الكلل وشرك فإتاما وجد طلق وتزوجا لم يطلق
 الا واحد قال كل امرأة تزوجها في كورة كذا في طالق فخرج امرأة من تلك الكورة وتزوجها
 لم تطلق قال هرز كه حر نكاح من تريد فكذا انا جاز عقد الفصول بالفعل تطلق في الاصح
 قال هرز كه برين سرائ در آيد فامرأة طالق قيل الاصح ان لا تخت احالف الا اذا دلت
 الدلالة قال هرز كه بدست راست كيرم بر من حرام ان لم يكن له امرأة كان ميمنا
 قال لامرأة ان لم يكن علي الهون من التراب فانت طالق فان استهان بها نهائية
 الاستهانة لم تطلق قال لامرأة ان لم اجامعك في بعضك فانت طالق ثم قال في بعضها
 او بعد ما ظهرت فوجامعك في الخيم فالحق له طلق احكام فقال لم اجامعها فله عليها
 رجعة قال انت طالق ابد يومنا لا تطلق فلما اخرجها اليوم السادس
كتاب العتاق نوع في الفاظ العتق نوع في تخليق العتق نوع في شرائ
 العبد بما دفعه في الكتابة والتبديرو قيمة المدبر واهم الولد **الفاظ العتق**
 قال لامة انت حرة من هذا العمل تعتق نوي او لم ينوي وتكون الحرة من العمل تصدق
 لافضاء قال لعبد يا سيدى او يا مالك لا يعق بلانية وبلية عن محمد روايتان
 قال لامة يا سيدى يا كى بانو وان لم ينوي لا يعق في الاصح ولو نوى قيل نخشى ان يعق
 قال با آزاده مرو او يا آزاده ان لا يعق في الاصح قال مداعى او خاله يعق ووافى
 او ختى لا ووافى لى يعق قال بابنى لا يعق في الاصح قال هذا كوجه من لا
 يعق في الاصح استهد ان اسم عبد حر ثم دعاه يا حر لا يعق ولو قال با آزاده يعق
 وجواب عكسه على عكسه قال عبد حر ان لم يكن دخل فلان الدار ثم قال امرأة طالق
 ان كان دخل عتق وطلقت قال ادخل الدار وانت حر فقول او ادخلت
 سواء الا ان جواب الشرط بالفاء وجواب الامر بالواو وعلى هذا الالف
 وانت حر شري العبد بما دفعه الكتابة والكتابة وغيره عتق دفعه الى رجل مالا وقال
 اشتريه من مولاي فاعتقه ففعل نفذ في الاصح وعنه المشترى الثمن مرة اخرى
 اعتق او كاتب على شئ بعينه ففي جوازه روايتان مات الكاتب لاعم وقيل
 تنسخ الكتابة حتى لو تبرع انسان بدل الكتابة منه لا يقبل وفي قول انه الليث
 لا يفسخ حتى يفسخ القاض ويصح التبرع منه بدل قبله قال من امن ان احتج الى

ولو قال في الكلل وشرك
 بشرط وجودها

ديوان

ديانة

عول بعنك على انك بالخيار الى الليل قال بعنك باللف ثبت يوما الى الليل فهو معنى
 بشرط الخيار قال جعلت بيع هذا العبد ليك باللف فقال قد اخذت لم يلزمه البيع حتى يقول
 البايع ستمتة كل او تقول اجرت او جعلت بيعا لك قال بعته باللف ان ثبت فقال
 شئت صح قال بعنك هذا باللف ان رض فلان جازا فابتن وقت الرضا وفي النكاح
 النكاح لا الشرط قال ان لقيت اليك كذا درهما فخذ هذا فبعته منك فاذى في المجلس صح
 استحسانا قال بعنك باللف درهم فقبضه المشتري ولم يقبل شيئا العقد البيع قال بعنك بهذا
 فقال هو حر لا يثبت الملك ولا يعق لو قال فهو حر الاكل واللبس بعد قول البايع بعث
 رضا بالبيع قال قبلت هذا فقبض لا يعقد البيع في المتار قال بعث رأس هذا العبد
 او وجهه او روجه صح قام احدهما قبل قبول عن المجلس بطل وان لم يذهب في البيع
 والجمع احد المتعاقدين اذ ارجع قبل قبول الآخر صح وان لم يعلم به الاخر كذا لو رجعت
 عن الخلع قبل قبول الزوج وان لم يلق الزوج اذا كان المشار اليه خلاف جنس المستقر فالبقرة
 للتسمية اذ لم يعلم المشتري انه خلاف فان علم فالبقرة المشار اليه قال بعنك هذا الحمار
 وأشار الى عبد صح ان علم المشتري به قال اشترى جاريا به من الف الدراهم وأشار الى
 الدنانير فعلق النوكيل بالدنانير فلو اشترى بالدراهم يقع لنفسه اشترى بدنانير فليس
 على العبد جاز استحسانا وفي درهم فليس له جاز في الاصح اشترى بدنانير او الفين ولم يقبل
 بالدرهم ولا بالفلس صرف الى الدنانير من الفلوس بالعرف اذا كان المشتري شيئا
 خبيثا بشترى بدنانير فليس قال بعنك باللف درهم ثم قال بعنك بانية دينار فقبل المشتري
 كان الشئ بالثمن الثاني اشترى بالدين وعلم ان لا دين عليه لا يصح باع بخير فليس لايك
 المشتري وان قبض وان سكت عن الثمن ملكه بقبضه **س** قال اشترى مني مثل
 بكذا فقال هو لك او انت الثمن ثم قال ابيعك واراد به الجاه فقبل او قال المشتري
 اشترى مني مثل فقال بعث ثم قال رخصته بعشرة فقال بعث ثم لم يسمع البايع قول المشتري
 لم ينعقد وان سمع اهل المجلس قال الموجب لم يسمع وليس في اذنية وقد لم يصدق قضاء
 قال بعث بعشرة وقال الاخر بتسعة وثقا بضنا ومضيا عليه كان البيع بتسعة فينظر الى
 آخرها كلاما باعوا وما يمشيان او يسيران على دابة او جاتين فان اجاب الخاطب
 متصلا بكلام صاحبه ثم وان فصل لا وان قل بخلاف السفينة قال بعته من فلان بكذا فبلغه

اليد
 في قول
 في قول

الخبر فبقي لم ينجح كبت كتابا آية بعته من فلان قبله الكتاب فقبل في مجلسه ثم قال بعث
 من فلان بكذا فاذهب وانجبه فاخبره الرسول فقبل في المجلس ثم **مسألة**
بيع الرهن في بيع الرهن يبيعه بائنه يبيعه ولا ينفذ كذا المستاجر وليس الخبر
 المشتري فسخه والمشتري بالخيار علم به اولم يعلم في المصحح باع الرهن ثم باعه من آخر فاجاز
 الرهن البيع الثاني ينفذ الثاني ولو كان من المصالح ينفذ البيع الاول ولو رهن الرهن
 بعد البيع ثم اجاز او وهب فاجاز الرهن الاول الرهن والاجارة والمجبة وسلم
 الى الموهوب له او الرهن الثاني ينفذ البيع دون الرهن والاجارة والمجبة ببيع الموصوب
 من غير الغائب مقرر اوله ببيته يصح في المصحح كذا بيع العقار قبل القبض وقبل نقد الثمن
 باع الاثني او اثنين ثم ظهر الاثني ولو لا اجاز لم يجز لان العقد انعقد لقيام المالية
 والمال قد ارتفع وهو البيع كما اذا اذن البع بعد البيع وهكذا دون غيره وقيل في الاثني
 اذا ظهر لزوم البيع وهو المصحح المصحح الا اذا صح القاض قبل الظهور باع الاثني و
 المشتري يعلم بطلان جاز قال قال المشتري بعثني ولم اعلم بطلان وقال البائع علمت
 فالقول للبائع في المصحح وان لم يعلم احداهما بطلان لم يجز فان وجع فدفعه اليه فاعتقه
 عنق وعليه قيمته في قول ببيع حلال الدم موقوف ان قتل بطل في المصحح ببيع الفرس
 العائد الذي لا يؤخذ الا بحجر **مسألة** **البيع الفاسد**
 المشتري اذا فاسد قبل يملك التصرف لا العيان بدليل ان لا شفعة ولا جمل الوطى في لامة وفي
 المصحح يملك العيان بالقبض بدليل ان يبعث بحبها وارفعه الشفعة ولو رد هاعا البائع
 فعليه الاستبراء ولو اشترى من الاب او الوصي عبد يتيم فاسدا او فليس واعتقه جاز
 وقيل بكراهة الشفعة ولا يحرم ولو علق منه صار ام ولد له وغرم قيمتها لاعتقها في
 المصحح ولو اردت فيعدها في يده ثم استهلك في قيمتها وقت القبض في المصحح في
 اشترى خمر افسدا ففعل عنده لا يصنع فعليه رد اخل ان كان قابلا وردد ان
 كان استهلكا ولو قيمته ان عجز المثل كما لو كان غصبا عنده اشترى بالبيت
 او الدم لم يملكه المشتري بالقبض بالاتفاق وقيل ان مضمون عليه وقيل ان امانة ولو
 جاسق يرضى على المشتري لا خصوصية يذبحها خلاف ما لو اشترى بالمال او اخبره ولو يبيع
 لما قول بالمية والدم فهو على لونه وبخر واخذ بطل ففعل بالقبض كذا في القليلة

اذا كان الغائب

مسألة
 في البيع الفاسد
 لا يملك المشتري

في

في بيان برئ من الكتب الاربعة بيان واحد ولو كرر برئ فارجع ايمان حلف باد على شيء
 ثم حلف في مجلسه على ذلك وحلف لزمته كفارتان الا اذا نوى بالثانية الاولى حلف لا
 يكلم فلانا ففرغ فلان الباب فقال كبت لم تحلف وبقولك لم تحلف حلف لا
 يكلم فوعاه وهو بايم فليست تيقظ قيل حلف واختار السرخسي انه لا يحلف حلف لا يكلم
 الفقر اقلهم واحدا منهم حلف لا يكلم الا بالكلية مرة حلف لا يكلم فلانا
 وقلنا لم تحلف بكلام احدهما الا اذا استثناء ونواه بقلبه ولو علم وهو عن يمينه او يساره
 في الصلوة لم تحلف لا يثبته بكلام فالتقيا وسامعا لم تحلف كذا لو طله بعد ذلك حلف
 لا يكلم بستر فلان لم تحلف بالاشارة وان خرس بعد حلف حلف لا يكذب فبطل عن
 شيء كان كذا فخر رأسه بالكذب لم تحلف قال ان اخبرتي ان فلانا قد قدم فعبد
 حرقا خبره كاذبا حلف ولو قال بقدم فلان لا والاعلام والاشارة يقع على الصدق والا
 علام بالاباء يكون والاخبار لا معرفة اسماء الانسان حلف لا يكلم صبيا او غلاما او شابا
 او فتى او كهلا او شيخا فقبل المبلوغ هبتي وعلام وبعث شات ونس الا ثلثين سنة وقيل
 الا ثلث وثلثين مالم يغلب عليه الشبهة واذا جاوزة فكل ال خمسين وبعث شيخا والارملة
 التي بلغت ومات زوجها او فارقتها دخل بها او لا والابيم التي لا زوج لها وقد جمعت
 بنكاح صحح او فاسدا وفجور والتب كل امرأة جمعت بحلال او حرام لها زوج او لا
 والبكر كل امرأة لا جامع بنكاح ولا غيره وان ذهبت العذرة بخيض وغيره ولكن اذا اشترط
 العذرة في الشراء فوجدها زانية العذرة فله الرد حليف القوم من يقول انما منكم
 يحلف على ذلك ويحلفون له على المولاة **مسألة** **معروف** **اسماء** **الزانية** **هضول**
السنة قال عند رأس الشهر او عند الهلال او اذا اهل الهلال ولا يثبته له الليلة
 الاولى وبومها ولو نوى الا في اهلها صححت نيته قال اول الشهر ولا يثبته له فهو
 من اليوم الاول الى خمسة عشر يوما والآخر الشهر من السادس عشر الى آخره واول
 الشهر الخامس عشر واول الشهر السادس عشر حتى لو قال انت طالق آخر اول الشهر
 طلق في الخامس عشر واول آخره في السادس عشر ولو قال الله على صوم يومين
 متابعين من اول الشهر وآخره يصوم الخامس عشر والسادس عشر وغرة الشهر ليلة
 الاولى وبومها في الوفاء وان كان في السنة ثلثة ايام من اول الشهر وطلع الشهر على القاس

الا اذا نوى ذلك حلف
 حلف لا يكلم فلانا
 جماعة ويهدونهم حلف

س

جمع

والعشرين في العرف وفي اللغة على الناس والعشرين ايضا والغداة من الفجر
 الثاني الى ما قبل الزوال والسحر من بعد ذهاب ثلث الليل الى الفجر الثاني و صلوة
 الظهر وقت الظهر كله ولو قال عند طلوع الشمس فله من حين بدو الزوال ان يتبعض وقت الضحوة
 من حين يتبعض الشمس الى الزوال وفي المساء ينوي لان المساء سائر بعد الزوال وبعد الغروب
واما ههنا **النية** ان كان غدره حساب يعرفون به الشئ والربيع
 والصيف والخريف فهو على حسابهم وان لم يكن فالتثنية ما اشتد فيه البرد على الدوام والربيع
 الصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام فعلى هذا الخريف ما ينكسر فيه البرد على الدوام والربيع
 ما ينكسر فيه البرد على الدوام وقيل ما يحتاج فيه الاشياء الى التفتيش نحو فوشة الصيف
 ما يستغنى فيه عنها فعلى هذا الربيع ما يستغنى فيه عن احد ما والخريف ما يحتاج فيه الى احد ما
 وقيل ان قال الناس باجماعهم ذهب الشتاء والصيف فهو كذلك يعتبر فيه العرف وقيل
 مادام على الاشجار اوراق وغار فهو واذا بقي الاوراق دون الغار فهو خريف واذا لم
 يبق الاوراق ايضا فهو شتاء واذا خرجت الاوراق دون الغار فهو ربيع ومع الازمار
 قيل اذا لم يكن له حساب فيميت على هذا لانه ليس له نور وزفهو على نور وز المسلمين
 الى نور وز الخليفة والوفال الى وقوع الثلج واداره وقت الوقوع فهو على وقت الثلج حقيقة
 وهو المجموع الشهر الذي يقال بالفارسية آذار وان لم ينو او توش حقيقة الوقوع وهو ان
 يكون بحال يحتاج الى كسبه ويعتبر ما يطير في الهواء وما لا يستبين على الارض الاعلى روس
 الاشجار او الحايطة او الخيش فان وقع الثلج في هذه الصورة في بلد اخرى دون
 ما فيها الخائف لا يعتبر ولو كان الخلف في بلد لا يقع هناك ثلج تيا بد البهاين ولو
 قال الاقدم ان حاج نفذ واحد منهم انتهت البهاين ولو ذكر لبسكة القدر فان لا يعرف
 اختلاف العلماء فيها فهو على الليلة السابعة والعشرين من رمضان وان كان
 يعرف لا يعرف الى ذلك فان كان الخلف في نصف شهر رمضان فيمينه الى النصف
 من رمضان القابل وبه يقع والاختلاف بناء على ان ليلة القدر في رمضان بلا
 خلاف لكن عند تقدم وبتاخر عند ما ليلة بعينها لا يتقدم ولا يتاخر قال ان
 فعلت كذا في سنة فانت طالق ففعلت قبل من شوال الحنث لانه في شوال غير معتبر
الاخبار والبشارة والاعلام والمعرفة والمعنى

صيف
ايضا

على حقيقة الوقوع

عند ما وقع الى ان
يقض ليالي شهر رمضان
القابل

فان هذا كلام وجار وافراده وبشاره والحمد والافتاء واعلام وتكلم باللسان والكتابة
 وابشارة فان الكلام لا يكون الا باللسان حتى لا يكون بالكتابة والاشارة والاخبار والاقرار
 والبشارة يكون بالكتابة والكلام بالاشارة والاعلام يكون بالاشارة
 ايضا فان نوى في الاظهار والافتاء والاخبار والكلام والكتابة وتبين لانه القضاء
 حلف لا يجدره لا يحنث الا بالمشاهدة والمحاوثة حلف لا يعرف فلانا وهو يعرف
 بوجهه لا باسمه ونسبه لا يحنث شهد شهود المدعى عليه انه او معه رجل يعرف بوجهه لا
 باسمه ولا بنسبه لا يندفع عند الدعوى عند محرم خطافا الا بحقيقة يعي وابو يوسف
 حلف لا يعاود فلانا فعاداه بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا يحنث **حساب الكمال**
عن الاقرار والشرب واللبس حلف لا يأكل هذا القدر فشرب لا يحنث
 واكلمه ان يثوب فيه حلف لا يشرب حلف لا يذوق فاكل او شرب حنث والشرب
 غير الاكل في العربية وبالفارسية حنث فيها وبه يقع حلف لا يأكل طعاما ينعرف الا
 كل مطعوم بخلاف التوكيل بشراء الطعام حلف لا يأكل خبزا فاكل خبزة او لوزان
 كان من اهل بلد يعاد ذلك خبزا فحنث حلف لا يشرب الشراب ولا يئذله فهو على
 الخمر دون غيرها حلف لا يشرب لبن من الشاة فشرب شيئا منه حنث حلف لا يشرب
 من لبن هاتين الشاتين فشرب من احدهما او قال لا اشرب من ماء من الانهار فشرب
 من ماء نهر واحد حنث كل شئ اذا حلف على الواحد منه حنث في قليله فاذا جمع بين
 اثنين او اكثر حنث في قليله حلف لا يأكل من الرخانة فمضها مضيا لا يحنث
 حلف لا يأكل هذا الغصيف فاكل بقى شئ قليل حنث الا ان ينوي كلمة فيصدق
 وبانه وفي القضاء وابتان لما لو نوى الطل في قوله لا اخرج النساء ولا اكلم بني لوم وكوه
 حلف لا يأكل احرام فاضطر لامبته فاكل حنث حلف لا يأكل من مال فلان فغضب بغير
 منه حنط فطعنهما او قبحا فخبزه فاكل حنث لا حلف لا يأكل من مال فلان
 يشرب مع فلان فالشرط ان يضمهما مجلس واحد وان اختلفت الاية حلف لا تأكل
 مع فلان طعاما فاكل من انا فلان لا يحنث حلف لا يأكل مع فلان يمينه على ان
 لا يأكل من مائنه واحد قال لها ولبدها قروح ماء ان شربته او صببتة او وضعتة او
 اعطيتة انسانا فان طالق يرسل فيه ثوبا حتى يغشف الماء انما يحتاج الى هذا التكلف

ولا يكون
الاعلام

فأكلمه لا يحنث

من كفر

ان لو كان مع ذلك او شئكنا حاله كما ذكرنا فثبت بعض وجبت بعض لا جنت لطف
لا يتعدى تخارج الا تقبيرة ووقته وما يتعدى به فالاول عبارة عن اكل منزله بقصد به
البيع ووقته من طلوع الفجر الى انوار الشمس والثالث فعل عادة تلك البلاد **س**
احلف لا يأكل عنباً فاكله ورمى بقشره وجهه وابتلع ماؤه لم يحنث ولو رمى بقشره واكل
الباقى حنث يجوز اليبس فاكفه في البسوط وقال حاتم الدين في عرفنا لا اكل حنثاً
غصباً من يمين الحرام حنث حلف لا يتعشى لم يحنث بلقيان حلف لا ياكل من مال فلان
فتاها فاكل الحالف لم يحنث حلف لم يخرجه حنث بطل مسكر عنبى والنبيذ يقع على
المسكر من ماء العنب كذا السهم يبيع عليه حلف لا يشرب مسكراً فصب في قفه فدخل بغير
ضعة لم يحنث ولو شرب بعد ذلك حنث حلف لا يشرب مسكراً وحب مسكراً فيما لا يسكر
ان كان المختلط يسكر منه حنث حلف لا يشرب مثلاً في هذه القرية فشرب في كرومها او
ضبا عنها خارج العمران لم يحنث قال ان شربت او قامرت فعبد كذا يحنث باحدها
ونبتحى قال والله لا شراب نخوزم وقمار نكلم حنث بفعل احدهما لان كل واحد منهما
شرط حكم التوبة عوتب في الشراب فقال ان تركت شرابه ابداً فامرأة كذا فان كان
يعزم انه لا يترك ولا يحنث لا يحنث قال تاكل سرخ بن شراب نخوزم تعرف الوقت
الوليد الاحمر اذا لم ينجو حقيقة الرؤية حلف لا يشرب دواء فشرب عسلاً لم يحنث
مسائل اللبس حلف لا يلبس ثوباً فلبس عمامة او قلنسوة لم يحنث
ولو لم يقبل ثوباً حنث حلف لا يلبس ثوب فلان فوضع ثوبه على كتفيه حنث حلف
لا يلبس ثوباً فوضع على كتفه ثياباً ما ذكر ان الحرم اذا فعل هكذا لا كفارة عليه فيجب
ان لا يحنث وقيل حنث لانه كذا يلبس عادة ولو قال هذا الثوب حنث كذا لو حلف
لا يلبس ثوباً بعينه فارتد به او ارتدى به حنث حلف لا يلبس ثوباً فوضع على عاتقه
بريحه لحنث حلف لا يلبس السراويل فادخل احدى رجليه لا يحنث وكذا في الخف
تقطع ثيابه وزوجها فقال كذا في ثوبى برى النوى من يوشم فانت كذا فقطعت
بعودك سنة وليس طلق حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوباً من غزلها وعزل
غيرها حنث قال ان بعث غزل فانت طالق ببيع غزلا لانا في بيها غزلها حنث
وان لم يعلم **س** حلف لا يلبس هذا الثوب فالتى عليه وهو نائم فلما انتبه القاه عن نفسه
لم يحنث

اليمين

س

قال الربيع جازمه برين من آية فامرأة كذا لم يحنث حتى يلبس كما يلبسه الناس حلف لا يلبس
من غزل فلان فلبس من غزلها عمامة عمن بحمد الله انه لا يحنث قال هذا الثوب على
حرام فهو على اللبس ولو لبس ثوباً من غزلها حنث عند ابن حنبله يوسف وعند محمد
لا يحنث وبه يفتي حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلانة فلبس ثوباً حيط من غزلها لم يحنث
ولو كان عليه ثوب من غزلها فدارم عليه حنث ولو غلب غزلها في المصقب لم يحنث
فتضا حلف لا يسوف فلان فاعاد كسوة او كفته بعد مونة لا يحنث الا اذا اراد به الست
دون التليك حلف لا يلبس هذا حتى ياخذ له فلان فمات فلان سقطت اليه
في اليمين على السكنى حلف لا يسكن مع الاب فهو على سكناه بنفسه كذا كل من لا ينسب اليه السكنى
بالاهل كالابن الكبير مع الاب فهو على سكناه بنفسه كذا كل من لا ينسب اليه السكنى
كالمرأة ومن زرعها غيره اذا خرج بنفسه يبرئ من كان قواماً على عيال منسوباً اليه السكنى
حنث الا ان يأخذ في التقله من ساعته ثم لا يسكن نقل الاهل والمتاع كله حتى لو بقي
وتؤملاً لم يبرء عند ابن يوسف يعتبر الاكثر وعند محمد ما يقوم به كذا خواتمه فان انتقل
من ساعته الى منزل آخر يبرئ وان انتقل الى المسجد والاسكنة قالوا لا يبرئ الا اذا سلم الدار
الى غيره باجارة ونحوها او كان فيها باجارة ونحوها فزها وهذا اذا كان الحلف
على السكنى بالعوبة فان حلف بالناسية فخرج بنفسه على قصد الا ان يعود لا يحنث وبه
يفتى وان كان الحلف على سكنى المصترية بمنه بالانتقال بنفسه وان كان على سكنى
القرية فاختار برهان الدين انه بمنزلة المصراً قال ان يدين دينه بناسية فانتقل بطلن
ثم عاد وباشيد حنث قال الكر من امسال جبرين خانية بناسية فامرأة كذا فسكر الا يومئذ
بقي من السنة يطلن في الاصح حلف لا يسكن القرية شهر فسكرها ساعة حنث ولو قال
لا اقيم بالقرية شهر كالم بقم تمام الشهر لا يحنث قال الكر من اربع كيون نروم يا اربع شهر
نروم يعني بناسية لا يسكن وقتل ضد باشيد است وباشيد هو السكنى
فان حلف بالناسية كما ذكر خرج بنفسه على قصد ان لا يعود يبرئ وان حلف بالعوبة
فقد ذكرنا **س** حلف لا يسكن هذه الدار فادان يخرج وجد الباب مغلقاً
يحنث لا يمكنه الزوج او فريد ولم يترك الخروج لم يحنث قال الكر من امشب جبرين شهر
بناسية فاصابته حتى ولم يكن الخروج حتى اصب حنث قال لها ان سكنت هذه الدار فانت

فلبس ثوباً من غزها وغز
غيره لم يحنث ولو طفا
فلبس من غزل فلانة

انست

لا يحنث في الفضيحة اجماعاً وفي الفاسد في الاصح كذا التوكيد بالخطاح المطلق لا يفترق
الى الفاسد في الاصح كزوج العبد بلا اذن ثم اذن له فاجاز جازاً استحساناً فيما يتعلق بحقوق
بفاعله كالبيع والشراء والاجارة والقسمه فاذ حلف لا يفعل فامر غيره ففعل لم يحنث
الا ان يكون سلطاناً ونحوه لا يتولى ذلك بنفسه فيحنث بالامر ولو كان الحالف هو الوكيل
حنث واما لا يتعلق بحقوقه بفاعله كالطلاق والعقاق والنكاح والهبة والصدقة
اولاً يكون له حقوق كالفرب والقرب والقضاء والاقضاء فيحنث في جميع ذلك بالامر
وان كان الحالف يفعل بنفسه كزانه الشركة وفيما لا يتعلق بالحقوق بفاعله اذ قال نوبت
ان لا يتولى بنفسه فحينئذ لا يحنث والقضاء وفيه شبهة فيمن في القضاء ايضاً قال
لابنه ان خرجت من زوجك فامرته طالق فخلعها الابا وغيره فاجازت لا يحنث
لان الخلع من جانبها بيع ويبرون اصل الزوجين فخلع بغيره ومن حلف ببيع لا يحنث
باجازة بيع الفضيحة الا ان يكون ممن لا يتولى العقود بنفسه حلف لا يفرب فلاناً فامر غيره
بالفرب ففرب لا يحنث والسلطان والقاض يحنثان به لانه يصح منهما الامر فاستدلوا بها فساداً
كالمرء يحنث ان لا يفرب فامر غيره حلف لا يفرب امرته فمذ شرها او خفيها لا في
ملاعنة ان حلف بالعربية يحنث وبالفارسية لا فان حلف العربى بالفارسية قبل
ينبغي ان يسأل فان اراد به ما يريد بالفرب بالعربية ووضع لفظه زوجاً موضع لفظه الفرب
فهو كما لو حلف بالعربية واراد طلاقاً او بالفارسية فهو كما الفارس لم يحنث وان لم يعلم بعينه اللغة
التي حلف بها ولو حلف فارسي بالعربية فهو على هذا قال للملكة نكاحاً فاسداً ان طلقها
فبعدت حرمه فيمنه على الطلاق باللسان قال لاخته من الرضاع او لامرأة لا تحل له ابداً وقد
علم بذلك ان تزوجت فبعدت حرمه فزوجها حنث حلف ليتزوجها اليوم ولها زوج
فهو على النكاح الفاسد حلف ليطلق فلانة اليوم فلاناً وهي اجنبية او محرم او مطلقة فكننا
فالتبرية ان يطلقها باللسان قال لمطلقه رجعيها ان راجعتك فانيت طالق فيمينه على الرجعة
حتى لو بانث فزوجها لم يطلاق ولو كانت مبانة معتدلاً او منقضية العقد فهو على الزوج
قال لمكوحته ان راجعتك فمصرف الرجعة حتى لو طلقها ثم تزوجها لم يحنث وانما يحنث اذا
راجعا قال لاجنبية ان راجعتك فبعدت حرمه فمصرف الرجعة اجره سنة ثم حلف وقال
لست اجره الا انك لا تدارين فادى قال له اخرج من دارى برحمتك لا يبرح فلاناً يدخل الدار فهو على

30
الحلف ان لم يخلع منه والا حلف المنهى وصح جميعاً حلف لا يبرح ماله اليوم على غيره عند
الا القاض وحلفه برحمتك ليقتضيه فلاناً اليوم حقه فتوارى فجاء القاض فقبض القاض
وكيلاً فقبض لا يحنث وبه يفتى وكذا الودع الى القاض قال ان لم اوكل به اليوم لم يوضع كذا
فجاء به ولم يحنث لا يحنث لكن المختار انه يوضع لا القاض حتى لا يحنث وان كان في موضع
لا فاضه يحنث وبه يفتى لزم رجلاً فحلف المذموم لبأ تبينه غداً فأتاه في الموضع الذي لم يخلع يمينه فلم يحنث
حتى باق منزله وان لزمه في منزله فحلف لبأ تبينه غداً فحنث الطالب الى منزل آخر
فانى لم يحنث الاول فلم يحنث لا يبرح حتى يأتى المنزل الذي تحلف اليه ادعى عليه حلف بالطلاق
ماله عليه شيء فقامت عليه البيعة بالمال يحنث عندئذ يوسف رحمه الله وعليه الفتوى فانه يحنث بحلفه
ان يحنث بالخطاح **س** حلف لا يبيع غريمه حتى يذهب قنام فذهب الغريم لم يحنث حلف ليقتضيه
حقه اليوم فاعطاه ولم يقبل فان وضع بين يديه بحيث تناله يد لوارله لم يحنث حلف
ليقتضيه حقه اول الشهر فاعطاه في النصف الاول ثم في النصف حلف ليقتضيه حقه رأس
الشهر فله الليلة الاولى منه ويوفى بها وان قضاه قبل رأس الشهر او مات الطالب او المطلب
قبل رأس الشهر لم يحنث حلف ليقتضيه الى خمسة ايام دخل اليوم الخامس في اليوم حلف
ان يأخذ او يستوفي منه دراهمه فاخذ مكانها عرضاً او عبداً او نحو ذلك لم يحنث ولو حلف
على الاثر ان يحنث الا اذا اراد به الاستيفاء حلف لا يتبرأ من المدين فقبض منه كيلاً حنث
ومن كيلاً لا حلف لا يترفع فزوجته فضولي فاجان بالقبول حنث وبالفعل كسوف المهر
ونحوه لا حلف لا يترفع من بنات فلان ولم يكن له بنات ثم صارت فتر زوجها قبل الاجتناب
وقال حسام الدين يحنث حلف لا يزوج من نسائه بعد فتره فزوج جارية ولدت بغيره
ونشأت ببلد اخر ووطئها حنث حلف ليتزوج سنّاً فتره فزوج بشهانة شاهدتين
فهو سر قال ان تزوجت النساء فبعدت حرمه فتره فزوج امرته حنث قال ان تزوجت فبعدت حرمه
ثم قال نوبت فلانة لم يصدق قال لآخر امرته ان زوجها من طالق فتره فزوج امرته فطلقها ثم تزوجها ثم مات
لم يطلق حلف لا يطلق فخالع الاجنبى وقبض الزوج بدل الخلع لم يحنث رجل قيل له ان كنت
فعلت كذا فامراةك طالق فمذموم وقد كان فعل طلق **مسائل المهر على الخط**
والعمل بالاحرة حلف لا يعمل يوم الجمعة فجعل كبرياءاً الى الجنازة وامر ان يحيط بالحنث
قال دستاس نشكم خراس بدست كشيدها كرتها او وكرهه باشد حنث لان منعه قال لا ترى

في النكاح

أعني لا يثق عنهما جاز قال أن الشريعة فهو حرم كفاية يميني فاشتراه جاز للزوج
 منعها عن صوم الكفارة وكل صوم لازم بإيجابها قال الكرمي دست برين سار ما نهم يقع
 يمينه على العمل بها إذا كان بسبب العمل قال لا امرأة فلان كما ذكره قالت لا قال بل قالت الكرمي
 كرده ام خوش آوردم فقال الكرمي كرده توطلا طلق لا فراه بفعلها قال الكرمي ليس كرمي
 ترا كرتان كنتم فامرأة كذا فسطا عليهم ترا كذا كثيرة بنة قال كرتون ويصح ناحي من نهي
 فانت طالق فكشف وجهها في موضع يراها الناس طلق وان لم يقصد نظر الناس
 البها قال ان كان في يدى درهم سوى ثلثة فما في يدى صدقة وفي يدى خمسة درهم لم يحنث
 ولو قال من الدرهم حنث قال ان قلته من الشكر فامرأة طالق ان تغير كلامه وبما ملته عما كان
 حنث حلف لا يعمل معه في القضاة ونحوه فمخرج شريكه حنث ومع عبد الماذون لا يحلف
 ان يحبس فلانا غدا جاعا عاريا فحبسه جاعا عاريا فاطم انسان او كساه حنث حلف
 ان فلانا ثقيل وهو عند الناس غير ثقيل وعند ثقيل لم يحنث الا ان ينوي ما عند الناس قال
 ان شكوت مني الا اتيك فحاطبت عند اخيها صبيا لا يعقل ان زوجي فعل كذا وكذا لم يحنث
 حلف لا يفار دست عاريت واذا قيل حنث وقيل لا او كرجا مدى كرمي حنث قيل
 ان ازننوسه طلاق كذا فلان بخانه ثوبه ونست قال فلان بخانه من الثوب لا يكون
 يشار رجل اراد ان يقوم لما ربه فقال المار والله اكبر جيزي لا يلزمه شيء **كتاب البيوع**
 الفاظ البيع والتميز فيه بيع المرمون والمستاجر والمغصوب والابن وحلال الدم والجانب
 والفرس العايد ثم البيع الفاسد والباطل والمقبوض على صوم الشراء ثم البيع ثم الشراء اطاق
 البيع وصفته ثم السلم والتأجيل ثم القرض ثم بيع الجنب بالجنب ثم المرفق ثم الاستصناع
 ثم كساد الثمن ثم اتحاد الصفقة وتعددتها ثم قبض المبيع وهلاكه قبل القبض والتصرف
 فيه قبل القبض ثم قبض الثمن وهبته ثم تصرف الفضول والوكيل والاب والوصي والمربح
 واليسير من الغنيب والعييب ودعواه والاقرار والاباء والصلح ثم ما يمنع الرد وما لا يمنع
 ثم الاستحقاق ثم اختلاف العاقدين ثم الخيارات ثم شري المغيب في الارض ثم يجوز
 بعه وما لا يجوز ثم بيع المشاع ثم توابع المبيع ثم الاستبراء وما يجب على المتعاقدين وتبانه
 ثم الاقالة **الفاظ البيع والتميز فيه** جاز البيع والشراء بلفظ السلم وفي السلم
 بلفظ البيع والشراء وان كان اذهب هذه السلوة اليوم فان رضى عنها فحق كلف فذهبت
 جاز

على العمل والظن باليمين الذي يعرف اليماز والنبية بخلاف الظاهر البين على المعين في الفذر
 والكفارة **الفاظ البيع** البراءة من الاسلام يمين وكذا البراءة من القبلة
 في الاصح قال مسلم انه نكروا الكرمي كان كنتم نفس ليس شيء وقيل ان اراد ان الذي
 عمل لم يكن حقا فهو يمين قال هر چه مسلمان كرده كفارة وادم الكرمي كان كنتم ففعل لا يكون
 كفرا ولا يميناً لانه لغو قال هر چه خدای كفت دروغ است ان فعلت كذا فهو يمين قال
 بحق الله يكون يميناً وحقا لا ولو قال والحق لا افعل كذا قال اراد يميناً فهو يمين وان لم
 يرضه اسم الله لا قال وحش الله لم يكن يميناً الا في الروايتين عن ابي يوسف وامانة
 الله يمين الا عند ابي يوسف وبرحمته الله وغضبه ليس يمين قال والله والرحمن والرحيم
 او قال والله والغريم والحكيم كان كل واحد منهما يميناً وبرواية الحسن يمين واحد
 ولو قال والله والرحمن كانا يمينين والله والدين في طاعة الرواية وذكر ابن سماعه انه
 واحد الله الله يمين واحد بالتفاق الروايات لا اكلك يوماً ولوما فهو
 يومان ولوما ويومين ثلثة ايام ولو قال والله لا اكلك يوماً ولا يومين يقضي
 اليمين يومين فارسية الاولى سخن بكويم باويل روز وروز و فارسية الثانية
 نه يك روز وروز وروز والله لا اكله اليوم ولا غدا ولا بعد غد فله ان يكله بالليل
 خلاف قوله لا اكله اليوم وغدا بعد غد فانه يمين واحد كقوله ثلثة ايام قال
 لا اكله كل يوم من ايام هذه الجمعة فكله مرة في تلك الجمعة حنث ولو قال في كل
 يوم من ايام هذه الجمعة لم يحنث حتى يكله سبع مرات في كل يوم مرة ثم لا
 يحنث الا مرة واحدة وفي قوله لا اكلك كل يوم من ايام هذه الجمعة يدخل
 الليل وفي قوله في كل يوم لا وفي اليوم غدا وبعد غد يحنث بطلان واحد ويدخل الليل
 وفي قوله في اليوم وفي غد وفي بعد غد لم يحنث حتى يكله كل يوم سماه ولا يدخل الليل
 كذا قوله لامرأة انت علي كظهر امي كل يوم لم يقربها ليلاً ونهاراً حتى يكفر ولو قال
 في كل يوم يقربها ليلاً وكان مظاهراً كل يوم يبطل الظهار بنج الليل ويعود بنج الغد
 فان كفر عن الظهار يبطل في ذلك اليوم وعاد من الغد كذا لو قال انت علي كظهر
 امي اليوم وغداً يوماً كان مظاهراً اليوم ويبطل بالليل ويعود من الغد
 حلف لا يكله فقال يا حابط كذا وكذا لا يحنث وان كان غرضه اسماعه وذكر

بكاوان 2

بالمشترى على انه كان له او جاز فاذن المشتري ان ليس كذلك لم يجز على القبض حتى
 يعلم ذلك المشتري على انها لم يقبل المشتري لم اجد لها بركة او قال البائع كانت بركة القول للبائع
 وانه لم يقبضها حتى اخلفا نظر اليها النساء ولم يمتد بقولهن بلابدين وان لم يكن عند القاضي
 من شئ يقبله من لزمته ولا شئ على البائع المشتري على انه باختيار لم يجز البائع على استبداد وان
 نقد الثمن اشتري شاة او بقرة على انه باختيار فليست بينهما بطل خياره ولو اشتري كبشاً على انه
 نطوح وليس كذلك خياره كما لو شرط مغنية اشتري خفاً به خرق على ان يحضره البائع او يلقاها
 على ان يدفعه البائع جاز لو قال البائع للمشتري بعد قبض المبيع بايام كل خيار ثلثة ايام صح وله
 الخيار المشتري ما يفسد كالسكن الطين ونحوه ويخلف الفداء قبل الاجازة يقال للمشتري انما
 ان تردده او تأخر

لان الشرط بين القبض
 وبين الاجابة ولا يجزى البائع
 لقام يرضى قال ج

روى

اذن

المشتري اشتري على انه كان له او جاز فاذن المشتري ان ليس كذلك لم يجز على القبض حتى
 يعلم ذلك المشتري على انها لم يقبل المشتري لم اجد لها بركة او قال البائع كانت بركة القول للبائع
 وانه لم يقبضها حتى اخلفا نظر اليها النساء ولم يمتد بقولهن بلابدين وان لم يكن عند القاضي
 من شئ يقبله من لزمته ولا شئ على البائع المشتري على انه باختيار لم يجز البائع على استبداد وان
 نقد الثمن اشتري شاة او بقرة على انه باختيار فليست بينهما بطل خياره ولو اشتري كبشاً على انه
 نطوح وليس كذلك خياره كما لو شرط مغنية اشتري خفاً به خرق على ان يحضره البائع او يلقاها
 على ان يدفعه البائع جاز لو قال البائع للمشتري بعد قبض المبيع بايام كل خيار ثلثة ايام صح وله
 الخيار المشتري ما يفسد كالسكن الطين ونحوه ويخلف الفداء قبل الاجازة يقال للمشتري انما
 ان تردده او تأخر

نوع في اشتراط المبيع وصفته

اشترى صبرة على انها عشرة اقفة فوجدها كذلك جاز ولو اشتري على انها اكثر من عشرة
 فوجدها اكثر جاز وان وجدها عشرة او اقل لا وان شرط انها اقل فوجدها اقل جاز وان
 وجد عشرة او اكثر لا الاصح وفي الدار على انها عشرة اخرج تجوز في الوجه كلها اشتري نصف ما
 في نقد الكرم من العنب الذي عليه على ان خمسها من جاز ان وجدها كذلك اشتري ملكاً
 او موزوناً على ان لا يوزن ناقصاً وهو منسأه الاستحقاق ان كان قبل القبض او بعد قبض
 البعض لا خيار ان شاء رده ما لم يستحق وان كان بعد قبض الكل لا اشتري عدل رضى على
 ان فيه خمسين ثوباً فاذا فيه بعد وخمسون او تسعة والعون فالبيع فاسد لان جهل المبيع
 في الزيادة والثلث من النقصان وان سمي لثوب عشرة درهم ففي الزيادة كذلك وفي النقصان
 جاز ويجوز ان يشتري في الاصح باع لؤلؤة على ان وزنها مثقال فوجدها مثقالين سلمت
 الزيادة للمشتري بغير شئ **نوع** اشتري شاة او بقرة على انها حلوبة جاز وعلى انها علب
 كذلك لا اشتري على ان يعتق وقف عند الامام فان اعتقه جاز وان هلك قبل اعتاقه فعليه
 قيمته شرط احصائه بعد فاذا هو محل لا يرد وفي عكسه يرد ولو وجد عيناً له ان يرد اشتراها
 على ان البائع لم يكن وطبقها ثم نبت خلافه ليس له ان يرد هاهنا رواية له الرضا السنجي
 ان كان مشروطاً في الفرض فهو حرام والفرض فاسد وان لم يشترط جاز **س** بلغ
 شجرة بشرط القلع الاصح انه لا يجوز بشرط القطع يجوز بشرط بيان موضع القطع باع
 نصيبه من الشجرة مشاعاً ولا شجاراً فانعتق جازاً اشترياً ارضاً فيها اشجاراً على ان

قد

جاز

نوياً

لا حد ما الا برض ولاخر الاشجار جاز باج احد فرعي شجرة جاز ان بين موضع القطع والافر فيه بيع
 نزل الكم بشرط التوك لا يجوز باع نصف نزل الكرم مشاعا ولم يدرك لم يجز الآمن الشريك و
 اجملة فيه ان يبيع الكل ثم يفسخ في نفسه او غلته باع نزل الكرم بعد ما يفسخ واحد من مشاعا
 او غير مشاع جاز اشترى الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الا كما جاز وله حصته من الثمن وان
 لم يرض لم يجز البيع اشترى اوراق التوت على ان ياكل ثمنها لم يجز ان لم يذكر شيئا
 فان اخذها في اليوم جاز وان مضى يومه وحكمة ان يشتري الشجرة فيأخذ الاوراق ثم يبيع
 الشجرة من البايح **مسائل السلم والتاجيل** لا باس بالسلم في الفلوس
 عدو ان في الصرح الاسلام بلفظ البيع والشراء يجوز في الاصح السلم الكيل في وزنه يتعين بالاشارة
 كالاعتراف او المحرر جاز وفيما لا يتعين كالدينار والدرهم الجوز واذا لم يجز سئل ان كان
 بلفظ البيع يجوز بيعا بشئ مؤجل وان كان بلفظ السلم فيل يجوز وقيل لا يجوز وقيل يشترط في
 وصف الحظنة بكنز نيكو وقيل يكفي احد اللفظين كذا قوله كره هذا انقطاع المسلم فيه عن ابي
 الناس في اوانه يتخير رب السلم وعن الامام انه يفسخ السلم سلم مطالبة فيما ثبت وزنه
 نضاً او موازنة فيما ثبت كيلة نصاً في جواز روايتان وانفقت الروايات ان ما ثبت
 كيلة بالنض لا يجوز بيعه بجنسه وزناً كما حطت بالخط وزناً الا ان يعرف تساويهما كيلة ولا ما ثبت
 وزنه نصاً بجنسه كيلة كالدراهم بالدرهم كيلة والآرواية شاذة عن ابي يوسف انه يجوز اذا
 اعتاده الناس باع التمر بكنز او وزناً جاز لا يخال ويوزن كذا قل ما يخال ويوزن
 السلم في اللبن كيلة او وزناً جاز لان ما لا نض فيه فالعبرة للعرف السلم في الخبز والعصير يجوز كيلة
 او وزناً وفي الباذنجان عدو في البصل والثوم وزناً وفي الخبز لا يجوز اصلاً في قول الامام
 دفع درهم الى خباز ياخذ منه كل يوم شيئاً يقول له كل ما اخذت فهو على ما فاطمعت عليه السلم
 في الاخر يجوز اذ ايتى المدين اشترى مائة اجرة من الاثون لم يجز ذكر الطول والعرض بالزراع
 في الماروعان شرط جواز السلم كبا س كان او حراً او شرط ذكر الوزن في المربعة الاصح وقيل
 شرط في المربعة ثوب خبز ثوب خبز ابيد لم يجز الا وزناً كما وانه الصفر اقال بعض السلم
 والبقاروه في البعض جاز جاباً لمسلم فيه ازيد قدراً او وصفاً وقال خذ وزنه درهمها او
 انقص قدراً او وصفاً وقال خذ وارث عليك درهمها يجوز في المكيل والموزون في الزيادة و
 النقصان قدراً او وصفاً وفي الموزون في الزيادة قدراً او وصفاً ولا يجوز في النقصان قدراً او وصفاً

ان لا يوصف في السوق
 الذي يجز فيه فيباع
 كذا انقطاع العدلية
 ولذا انقطع المسلم

لا الحبر

الا ان لا اذ ايتى في العقد لكل خراج حصة فيجوز في نقصان قدر الموزون وعند ابن يوسف
 رخصة الجوز في الكل لطريق الخط والزيادة اختلفا في الذي جاز به المسلم اليه انه جاز ان لا يري احكامه
 رجلين من اهل تكثر الصناعة فان اجتمعوا انهما يقع عليه اسم الجوز يجزى رب السلم على
 اخذ من المسلم اليه او المسلم اليه رأس المال او بعضه وقال هو يفسد او ستوفى وقال ربك
 السلم لم اعطك هذا فان كان اقر قبض الدراهم اجملاً او حقه او رأس المال او باستيفاء
 الدراهم لم يسمع وعواه وان لم يقر فاقول له انه زبوف او بغير حقه او ستوفى او رصاص
 وان اقر قبض الدراهم لم يسمع وعواه انه ستوفى او رصاص والقول قول مع يمينه فانه
 زبوف او بغير حقه في الاصح وعنه رب السلم البينة ان اعطاه اجملاً وحلف لا يفارقه حين
 يستوفى في ماله عليه فاستوفاه وفارقه ثم وجد فيها زبونا او بغير حقه او مستحقة لم يكتف
 المسلم اليه اذا خلى بين رب السلم والطعام في بيت نفسه لا يفسخ التحكيم عند ابن يوسف
 خلافاً لما جرد في بيع العين كذا الثوب الموصوف في الزمة بالبيع الا بموجلاً اشترى
 شيئاً الى شهر فلم يسلم البايح حتى مضى شهر لم يشرى شئ اخر بعد التسليم عند الامام
 ولو كان شئ اخر بعينه صار الثمن حالاً بضمه اجملاً **س** رب السلم والمسلم
 اليه لو سارا ميلاً او اكثر بلا قبض جاز ما لم يتفرقا يوماً ولو سارا جالسين فليس
 بفروقه ويضطحيان فركة سلم في التبين او قاراً لا يجوز الآمن وقد علق ما لا يختلف
 سلم قطناً هروناً في ثوب جاز وقصياً في ثوب لا يبطل في واخلجاً خياريه في السلم فان كانت الدراهم
 قايمة في يد المسلم اليه صح السلم والآفل سلم مائة في ثوبين متحدين جنساً وصفة
 ولم يبين حصة كل واحد من الماري جاز بخلاف مختلفي الجنس او النوع من الكليل او
 الوزني وحب المسلم فيه المسلم اليه قبل القبض قبل لزومه رأس المال لانه بنفسه
 الاقالة وكذا لو ابرأه عن نصف المسلم فيه قبل القبض لزومه نصف رأس المال و
 احواله برأس المال جازة كذا الكفالة به وبالمسلم فيه رهن رأس المال او اهلل بعد
 الافتراق هلكن برأس المال فيجب على المثلين ردّه لارث السلم من باع ثمن حال ثم
 اقبله اجلاً معلوماً او مجهولاً متفارقاً كما كحصا والدياس والنبروز وكحها صا ر موجباً
 قول الطالب اعط كل شهر عشرين نأجيل اخذ درهم غيره فاجله صاحبها ان كان
 مستهلكه صح ولو كان الثمن عيناً كالعوض وطرب الاجل فيه فسد البيع **سائل القرض**

فان كانت الدراهم

سب اقراض الجوز لا يجوز اصلا عند الامام ولكن يجوز القرض بالفرضين بديدين وان كان
 بعضه اكثر من بعض استقراض اللحم وزنا يجوز ويضمن متلفه القيمة والآلية والشحم
 سواء اشترى شيئا بلحم في الذمة جاز لنا لو جعله اجرة اذا اشترى طما كثيرا من القضا
 ثم يفرضه قبل بيعه ان يجعل اللحم ثمنًا وقيل يقبضه من القصاب ثم يفرضه اياه اقرض
 رجلا كرا ثم يبيع من المستقرض اكثر الذي له عليه وهو قائم في يد المستقرض جاز على قياس
 ما روينا انه يوسف ان المستقرض لا يملك المقرض ما لم يسهله وان كان المقرض
 مما لا يبعث بجوز بيع ما في الذمة وان كان المستقرض مما لا يبعث فاما يبيع ببيع ولو باع
 المستقرض اكثر المقرض بجوز وفك يدل على انه يملكه بفصل القرض استقرض ثم قضاه
 فقبض المقرض وبيعه فقبضه ببيع غير كيل حل له التفريط بالكيل بلا خلاف البيوع
 استقرض من آخر عبد البقيضة او بية ضمن المستقرض قيمة العين **مسائل**
الجنس بايجاز **سب** لقوله ما يكون مال الرضا من الخطية نصف القفاير اي نصف صاع
 حتى لو باع نصف قفصه خطية جديت بقبضه بل هو لا يجوز لمحمد ذكره التمهة بالتمشيع الخطية
 بالشعب بجوز متفاضلا بيا ببيع ونسبة لا الكيل والوزن مع الجنس حتى ان الغدا حل
 التفاضل والنسار ومني وجد اخر ما و باحو الوصفين حرم النسا لا يبيع خطية
 بخطية بالخيار والخيار بالقبض متفاضلا لكن بيا ببيع جاز وان كان نسبة ان كانت الخطية
 والقبض نسبة والخيار نقد جاز عندهم وعلى العكس لم يجوز عندهما و جاز عند ابو يوسف
 بناء على مسألة جواز السلم في الخيار وزنا جاز عندهم و بيه يفتي وقيل في قول الامام
 اسلام الخيار في الخطية لا يجوز كالحط في الرقيق وكذا بيع النخالة لا يبيع جاز بطريق
 الاعتبار عند ابو يوسف وعند محمد اذات و باكيلا ببيع اكل بالعصية متفاضلا لا يجوز
 بيع المحلوج بالقطر الذي فيه حيث لا يجوز الا تماثلا كذا لا يبيع المنحول بغير المنحول
مسائل الصراف ثقب ووزن سبعة ان كل غشع درهم سبعة مثاقيل
 الدرهم ثقبين في المكي الفاسد من الاصل لا فيها انتقض بعد الصحة وفي تعينه لفساد
 القرف بعدد القبض روايتان والاصح التعيين ببيع الفضة بالفضة كفة بكفة
 جاز وان لم يعلم مقدار الوزن اشترى بالفضة فضة مع غيرها او بالذهب ذهبا
 مع غيره كسيف حلية فضة بفضة او منطقة مفضضة او لحام وكوها جاز بطريق

قبض بدينه

في بيعه
 في بيعه
 في بيعه

الاعتبار بان يكون الفضة المنقودة اكثر مما في الاخر من الفضة نصا قاراهم ومن
 بزمانه ومن جاز الدرهم لا يكون قصاصا بالزمانه الا بالمقاسة واذا اتفقا تصير الدرهم
 قصاصا بقيمة الزمان بقدر حاجته لو كان من جانب مائة دينار قيمته الف ومن الآخر
 مائة درهم وثقاصا تصير الدرهم قصاصا بعش وثمانين وبيع نجون دينار عليه كذا درهم
 العبد على ربه ومن المولى بزمانه على المولى رجل درهم على غيره فوجد زمانه من عليه له
 ان يدين و باخذ قيل لا يفسد الدين احوذ مما عليه لا يجبر رب الدين على القبول في قول
 خواهر زاده وذكر السرخسي انه يجبر عندنا خلافا لغيره وقيل ما ذكره خواهر زاده الصحيح العدا
 واحدا باثنين جاز ان كان بدينه وفي العطر نفي لافي الاصح ان كانت الدرهم صنوف في
 بعضها على الفضة على صفرها وفي بعضها على العكس وفي البعض مساويا وبان فلها باس
 ببيع بعضها بغير متفاضلا بيا ببيع وتعرف فضة احوها الا صفر الاخر ولا خيرة فيه **سب**
 اشترى قلبا بعش ثم غصب بايع القلب من عشرين او استقرض يكون عن بدل العرف
 المستحق عليه **مسائل** **الاستصناع** لا يجبر الصانع الدرهم ملكا على العبد
 ولا المستصنع على اعطاء الاجر وان شرط التعجيل وان قبض الصانع الدرهم ملكا او بطل
 الاستصناع بموت الصانع وتكتم صنع خيارا ذراة ولا خيار للصانع ويجبر على التسليم
 اذا اراد المستصنع ورضى به وقيل رويته له ببيع ويدكر المتكتم بغير سلطان فيما لا تعامل فيه
 كالاشياب بالاجماع كذا فيما فيه تعامل عند الامام وهذا اذا كان ذكر المتكتم على وجه الاستعمال
 لا الاستعمال وقيل ان ذكر المتكتم من المستصنع فهو استعمال ومن الصانع فهو استعمال
مسائل كسار الثمن والفلوس الثمن اذا كسرت قبل القبض فسد
 البيع عند الامام خلافا لما وان غلا او رخص فلا خيار لاحد ثم عند ابو يوسف يجب
 قيمتها يوم العقد وعند محمد اجر ما كسرت ولو تقايلا بعد الكساد فعلى البائع رد مثلها
 في قياس قول الامام كما في استقراض فانه اذا استقرضها ثم كسرت فعليه عند وعند
 ابو يوسف عليه قيمتها يوم القبض وعند محمد قبيل الكساد اقرضه طعاما بالوفاق فاخذ
 بمكة قال ابو يوسف عليه قيمة يوم اقرضه وقال قيمته بالوفاق يوم اختصا وليس عليه
 ان يرجع مع الاوفاق فياخذ طعامه واختلف محمد في كساد هاته الغصب كلفا في
 الاستقراض و يفتي بقول محمد رقا بالناس اشترى برابحة ونقد بعض الثمن ثم كسرت

مثلها
 قيمتها؟

فسد العقد بقدر ما لم ينفذ ولو اشترى بدارهم كاسين وقت العقد غير معينة لم يفسد
ولو كان في النكاح يجب مهر المثل تزوج امرأة على دارهم كاسين فلهذا ذكر ان بلغت قيمتها
عشرون والابن عشرون وان تزوجها على راجية ثم كسرت فعليه قيمتها يوم العقد والكسار
ان لا يزوجه في بلد وقع العقد فيه وعند محمد ان لا يزوجه في جميع البلدان بناء على ان
اصطلاح بعض الناس يكفي لابطال الثمنية عند ما لا يعتد اسلم في فلوس فكسرت باخذ
راس المال **مسائل اخرى في الصفقة والتعديلات**
ثلاثة اشياء عاقدة وعقد ومن فاذا اتحد الكل اتحد الصفقة فان تعد العاقدة في البيع بان
كان البائع والمشتري اثنين واتحد العقد والتمس بان قال المشتري بل بعيت شيئا او
قالا بعنا شيئا فالصفقة تنفذ ولو تعد والتمس بان قال البائع هذا بكذا وهذا بكذا او قال
المشتري ذلك والعقد والعاقدة واحد فكذا لو تعد العقد وذلك لا يصح مع اتحاد
التمس لان تعد العقد ان يقول بعك هذا بكذا وبعتك هذا بكذا فيستعد الثمن بعد الصفقة
كما لو تعدت الاشياء الثلاثة ولو اتحد العقد وتعد العاقدة والتمس في قبيل لا ينفذ فتح يفرق
العقد تفرق الثمن لا محالة فتفرق الصفقة لرحال جنبه التفرق ومن اتحد العقد
تجزا ان تفرق الثمن وتجزا ان تجزى العاقدة كذلك فينفذ الصفقة اذا اشترى
من آخر ثيابا بكل ثوب بدرهم على ان ثمنه هذا بعينه حال وثن الباقى موثقل لا يملك
المشتري قبض شي من الثياب حتى يوفى الثمن كله في الحال لان الصفقة واحدة
مسائل في البيع والاخر باع وختى بينه وبين المشتري بصير قابضا حتى لو
هلك بملك على المشتري ولو قبض المبيع قبل نقد الثمن بغير اخل البائع حتى وجب
تسليمه لا البائع فختى بينه وبين البائع لا يصير البائع قابضا حتى يقبضه باع خلا في قول
وختى بينه وبين المشتري وختم المشتري على الدار وتركه على حاله فملك بملك من مال المشتري
اذا كان البائع الدار كمن اشترى حنطة ثم قال للبائع كلها في غيرك ففعل والمشتري
حاضر يصير قابضا اشترى مسلم من مسلم عسيرة فلم يقبضه حتى تخلف البيع وان صار خلا
قبل ان يترافعا بخير المشتري في اخذ وتركه وان خاصمه قبل التحلل ابطال القاضى البيع
فان تحلل بعد لم يكن له عليه سبيل وقيل عند محمد بطل بخير التخيير ولا يمكن اخذ بعد التحلل
وقيل اراد محمد بقوله بطل ان المشتري ان يبطله وليس فيه خلاف اشترى حنطة بعينها فاستعار

في البيع

قبل تبعد

اعار منه

من البائع جو الثقا وامره ان يكيل فيها فان كان الجوالق بعينها صار المشتري قابضا
بكيل البائع فيه وان كانت بغير عينها بان قال اعزني جو الثقا وكلها فيه فان كان المشتري
حاضرا فهو قبض والا فلا وقال محمد ليس يقبض عند غيبته في الوجين جميعا حتى يقبض
الجوالق ويسلم اليه ولو دفع المستقر جو الثقا لكيل المقرض فيه ففعل لم يكن قابضا
كاسم قال المشتري احمّل معك ففعل فعطبت الدابة ففعل على المشتري ولو قبضه قبض المشتري
وهذا عيناً دفعه وبه وقال زرع فيها فوزن ففعل في يد البائع فالحلاك على المشتري
اذا وزن بحفرتة وان كان الاقن غير معين لم يصير قابضا وزن بحفرتة او غيبته لانه لم
يقض الا هو بالوزن قبل الشراء وشراء التعاطى انما يتم بالقبض او التخليه ولم يفتح التحليل في
دار البائع او دكانه فاذا قبض الا ان صار مشتريا قابضا ثم قبض لا يجزى له التصرف قبل
الوزن وقيل يحل وبه يقتضى اشترى ذهنا معينا ودفع اليه قارورة صحيحة وامره ان يكيله
فيها فلما وزن له رطلها انكسرت القارورة وسال الاقن فوزن الباقى ولم يعلم به فما
وزن قبل الانكسار فاخرجه البائع وصبه بعضه ففعل البائع وان بقى الانكسار من ما وزن قبل
الانكسار على الباقي ضمن ذلك القدر لثمنه وان كان دفع القارورة مكسورة ولم يعلم به
وامر البائع بالصب فيهما فصبت فيهما وهو لا يعلم ايضا فذكر كنه على المشتري وان كان
المشتري يملك القارورة بين فالحلاك في جميع ما ذكر على المشتري اشترى خطبا في المع
فالحلاك قبل التسليم الى منزل المشتري على البائع لان التسليم عليه كما لو استأجر دابة الى مع
كذا كان له ان يبلغ عليها الى منزله وليس للمعاين منعه بالعرف الا ان ظهر الدوار كالقبح والخطا
وغیره مما يجبر البائع على حمله الى منزل المشتري وشروط الحمل الى منزل المشتري مفسدة وشروط
الايقاع لاني الاصح ولو شرط على المسلم اليه ان يوفيه في مسكنه فله ان يوفى في اى محله شاء
اشترى عقارا فقال البائع سلمه اليك وقبل المشتري فان قدر المشتري على فتح الباب
واغلاقه يكون تسليما والا فلا اشترى بكذا فوطئها بصير قابضا فلو هلكت فهو على المشتري
فان احدث البائع منعا بعد وطئ صار ناقضا قبضه والحلاك على البائع الا انه يبيح حصته
نقصان زوال البكارة من الثمن على المشتري ولو وطئ البائع قبيل التسليم لا يجزى المشتري
هلكت بعد احدث البائع المنع بملك على البائع ولو وطئ البائع قبيل التسليم لا يجزى المشتري
في المشهور لان الوطئ قبل البيع ليس بعيب فكذا قبل القبض وعن الامام انه يجزى به اخذ

على المشتري ما وزن
فالحلاك على المشتري
وانما بعد الانكسار
شئ ما وزن قبل
الانكسار

كل ما يباع

الانكسار

المالك فيه الجارية من الغاصب بقوله مع نيت ثم ظهر ان قيمتها اربعمائة بلانق للمالك اخذها الحائز
 او من ثلث ماله ثم باع الموصى في مرضه شيئا وكان بائسيت تدخل المحاباة في ثلث ماله السادة
 المريض الذي عليه دين محيط بماله مريض باع ما يساوي الفاكجسمانية من الاجنبى ولا مال له سواه
 تفقد المحاباة بقدر الثلث فيقال لثمنه اما ان تبلغ الف الفين والاربع مائة
 من المبيع واما ان تفقد وليس له ان يرد شيئا من المبيع باع من وارثه واشترى منه مثل
 القيمة لا يبيع المبيع والشراء اصل قبل اجازة الوارثه عند الامام خلافا لها وبالجابات لا يبيع
 اجماعا اجازة الوارثه او لا ويقال لثمنه اما ان تبلغ الف الفين والاربع مائة
 اشترى للصغير طعاما من مال نفسه يكون منه رعا وان كان للصغير مال مستحاضا باع ضيعته
 ابنه ثم كبر ان كان الاب محمولا عند الناس او مستورا فبيعه جائز وليس للاب الباطل لكن
 يطلب منه الثمن فان قال ضاع او انفق عليك قبل قوله وان كان فاسقا لا يجوز بيعه
 باع الاب او الوصى عقارا للصغير ورأى القاضى نقضه للصغير اصلح كان له نقضه الوكيل على انه
 باختيار ثلثة ايام فمات هو او الموكل ثم المبيع في الاصح باع الاب او الوصى بشرط اختيار فمات
 هو او يتيم او ادرك في الثلثة ثم المبيع وعنده في ادراكه يتحول اختيار اليه باع المكاتب
 باختيار او لما ذول فحجز او حصد عليه في الثلث ثم المبيع باع الاب او الوصى ثم بلغ المبيع
 برجع الحقوق اليهما ولو باع مال احد الابنين من الآخر ثم بلغا فالعقد عليه باع مال
 نفسه من الصغير من الاجنبى او اشترى مال الاجنبى للصغير ثم بلغ فالحقوق الى الاب
 لا يجوز البيع والفسخ على من تجب ويحقق المبرم والمغنى عليه الا اذا كان وكيله فذلك حال اقله
 بيع القاضى مال يتيم من نفسه او ماله من يتيم لا يجوز حكمه لنفسه ولو اشترى من وصي
 يتيم من نفسه او ماله جاز وان جعله القاضى وصيا ولو زوج القاضى الصغير من ابنة بطل
 اشترى الاب مال ابنة الصغير لا يبرأ عن الفسخ حتى ينصب القاضى وكيلها من الصغير
 ليقبضه من الاب ثم بعد القبض يأمره القاضى بالرد على الاب باع ماله من ابنة الصغير لا
 ينوب ذلك عن قبض الشرأه فماله يمكن الاب من القبض حقيقة كهلل
 اشترى ثوبا من الصغير فقطعه ثم اجاز المالك جاز ولو اجاز بعد ما خاطه لا اشترى
 العنان اشترى ذات رحم محرم من شريكه لزم المشتري دون الشريك ولو اشترى الصغير
 او المعتوه ذات رحم محرم منها لزم الاب بيع الكتمان من المحرم وان كان يعين فاش

المنه

باع

ثم بلغ فالحقوق الى
الاب ولو باع ماله
الصغير

من مال الاب

المنه 2

حتى لا يعقل باع ثم اجاز بعد البلوغ او اجاز له وليه لم يصح ولو كان يعقل جاز بالاجازة بيع
 الوصى عقارا للصغير يجوز باحدى شرائط ثلث ان يكون بضعف قيمته او احتاج الصغير
 الى ثمنه او كان على المبتدئ دين لا وفاء له الا به اشتري الوصى لاحد البتامين من الآخر لم يجز
 وكذا لو اذن لها فتنابعا بخلها ما اذا تنابعا بخل الاب اذا جرت الابن شهر اجاز
 بيع الاب عليه وفيما ذروه لا **مسائل العيب الى آخره**
 قال البايع بعد تمام البيع قبل القبض تعيب المبيع والتمه المشتري في اخذ له ولقول عرضه
 ان يرد عليه ويكذب فقبضه لا يكون رضيا لعيب ولا تفرقة اذا لم يصدق لكن الاحتياط ان
 يقول له لا علم لي بذلك وانا لا ارضى بالعيب فلو ظهر عندى ان عليك فاحش العيب مالا يدخل
 تحت التقويم وقدموا شترى خطبة مشار اليها فوجدها ردية فالرداة ليست بعيب خلاف
 ماله ووجدها مسوسة او عتقة كذا لو اشترى انا فقتة فوجدها ردية من غير كسر عتقت لم يكن عيبا
 كذا اذا وجد الجارية سودا الوجه لم يكن له حق الرد الصهرية في الشوعيب وهو لون بين الاصفر
 والاحمر والتمطعيب وهو الشيب قبل وقته اشترى غلاما امرأة فوجت بحقوق التحية له ان
 يرد فوج الجارية ليس النكاح عيب نه الرجل والمرأة عتت الجارية عن طلاق رجعت عيب
 وعن البايين لا اشترى جارية قد ولدت عند البايه لامته او عند اخر ولم يعلم المشتري
 بذلك له ان يرد في الاصح لان تكسرة الولادة لا تزول ابدا نقض الولادة عيب في بن آدم
 وفي البهائم لا الا ان يوجب نقصانا عدم الختان في الغلام والجارية اذا كان خستين ليس
 بعيب وكذا في المولودين الصغيرين وان كانا كبيرين فهو عيب نه الغلام قال الامام
 لا علم لي بوقت الختان ولا ردوا به فيه عندهما وقدره بعض المشايخ المتأخرين بضع سنين او عشرين
 اشترى جارية قد حاضت ولم تحض كحفظ ان كان مولدا فهو عيب وان كان جليبا
 لا وجد العبد ولد الزنا فليس بعيب وهو عيب في اجارية اشترى جارية فوجدها
 لا تحيض لا تسمع خصومة مالم يدع ارتفاع الحيف بسبب الداء والجبل فان ادعى بسبب الحمل
 فالمرجع فيه قول النساء فان نكحها بغيره فليس بعيب البايع ان ذلك لم يكن عند فان قلن ليست
 بجلى لا يبين على البايع وان ادعى بسبب الداء فالمرجع فيه قول الاطباء من المسلمين فاذا اخبر
 عدلان من الاطباء المسلمين ثبت العيب في حق سماع الخصومة بخلف البايع مع ذلك ولم يثبت
 بقول العدلين منهم لا يبين على البايع وما لا يطلع عليه الرجال ثبت العيب في حق سماع الخصومة

بعيب

او غنة 2

جليبين 2

او غلاما قد احتلم ولم يحسن

يقول امرأة واحدة ويختلف البائع مع قول قبل القبض وبعد وفي رواية يرد يقول
 النساء قبل القبض وبعد ما خلا اجل اشترى خفيين فوجدوا خبيثا ان كان لا يدخل
 لعله في الرجل ليس له ان يرد والآية ان كان كلامها ضيقين لا يرد اشترى بذر البطيخ
 فزرع فاذا هو بذر الفناء يرد على البائع مثل ذلك واخذت ارضي المشتري العيب لا
 يجبر على اداء الثمن ما لم يقم البينة او يحلف كذا المديون اذا ادعى ايضا الذين اشترى
 عبدا فابق بعد القبض لا خصوصية له مع البائع حتى يخبر العبد بقيام العيب في الحال شرط صحة
 الدعوى فاذا ثبت يختلف البائع للرد على البتات وهل يختلف على العلم بقيام العيب
 للحال عند ما يختلف وعند لا قول المشتري ليس به عيب ليس باقرار بانتفاء العيب
 حتى لو وجد به عيبا كان له ان يرد وتوعيتي فقال ليس باق كان اقرارا بانتفاء العيب
 بان كذا لو شهد الشهود انه باع بشرط البراءة عن كل عيب لا يكون اقرارا من الشهود
 بالعيب حتى لو اشترى الشاهد فوجد عيبا كان له ان يرد وتكون الشهود اقرارا باع على انه
 ما عصى الخبر من الاباقة كان له رده بعيب الا باق ولو قال بعث مثل على ان يرد
 من الاباق لا يكون اقرارا بعيب الا باق حتى لو اشترى الشاهد ليس له ان يرد
 بذلك ولو قال على انه برئ من اباقة كان اقرارا به المشتري الاول اقرارا بعيب
 بعد ما وجد المشتري الثاني به عيبا قبل الرد صح حتى لو رد عليه الثاني ليس له ان يرد على
 بايعه ارضي عيبا في جارية وانكر البائع فاصطلمها على مال على ان يرد المشتري البائع
 عن ذلك العيب ثم ظهر عدم العيب او برؤه عنه فللبائع ان يرجع بما ادعى من بدل الصلح
 وكذا لو زال العيب بعد الصلح **ما يمنع الرد وما لا يمنع من** قال البائع
 بعد ما وجد المشتري به عيبا تبين انما فقال نعم لزمه وبطل الرد ولو قال بعث فان اشترى
 فرده على فوض فلم يشتر لا يرد ولو قال المشتري بعد ما وجد البائع الثمن زيوتا انفق
 فان لم يرجع رده استخانا اشترى ضيعته في ارضه فوجد في الربيع مع الزعارة وقد كان
 في يد البائع كذلك فان كان في يد المشتري بسبب نزولها لا يرد وان كان بغير
 ذلك السبب يرد سواء كان الزعارة في يد المشتري اكثر او في يد البائع وعلى هذا المشتري
 كونا فظهر في يد المشتري بيمارس فالعبرة لا اتحاد السبب اشترى ارضا فوقها لا يرد
 بالعيب كالاعتناق والتبديل ويرجع بالنقصان حدث عند المشتري عيب يرجع بنقصانه

فان طلق ولا يردت بكونه وقال ابو حنيفة
 ان كان قبل القبض يرد بغير ان يرد
 اليه الا بالنسبة وقال غفر الله له

على فاذ لم يرجع
 رده

العيب القديم فان قال البائع انما قبله كذا ولا ارد النقص فله ذلك اشترى ثوبا تفصله
 لابنه الصغير ثم وجد به عيبا لا يرجع بالنقصان ما لم يمت او يعود لان للبائع ان يقبله
 معيبا العبد المأذون لا يملك الرد بالعيب اذا ابراه البائع عن الثمن او وجهه له وقيل
 ولو كان حرا يملك الرد قبل القبض لا بعد ولا يرجع بغير اقراره ان البائع كان بالظان
 غير البائع وكذا في ظان ثم علم بعيب له ان يرد كذا لو باع ثم رد عليه باسباب يكون نسخا
 من وجه ثم علم بالعيب ولو كان الاقرار لغيره بعد رده العيب فله ان يرد المقتلة في البيع
 بعدم العلم ليس له الرد وان كان نسخا من كل وجه باع ما اشترى فوجد المشتري الثاني
 عيبا يحدث مثله فقال كان عند البائع الاقل واخرج المشتري الاول حذوه عند الثاني فاقام الثاني
 البينة انه كان عند البائع الاول يرد على بايعه وببايعه على بايعه عند ابو يوسف خلافا
 لمحمد المشتري الثاني علم بالعيب وقدمات المبيع او حدث عيب عند يرجع بالنقصان
 على بايعه وببايعه لا يرجع حتى لو صاغ عن ذلك لم يرجع لم يبيع وهذا عند الامام خلافا لما اذا ارد
 المشتري الاخر على بايعه بغير قضاء لم يرد بايعه على بايعه في الاصح اخرج البائع ان عبد
 هذا آبق فاشتراه لم يرد بالاباق وعلى الميثب والتقبيل والمنشئ لشهوة يمنع الرد بالعيب
 الاستخدام مرة ليس برضا الا ان يكون على كره من العبد الزيادة المتصلة لا تمنع
 الرد بالعيب وينع الاسترداد على قول محمد وبيانها تقاضا عيبا تجارية وهلك العبد
 قبل التسليم وقادرات الجارية متصلة في يد ثوبها فليس لبائع اجابة ان
 يرد ها الا على محمد وكذا الزيادة المتصلة في الصداق يمنع الاسترداد الزوج نصفه اذا
 طلق قبل الدخول عندها والزيادة المتصلة يمنع الرد بالاجماع ومنع الاسترداد على
 الاختلاف الزيادة المتصلة المتولدة من الاصل كالجبال والخلل ايضا العين والبرء
 يبطل الخيار ونقد البيع عندها خلافا لمحمد فعند لا عبارة للزيادة المتصلة المتولدة في
 المباطات وان كانت المتصلة بغير متولدة من الاصل كالصنعة والحياطة ولت السويق
 بالسمن والغرس والبناء يبطل الخيار بالاجماع والمنفصلة المتولدة كالولد والارس
 والعقر واللبس والصفوف والشمس ونحو ما يمنع الرد وغير المتولدة كالهيئة والصفحة و
 الكلب والعتة لا يمنع الرد وان نسخ المشتري بخيار الشرط يرد الاصل ولم يرد غير المتولدة
 من الاصل في الاصح اشترى شياطين وبفسرها فباع احد ما ثم وجد بها او بالبايع عيبا كان له ان يرد للعيب

ابن العبد ثم علم المشتري
 بعيب لم يرجع بالنقصان

على بايعه

ولو باع نصف العبد لم يرد بالعيب ولو اشترى طعاما في وعاء فباع بعضه فهو بمنزلة عبد باع
 نفسه ولو كان في وعاء او عاتق فهو بمنزلة عديم وعند محمد ربح اذا باع بعض ماني وعاء
 واحد ثم وجد عيبا في ماني وقيل به يفسد ولا يرجع بنقصان ما باع الموصى به اذا وجد عيبا لا
 يرد بالعيب وان ترك وارثا يجب ان يرد بالعيب ضمن الغاصب للمالك بعد البيع
 والتسليم ثم رد عليه بعيب فله ان يرد ويرد القيمة **س** لا ترد المشتري بقولها
 في وجه الفرض ادعى المشتري زوجها فقال البائع كان فطلقها قبل البيع او مات فالفقوله
 بلايين ولو اقام المشتري البيعة على النكاح لم يقبل حتى يحضر الزوج ولو اقام على اقرار البائع قبلت
 اشترى تركته لا يعرف التركة فله الرد والهدية اذا لم يعرف الهدية ان كان عند عدا اهل البصر
 ذكر عيبا يردوها والا فلا اشترى على ان يتركه ويرد ما حاد نفاذا هو قديم ليس له الرد
 اشترى عبدا فباع من وارثه ومات فوجد الوارث عيبا ففسد القاض وكذا لو يرد
 الوارث على الوكيل والوكيل على البائع ويأخذ الثمن ويؤدعه الى الوارث اشترى على ان
 به عيبا صح مع جهالة العيب وان وجد عيبين الاولين اشترى امة فسلم عيبا فادرها
 ان ترضع صبيا او امرها بان يرضع او غسل الثوب لم يكن رضا ولو جلب من لبنها
 فشرب او باع فهو رضا وكذا اذا جاز صوف شاة اشترى فاجره وجد به عيبا ان
 ينقص الاجارة ويرد ولو رهنه لا ينقص الرهن البائع في سنة الا ان ياخذ للعيب مع علم
 حتى يقض القاض عليه ليمكنه الرد على بايعه البطل في الفرائض في الصغر اما لا يعد عيبا اذا كان
 رباعيا اما اذا كان رباعيا او اقل فاسميا فلا قاله اخفاق قصد المشتري الرد بالعيب
 فقال لم ابعك هذا فالقول له مع عيبه وبمثلته في خيار الشرط والرد في القول للمشتري
 اشترى نخلا فاكل ثمرة وجد به عيبا لم يرد به وان احترقت الثمرة ردة اشترى كرما
 مع غلاتها فان اراد الرد بآخرة ساعة وجد العيب لانه لو جمع الغلات او تركها بمسعة الرد
 اشترى ارضا فزرعها فوجد بها عيبا رجع بالنقصا اشترى شجرة فقطعها فوجد بها
 لا يصلح الا للحطب رجع بالنقصان الا ان ياخذ البائع مقطوعة اشترى ارضا فوجد
 خسرانها فبطلت على خلاف امثالها الرد بعد ما حلف انه لم يعلم بخبرها ولا رضى به اشترى
 حيوانا فوجد به عيبا فاذا اصعده فاستنفسه فسادا فوجد رجع بالنقصان عندها وبه
 يفتى ولو اكل بعض اصحابه ثم علم رجع بنقصان ما اكل وبرة الباقي الفلك غير انما البطل كذا قال

وصحت غلاته
 رجع بنقصان العيبين

بدان شرط في فروشه ثم غارت است ثم استحق من يد المشتري الرجوع اشترى ثوبا فوجد به
 عيبا ان كان كمال لو غسل نقص الثوب له الرد صبيح الثوب المعيب ثم علم العيب رجع
 بالنقصان وليس للبائع ان يقول انا اقبله كذا اشترى ثوبا خمسة وهو يساوي عشرين
 فوجد به عيبا ينقصه خمسة رجع به رهنين ونصف لانه فاق نصف المبيع اشترى ثوبا
 فظلم شعره اقل من المعهود رجع بالباق كذا كل ما ظهر شعره اقل من المعهود اشترى ممتعا
 ذابيا فاكله ثم اقر البائع ان الفارة وقعت فيه وماتت رجع بنقصان العيب عندها
 وبه يفتى كثره الملح في الشعر خارجا عن العادة عيب خاصه المشتري البائع في عيب ترك
 الخصومة لايامها ثم خافه فقال البائع لم اسكت من المنة فقال لا تظهر هل يردول هذا
 العيب ام لا فله ردوها استهلك المشتري كسب المبيع اشترى ثوبا ثم علم العيب
 لا يتبع رد المبيع وان كان كسبه جارية فوطيها او اعطها او دبرها فكذا لو استهلك
 ولد المبيع بمقتضى الرد زاد المرض في يد المشتري وكان اصل المرض عند البائع ولم يعلم المشتري
 بذلك له الرد اشترى ثوبا فوجد به عيبا رجع فيه ثم علم العيب له ان يرد على البائع
مسائل استحقاق اشترى ثوبا ثم استحق في يد ثم وصل الى المشتري
 يوما لا يؤمر بالتسليم الى البائع وان وصل مقرا بالملك للبائع مقتضى الشراء لان الشراء
 قد انقضى حتى لو اقر انه ملك البائع لفتا فاستحق ورجع بالثمن ثم وصل اليه يوما يؤمر بالتسليم
 الى بايعه واقراه ان ملك البائع لا يتبع رجوعه عليه بالثمن عند الاستحقاق اشترى دارا
 او بنى فيها فاستحققت يرجع بالثمن وفيه البناء مبنية على البائع او اسلم النقص اليه
 وان لم يسلم فبالثمن لا غير اشترى عشة اقفرة مخطئة بعينها فاستحق منها خمسة قبل
 القبض بخير المشتري لتفرق الصفقة قبل التمام فوجد ماعد النكاح فسخ للعقد المتعاقد
 ان اختلفا في الطوع والكراهة فالقول لمن يدعى الطوع والاقا ما البيعة فبيته مدعى
 الاكراه اوله وبه يفتى كذا المولى مع المكاتب اختلفا في الصحة والفساد فالقول لمدعى
 الصحة والبيته بيته مدعى الفساد اختلف المتبايعان في مقدار الثمن والسلعة في
 يد البائع تبطلان فان اختلف ما بعد القبض اشترى من بركة فحماها به درهم فقال انا
 اشتريت منك ربة الارض وقال البائع بل الكفاية يحكم الثمن فان كان مثل ذلك الثمن
 لتلك الارض يكون نقص الارض بسبع الارض ولا يبيع الكفاية كذا اشترى روبة ما رفق

على البائع؟

صبيحة

انما اشترى الرواية مع الماء **س** قال المشتري البيع يابث وقال البايع بيع وقار
فالقول المدعى البات الا اذا قام دليل على الوفاء اشترى خلا في خابية تحمله المشتري في جرة
له فوجد فيها فارة ميتة فقال البايع كانت في جرتك وقال المشتري بل في خابيتك فالقول
للبايع لانكاره العيب امرأة اشترت ثيابا ففالت كنت رسول زوجي ولائس لك
عليه وقال البايع بعتهما منك فالقول للمرأة باع ارضا ثم ادعى ان وقفها وقفها صححا اذا اقام
البينة البطل القاض البيع وليس للمشتري حبس الارض بالقبض وان لم يكن له بينة فلا
يعين على المشتري والارض بملكه قال المشتري مات المبيع في يد البايع قبل القبض وقبل نقد
الثمن وقال البايع مات في يدك فالقول للمشتري لا يصح تسليم الدار للبايع فيها متاع
الا اذا اذن له بقبض المتاع باع حنطة في بيت معلق ودفع المفتاح اليه وقال خذت
بينك وبينه فهو قبض وان لم يقبل خذت لا اشترى ثوبا فاستاجر البايع في غنله او صبغه
وتخذه في غنله السوب قبل ان يحرق البايع فيه عملا فهو على البايع وضع المبيع عند متوسط
لاستيفار الثمن فقبض المتوسط بعض الثمن وسلم المبيع كان للبايع رده وان لا يفسد عند
المتوسط الا اذا كان عدلا وان تعذر رده ضمن العدل اشترى عنيا مجازفة فالقطع على
المشتري كذا اشترى الثمن على رؤس النخل اشترى مكابله فالكيل والعيب في دعاء المشتري
على البايع **مسائل الجارات** خيار الشرط يثبت في البيع الفاسد كما في الجارة
حتى لو باع عبدا بالف درهم وزطل من فخره ان باع خيار فقبضه المشتري باذن البايع
واعتق في ملك الجارة لا يجوز الا اذا فداها او لا موقوفه فالا استخدام والركوب للنظر لا الاسفر
والكسب في البيع بشرط الخيار لا يكون دليل الاختيار فان استخدم في المرة الثانية او سبس
او ركب فهو اختيار ولو قبل او نظر لا فوجها بشهوة فهو رضا تقبيل اجارية المشتري
بشهوة في ملك اختيار بسقط خياره اذا قرأها قبلت بشهوة الا عند محمد وكذا في خيار الرؤية
والعيب وكذا المطلق رجعتا اذا فعلت به وجهها يصير سراجا عندهما وعن ابن يوسف
اذا فعلت اختلاسا وهو كانه لم يكن رجعة ولا اختيار بخلاف الوطى فانه نقض وهو يمنع
الرد بالعيب وان كان من غير المشتري ولو نظرت اليه فوجها بشهوة وافر المشتري
انه بشهوة سقط خياره كذا في الرجعة ولو شهد الشهود وانما فعلت عن شهوة لم يقبل كذا في
شهادتهم على الجاهل لانه شاهد القبلة والبس والنظر لا الفرج بشهوة اذا كان منها بمكينة

42
الزوج فهو اختيار ورجعة ويثبت حرمة المصاهرة بالاجماع وان فعلت اختلاسا فكذا عندهما
ولو قبلتها المشتري سقط خياره وعن محمد لو قال المشتري قبلتها بغير شهوة فالقول له
باع على انه باع خيار ثم عصب المبيع لا يكون رضا بسقاط الخيار السكنى ابتداء في خيار الرؤية
والشرط والعيب في القسمة والبيع جميعا دليل الرضاء هو الصحيح في خيار الرؤية هو
يثبت في عقد ينقض بالرد كما المبيع والاجارة والقسمة والصلح عن مال لا فيما لا
ينقض كاطلع والنكاح والصلح عن القصاص وما اشبه ذلك اشترى شاة فقبض لا يسقط
خيار الرؤية الا بالنظر الاظهرها وفي شاة لحم لا بد من الحب ونسقط خياره الرؤية برؤية رؤس
الاشجار في البستان وفي الدار برؤية ظاهرها اذا كان لا يخالف ظاهرها ظاهرها اشترى
ضئعة لم يرها ولها الكافور فزرع الاكار برضا المشتري يبطل خيار الرؤية برؤية الوكيل بالشراء
كروية الموكل ورؤية الرسول لا وكل او رسل قبل الشراء حتى رآه ثم اشتراه الموكل او المرسل
بنفسه يثبت له خيار الرؤية والتوكيل بالرؤية مقصود ولا يصح ولا تصير رؤية الوكيل كروية
الموكل حتى لو وكل بها وقال ان رضىته فخذ لا يجوز اشترى مولى موكله ولم يعلم الوكيل يثبت
للكويل خيار الرؤية اذا لم يره اشترى ثوبا بملفوقا كان رآه ولم يعلم ان المشتري ذلك
المرتب يثبت له خيار الرؤية اذا لم يره اشترى ثوبا كان رآه من قده فقال وجع متغيرا
فان كانت متع بغيره فيها غالبا فالقول للمشتري والا فلبايع وعلى المشتري البينة الشري
ونفسا في قارورة لا يسقط خياره حتى ينظر الى الدهن خارج القارورة في الاصح اذا كان
المشتري اشبارا فان كان من العوديات المتفاوتة كالشباب والبطيخ ونحوها يشترط
رؤية الكل وان كانت متقاربة كالجوز والبس والمكيل والموزون ان كان في وعاء واحد
فروية البعض كفى اذا كان الباءة على تلك الصفة وان كان في وعائين فروية احدهما كروية الطل
في الاصح اذا كان الباءة على تلك الصفة والقول للبايع مع بيمينه في ان الباقي على تلك الصفة في
كل موضع كفى رؤية البعض وعلى المشتري البينة اشترى كرسي شاة بعد الذبح قبل السخ
جاز واذ اخرج البايع فملك ثمن خيار الرؤية ولو كان الشاقي قبل الذبح لا يجوز باع او رده
قبل الرؤية فردة عليه بقضاء او اقل الرمن لا يعود خيار الرؤية الا في رواية عن ابن يوسف
س زاد البايع في الثمن بعد ما ذبح الشاة المشاة جاز وبعد ما مات لا وبعد ما خاط
الشوب قبضا او جعل الحد يسفها جازت وبعد ما طمخت الحنطة المشاة لا الشاة ميتة ونحوها

فالمقبوض في يده امانة قال بئسك بالف درهم فقال اشترته بالقبض جاز فان قيل الزيادة
ثم بالقبض والالبالف باع فاسد غلاما وتقايفناكم ابراء البايع من القيمة ثم مات الغلام فمضت
القيمة ولو قال ابراءك من الغلام فهو بئس قال بئسك بالف درهم الامانة نقضت المال فالتكسر
تسمية نقضت المال قال اشترته بئس الدرهم التي في هذه القصة فباع بها فاذن على
خلاف نقض البلد فانه يطالبه بغير البلد لانه مشروطا قال اشترته بئس الدرهم التي في
هذه الحايكة فباع بها ثم ران فله الخيار وسمى هذا خيار الكمية او مكيلا او حوزا كاجزاء
منه وقبض الثمن ثم مضى فانه لم يكن عليه شيء بطل البيع قال بئسك مثل عشرة ووهبت
لك عشرة وقبض المشتري جاز الشراء ولا يبرأ من الثمن لانه لم يجب بعد شري المغيب في الارض
لم يذكر في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله ان كان المشتري المغيب في الارض بما لكان
او يوزن كالثوم والبصل والمجوز ففعل باذن البايع او قل البايع وذلك شيء يدخل تحت
الكيل والوزن فله الخيار لو رضى به لزم البيع في الكل اذا وجد الباءة كذلك لان روية بعض
المكبل والموزون كروية الكل اذا وجد الباءة كذلك واذا قلع بغير اذن البايع لزم ولم
يكس له ان يرد شيئا اذا كان المقولع شيئا له من ذلك الفخ اذا قلع البعض لا يثبت الخيار لانه عدوى
منقوت اشترى كود جرس من الجرس فقلع من احد الكود جرس فوجبت جرسا او قلع من الآخر
فوجب جرسا لا يرد ويرجع بالنقصان اشترى جرسا في جوالق فوجد في اعلاه جرسا طويلا
وفي اسفله قصيرا فان كان قيمة الطويل اكثر كان عيبا وقيل اشترى جرسا او بصل او
شبا عيبا في الارض عن الامام لا يفسد خياره ما لم ير الكل **وما يجوز بيعه**
وما لا يجوز بيع قوائم الخراف جانب وبيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز وبيع الاراء
بجوز وان كان ينمو من اسفله للتعامل شري الشجرة على وجوه امانا ان يشتري للقلع فهو
به وله القلع بغيرها لا الى ما يتقوى الى الووق على العادة الا اذا شرط البايع القلع عن
وجه الارض او يكون في القلع من اصلها مطرة للبايع من شق حائط او لغار فحينئذ
يقطع من وجه الارض وان قلع او قطع ثم نبتت من عودها شجرة فهي للبايع الا اذا قطع من
اعلى الشجرة فما نبت عنها يكون للمشتري ولو اشترى اها مع قرارها من الارض لا يجبر
على القلع لانه ليس مكانها اخر ولو لم يشترط شيئا قال ابو يوسف رحمه الله لا يدخل الارض
وقال محمد يدخل وله القرار كما في الاقرار والقسم اجماعا وشري الشجرة بشرط القلع جاز ويقطع

الدائم

متعارف

ولو قلع

اشترى جرسا او بصل او شبا عيبا في الارض عن الامام لا يفسد خياره ما لم ير الكل

من وجه الارض وقيل انما يجوز اذ ايقن موضع القلع وبشرط القلع يجوز في الاصح وله القلع
باصلا بيع الخط في سبيلها يجوز على البايع تحصيلها وبيع الثمن قبل القلع لا وبعثه يجوز
وبيع الثمن بعد الظهور جاز كذا التفصيل قبل ان يصير منتفعا به اشترى صند من كندم
في هذه البصرة جاز اشترى حطة او شعير او مبيع في ملك البايع لكن لم يصف البيع اليه
بالاشارة ولا بابع بطريق التسليم جاز لانه باع ما يملك اشترى مائة جرس من الاتون
لا يجوز بيع المجزئ يجوز في الاصح سواء سلمه ببيع او باع ثم سلمه لغيره او سلمه بعد البيع بيوم او
يومين لا ثلاثة ايام باع البيت مع احكامها كالتبيل جاز وبالله التوفيق ولا خلاف في
الطول والعرض يكفي لبيع الساحة **مسائل في بيع المسكن**
باع نصيب من عمارتين وبين غيره جاز باع نصيبه من عمارتين من شريكه او من الا
جسبة باذن شريكه جاز وان كان بغير اذنه فان كانت الزكة بالخط او الاختلاف بنفسه
لا يجوز وان كانت بالارث او الهبة او الصدقة او الشراء جاز باع نصيبه من شجرة مشتركة
من الاجنب لا يجوز ولا من احد شريكه اذا كانا ثلثة ومن شريكه جاز ولا يجوز بيع الزرع
المشترك لامن الاجنب ولا من الشريك الا ان يقطع ولو لم يفسد حتى ادرك جاز باع
العامل من رتب الاشجار حصته من الثمار جاز وعكسا لانه ليس للعامل تركها عليها و
لكن لم يبنها حتى ادركت جاز لزوال المفسد وعكس ذلك في الارض مع الاكارة الزرع
كمن باع الجوز في السقف واخرج وسلك باع نصيبه من بناء من اجنبة من البنية من غير ان
يكون له طريق في الارض جاز وعلى ان يكون له طريق في الارض لا قال بئسك نصيبه منك
من هذه الدار كذا وعلم المشتري نصيبه للبايع جاز اذا اقرانه كما قال المشتري واربعين
اشترى باع احد ما يملك معا نصيبا قيل جاز في نصيبه وقيل لا اقران بطل البيع اذ احد الشريكين
فثبت فراضيا ان يعطى الاخر مثل نصف البذر حتى يكون الخارج بينهما جاز وقيل ان
يثبت لم يجز ولو طلب الاخر القلع قسم الارض فيقلع الزرع ما في نصيب شريكه ويوزع
النقصان لو كان زرع ارض فاشترى في الزرع والارض جاز في الزرع وحده لا وقيل
انما يجوز بيع الزرع المشاع مع حق القرار فان كان في ارض نصيب جاز لان القلع مشق
وكانه استحصد الشجر كالزراع شرا نصف حائط بارض جاز ولا ارض الا من الشريك
وبيع نصف الزرع مع الارض جاز **مسائل في بيع المسكن**

من

المجزئ

بغير اذن شريكه لا يجوز
بيعه ارضي بيمينه
باع احد ما نصيبه
من اجنبين

اشترى صدف فيها لؤلؤة فمن له اصلها وسكنه في بطنها لؤلؤة فمن له لفظه ولو اشترى سكة
فوجد في بطنها لؤلؤة فمن له بايع ولو كانت اللؤلؤة في صدف في بطنها فهو كمن اشترى
ما موعده بالسكة كالصدف وسكة اخرى فهو كمن اشترى ثوبا في ارض الشراة ارجل بطنها
في الارض ولم يبين الطريق جازعنا ان يوسع ويدخل اليها من اي النواحي شاء اذا كان
لا يتفاوت وان تفاوتت فسدت وعند محمد اذا لم يبين بطل باع شجرة يدخل ما تحتها من
الارض في البيع بقدر غلط الشجرة وقت البيع حتى لو اورد غلطها فلصاحب الارض
ان يخذل الشجرة ولا يدخل من الارض ما ينشأ الى العروق والاعضاء التي
حاطا من دار تدخل ما تحتها وقيل لا والشجر يدخل في بيع الارض من غير ذكره كما قال
يغرس لقطع كالحطب ونحوه فذلك لا يدخل من غير ذكره كالزراع الشري ارضا فيها اشجار
الاخلاف تدخل الاشجار ولا تدخل فويلها الا بالشرط ولا اوراق الفواكه الا بالشرط ولا
القطن في الاصح واما قوائم الباذنجان تدخل بلا ذكر وقيل قوائم القطن على الاخلاف
والكوار ما كان على ظهر الارض لا يدخل وما كان مغيبا منه يدخل في الاصح باع الارض
بما فيها لا يدخل الزرع الا رواية عن ابي يوسف وقيل الا امام معه باع بطل حق هو لها لا يدخل
الزراع تدخل الحقل في بيع البيت كذا المفتاح استحقاقا لا لفعل ويؤخذ السمل المتصل
لا يدخل الفضاخ في بيع الحمام وان ذكر بطنها يدخل في بيع الفرس الغدار وفي بيع الجارية
شباب بطنها لا ما عليها بعينها ولا حصن الشباب من الثمن حتى لو استحققت او وجبها عينا
لم يملك ردها اشترى ارضا بمذورة فسقاها المشتري فنت فالزراع له ويضمن قيمة
البذر كما كان غيبنا او غيره اشترى لؤلؤة على ان وزنها مثقال فاذا هو مثقالان فما
لزيادة المشتري كما في المزروع **مسألة** اشترى ثوبا في ارضه اشترى ثوبا في ارضه اشترى ثوبا في ارضه
ان يزوج البايح اولام من يريد من اهل ان لم يكن له زوجة حرة ثم يبيعها منه فيبطل النكاح
وتحل من ساعته وقيل انما تحل من ساعة وقيل انما تحل للمشتري اذا تزوجها ووطئها
ثم اشترى ارضا حتى يكون متعديا اما قبل الوطئ فلما اشترى ارضا بطل النكاح فلا نكاح حال
ثبوت الملك فيجب الاستبراء التحقق بسببه وان كان البايح وطيئها قبل ان تزوج واما
حاضت بعد وطئ لا باس للزوج ان يطا قبل الاستبراء وان كان للمشتري زوجة
حرة يزوجهما من رجل لبيت له حرة ثم يبيعها منه ويقبضها ثم يطلقها الزوج قبل الدخول فسقط الاستبراء
ولو طلق

وكذا في بيع اشياء
لا يدخل القوائم
في بيع الارض الا بالشرط
كذا اصل القطع

عسالة

قبل قبض المشتري لا يسقط والخلاف في جوار الحيلة معروف واذا اشترى ارضا من زوج
زوج فقبضها ثم انقضت العدة فلا استبراء عليه وان انقضت عدتها قبل القبض
لم يعتد بها عند ابي يوسف يعتد بها كالحيف قبل القبض بسبب الاستبراء استحقاقا لا بوطئ
ملك البايح باي سبب كان سواء كان الوطئ من صور ارض المملوك او لا ومن ابي يوسف
اذا كان يتقبض بغير ارض رجبها من ما رايها بايع فلا استبراء عليه الشري جارية فصارت
ممتدة الظهر عند ابي حنيفة وابي يوسف يترها حتى يسبب انما غير حامل وولي عنها التقديم
بثلاثة اشهر وعن محمد في رواية قد روي في رواية بعد وفاة الامه يطلب من البايح
الصك القديم ولا يجبر على دفعه فان ايد دفعه فله ان يجره صا رسما الى المشتري وهلاكه على المشتري
المشتري وهو حجة للبايع في من الشفرض فاجرة حاملة على المقرض وان قال المستقرض
استاجر عني او استاجر فلان يرد المقرض على المستقرض وان قال المشتري للبايع استاجر
عني من محمد الى منزله فاستاجر ودفعه الى الاجير صا رسما الى المشتري وهلاكه على المشتري
اجرة الناقصة على المشتري وبه يفتي وقيل ان قال المشتري دراهم حتى يبيع البايح وان
قال غير منتفك فعلى المشتري واجرة الكيال والوزان والزرع على البايح **مسألة** جارية
وقعت في سهم رجل يستبرأها ولا باس بالقبيلة والمباشرة رد الجارية على البايح بخار
الشرط فلا استبراء عليه من ايها كان لغيره واذا ردت في البيع الفاسد بعد القبض
يجب ولا استبراء على الذمي اشترى بجوسية فخاضت في بيع ثم اسلمت حل وطيئها
عادت الا صاحبها بعد الاباق الى دار اوطر او عادت اليه من غاصب ووطئ الاستبراء
عليه اذا وطيئها قبل الاستبراء ثم ولا استبراء عليه بعد ذلك **مسألة** اشترى ثوبا في ارضه
الا قاله عند الامام نسخ باليمن الاول وكرر زيادة الثمن وجنس آخر يبطل فان تعدد
جعلها اقاله بطلت وعند محمد في وابطال وشرابا ووجنس اخر بيع وان تعدد بيعا بغير
اقاله دفنحا وان تعدد بطلت وعند ابي يوسف رجب بيع جديد ما امكن تقايلا في
المنقول بعد التقابض ثم باع المبيع المنقول قبل القبض من له دين مؤجل اشترى به
تمس عليه شيئا فبسته ثم تقايلا لا يعود والاجل ولو رده بعجب بقضاء يعود كذا اذا اشترى
او وجد حرا او طلب الا قاله على ما كان من الاجل ولو كان بالدين كفيل فيما كان
من كل وجه الكفالة وفيما لا ولو كان به في يد الطالب فهو رهن على حاله بطل حاله ويب
نفسه

فمنه بالثمن الاول

من المشتري بعد الاقالة
قبل قبضه منه يجوز الا
الاقالة صحيحة فلا يكون
بيع المبيع

المال لا حيل فزود فالمال عليه وكفيله ولو ابراه فانه لا يعود على الكفيل ولو وهب
لكفيل فزود ولو ابراه فزود ولو ابراه فزود ولو ابراه فزود ولو ابراه فزود
الكفيل فزود كان حاله عليه **س** قال المشتري بيع بازاد ثم فقال باكر فتمت
الاتفاق الا قاله اذا كانت بالقول لا بيمين الاتجار والقول وان كان بالفضل
وهو التعاطي لا بيمين التسليم والقبض من الجانبين في البيع الفاسد لكل واحد منهما
حق الفسخ قبل القبض اما بعد القبض ان كان الفساد قوتاً دخل في صلب العقد
للكل فسخه في حصة صاحبه وان لم يكن قوتاً كشرط منفعة لاحد منهما فليس له الشرط
حق الفسخ في البيع الفاسد اذا فسخ العقد فالبايع يستقر المبيع مع الزيادة
المتصلة والمتصلة المشتري صابوناً رطباً ثم فسخ البيع وقد جف
ونقص ليس على المشتري شيء اشتري حنطة فاستحق بعض قبل القبض فخير المشتري
لتسفر الصفقة قبل التمام الوكيل بالبيع بالنقد باع نسيئة لم يجز له ان يقول
عبدى فاني محتاج الى النسيئة او قال الغلام يلازموني ولو وطئ بالنسيئة فباعه نقداً
ان باعه نقداً باي بيع نسيئة جاز والآفلا وقيل جاز مطلقاً الوكيل بالبيع المطلق انما
يملك البيع بغيب فاش عند الامام اذا لم يكن له قيمة معلومة في البلد كالحم
والخبز الوكيل بشيء من بعينه يملك شراؤه بثمن غالي وبغير عينه ان صدق
الموكل ان اشتراه له نقد عليه والآفلا وقع درهم وقال اشتري بها شيئاً لم يجز الوكيل
ولو قال شيئاً تجز او شيئاً تجارة جاز واشتري داراً لم يصب الا ببيان الثمن واذا كان
يقع على امره ما فيه واشتري ثوباً او دابة لم يصب وان بين الثمن ولو قال ثوباً او دابة
وكفه او بطلا او فرساً جاز ببيان الثمن ببيان ولو قال عبداً او جارية جاز
ببيان الثمن الوكيل اذا باع ثم اشتراه ثم استحق رجوع الوكيل على المشتري ثم
المشتري على الوكيل ثم الوكيل على الموكل وقيل يرجع الوكيل على الموكل اقام البايع
بيته انه باع من فلان وغاب قبل دفع الثمن وطلب من القاضي البيع باعه في
دينه ولو لم يثبت الثمن اشتري بدينار الغصب ونقد منها لا يطيب له ولو اشتري بها
ودفع غيرها او اشتري مطلقاً ودفع ثمن الدراهم او اشتري بدينار اخر ودفع
دراهم الغصب اخلفوا ويفتق انه يطيب دفعا للخروج باخر عبد بدينار غيب بعينه ولم يتقايضا

واحد

الاعلى

حتى الكل عبد الرقيق صار البايع مستوفياً الثمن اشتري فطناً وزناً معلوماً بخط من الثمن
حصة الوعاء باع خبثاً ببيت ولا يمكن اخراجه الا بطلع الباري اخذ البايع بتسليمه خارج الباري
باع شيئاً واداه الا شهدا يومئذ يمين هو المخارص يمين باع او اشتري وقال انا بالتم
وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال لست ببالغ لم يلتفت الادعواه ولو كان ابن احدى
عشر سنة صدق اشتري غلاماً فادعى آخر انه كان له وانه اعتقه منذ سنة سال
المتقن البيعة على المملك دون العتق وبعد البيعة ثبت العتق وان لم يكن له بيعة
استخاف المشتري مات المبيع قبل القبض وله كسب فهو كمن اشترى كذا اذارة بالعبث
ولو وهب له في حق المشتري ثم رده قيل برده الهبة وقيل لا بعد طلب البيع من مولاه
وهو يقر بأنه يحسن محبته غير لانه منعنت **كتاب الاجارة**
نوع في انعقاد الاجارة الطويلة وبيع الاجر المستأجر واجارة من غير الاول في الاجارة
الطويلة في فسخ الاجارة فسخ بيع الاجر في العذر في موت احد المتعاقدين في الاجارة
على شرطين في الاعمال التي تقع الاجارة لها او لا تقع في استجار الراعي في الممالك عند
الاجر المشترك في خلاف المستأجر في الاستعمال في تسليم المعقود عليه وما يجب على الاجر
ومؤنات الرقة وما للمستأجر ان يفعل في اعلام المعقود عليه في الاجارة الفاسدة
والسكنى زيادة على المتقن واجارة الغاصب والكتول في اجارة ما يغير تسليمه
مسائل انعقد اجارة تنعقد الاجارة بلفظ الاعادة وعكساً الا قال
وهبت منافع الدار شهراً كذا يكون اجارة وقع واراً على ان يسكنها او يرمتها ولا اجرة
فهو عارية استعمل صانعاً بلا شرط الاجر كالحمار والخياط والقضار ان كان موقفاً
انه يعمل بالاجر تجب الاجرة والآفلا آجر ابداً ولا وقت مونة لا يجوز قال اذا جاد رأس الشهر
نقد آجر تمك الدار كما لو قال آجر ثمنك غداً وقبل الاجر قول تعليق لم يصب آجر مشاهد
تنعقد عند رأس كل شهر ولكل واحد فسخه عند تمام الشهر ولو ابراه المتأجر عن
الاجرة ابداً لا يصب آجرة شهر واحد تنعقد البيع والاجارة من الاجرة في الاجارة المضافة
قبل الوقت وبه يفتى ولو باع في المضافة ثم رده عليه بقضاء رجعت الاجارة ولو عاود
يملك جديلاً لا آجر المستأجر وتنعقد بيعه في حق الآخر حتى لو ادعى اثنان عيناً احدهما
اجارة والآخر شراً فادعى المدعى عليه للمستأجر فله في الشراء ان يحلف على دعوى الشراء

خيار

الموجر

المهلك

الموجر

س

ينعقد حتى لو ان
مع الاول لم يلزمه
بسلمه الكتاب

ولوا دعيا اجابة فاقول لا بد مما ليس لآخر ان يخلو آجر واثبة بعينها من رجل ثم آخر
 فاقام الاول البيئته فان كان الآخر حافرا يقبل عليه البيئته وان كان يقبل
 مما يدعى هذا المدعى وان كان غائبا لا يقبل **س** سكن دار العقد للخلعة او اذرع
 ارضا معقلا للاستغلال من غير استيجار فوجب الاجرة وبه يفتى كذا اذا دخل حكاما مستاجر
 الدار او ارض شرا او ارضا لاجرة لازمة عليه ما لم يثبت البيع محل للقضاء اخذ الاجرة
 على كسبه السجلات والمحاضر والوثائق قورما يجوز لغيره الخياطة خاططة في بيته ففرض
 الثوب تسد منه الاجرة في الاجارة الفاسدة بحجة التكميل من الانتفاع لا يجب الاجر
 استاجر لغيره فله بيتا بتماثيل والاصباغ من قبل المستاجر فلا اجر له قال ان ولدت
 على ضالتي فلك كذا فمضى معه ودله فله الاجر ولو دله وما من مع لاقتصار حجة الثوب
 ثم فطره فلا اجر له ولو فطره ثم جوده الاجر قال نعم يا هذا وكل من فطره فله اجر المثل
 لا يجاوز ربع ثلثه استاجر واعطى عمل بالشركة ففرض اجرهم وعمل الآخر ان ذلك العمل
 فالاجرة بينهما وكانا متطوعين في نصيبه استاجر دابة لا امكن معلوم ليجعل عليها
 طعاما فلما ذهب لم يجد الطعام فله اجر الذهاب عند تجوز آجر نفسه وسلم من العمل
 وجب الاجر اذا فسدت بهالة المسمى كتسمية ثوب او دابة يجب اجر المثل بالغاما
 بلغ وبسبب آخر لا يتجاوز المسمى الثياب والتعويض فصلح اجرة بذكر القدر والصفة
 والاجل والحيوان الا اذا كان معلوما **مسألة ارجان طويلا**
 ارجعين او دابة اجارة طويلا يفتى ان يجوز كاللور استاجر كوما اجارة طويلا
 فوراغ على من قال ان باع الاشجار كما هو المعتاد لاشئ على الآخر من القصب على المتاجر
 وهو المشترى فالعمل الا ان يصير فارغا على الكون ووان اخذ معاملته فهو على الآخر
 وقم ارضه مزارعة على ان يكون البذر على المزارع حتى صار المزارع مستاجر الارض
 ثم آجر من غيره طويلا ملارضه المزارع لا يجوز لانه آجر المستاجر وان رضى به المزارع
 انفسح مزارعته وينفذ الاجارة الطويلة بخلاف اجارة المستاجر الاول حيث لا ينفذ
 عليه وهنا يفتى في الاول حاجة الناس باع الآجر المستاجر في الاجارة الطويلة
 ثم جاز في الاختيار يفتى في اصح القولين كالبائع في الاجارة المضافة قبل
 الوقت بطل على ان الثابت في الاجارة الطويلة يعقود فيكون في المستقبل مضافا وكذا

الغيب

لو آجر من غيره في الاجارة الطويلة فالاجارة الثانية لا ينفذ في ايام الخيار في احد
 الروايتين ولو باع في وقت الخيار قبل الاختيار ينفذ بالاجماع لان البيع والالة الفسخ
 واختلف المتأخر انما عقدوا عقودا ويمنى على هذا ما اذا آجر دار البيعة او استاجر
 له اجارة طويلا لاشئ ان العقد يفسد في المدة التي من قبل آجر في الاجارة وكثيرا
 في الاستيجار وفي البناء هل يفسد من جعلها عقدا واحدا قال يفسد ومن جعلها عقودا
 لا حتى لو استاجر طويلا في السنين الاولى سوى السنة الاخيرة هل يفسد فنعلم هذا الاختلاف
 والخيار ان يجعل عقودا دفعا لمفسد منها شرط الخيار زيادة على ثلثة ايام وغيره
 وعن ابي يوسف ان من استاجر على ان الخيار ثلثة ايام في آخر الشهر كان له الخيار في جميع
 الشهر وعن محمد ان قال بعثك هذا على انك بالخيار في رأس شوال وقبل المشتري ومما
 في رمضان كان له الخيار من وقت العقد الى رأس شوال فيثبت الخيار في وقت الاجارة
 كلها فيفتى انها عقود الا ان فيه اشكال آخر وهو ان العقود الاخر يكون مضاف
 وفيه المضافة لا يملك الاجرة بالتجديد واشترط فيجعل عقودا الا في حق هذا الحكم طاحنة
 الناس وقيل من عقود بالاتفاق لعدم دخول الايام الثلثة في العقود ولا يملك الاجرة
 في الطويلة من الآخر قبل الفسخ الاجارة لا يصبغ لان الاجرة صارت ملكا لا جارا بشرط
 التجديد المستاجر اجارة طويلا اذا آجر من المالك مشاهرة لا يصبغ وما اخذ من الاجرة
 فهو رأس المال وتنقضي الاجارة الاولى في الشهر الاول وفيما بعد شكل الفضل
 لان الثانية وقعت على شهر واحد وكلما دخل شهر بعد شهر يجب ان ينقضي الاولى
 لانه كلما دخل شهر انعقدت فيه اجارة **في فتح المستاجر في الاجارة**
الطويلة اذا طلب مال الاجارة فهو دليل الفسخ حتى لو قال الآخر نعم
 ففسخت الاجارة واعطيك المال بالكون زمان وانه ان يفسخ العقد اما اذا اخذ
 مال الاجارة لم يطلب ما لم يأخذ المثل لا يكون فسخا وبه يفتى واذا فسخت الاجارة
 يبقى المستاجر محبوسا بمال الاجارة آجر داره مشاهرة حتى كان المثل واحد ففسخ العقد
 عند تمام الشهر ففسخ احد ما يغيب حفرة صاحبه عند ما لا يجوز ولو غاب المستاجر
 وخلف امرأته ومناعه فيها ففسخ الفسخ ان يواجر من الدار من الناس قبل
 رأس الشهر الذي يرد فسخه فيه فاذا دخل كل الشهر انفسخت الاجارة الاولى وانعقدت

بالتجديد وعرضها بان
 ملك وصار فيه ربايتان
 ومما يستاجر الاجرة في

س

يجب

قال لرجل مسلم اودني ان قتل ذلك الفارس فلما مائة درهم فقتله لاشي عليه وقال محمد بن
 الاجل لو كانوا قتل فقال من قطع رؤوسهم فله كذا جاز لان القتل جهاد و قطع الرأس لا
 وكذا لو استاجر لقتل البقية بدين اجرة لغيره استاجر كليا ليعتد له او بازياء قتل الاجر
 له لان المنفعة المعقودة عليها لا يمكن اجبار الكلب عليها وذكر البقاء مطلقا انه يجوز
 استاجر سور لياخذ الفاتة في بيته لم يجز كذا رجل اشترى اصبحة فاستاجر من له شاة
 تتبعه ليدع شاة فتبعته الاصبحة لاجله ويسمى هذا بـ كس استاجر فلما ليكتب
 جاز اذا بين الوقت والكتابة الاستيجار على كتابة المصحف جاز وكذا البقالة ولا يكره
 استاجر لاحتطاب او الاحتشاش او الاصطيا وجاز وتعليم الفقه والقرآن لا وقيل
 لتعليم القرآن جاز ووجب المستع وبه يفتي استاجر انسانا ليعلمه كونه او غلامه سبعة اودبا
 او خرقه كحاططة ونحوها ان بين المتع وتنفق على المتع ويستحق الاجرة بتعليم النفس
 في المتع يعلم اولاه ان لم يبين المتع يتعقد كس فاسدا حتى لو علم فله اجر المش والافلا
 وكذا تعليم سائر الاعمال كالحط والنجار والحجاب ولو شرط عليه ان يحذف في العلم لم يجز
 اذ ليس في وسعه ذلك وليس له حذف كون مجهولا دفع غلامه الاحابك من معلومة لتعليمه
 لتعليم النسخ على ان يعطى الاستاذ للمولى كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط على اخذ اجر فلما علم العمل
 طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من الاستاذ بنظر العرف اهل تلك البلدة في ذلك
 العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ بحكم باجر المش لتعليم ذلك العمل على المولى وان كان
 يشهد للمولى باجر مثل الغلام على الاستاذ وكذا اكل لودعه ابنه استاجر رجلا نابست وبة
 رويين بشاير فضل العشرة وامتنع عن البات ان كانت موجودة معينة بحجبه وان
 قال اصنع كل واحد واحد دفعه البك لا يصح وعلى هذا لو استاجر تارة زندي بالاولا وكذا القصار
 استاجر سطحا ليبيت عليه سنة جاز استاجر ارضاً ينصب فيها الشبك للصيد
 جاز ان وقت ارضاً ليلتين منها فالاجارة فاسدة والبيت للملئ وغلبة قيمة
 الشرب ان كان له قيمة ثم واجر مثل الارض وان كان في رفعة منفعة للارض فلا
 شيء عليه اجارة الاجام والافعال للسكن او لغيره لم يجز لانها وقعت على العين وهو السك
 والقبض او الماء كذا لو استاجر بئر يسطى ارضه او غنمه او نهرا او عيناً والجمله فيه
 ان يواجر منه موضعاً معلوماً من حريم النهر او البئر ليكون عطناً لمواشيه ويبيع له سقى

الاجرة المأجور عليه

المواشي من النهر والبئر ان كان ينقطع الماء من شربها والا لاجارة الى الاذن مستقته اذ الم
 بيرة البهايم تحريم النهر وكذا اجارة المراع فاسدة والحقبة فيه ما ذكرناه استاجر نهرا ليجري
 فيه شربا لم يجز لان النهر يتفاوت بقله الماء وكثوته ولذلك مسيل الماء من السطح او استاجر
 سطحاً ليعسل عليه ماء المطر لم يجز ولو استاجر الموضع او السطح من معلومة ثم يسيل الماء
 فيها جاز اجره انما ليكري فيها المستاجر نهرا او يرمي فيها البقاة او السقيين او سطحه
 او داره ليجري بئر ابا او حابط ليعين عليه بناء او يضع عليه خشبة لا يجوز في جميع ذلك
 استاجر طريقاً معلومة ليعبر فيه او علو البئر عليه لم يجز في قول الامام خلافاً لغيره استاجر
 من رجل موضع كوة ينقدها في حابطه للصنعة او موضع ميزاب في حابطه او موضعاً
 من حابطه ليتدفق عليه ثياب لم يجز استاجر وتداً يتعلق بشيء او كتاباً ليعرف فيها
 او اشجاراً ليخفف عليها الثياب لم يجز ولا اجر استاجر حجر البئر به من معلومة
 جاز ان كان حجره قيمة والا فلا استاجر الاشجار ليعمل عليها الثمار المشتركة الا وقت
 الادراك فلما اجر عليه وطاب له الفضل لانه ترك بائناً صاحب الاشجار فاعتبرت في
 حق الاذن لا غير وقيل عند اجارة لا جائزة ولا فاسدة انما اهل السوق استاجر وواجر
 وكرهه الباقون جاز وتؤخذ الاجرة من المثل كذا اذا استاجر رئيسهم عن ما لقرية استاجر
 بعض اهل تلك القرية اجرة ليقطع الاحجار ويجوز العين ليعير الماء فيه فالزباجة طبع
 اهل القرية كذا لو حفر عيناً اخرى في حريم هذه العين او راد في سعة هذه العين او
 اسفلها ولو حفر في حدها غير هذه العين فالما له ليس له ان يجري تلك الزيادة في
 نهرا اهل القرية لا لا يرضاهم جميعاً بل يحفر نهراً في ارض موات او في ملك نفسه
 استاجر عبداً لبيع له ويشترى جاز فلو طقه حريم اخذ المستاجر بذلك ولا سبيل
 للفرار على العبد استاجر راعياً وشرط عليه ان لا يدعي مع غنمه آخر جاز استاجر
 القاضى رجلاً يقوم عليه في مجلس القضاء باجر معلوم جاز جماعة استاجر وارجلاً
 يرفع امره الى السلطان ويوقع الظلم عنهم جاز ان وقتوا وان لم يوقتوا جاز
 ايضا فيما يتكاتفه اصلاح الامر يوماً او يومين الاستيجار لطف القبر جاز اجر من ابنته
 القفص داره جاز استاجر وراقاً وشرط عليه الطير جاز والفاغدة لا استاجر وراية
 بغية عندها جاز مريض اجر باقل من اجر المثل جاز من جمع المال استاجر وراية ان حمل

وضع جفع يضع على حائط او

بالثلاث

حفظه فدرهم وان حمل شعيرا فينصفه جاز وفع غزالا الى حايك لينسج بالثلث
 ونحوه جوزه مشايخ بلخ وابلو الليث وغيره بالعرف اجر الشبان لم يجز والبقر بالطمار
 جاز استاجر ليعمل الميت او حمله لم يجز استجار الوالدين للخدمة لم يجز استاجر بيتا
 ليعملوا فيه جماعة شهر رمضان لم يجز استجر شيئا واستاجر البايح لحفظه لم يجز ليعمل
 او ذبحه جاز استاجر المزارع الراهن لحفظه الراهن لم يجز استاجر طاحونة على ان عليه
 الاجر حال انقطاع الماء لم يجز استاجر حماما سنة على ان يحط عنه شهرين للتعطيل
 لم يجز ولو شرط حط قدر ما يكون معطلا جاز استاجر رجلا ليعمل ولين حرفه كذا على ان
 يعمل له ولين مدة معلومة لم يجز استاجر مائة لتزنيان التوريس فسد استاجر
 امراة للخبز والبطيخ لبيع جاز وان لم يكن للبيع لادفع ارضه الى رجل ليفرس فيها
 اشجارا على ان يكون الارض والشجر بينهما نصفين لم يجز فان فعل فاستجر لرب
 الارض وعليه قيمة الشجر واجرا على الشجر عبد فاجره من البايح قبل القبض
 لم يجز اجر ليعمل في الكنيسة ويعملها لايأس اجر نفسه من كافر ليعمل في الغنم
 ليعمل منه خمر كره وتيق قوله النار لايأس حرة اجرت نفسها من فري عيال لايأس
 به ويكره اذا بها اجر نفسه ليعمل له غزلا فالاجر يطيب له كذا اذا اجر ليعمل له
 الطنبور او اليريط يطيب له الاجر الا انه اثم لايأس ان يستاجر المسلم الطبيب الكافرة
 قد ولدت من الفجر لايأس ان ترضع المسلم ولد الكافر الغلام اذا لم يكن ابو جالما
 فليس للذي في حجره ان يعلقه الحياكة **مسائل استجار الراعي**
 استاجر رجلا شهرا ليعمل غنمه جاز وان لم يستمر عدوا واذا استاجر مائة ليعمل
 ليعمل هذه الاغنام فله ان يذبح على الاغنام استخانا الراعي اذا كان اجير فقتلها
 رعى ما جرت من الاولاد الا اذا شرط عليه في اصل العقد واجبه الوحيد يلزمه ذلك باوكر
 بان خاف على بقرة ان تموت فذبحها لم يقبل استخانا ولو ذبح رجل شاة انسان
 طوف الموت بفسنه وبه يفتي قال الراعي ذبحتها ومن ميتة وقال صاحبها ذكبتها
 وهي حية فالقول للراعي هلكيت شاة في موضع فقال رب الغنم شذبت لكن ان ترعى
 في غير ذلك الموضع وقال الراعي بل في ذلك الموضع قال قول لرب الغنم مع عينه والبقية بينة
 الراعي اذا كان اجير شتركا فقتلها بعضها بعضا ان سوقه او دخل بعضها بعضا من سوقه او ذبح

ظلا

او التي

لم يلزمه

لجاء

بسوقه او عثرت فسقطت يمينه ونزاجه وصدوا واحد لا يضمن ولا اثنين يضمن **مسائل**
 البقرة لا يكون تاركا لحفظه ما لم يقب البقر عن بقره وان كان نائما وان غابت
 فقد تركت ومنه هلك باقة سمأوية لم يضمن **مسائل** قال المجاهد امرت ان يخطب قباء
 فقال بل قبيصا وامرته ان تصبغ احمر فقال بل اصفر فقال لرب الثوب مع عبيد
 قال امرت ان يبيع غير هذا لرب الثوب قال قول له اختلف القصار ورويت الثوب في
 الاجرة ولم ياخذ في العمل تخالفا وتراوا بعد العمل القول لرب الثوب قال لرب الثوب
 الى الفارسية درهم وقال الاخر الى موضع آخر وقد ركبها الى الفارسية فلما كرا عليه
 لانه خالف ادعى رب البيت الاجارة والاكس الاعادة فالقول للساكن
مسائل للمحلال عند الاجير الاجير المثل من ثقل العمل من غير
 واحد والعقد فيه يقع على تسليم العمل لا النفس والاجير من يقبل من واحد وهو
 على تسليم النفس في المثل من استاجر ليعمل معه او يخدمه مثله فادى له نفسه استحق
 وان لم يعمل ولا ضمان على اجير الوحد ليعمل في يد او من عمله ويغني بقول الامام
 في الهلاك عند الاجير المثل وفي المراجعة والمعاملة والوقف بقولهما وفي اجارة المثل
 بقول الامام وطريق جوازها حكم حاكم او حكم حكم ان تعذر المراجعة الى الحاكم او يعقد
 العقد في الظن ثم يفسخ في بعضه والشاة السهل يعلم طرف صبيبا بان الاب او الوصي
 لا يضمن وشما لو طراه ضمنا ولو طرب ابنه على تعليم القران او الادب فمات فعليه
 الدية ولا يرثه عند الامام وقال الاشعري عليه وبره ولو طرب امرأة على المضجع فماتت
 ضمن ولا يرثها وقبل رجع الامام الى قولهما في الاب او الوصي اذا طرب الابن جامع
 امراة النكح جامع مثلها فماتت لاشعري عليه عند ابن حنبل ومحمد بن عوف ابو يوسف
 الدية على العاقلة البتة في الفضا والنجاس والاحتقان لا يضمنون بسلامة فعلهم قال
 قطع احتقان بعض الخفنة يضمنه حكومة عدل وان قطع الخفنة كلها فغيرها كمال الدية او لم
 يسر الى النفس فان سوي الى النفس ففيه نصف الدية لان التلف حصل بفعلين
 احدهما ما ذون فيه والثاني اذا كسر الورسم بالغمر يضمن الا اذا قال لا غمزه اجير
 القصار او اوطى ثوبا في بيت القصار ان كان ثوبا يوطا مثله لا يضمن وان كان
 رقيقا لا يوطا يضمنه وان حمل ثوبا القصار باذن الاستاذ فسقط على ثوب

الواحد

اسهل

نحو

آخر فسد ان سقط على ثوب القضاة لا يضمن اما بضمن الاستاذ وان سقط
على ثوب القضاة ضمنه الاجرة خاصة استاجر عبد الخنفة فسقط من يده
شيء على شيء فانكسر الذي وقع عليه ان كان الواقع والذي وقع عليه ملك المستاجر
لا يضمن وان وقع على ودبعة عند بضمن الاجرة خاصة وان سقط من يد المودع
شيء على ودبعة فافسدها بضمن دفع الثوب الى الحياض يحفظه ويضعه لا يضمن
اجماعا لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا ان يشترط بازاء الانتفاع
والحفظ فيشترط على الاختلاف وان وقع الى من يحفظه باجر كالثياب فعلى
الاختلاف دخل الحمام وترك الثياب بين يدي الحمام هو حافظ عادة
غرقت السفينة من ريح اصابتها او موج او جبل منها من غير من وفعل من الملاح
لا يضمن بالاتفاق وبفعله يضمن جاوز المعتاد اولا وان دخل الماء في السفينة فافسدها
ان كان بفعله ومن يضمن وبلا فاعله ان لم يكن الترخي عنه لا يضمن اجماعا وان امكن فكذا عند
الامام وهذا اذا لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة فان كان لا يضمن في جميع
ما ذكرنا اذا لم يجاوز المعتاد لان على العلي غم سلم اليه استاجر دابة طولته بعينه
فساق المكارس الدابة ورب المتاع معه او لا فعثرت ففسد المتاع ضمن بالاتفاق بيننا
كذا بانقطاع الجبل وان كان عبدا صغيرا ورب المتاع معه او لا فساق المكارس باذن
رب العبد سقط لم يضمن وان كان الصغر لا يستمسك الدابة استاجر دابة يحمل عليها متاعا
فحمل برب المتاع متاعا وركبها فساق المكارس الدابة فعثرت ففسد المتاع لا يضمن اجماعا
احمال حمل فانقطع حبله وسقط بضمن بالاجماع لانه شرط حيث حمل يحمل واحدا شرط ان لا
يسرى على الحجام وكونه لا يصح وعلى القصار ان لا يتخوفا **س** تراخل على انشي
فقطعت لم يضمن البقار خاف البقار على بقرة من الموت ان وقع لم يضمن وان لم يذبح
فمات فكذا الكثر لا كوبر فاروق صغيرة بضمن بقدر ثقله ضاع البصير من يد الظفر
او سرق شيء من ثيابه او خيلته لم يضمن لانها اجيرة الواحد مثل احمال المناجر ان ذهب
بحيث لا يشعر وعلم انه لو طلبه لا يظفر به لا يضمن بترك الطلب نعت شاة من
القطيع فخاف الراعي على البها ان يتبعها فلا ضمان عليه في النادرة استاجر
دابة الى موضع كذا فركبها في المهر وان لم يذهب الى ذلك الموضع بضمن ولو كان في المعوية

في الثوب

ص ٥٤

س ٥٤

لا تمنع حلقوم الطاحونة وضاعت الحنطة من الطحان قال النجاشي انظر الى هذا الثوب
فان كفارة فميصا فاقطعه يورهم فقال بعد ما قطعه لا ينفك ضمنه ولو قال انظر اليك في
تميصا فقال نعم فقال اقطعه فقطعه فاذا امولا ينفك لا يضمن لان اخراج الكلام يخرج المسئنة
استاجر ليحمل له دابة من الفرات فرجه الناس في الطريق فانكسر لا يضمن خلاق خلق رأس عبد
فحمسه لاجرة ضمن كذا الحال وغاسل الثوب **مسائل خلاف المتاجر**
استاجر دابة ليركبها فركب وحمل مع نفسه حملا ففطبت بضمن فدر الزمانة وتفسده ان يسأل
اعمل البصر ان هذا الحمل يريز الحمل والقتل وهذا اذا كان ركوب في موضع والحمل في موضع
اما اذا ركب في موضع الحمل ضمن تمام فبئها استكرس ليحمل عليها عشق في تخيم خطه فجعل
في الجوالق عشرين محتويا وامر المكارس ان يحمل هو عليها فحمل هو وان لم يتركه المستكرس
في الحمل ففطبت الدابة فلا ضمان على المستكرس وكذا حمل المستكرس هو القادور رب الدابة
بجو انما ولو كانت في وعاء مثلا بضمن المستكرس ربع القيمة استكرس دابة يحمل فوقها عليها
الذاهلة ضمن لانها اجرة دابة الى موضع ما ربعة دراهم على ان يرجع في يومه فركب فركب بعد
خمسة ايام لزمه دراهم لانه خالفه في الرجوع فبئهم اجرة الذاهب خاصة استاجر الى موضع
معلوم نجاء وثمره الى الموضع الاول فنسقت فهو ضامن وكذا العارية استاجر ليركبها
فركب واراد في غيره ففطبت بضمن قيمة نصف الدابة وان اردف صبيلا لا يضمن
نفسه بضمن بقدر ثقله وان لم يطبق الدابة بضمن تمام البقرة ولا اجر عليه استاجر دابة
يركبها بومالا الليل فحبس ولم يركب ففكك ان استاجر ليركب خارج المهر الى مكان
معلوم بضمن لان مثلا اجلس لا يوجب الاجر فلم يكن ماؤنونا فيه بخلاف ما اذا استاجر
ليركب في المهر وانما بضمن في الاول اذا اسكن في المهر ابراعا على ما يسكن الناس عادة لبقائها
للخروج الى ذلك الموضع **مسائل في حقوق عبد الاخر** استاجر دارا
دفع اليه رب الدار المفتاح وقال روكه دار فقال المناجر بعد ذلك لم اقدر على فتحه فقال
قدرت وسكنت فالقول لرب الدار ان كان ذلك مفتاح تلك الدار والا فالقول للمناجر
وبدفعه استاجر دابة الى سمرقند وخلق رب الدابة فوثق الدابة جاز وبكفي لوجوب الاجر
ولا يجبر على ارسال الغلام استاجر رجلا ليحمل له علفا او طعاما من مطهرة سماها فذهب
ولم يجد قسم الاجر عندها به وجولته ورجعه فبئهم الاجر مقدار ذهابه وان لم يسم المطهرة

50

دونه خير؟

او مضن المتع قبل قبض المتاجر في الاجارة الفاسدة والصحيحة ليس للمتاجر احداث
اليد عليه استاجر شهر فليس شهرين عليه اج الشهر الثاني في العقد للاستغلال ولا فصل
بين الدار والحمام والارض اجازت المالك اجارة الغاصب فالاجر فيما قبل الاجارة للغاصب
وفيما بعد للمالك ولو مضت للمتع بلا اجارة فكله للغاصب وهو كما لو اجر عبد سنة ثم
اعتقه وسط السنة فاجاز العبد الاثر في ما مضى للمولود وبعين للمعتق اجارة الفضولي توقف
فان اجاز المالك قبل استيفاء المنفعة فالاجرة له وان اجاز لغيره فكلها له وان اجاز
وسط المتع فالماضي والباقي للمالك عند ايه يوسف يع وعنده محمد الباقر له والماضي للغاصب
ولو دفعها مزارعة فاجازت الارض فان كان الزرع قد سبى ولم يسبقه فكله للمالك
وان سبى الزرع ولم يلحقه الاجارة وهو للغاصب اجر الغاصب سنين ومضت ثم اوعى
المالك انه كنت اجرت عصف لا يقبل الابدية ولو قال كنت امرته يقبل كبا لفة زوجها
ابوها فانت الزوج فقات كنت اجرت لا يصدق الابدية ولو قالت كان بامري
قبل ولها الميراث عصف دارا فاجر هائم اشترها فالاجارة ما ضية واستينافها
افضل اجر الغاصب ثم ان استاجر منه واخذ الاجرة فكلها له ان سبى الاجرة
لان عقد متاجره يقع ردة للغاصب كالمشترى شرا فاسدا باع من البابيه جعل ذلك نقضا
للعقد ساحة بين يدي حانوت رجل في الشارع اجرها من رجل يبيع الفاكهة قال
فالاجرة للعاقه قال ابو الليث انما يجي الاجر اذا كان بين هتاك وكافا او نحوه حتى يصير
خاصبا اما بدونه فلا الا ليس باحق من المتاجر الوكيل اذا استاجر الدار للموكل سنة ثم اتى
ان يدفع الى الموكل وسكنها بنفسه سنة قال ابو يوسف الاجر عليه وقال محمد بن علي الموطر
لان قبضه كقبض الموكل والوكيل صار غاصبا فلا اجر عليه اجر المتوكل في الوقف ان كان
الواقف شرط ان لا يولج اكثر من سنة لا يجوز الزيادة عليه وان لم يكن شرط جازت
الاكثر سنين لا غير في الاصح **اجاز ما يتعدل تسليمه المارة**
اجر البناء دون الارض يجب ان لا يجوز لان في معنى المتاع ودون عن محمد ما يدل
على الجواز فانه قال من استاجر ارضا فبين فيها ثم اجرها من صاحبها استوجب
من الاجر حصه البناء فلم يلزم له الا اجر لانه في معنى اجارة البناء وحده ولو كان
البناء ملكا والعروة وقف فاجر المتوكل بان ملك البناء ينقسم الاجر على البناء والعروة

اجر

اجارة البناء وطحا
استوجب حصه الاجر في

فما احصا البناء فهو للمالك وكذا اجارة القسطا ولا فرق بينهما اجر ارضا فيها
زرع لم يدرى او شجر او غيره مما يمنع الزراعة فسدت وان ادرك الزرع يجب ان يجوز
ويؤمر باطعامه والتسليم وبه يقتضى كما لو اجر دارا فيها متاعه يؤمر بالتفريق والتسليم وقيل
عن محمد انه لا يجوز في الفصليين وان فرغ وسلم الابا ستينا في الاجارة وقيل اذا كانت
الاشجار في وسط الارض لا يجوز اجارتها ومزارعتها وان كانت في النواحي على المنات
جازت وان كانت وسط الارض شجرة او شجران صغيران كالتال مضى عليها حور
او حوران جازت وان كانت عظيمة لانه ينظر المتاجر بظلمتها وكثرة عروها كذا
الابنية وسط الارض منع وفي النواحي لا واذا ربح البناء بعد ذلك يدخل في العقد
كذا القالة استاجر صباغة بعضهما مشغول وبعضها فارغ يقع الاجارة في الفارغ حصته
من البعس نفقة الاجير ليست على المتاجر ولو شرط عليه بفسد الاجارة على جواب
الكتاب وقيل في زماننا لا تفسد استاجر خياطا او خفانا فالمعتبر في الخطا عادة كل
البلد سلم الثوب الى الخياط واخذ منه كفيلا بالخياطة جاز ومن الكفيل الخياطة استاجر
دارا سنة فذهب له الاجر اجرة شهر رمضان جاز ولو دلت شاة او بقرة في يد الراعي
المشترك فتول الولد في الجبابة حتى ضاع لم يضمن لانه ليس عليه رعي الا اذا كان يشترط
عليه بخلاف اجير الواحد **كتاب النكاح** الفاظ التوكيل مسائل
الوكيل بالبيع وهو انواع مسائل السبضع والوكيل بالشرا في انواع في كيفية بثوث المملك
للموكل وتوكيل الوكيل مسائل الوكيل في القروض والتبوت في اثبات الوكالة مسائل الما جوار
يدفع المال بجهة قضاء الدين وغيره مسائل التوكيل بالخصومة مسائل التوكيل بالطلاق والخلع
والنكاح والاعتناق وغيره مسائل الغزل وما جرح به الوكيل عن الوكالة مسائل الغزل عن الوكالة
المعلقة واللامنة **الفاظ التوكيل** الوصاية في حيوة الموصى وكالة
قال هذا وكيل في كل شيء فهو وكيل بالحفظ استخسانا ولو زاد فقال هذا وكيل في كل شيء
جانبه امره فهو وكيل في الحفظ والبيع والشرا ونقاضي ديون وحقوقه والهبة والصدقة
 وغير ذلك من الطلاق والعتاق وقيل في المعاضات خاصة وقيل لا يجوز في ما صنع قد به
قال ابو الليث وكله بالخصومة في كل حق له في مصر كذا او يقبض غلاته في مصر كذا البصير وكذا
فيما كان واجبا يوم التوكيل وفيما يحدث بعد كذا الوكيل يتقاضى ديونه في مصر كذا او لو وكله

بالخصومة مع فلان في كل حق له قبله يكون وكيلنا في كل حق له قبله وقت التوكيل لا غير قال
وكذلك بالخصومة في كل حق له قبل اهل هذه البلد او قال في بلد كذا ينصرف الى ما كان واجبا
وقت التوكيل وما يحدث له استحسانا والقباس ان يكون تعيين المهر والرجل سواء
ولو وكله بكل حق له او بالخصومة في كل حق له جاز وان لم يعلم المهر والرجل فليكن الوكالة
بمطلق الشرط جاز وتعيين الكفارة بالمعتارف منه لا غير كقول نفسه رجل على ان ان لم يوف
به غدا فعليه ما على الاصيل صح ولو قال ان وافيتك به غدا فعلى ما عليه ثم وان لم يوف به
المال لانه شرط الزوم ان احسن اليه الوكالات لا يبطل بالشرط الفاسد وكل انسانا
لا يصبر وكيلنا قبل العلم هو المحار قال اذهب بعدي هذا الى فلان فبيعه مثل قد ذهب
به واخبره ان ربه العبد امره ببيعه منه فاشتره اه صح الشراء منه وان لم يجزه بذلك لا قال
بايعوا عبدي فقد اذن له في التجارة فبايعوه جاز وان لم يتعهد بالامر او من الغايب
او جعله وصيا بعد موته ثم مات فباع الوصيه شيئا قبل علمه بالوصاية والموت جاز
ويكون قبولا للوصاية فلا يملك اخراج نفسه وكل غايبا فبلغ فرة فلم يعلم الموكل بالرة
حتى قبل يجب ان يبيع كالوصي اذ اذرة فلم يعلم الموكل به حتى مات ثم قبل طمخ وتجاوز
ان يعتبر رة الوكيل دون الوصيه والظاهر في توكيل بالاقراض جاز وبالا
سفر ارض لا **س** قال لانها كمن الوكالة لا تصير وكيلنا وكله بشرا يملك بكونه او لم
يبتن الاكورة والا نوره لم يبيع وكله بشرا احمدا و فرس ونحو ذلك ولم يبتن الكورة
والا نوره صح جاز لو وصي ان يكون ما يعمل نفسه في امر التيمم **حساب التوكيل**
باب بيع قال رجلين ايتما باع هذا فهو جاز او قال ان باع احد هذين
فهو جاز فابهما باع جاز قال وكلت هذا وهذا يبيع بطل قيا سنا وصح استحسانا
قال تع احد هذين او هذا وهذا جاز يبيع احدهما قال تع عبدا من عبدي فباع
معتقا منهم جاز ولا يصدق الموكل في قول لم اعن هذا لا يثبت التوكيل بالتأقيت
حتى لو وكله بشي اليوم ففعله غدا جاز ولو وكله به غدا كان وكيلنا به غدا وبعد
دون اليوم **بوع** التوكيل بالبيع بالف باع بالفين او الوكيل بصداء
شيء بعينه بالفين اشتراه بالف جاز قال فر امر رجلا ببيع بالخص ببيع غلامه
بما به وباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه يقال انما هو بيع الغلام فقال اجرت
حاز

ولو

جازا ببيع كذا في النكاح وان قيل قد اجرت ما امرتك به لم يجز ومن يبيع عبدا
بالف وصي قيمته ثم صار لساوي بالفين ليس للوكيل ان يبيعه بالف وكل بيع
جارية بالف فباعها بالف على انه باعها فزادت فيما بها الى الفين للوكيل ان
يجوز البيع وان يملك حتى يرضى المثل وعند يوسف ان اجاز لم تجز وان
سكت جاز وعند محمد لم تجز في الوجهين قال الرازي واستوفى ويك اوبع الاستيفاء
ويك فباع باجل جاز الوكيل بالبيع المطلق باع بثمن موكل قبل على قول الامام
جاز وان طالبت المثل وعند محمد جاز باجل معتارف في نفس السبعة ويرونه
لما عمن انه يوسف ان وكله ببيعه للتجارة جاز بالنسيئة وان وكله به طاعة
الى النفقة او قضاء الدين لا قال خذ عبدي هذا فبعه بالنقد فله ان يبيعه
نسيئة وكذا لو قال اربعة وبعه من فلان فله ان يبيعه من غيره لان ذلك مشورة كمالو
دفع بالامضاء فقال خذ مضاربة واشتر به البز وبع كان له ان يشتري غيره البز
وكله ببيع عبدا من فلان فباعه من غيره لم يجز ولو امره ان يشتري له من فلان
خادما بعينه فاشتراه من وكيله او ممن اشتراه منه فهو جاز اسلم الوكيل الى غيره
من سمى حوكله صار مخالفا لما لو اسلمه في غير ما سماه وكله بان يعاوض فلانا بامته
من فباعها فلان من غير ففلكلوكيل ان يعاوضه بها مع المشتري لان مقصود الموكل
تحصيل الامته قال تع بشروا وبيع واشتر فباع بغير شهود جاز ولو قال لا تبع الا بشهود
او حتى يشهد او قال تع على ان تشهد فباع بغير شهود لا يجوز وقوله تع بالرهن لا يبيع او يبيع
بالكفيل او يبيع وخذ رهنا او كفيل ففعله لا يبيع الا بالكفيل والرهن لان الشهود
تفيد عند المحرم لا الاقرار وذا من قال تع ايتما يبيع قال تع ايتما يبيع قال تع ايتما يبيع
يبيع نسيئة وكل يبيع نسيئة فباع بالنقد باع بما يبيع بالنسيئة جاز كذا لو قال لا
تبعه بالنقد فباعه بالنقد باع نسيئة ولو قال تع بالف الاستة فباعه بالف
او اكثر لقد جاز وباتل لا ولو قال بالف الاستة فباع بالفين الاستة وشهر
لم يجز قال الامر لا تدفع بعد البيع حتى تقبض الثمن فباعه الامور ودفع قبل القبض
الثمن وثوى الثمن على المشتري جاز البيع والا ضمان على البايع لو باعه الوكيل ثم
قبل ان يدفع ثمنه عن الدفع قبل قبض الثمن وقال ابو يوسف ليس له ان يدفعه قبل

المشترى مع الرهن

وبع

عبدا

نقد الثمن ولو دفعه رد على البايح حتى يأخذ الثمن ولو دفعه على بايحه حتى يأخذ الثمن
 فان مات في يد المشتري شئ وبس للامير على المشتري شئ ولو قال لما مور حيين دفع
 العبد اليه بعه بالف ولا تبعه حتى تأخذ الثمن او لا لم يجز الا ان يأخذ الثمن او لا يقول
 بعه من الدراهم قال وتحتك ببيع بنظر ان لا يقبض الثمن فله قبضه والناس باطل
 بعه واخذ رهنا فاخذ رهنا قليلا اجاز عند الامام وعندهما الا فيما يتعارف فيه
نوع بيع الوكيل من لا تقبل شهادته باقل من قيمته لا يجوز عند الامام وبالكسر
 من قيمته جاز ويمثل قيمته روايتان وقيل الخلاف في غيب يسير ببيع المضارب
 او شراؤه من لا تقبل شهادته بالقرابة والزوجة بغيب يسير لم يجز عند الامام كما
 لو قيل وبالكسر البيع يجوز وباقول الشراء او يمثل القيمة روايتان **افهام المنصرفات**
 تفرق الاب والجد والوصي ومثله الموقوف لا يجوز الا بعه وفيه اربعين يسير ومن طر
 جاز كيف ما كان كذا المطايب والعبد الماذون عند الامام وقال مقيد لمعرف
 ومن المضارب وشريك الغنات والمفاوض والوكيل بالبيع المطلق جاز البيع بغيب
 فاحش وشراؤه بعه عليهم والمريض والمديون المستغرق دينه لا يبيع بغيب يسير ويبيع
 وصيته بعه مودة لقضاء ديونه وبيع المريض من وارثه لا يبيع اصلا عند الامام وعندهما
 يبيع بقيمه واكثر ويبيع المديون من مولاه بغيب يسير لم يفتح عند الامام ويبيع الوصي
 وشراؤه من البنييم لا يجوز الا اذا كان خيرا للبنييم عند الامام وعندهما لا يجوز اطلاقا ولو
 قال للوكيل ما يبيع به من شئ فهو جائز فيبيع من الطل جائز الا من نفسه وولي
 الصغير ومملوكه الذي لا دين عليه **نوع** الوكيل بالبيع لا يطارب بالثمن من نفسه
 بخلاف الوكيل بالشراء لا يجزى عن التقاضي والاستيفاء الا اذا كان وكيليا بالاجور
 كالبيع والسهم والادال واذا لم يجز يقال له اجعل الموكل على المشتري ولو نقد
 الوكيل بالبيع الثمن من ماله قضاء عن المشتري جاز ولا يبرج به على المشتري ولو نقد
 على ان يكون له ما على المشتري لم يجز ولو اتى الوكيل بالبيع صاطح الموكل عما على المشتري
 على جارية على جارية الوكيل ولو باعها الوكيل من الموكل ما على المشتري لم يجز الا ان يملك الدين من
 غير من عليه الدين اما الصالح فاسقاطا حتى لو صاطح عليها على ان يكون للوكيل الدين
 الذي على المشتري لم يجز ايضا لانه بيع معنى فبعض الموكل الثمن صح استحالة وان كان الحق
 ولا في الموكل

قليلا

بعث

جاز الجارية على جارية الوكيل ولو باعها الوكيل من الموكل ما على المشتري لم يجز الا ان يملك الدين من غير من عليه الدين اما الصالح فاسقاطا حتى لو صاطح عليها على ان يكون للوكيل الدين الذي على المشتري لم يجز ايضا لانه بيع معنى فبعض الموكل الثمن صح استحالة وان كان الحق ولا في الموكل

للموكل صرف فانه لا يجوز لانه بمنزلة الاجاب والقبول الوكيل ما دام حيا
 وان كان غايبا لا ينتقل الحقوق الى الموكل ولو مات لم يوص برفع الا القاض المصعب
 وصيا وقيل ينتقل الموكله ولاية قبض الثمن الوكيل بالبدل يملك ابدا البايع عن العيب
 عندهما وعند ابو يوسف يملك قبل قبض المبيع لا بعد لان قبل القبض لا حصه للعيب
 من الثمن حتى لو صالح من العيب على ثوب يكون الثوب زيادة في المبيع لا بدل العيب
 حتى ينقسم الثمن على قدر قيمة المبيع والثوب وبعد القبض له حصه من الثمن ولو صالح
 على ثوب يكون بدل عن العيب وقيل عند يملك الابرا مطلقا لانه بمنزلة الموكل فيما لا
 لا يقر بالموكل ولا ضرر هذا لان الموكل مخير في اخذ المعيب والزاهم للوكيل بالبيع
 يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالاقالة والابراء والمقاصة بما على الوكيل عندهما وينقسم
 الثمن للموكل ويبقى المبيع في الاقالة عند الوكيل وعند ابو يوسف للوكيل لا يملك اسقاط
 الثمن عن المشتري وبالاقالة يصير مشتريا من المشتري فيبقى الثمن على المشتري للموكل والمشتري
 على الوكيل وهذا حكم بعض الثمن وتأجيله وقبوله الجواز على هو دون المشتري في الملاء او خوفه
 واخذ العوض عن الثمن والصلح منه على شئ يملك الوكيل ذلك كله عندهما وفي المقاصة ان كان
 دين المشتري على الموكل يمثل الثمن صار قصاصا اجماعا وان كان دينه على الوكيل ففعل
 الخلاف وان كان عليه ما يصير قصاصا بدين الموكل لانه يملك اسقاط الثمن عن المشتري
 بالاجماع وعلى هذا احتمال بحكمة في موضعين احدهما اذا كان لرجل دين الوكيل
 على البايع وبين دين وجب للبايع على الوكيل ثم الوكيل اذا اخذ الثمن من موكله انما ان
 بوجه كل رب الدين غيبه بالشراء من المديون فيقع المقاصة بين دين الموكل وبين ما
 وجب للبايع على الوكيل **نوع** اذا دفع المديون عبدا الى رب الدين وقال له بعه واخذ
 حقه او دفع اليه ذنانيه وقال امرها واخذ حقه منها وحقه في الدراهم فباع وصرف
 وقبض الدراهم وهلك ذنانيه فملك على المديون ما لم يحدث الدين فيها قبضا
 وبمثله لو قال له بعه فحقل اوبع الذنانير فحقل ففعل يصير المقبوض مضمونا عليه كما
 قبضه قال الموكل قد اخرجك من الوكالة فقال قد بعته اس لم يصدق لانه اخبره
 لا يملك الانشاء ولو اقر الوكيل بالبيع لانس فقال الموكل قد اخرجك من الوكالة جاز
 البيع اذا عاه ذلك المشتري لانه اخبره حينئذ يملك انشاء الوكيل بالبيع اذ لم يعلم المبيع

وان مات الوكيل بالبيع عن دينه قالوا ينتقل الى وصيه دون الموكل ؟

والتفاس

لا يؤذ به يتوكل الدين على الغير في شرا عين من زيد فاذا اشتري بعه الخاصة بين ديني

في الوكالة

اليه حتى لو قال بعد من هذا قبض الامر التمس ففعله الى الامر او قال هلك
عندي وكذا الموكل في البيع وقبض التمس وجعل صدق الوكيل في البيع دون قبض التمس
في حق الموكل فان شاع المشتري نقض التمس فانما الى الموكل وقبض التمس وان شاع
البيع وله التمس على الوكيل في الحالين الا في قوله قبض الامر التمس من المشتري وان
صدق الموكل في البيع وقبض الوكيل التمس وكذا في الهلاك او الدفع اليه فالقول للوكيل
في ذلك مع يمينه ويجوز للموكل على تسليم العبد الى المشتري من غير ان ينقض التمس
ثانيا هذا اذا لم يكن العبد ملكا الى الوكيل اما اذا كان مستقرا اليه فالوكيل مصدق في
ذلك كله ويسد العبد الى المشتري والتمس على الوكيل دون المشتري لان العاقد اقتر
ببرائة فان حلف الوكيل على ما لا يخفى برئ هو ايضا وان نكل ضمن التمس للموكل فان
استحق العبد بعد ذلك من المشتري رجع بالتمس على الوكيل ولا يرجع الوكيل على موكله
بذلك اذا لم يصدق الموكل على قبض التمس الاول لان الوكيل مصدق في حق دفع الضمان
عن نفسه لا في حق الرجوع على الموكل ولا ان يحلف موكله على العلم بقبض الوكيل فان
رجع عليه بما ضمن وكذا اذا اقر قبض الوكيل وكذا في الدفع او الهلاك هذا اذا اقر
الوكيل بقبضه التمس اما اذا اقر قبض الموكل من المشتري لا يرجع المشتري على
الوكيل ولو لم يستحق البيع لكن وجد المشتري عيبا فردّه على الوكيل بقضائه ان
كان اقر الوكيل بقبضه التمس ستره منه التمس ويرجع الوكيل به على موكله ان كان
صدق قبض التمس ويكون البيع للموكل وان لم يكن صدق لم يرجع وله ان يحلف
الموكل على العلم بقبضه فان نكل يرجع عليه وان حلف لا يبيع العبد وتكون
ما ضمن من ثمنه وترد الفضل على الموكل ولا يرجع على احد بالنقصان هذا اذا اقر الوكيل
بقبض ثمنه لا على الوكيل لعدم الدفع اليه ولا على الموكل لانها لا يصدقان على الموكل في
اقرارهما بالقبض ويحلف الموكل بانما كان نكل يرجع عليه والبيع له وان حلف
يرجع عليه والبيع له وان حلف لا يرجع لكن يباع المبيع ويبقى المشتري منه التمس
ولو كان المولى هو الذي باعه وسد وكل رجلا بقبض التمس فقال الوكيل قبضت
فضاع او دفعت الى الامر ومجد ذلك موكله فالقول للوكيل مع يمينه وبرئ المشتري
من التمس واذا وجد عيبا فاراد ردّه على البايع لم يكن له ان يرجع بالتمس على البايع

ولا على الموكل

وان كان اقرار قبض
الموكل من المشتري لم
يرجع التمس بالتمس

لم يكن له ان يرجع بالتمس على البايع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لا لانه
عقد بينهما انما هو امين في قبض التمس وانما يصدق في دفع الضمان عن نفسه كما ذكرنا واذا
رد المشتري على البايع باعه الفاضل واوفى التمس للمشتري من ثمنه ويرد الفاضل على البايع
ولا يرجع عليه بالنقصان ولا على الوكيل استثنى جارية وقبضها فباعها من غير قبضها
ثم اشتريها المشتري الاول من الثاني وقبضها ثم علم بعيب كان عند البايع الاول فان
المشتري الاول لا يرد على البايع الاول ولا على المشتري **قوله** القاض اذا امر امينه
بييع المأذون بطلب الطمان قال جعلتلك امينا في بيعه لا يفتقر به العمل حتى لا يرد
المشتري على الامين بعيب بل يطلب من القاض ان ينصب امينا الاول او غيره في
عليه لو قال القاض بعه ولم يرد ولا تحق العمل ايضا في الاصح فاض او يمينه باع عيبا للموكل
من القاض صحيح واخذ المال وضاع فاستحق العبد يرجع المشتري على الغرماء ولو كان
الوصي باع للغرماء او مات قبل القبض وضاع التمس رجع المشتري على الوصي والوصي
على الغرماء ولو باع امين القاض للوارث والبايع بحالها رجع المشتري على الوارث
ان كان اهلا ولا ينصب القاض عنه من يقض دينه **قوله** الوكيل بالبيع على
التوكيل بقبض التمس الوكيل بالبيع اذا وكل غيره فباع الناذ حفرة الاول جاز لكن احقود
يوجب الى الاول وقيل الى العاقد وقيل اذا باع الناذ ثمنه عيبه الموكل جاز بعيبه الاول
وزد الاصح لا الا حفرة الاول او جازته او اجازة الموكل وكله بشراء عيبه ثمنه مستحق
فوق الوكيل آخر فاشتره لزم الامر الثاني ولو اشتره حفرة الوكيل لزم الامر الاول
مسائل مستنبضة والوكيل بالشراء المستبضع لا يملك الا بضاعة
والا بداع دفع ما لا بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا يصح دفع البضاعة المطلق
كالمقرون بالمشية دفع الف درهم لبضاعة وامره ان يشتري له ثوبا جاز وكل ما يجوز في
البضاعة يجوز في المضاربة لكن المضارب يبيع ما يشتري والمستبضع لا دفع اليه الف
درهم لبضاعة ليشتري له ثوبا او رقيقا فاشترى بجفته ذلك وانفق البعض عليه و
الكل الا يضمن ولو اشترى بالكل وانفق من ماله كان متطوعا ولا يضمن المضارب
على هذا امرت البضاعة غيره ان يشتري له ثوبا المضر فاشترى وانفق في النقل من
مال نفسه يرجع في الاستحسان اشتري المستبضع بيعه ثم مات المستبضع ثم اشتري بالبار

بأمر القاض ثم استحق

او اتفق البينة

في الكراء او التفتت في الشراء فيمن لم يفتح المبيع او لا و في الاتفاق ان علم بضمح والآفلام
 في الاستحسان وان مات رب المال قبل ان يشتري المضارب شيئا فليس له ان
 يشتري وان لم يعلم بموته وان مات باعدهما اشتري المضارب بضمح فيقال ان يشتري
 بما بقي من المال ما يصلحهم من الطعام والكسوة وان علم بموته لم يملك له المضارب
 بعد الشراء عن التفرع **في التوكيد** **بالتكرار** قال لا خير
 اشتري جارية بالف او اقل من مائة او قال من مائة الف و اشار الى ما له صحة التوكيد
 اما اذا قال اشتري جارية بالف او هنك الجارية بالف فحق مشروعة لا توكيد و دفع اليه
 الف و قال اشتري بها ثوبا اتي ثوب شئت جاز كذا اشتري بها الدواب والشياب
 في قول لا لانه لما ذكر الالف واللام واشترى ان الاشياء شئت يصح وثوبا ودابة
 لا وان بين الثوب ونوعه كهدون وحماد وفس جاز بلا بيان ان الثمن وعيدا وجارية
 ودارا ببيان الثمن وثيابا ودواب كالنقاب والدواب جاز بلا بيان ان الثمن
 دفع الى سمسار الف درهم وقال اشتري بها ففهم امره بشرأ ما هو موافق بشرائه
 وكله بشرأ الخطأ او غيره من المقدرات ولم يستعمل كيدا ولا غشاً لم يصح كذا اشتري
 هاس من غير دفع المال اليه لزم المأمور وان امره ان يشتري بهالة طعاما فاشترى
 بهالة فأكفه او طعاما لم يجز على الامر ويقع على الخطأ والذوق استحسانا وهذا عرف اهل
 كوفة فانهم يسمون سوق الخطأ والذوق سوق الطعام حتى لو اشتري شعيرة
 لم يجز ايضا وقيل ان كانت الدراهم صغيرة تشتري بمثلها الخطأ لا غيرها لا يلزم
 التام من غير ما وان كانت قليلة لا يشتري بمثلها الا ان يجزى فعلى ذلك قال ابو جعفر
 ان كسرت الدراهم فعلى الخطأ وان قلت فعلى الجبة وفيما بين ذلك فعلى الذوق
 ونوعنا الطعام ما يمكن اكله بلا ادم كاللحم المطبوخ والمشوى فينصرف اليه كماله
 اليه دون الخطأ والذوق والجبة به يفتى وعن ابو يوسف اذا كان ثمة وليمة
 فالدراهم الكثيرة على الجبة وكذا بشرأ لحم بزرع فاشترى المطبوخ او المشوى منه لم
 يلزم الامر الا اذا كان مسافرا نزل خانقا وطعم الطير او الوحش لونه ان كان في بلد
 يباع في اسواق وشرى النشاة الحية او المذبوحة لا يجوز عليه وان سمي بعشدة
 درهم الا ان يكون مسلوخة ولو امره بشرأ البيض فهو على بعض الدجاج بخلاف

او الاشياء كذا التوكيد
 ولم يرد المعبر لعدم ولا
 كل الجنس لا محالة علم انه
 الرتبة ما هو من جنس ذلك

من الكلب البيض يبيع على بعض الطير ايضا امره بشرأ فأكفه فاني فأكفه بياض
 في الاسواق جاز وكذا بشرأ بعض فاني وحق اشتري جاز وكذا بشرأ الاصححة
 يتقيد بياض النحر والوكيد بها وبشرأ اللحم والجند ان اشتري في وقتها من السنة الثانية
 لا يجوز وقيل يفسد التوكيد بشرأ الاصححة والحم والجند مروى عن ابو يوسف اما عند
 الامام يعتبر الاطلاق **بوعس** وكذا بشرأ جارية فاشترى ذات رحم محرم
 من الموكل او جارية حلف الموكل بعثها ان ملكها صح وعققت وكذا العبد الما
 دون اشتريه بياضه صح وعققت ولو اشتري الابن الوصي قريب الصبي او المعتاق
 لا يلزم المشتري اشتري للمعتوق امة قد استولدها بالنكاح يلزم الابن في الاصح
 صحت او يعتقه وصحب له اخوة فقبضه له والى او وصيته جاز وعققت بخلاف الشراء
 كذا او وصحب له نصفه كس لا يضمن البصية بل يسمع العبد في نصيب الشريك وكان بشرأ
 جارية وسمى جنسها وسمى فاشترى له عبيدا او مقطوعة اليد من لزم الامر في قول
 خلافا لهما وفي العور او مقطوعة اجنحت اليد من جاز اجماعا وكذا بشرأ رقبته لم يجز
 العبيد وكذا لو قال جارية يكونني او سمي عملا من الاعمال ولو قال جارية اطأها
 فاشترى اخذ الامر لم يلزمه قال زوجني امرأة فزوج عبيدا جاز ولو قال امرأة
 سودا فزوج بيضا لم يجز ولو قال عبيدا فزوج بصرية جاز وكذا بشرأ جارية
 فاشترى اخذ امرأة الموكل او عمة امرأته من نسب او رضاع او اشتري جارية
 لها زوج او من زوج عن باين او رجعت او وفاة كان مخالفا ولو اشتري اخذ امة
 فد وطئها لانه ولو اشتري صغيرة لا تطيق او مجوسية فهو مخالف وبالنظر في
 واليهوه تية لا كذا بالقصابية في قياس قوله ولو اشتري رتقا ولم يعلم بها لزم
 الامر وله حق الرد وان علم او يعلم وشروطه البايع عن كل عيب فهو مخالف
 كذا لو قال الامر جارية اعتقها عن ظهرها فاشترى عبيدا او مقطوعة اليد من
 ولم يعلم لزم وله الرد وان كان يعلم فهو مخالف ولو قال ان ربيتم الطاو معا
 فاشترى اخذ من في عققت واحد او جارية وعمتها او خالتها من رضاع او
 نسب فهو مخالف وفي الصفقات لا وقيل لو اشتري له امرأة وبغتها لزم الامر
 لان وطئها حلال له وانما يحرم عليه وطئ احديها بوطئ الاخرى وكذا بان يشتري

اشتري قريب مولاه
 والبصية المأذون في

ادا

له عبد فلان بهذا فقال رب العبد للوكيل نعم هذا العبد من فلان الموكل بهذا فقال
 الوكيل قبلت لزم الوكيل لأن الموكل أمره لا يقبل على نفسه حتى يلزم العهد تقبل على
 الموكل نصار فالتفتون وقف على اجازته الوكيل بشرائه متى بعينه ان اشترى بنفسه
 نفسه لا يجوز الا اذا خالف في الثمن لا الاخر او الا قبل آخر ولو قبل غيره باشرائه
 فاشترى له صح بخلاف الوكيل نطاق امارة معينة اذا تزوجها بنفسه حيث يصح
 قال المأمور اشهدوا اني اشترى فلان فهو المأمور بالقول له وان قال ذلك مع ما عانت
 او تعبت لم يصدق الا ان يصدق الامر قال لا اخر اشترى عبد فلان بيني وبينك فقال
 نعم فذهب فقال له اخر اشترى عبد فلان ذلك بيني وبينك فقال نعم فاشترى المأمور
 العبد فهو بين الامرين ولا شيء للمشترى ولو لم يشتر حتى يقبله الثالث فقال له مثل
 ذلك فقال نعم ولو كان غايبا ثم اشترى فهو للمأمورين انما قولين لانه لم يخرج
 عن وكالاتهما ما لم يعلم فان علم بقبوله من الثالث ثم اشترى كان بين المشتري
 والثالث ولا شيء للاولين قال اخر ما اشترى اليوم من البقر للاصحية فاشترى
 للاثريين وبينك فقال نعم ثم قال اخر ونصفها بين الامر الاول وبين المأمور
 نصفين قال ان اشترى بقره للاصحية في بيني وبينك فقال نعم فذهب فاشترى
 كانت بينهما ومثله في العبد لا يكون بينهما لان الوكيل بشرائه العبد من غير بيان
 الثمن لا يجوز وفي البقر يجوز اشترى عبدا او فضة ثم قال اخر اشترى فقه فلم يقبل شيئا
 حتى قال المشتري لغيره قد اشترى فقه ثم قال جميعا قبلنا فالعبد بينهما وتخرج المشتري
 الاول عنه من يقول اخر ليكن نصف هذا العبد خمسة مائة ثم قال اخر بعثك نصف خمسة مائة
 فقال جميعا قد قبلنا قال اخر اشترى يا عبد فلان فقال نعم ثم وكله اخراجه ليشتريه
 له فاشترى الوكيل واشترى له لاثرا كان قبل الوكيل منه حفرة الاول فهو لثا وان
 كان لا حفرة فهو للاول ولو كان قال له الاول اشترى بالف درهم وقال له الآخر
 مائة دينار فاشترى بمائة دينار فهو للاخر لانه يملك الشراء لنفسه بالذات لا بعد ما يتوكل
 عن الاول في شراؤه بالذات فم يملك لغيره بها امرح بان يشترى له بقره بعشرة دنانير
 فاشترى بمائة درهم ومائة الدنانير مثل الدرهم او كان على العكس لزم الامر استحسانا
 في قول الاصنفين ولا يجوز خلاف ذلك وقرع والواشترى بقره فقهتها مثل الدرهم لم يلزم الامر اجماعا

ولو قال اني فقهها
 ولو كنت فان قال
 قبل صدق عينا
 من ان اشترى
 فلان ؟

لا شيء ما قاله الاول
 فقال نعم ثم اشترى بقره
 الاصحية فان نصفها
 الامر ؟

دينار في

وكله بشرائه بقره سودا للاصحية فاشترى بقره لزم الامر ولو قال بقره اني
 فاشترى فاشترى فاشترى بقره لزم الامر ولو قال بقره لزم الامر ولو قال بقره لزم الامر
 اذا ضاف العقد للاحكام الامر فالعقد للامر والامر لنفسه وان لم يصف اصلا لعينه
 نية فان قال لم تخبرني نية قال ابو يوسف حكم ان قد سوا صدقة الامر او كره وقال محمد
 ان كره فلان وان صدقة فالعقد للمأمور بكل حال وانما الوكيل بشرائه ان يغير عينه اذا عقد ولم
 يخبره نية من المشايخ من جعله على هذا الخلاف ومنهم من قال ان جواب فيه عند ما جواب
 محمد في السلم وكل عبد كما خرونا بالشرء بالنقد فاشترى المأذون صح للامر والعهد
 على العبد استحسانا ولو امره بشرائه نية ففعل يقع للعبد قيا سا واستحسانا
 لان الاول معاوضة لان له حبس المشتري الى ان يستوفي الثمن وفي الثاني لا وكفاية
 فيحتاج الى الاذن وعدم الدين **نوع الوكيل** بالشرء يطالب بالثمن من مال نفسه
 وان لم يدفع اليه الموكل بعد الوكيل بالشرء اشترى لنفسه فحل الثمن لموته لا يحل على
 الامر مع الوكيل بالشرء يملك حبس المشتري خلافا لغيره فان هلك في بيع قبل الحبس
 هلك على الموكل وبعد الحبس على الموكل وبعد الحبس يضمنه كالغصب بالقيمة عند
 زفر وعنده حنيفة ومحمد كالمبيع بالثمن وعند ابو يوسف كالزهر بالاقبل من قيمة و
 من الثمن ولو لم يحبس الوكيل المشتراة عن الامر حتى تقف خمسة مائة ثم طلبها منه فغلبها
 فسلكت عند الوكيل سلم للوكيل الخمسة مائة المقبوضة وبطلب الباقية عن الامر ولو كان
 حسيه مائة الا بقاء فعليه رد المقبوض ايضا اشترى الوكيل حارية بالف فوهب البايع
 الالف للوكيل يرجع الوكيل على الامر ولو وهب له خمسة مائة ثم الباقية رجع الوكيل
 بالخمسة مائة الثانية لا الاولى لان الاولى حط والثانية هبة ولو وهب ثمانية مائة الباقية
 لا يرجع على الامر الا بالمائة المأمور عبد بعينه بالف اشترى بالف ومائة ثم حط البايع
 المائة عن المشتري فالعبد له دون الامر ابرأ البايع الوكيل عن الثمن يرجع على
 الامر كما لو وهب له بخلاف الكفيل فانه يرجع على الاصيل بهمة الطالب له دون
 الا برأ والفرق ان الوكيل انما يرجع على موكله بالثمن لبيع من الموكل فيستوي الا برأ
 والهبة كما لو باع منه حقيفة والكفيل انما يرجع ملكه مائة مائة الاصيل حتى ان لم يرجع
 قبل الا برأ وانما يملك مائة مائة الاصيل بالاداء او الهبة من الطالب لا بالاداء رجلا

ولو قال اني اشترى
 للاصحية فاشترى بقره
 بالعين ولا اقرون لم يلزم
 الامر ؟

بشرائه ؟

في بيع عبد لاسنان فوكل غيره ان يشتريه له من مولاه فقال الوكيل اشتريته
ونقلت من مالي وصدة الموكل يوم ياد آء الشئ الى الوكيل ولا يلتفت الى قوله
ان اخاف ان يكرهت العبد الشراء فيستتره فلو جاء موالي العبد والكر البيع رجع
الامر على المأمور بما اعطاه اشترى عبدا من غير مال له وانكر التوكيل عند القاض
وعاب فطلب البايع النقص بينهما وان طلب المشتري من المالك بانه ما وكله فلقاض
لا يؤثر الفسخ بل يقول لمشتري وانطلق واظلمت عينه فرق بينه وبين وكيل المشتري
بالرد بالعيب اذا ادعى عليه البايع رضا المشتري بالعيب فاراد عينه فان القاض
يخلفه او لا **في طرق ثبوت الملك للموكل بالشراف**
توكيد الوكيل قيل الملك ثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وقيد بثبت للموكل ابتداء
وهو الاصح حتى لو كان المشتري قريب الوكيل او منكوحه لا يعتق ولا تفسد النكاح امر
رجلا ان يوكل له انسانا ففعل فاشترى الوكيل رجع الوكيل على الموكل وهو المأمور و
المأمور على الامر ولا يرجع الوكيل على الامر قال الآخر وكل فلانا بان يشتري لي منك ما بدا
لك كان ذلك جائزا لان الاول كالرسول ولو قال وكل من شئت بان يشتري لي منك ما بدا
لك لم يجز قال لو كilde اجرت ما صنعت حتى ملك توكيل غيره فوكل الوكيل وقد قال له مثل
ذلك فاشانه لا يملك التوكيل وكل الوكيل وقد قيل له اعمل ببراك صار فلانة وكيل الموكل
وينفول الاول والثاني ملوك الموكل ولا ينحل الثاني بموت الاول وانعزاله وملك الاول
عزال الثاني الا ان يقول الموكل وكل فلانا لا يملك له لانه كالرسول ولو قال وكل ان شئت
يوكله وملك الوكيل بيع ما اشترى وكيده **مسائل في الاستفراحي**
س التوكيل بالاقراض جاز وبالمستفراض لا امر رجلا بان يرهن مالا ولا يهضم الزرع
ليؤتي اليه الامر فاقوى المأمور بالرجوع على الامر بما ادى لان التوكيل الامر والاداء اغايب
اذا صح الاداء بامره ولم يصح فلا يثبت التوكيل مقتضى الاداء بامره الوكيل يقبض الدين بصيرة
خصما في اثبات الدين حتى اذا انقضت البيعة على استيفاء الموكل او ابراه يقبل غليل
ونواغات الابرار والابفاء عليه بالبيعة عند الامام خلافا لما قال المطلوب حلف
الوكيل ما يعلم ان الطالب قبض متى لا يمين على الوكيل ولا ينتظر تخفيف الموكل بل
يدفع المطلوب اليه ثم يسلم الموكل يستخلفه الرسول والمأمور يقبض الدين لا يعلقان

من القاض يقبض
انقض البيع

فوقه

يؤدى

الخصومة اجماعا كما لو وكل رجلا يقبض دين الغايب الوكيل يقبض الدين او بالخصومة
اذا قال في المجلس القضا يقبض ودفع الى الموكل صح اقاربه في المسئلة جميعا الوكيل
يقبض الدين اذا قال يقبض وهل عندى او دفعة الى الموكل ولو به الموكل يصدق حتى
براه المديون في الرجوع على الموكل بتقدير الاحتجاج حتى لو اتفق انسان ما اقر الوكيل يقبضه
وضمن المستحق الوكيل يرجع الوكيل على الموكل الوكيلان يقبض الدين لا يملك احدهما يقبض
ولو وكل بالخصومة والقبض خاص احدهما ولا يقبضان الا معا الوكيل يقبض الدين وكل من
من زعمه عياله حتى لو وكل في الشراء يملك على رتب الدين احدهما الدين اذا وكل احدهما
يقبض نصيبه يقبض صح حتى لو وكل في الشراء يملك على الدين اقره كان قاضيا
كان للمشتري ان يشتري كما لو قبض احدهما الدين فملك على دين نصيبه ويشترى
فيما كان قاضيا وكل المديون يقبض الدين من نفسه او من عبد لا يصح ولو وكله بابراء
نفسه يصح لانه ان كان عاملا لنفسه بتفويض ذمة فهو عامل لرب الدين باسقاط
دينه وشرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه عاملا لنفسه التوكيل بالتفويض يعقد
العوف ان كان في بلد كان العوف بين التجاران المتقاضي موالدين يقبض الدين
كان التوكيل بالتفويض توكيلا بالقبض والا فلا الرسول يملك القبض لانه منزلة الرسول بالقبض
ولا يملك بالخصومة اجماعا **مسائل في اثبات الوكالة** الوكيل يقبض
الدين اذا حضر حضما فاقربا او اشترى الدين لا يثبت الوكالة حتى لو اقام الوكيل البيعة
على الدين لا يقبل ادعى ان فلانا وكله بطبيب كل حق له بالكوفة ويقبضه الخصومة فيه
وجاءه بالبيعة على الوكالة والموكل غايب ولم يطر الوكيل احدا قبله للموكل حق فلقاض
لا يسمع في شهوده حتى يحضر حضما جاحدا لذلك او مقرا به تحسيدا يسمع ويقبضه الوكالة
فان حضر بعد ذلك غريبا اخر لا يحتاج الى اعادة البيعة ولو ادعى الوكالة بطبيب كل حق له
قبل انسان بعينه بشرط حضوره بعينه وان اثبت حضوره نجا ان حضر آخر يقبض البيعة على
الوكالة مرة اخرى ادعى انه وكله يقبض كل حق له ولو وكله على هذا اذا اقام بيعة اشهدوا
على الوكالة والحق على المدعى عليه دفعة واحدة على الوكالة لا غير وتو مو اعادة البيعة
على الحق عند الامام وعقرها يقبل على الامر يقبض بالوكالة او لا ثم بالمال لذا لو ادعى انه وحى
المبتى ولم يثبت على هذا اذا اقام البيعة على الصاية والمال ادعى انه ابن فلان مات

بالقاضي

س

يقبض

ولا وارث له سواء ولا يتيه على هذا كذا فعند الامام يقيم البيعة على الامر الاول ثم على الثاني
وعندهما على الامرين دفعة واحدة اقر المظلوب بالدين واكر الوكالة فلما عين عليه عند
وقال لا يخلف على العلم او على غيره وكله يقبض هذه العين فاقول اني من العين بالوكالة فله ان
يمنع من الدفع ولو كان يقيمها على المظلوب كما اذا ادعى وبيته تركه واخر وارثا فاقول اني على البيعة على هذا المقر
ليأخذ من الشركة شيئا من حصة مجلس القراض وكل رجلا يقبض كل حق له بها حصة
فان كان القاضى يعرف الموكل يقبل هذا التوكيل ويجعله وكيلاً حتى اذا حضر خصماً بعد غيبته
الموكل بسمع خصومه وان كان لا يعرف الموكل لا يقبل لانه لا يعرف وقت القضاء لمن يقبض
وان اراد الموكل ان يقيم البيعة ان فلان بن فلان ابن فلان الفلاني موكل هذا لا يقبل
لانه ليس هذا خصم حاضراً وبذلك لو اقام البيعة ان فلان بن فلان الفلاني موكل هذا لا يقبل
هذا القاضى له كتاباً الى قاضى آخر ان فلان بن فلان الفلاني موكل يقبل لان حصة الخصم
ليست بشرط لسماع البيعة لكتاب **س** شهد واحد انه وكله بالخصومة في هذه الولاية
عند قاضى الكوفة وآخر قال عند قاضى البصرة جازت شهدا وثمها **مسألة** بالماهور **دفع**
الدين كذا في الدين **دفع** قال المديون ابعث مع فلان او ارسله مع ابني او مع
غلامي او غلامك لفعل المديون فضاء منه فهو من مال المظلوب لانه رسول المظلوب وقوله
ابعث مع فلان ليس توكيلاً ولو قال ادفع الى ابني او ابنتك او غلامي او غلامك يايتني
به فهذا توكيل فان ضاع من مال الطالب وكل يقضاه الدين فقال الوكيل قضيت
فصدقه الموكل ولكن لا يدفع اليه بخاتمة انكار القابض واخذ ثانياً يجبر الموكل على القضاء
للوكيل فان جازت الدين واكر يقبض من الموكل ثم هو يرجع على الوكيل بما ادى وان
كان صدقه الموكل وبعضهم وضعوا المسئلة في التوكيل بشرط العين امر رجلاً ان يقبض عنه
دينه فقال المأمور بعد ذلك قضيت فصدقه الامر وكذا يثبت الدين وحلف يرجع رتب
الدين على الامر لكن لا يرجع المأمور على الامر لان المأمور وكيل بشرط ما في ذمة الامر
بمثله وينقد النفس من مال نفسه فانما يرجع على الامر لو سلم للمأمور ما في ذمة كالمشترى
انما يضمن بدفع الثمن اذا سلم له ما اشتري به وذكر القدر حتى انه يرجع رتب الدين على
المديون بالدين والمأمور على المديون بما قضى امر غيره بقضاء دينه نقضه وجاء ليرجع

يمنع من الدفع ولو كان يقيمها على المظلوب كما اذا ادعى وبيته تركه واخر وارثا فاقول اني على البيعة على هذا المقر
ليأخذ من الشركة شيئا من حصة مجلس القراض وكل رجلا يقبض كل حق له بها حصة
فان كان القاضى يعرف الموكل يقبل هذا التوكيل ويجعله وكيلاً حتى اذا حضر خصماً بعد غيبته
الموكل بسمع خصومه وان كان لا يعرف الموكل لا يقبل لانه لا يعرف وقت القضاء لمن يقبض
وان اراد الموكل ان يقيم البيعة ان فلان بن فلان ابن فلان الفلاني موكل هذا لا يقبل
لانه ليس هذا خصم حاضراً وبذلك لو اقام البيعة ان فلان بن فلان الفلاني موكل هذا لا يقبل
هذا القاضى له كتاباً الى قاضى آخر ان فلان بن فلان الفلاني موكل يقبل لان حصة الخصم
ليست بشرط لسماع البيعة لكتاب **س** شهد واحد انه وكله بالخصومة في هذه الولاية

عليه فقال المأمور ما كان لفلان على دين اصلاً ولا امرئ ان تقضيه ولا انت قضيت
شيئاً ورب الدين غايب فاقام المأمور البيعة على الدين والامر بالقضاء والقضاء فان
يقبض بالمال على الامر للغياب وبالرجوع للمأمور على الامر وان كان رتب الدين غايباً
لان عنده خصماً حاضراً حكماً لان ما يدعيه للغياب سبب لثبوت ما يدعيه لنفسه وفي مثله
يقبض الحاضر خصماً امر غيره بان يتفق عليه فانفق يرجع على الامر وان لم يشترط الرجوع
قال لغيره افضه عنه ديني فقضاه يرجع عليه ولو قال اذ ذكوة ما لا اوجب لفلان على القاضى
ففعل المأمور لا يرجع عليه الا اذا قال له على ان ضامن كذا لو قال عوض الواحب عنه او اطم
عن كفارة يميني والا حصل في جنس هذا انه متى ملك المدفوع اليه مقابل على المال فاما المأمور
يرجع ويحب ما ملكه غير مقابل به لا الا بشرط الضمان قال لا اخرجك عنه او قال الدين له على او
ادفع عنه على ان لك على فادى المأمور ان يرجع على الامر ولو قال افض فلاناً او اوفقه فقضاه
ولم يقبل عنه ان كان المأمور شريكاً له او خليطاً وتفسيره ان يكون في السوق بينهما اخذ
واعطاه او المأمور في عيال الامر كالزوج بامر زوجته او عكسها كالزوجة بامر الزوج وان لم
يكن هو في عيال الامر اذا المعترضة فيه هو المسالك يرجع وان لم يوجد شيء من هذه الاشياء
الثلاثة لا يرجع عندها وعند ابني يوسف ام يرجع ثم عندهما الدافع لا يرجع على المدفوع اليه
بما دفع فيما قال افضه او ادفع قضاءً وفيما لم يذكر القضاء يرجع ومحل على الامر بالاداء قال
انقر عنه فلاناً الذي درهم او الف درهم له على او ادفع اليه او اعط الذي له على او اوفقه فماله
على او اعط عنه او افضه ماله على او افضه عنه ففعل المأمور يرجع بها على الامر وقوله عنه
اقرار بان المال عليه ولو قال انقر كذا على ان ضامن لها او كفيل بها او على انها كل على او
الا او قبل فهو سواء اذا انقر رجح بها وكذا لو نفق بها ما به ديناراً او باعه بها جارية او عبداً
او دابة ونحوها يرجع بها عليه ولو امر خليطاً ان ينقد فلاناً الف درهم جدين فنقدت
الفاً بغيره او غلة لم يرجع الا بمثل ما اعطى لانه رجح بحكم الاقراض ولو كان المأمور كفيلاً
يرجع بالف جدين لانه رجح فملكه ما في ذمة الاصيل **مسألة** **التوكيل**
ما خصوصية طلب المدعى من القاضى ان يأخذ من المدعى عليه وكيلاً بالخصومة اخذ
كالقارة بالنفس فمن اذا ان لا يجبر بخلاف الكفارة وكله خصوماً واخذ حقوقه من
من الناس على ان لا يكون وكيلاً فيما يرجع على الموكل صح فلو ان ثبت الوكيل المال لو كله ثم اراد

القاضى

ع

يرجع

لا

حكم

المدعى عليه الدفع لا يسمع على الوكيل وكله باخصومة واستثنى الاقرار صحت الوكالة فلا يستثنى
 في ظاهر الرواية وكله باخصومة واستثنى الاقرار صح عند محمد خلافا لابي يوسف في محمد ان الا
 نكار قد يفرق الحق بان كان المدعى ودية او بضاعة وذكره بعض المواضع صحة استثناء
 الاقرار ولم يذكر خلافه وكل المطلوب وكيفية خصومة ثم اراد بعد ذلك ان يستثنى اقرار
 الوكيل عليه جاز عند محمد مطلقا وعند ابي يوسف بغيره الطالب لا يسمع وعلى هذا الخلاف
 اذا اذن المطلوب للوكيل ان يوكل غيره ثم اراد ان يحضر عليه في حق هذه الزيادة حتى
 لا يملك توكيل غيره الوكيل باخصومة اذا اقر في غير مجلس القضاء لا يصح اقراره لكن
 يخرج به من الوكالة فلما اذا استثنى اقراره قال الوكيل قبضت هذا اطلق من الغرم
 فصاع منه اوقال دفعته الى الطالب صح اقراره برئ الغرم حكما اذا اقر قبض الطالب
 لان قبضه بطل حق الوكيل في الاستيفاء وكل مستثنى وقبض الوكيل مقترن بحقه في الاستيفاء
 ستيقنا فيبطل القول له مع تيمنه في دعوى الضمان او الدفع الى الطالب التوكيل من غير رضا
 الخصم كما هو لازم بالاتفاق اذا كان ميرة او انفق له لزم اذا اراد السفر فكن اذا اقر
 خصمه كان كذبه ينال مع من يريد السفر كالمستأجر يريد الفسخ بعذر السفر فيسأل
 رفقته واذا اختلف السفر لزم توكيل من غير رضا الخصم وسقط المطالبة باعطاء الكفيل
 وتقديم دعواه في مجلس القضاء وكل المضارب سبأ أعبد بالف درهم من المضاربة
 ثم مات المضارب بطلت وكالته وكيله ووكيل الوكيل لا يغزل ان لموت
التوكيل بالطلاق وغيره التوكيل بالبيان وبالطلاق جاز قال لامرأة الغيران
 دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج فدخلت طلقته ولو دخلت قبل الاجازة
 لا فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلقته لانه يصير تملكنا مقصورا على حال الاجازة
 لانه كالمعلق بالاجازة بخلاف ما لا يصح تعليقه بشرط كالبيع وخبره فان الموقوف
 منه اذا اتصلت به الاجازة ثبت حكمه من وقت العقد حتى يثبت الملك للمشتري في
 الايراد احادته بعد العقد تزوج امرأة بغير اذنها ثم خلا عنها ثم اجازت فالظمار
 باطل بخلاف اعتنا المشتري من الفضول قال لو وكلت طلاق لا يملك التوكيل احد
 دون صاحبه فطلق احدهما ثم الاخر اطلق واحدا ثم اجاز الاخر لم يقع ما لم يجتمعا وكذا
 في وكيل يجمع اعتناق ولو قال طلقاها جميعا لثما لم يقع شيء ما لم يجتمعا على الثلث بنفرد

على

احد وكيل طلاق به لاحد من جعل امرها بيدها ولا احد وكيل خلع او تزويج او عتق على
 مال قال لا امرأته طلقا انفسها انثا فطلقت احدهما في المجلس نفسها وصاحبته في المجلس
 وغيره ثلثا طلقا ثلثا ولو قال طلقا انفسها ان شيئا فطلقت احدهما لا تطلق لانه وجد
 بعض الشرط وكيل الطلاق خلع على مال مستحق يصح في غير المدخول بها لا المدخول وقيل لا يصح
 فيها خلع الوكيل بالطلاق ان كان من صح وان لم يأمره المرأة بالضمائم وكذا يرجع قبل
 الاقرار وبعده والتوكيل بنكاح المرأة اذا تزوج على ان ضامن للمرأة في اختياره مطابقة الوكيل
 والزوج والوكيل لا يرضع على الزوج اذا اخطرت منه وكله بطلاق ثلثين لم يخرج عن وقال
 وقعت واحدة وكل الطلاق والعناق ففعل الاجنبى فاجاز لم يجز لان المطلوب عسارته
 وكذا لو وكل الوكيل وطلق الثانية بحفرة الاول بخلاف الوكيل بالبيع والطلاق والخلع والكتابة
 اذا وكل وفعل الثانية بحفرة او فعل اجنبى فاجاز وكله بان يعتق نصف عبد فاعتق
 كله لم يجز وفي عكسه عتق نصفه وقال لا عتق كله في الوجهين وكيل رجلين باعتاق عبيدهما
 قال اعتقت احدهما ومات قبل البيان في القياس لا يعتق واحد في الاستحسان
 يعتقان وليس كل واحد في نصف قيمته لانه وان كان وكيله بالمخبر والمبهم كالمعلمة
 بالبيان كنهه مخبر في حق العتق وكون المحل وكيل عتق البيع لو اجاز بيع غيره جاز
 وتوكيل العتق لو اجاز اعتناق غيره لا وكيل قبض التوكيل من من عتقه صح **س** التوكيل
 بالبيع توكيل قبض الغنم احد وكيل قبض الدرس لا يفرده في رد الوديعة وقضاء الدين
 ينفرد الوكيل بالاجازة ليس له قبض الاجرة وحبس المستأجر به ولو وهب الاجرة قبل
 القبض جاز ان لم يكن شيئا بعينه **س** **العمل** صح الرجوع عن الرسالة
 بلا علم الرسول عزال وكيل النكاح لا يصح ما لم يعلم وكذا وكيل الطلاق بلوغ كتاب موكله
 ما لم يعلم اليه بعينه او اعلم ما فيه كذا وصول رسول به كائنا من كان وانما جاز به عدل
 او اثنان غير عدلين العمل وان كذب المخبر اذا ظهر صدق الجارية ونجس واحد غير عدل ان
 صدقه العمل والافلا في قول الامام وان ظهر صدق الجارية وقال انفسه او اظهر صدق
 الجارية وان كذبه وكذا الخلفاء في العبد المأذون وفي الاخبار يستفيع بيع الدار والاخبار
 للمولى بان عبدك جنه على بلى آدم والاخبار بالبكر بالنكاح والاخبار لمن اسلم في دار ارب
 ولم يهاجر اليها باصا لثرا بع عند الامام بشرط العدل والعدو وفي اتم الروايات لا يشترط

قال اعتقه امس وكذا
 الموكل لم يعتق او في كذا
 القول قوله لانه وكيل

س

في الاخبار بالصلوة العدد الوكيل لا يملك اخراج نفسه عن الوكالة بغير علم الموكل منعته
المرأة الزوج عن السفر الا ان يوكّل بالطلاق ان لم يجزى الا وقت كذا فوكّل ولم يجز حتى
صار وكيلاً فله ان يغزله بلا حصر زمانه الاصح ولا يجزى الوكيل على الطلاق قال لها فركل فله
ان يغزلهما ولو قال لا يجزى طلقها ان شئت فهو مكيل مقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع
عنه خلافاً لفرق قال وكل من انطلق في نفسه تفويض لا توكيل حتى الموكل او الموكل
بعد ان عين ان جاز مطلقاً يغزل والا فلا وتفسر المطابق في مرة الطاح وانما
ينغزل بجنونه فيما يملك كالتوكيل في الرهن والا برأيه للمرأة لا يغزل موته وجنونه
والوكيل بالجنونه بالتمسك لظنه يغزل بموت الموكل وجنونه كذا الوكيل بالطلاق استحساناً
ارتد الموكل فوكله الوكيل موقوفه عند الامام فانفرد عندهما ولو قال الموكل امرأة فهو
على وكالة حتى تموت او تلحق بدار الحرب وكذا بان يزوج فلان فاذ المفا زوج فبانت
منه فزوجها منه جاز ولو تزوجها الموكل بنفسه ثم ابانها لم يكن للوكيل ان يزوجها اياه
ولو تزوجها الوكيل ودخل بها ثم ابانها ثم زوجها منه جاز كذا الزوجها بعد ما تزوجت
وسبقت واسلمت في قول الامام خلفا لها ولو تزوج الموكل انها او ذات رحم محرم
منها او اربعاً سواها فقد اخرج من الوكالة وكلت رجلاً ان يزوجها ثم تزوجت
قبل تزوج الوكيل او ارتدت فقد اخرجت من الوكالة وان لم يلحق بدار الحرب ارتد
الموكل ولحق بدار الحرب يتوقف وكالة وكيله **نوع** الوكيل بالبيع ينغزل اذا باع
الموكل بنفسه فان عاد اليه قد يم ملكه عادت الوكالة والا فلا في التجارة لا يعود
وكذا بالطلاق ثم طلق نفسه او خالع والتقصت عتقها ثم تزوجها فطاق الوكيل لا يقع
وكيل الطلاق لا يخرج عن الوكالة بتطليق الموكل الا بالثلث ووكيل الظلم يخرج
يخلع الموكل حية او جعل امرها بيدها ثم طلقها باينة او قال لها انت كذا لوق
واحدة باينة ان شئت فقالت شئت سقط الحمار والا برأيه ولو كان رجحاً
لا يسقط قال لها اختاري اذا شئت او امركي بيدك اذا شئت فطلقها باينة ثم
تزوجها فاخارت نفسها طلق باينة في الاصح وكل بيع عبداً فباع الموكل
ثم رده عليه بغير قبض كان للوكيل ان يبيعه في الاصح كذا لو باع احد وتبيع ببيع فزوج
عليه بغير فكل واحد منهما ببيع باع الوكيل فزوج عليه بغير له ان يبيعه ثانياً وكل

طلاق

غزله وفيما لا يملك

بعد العتق

وكذا بان يبيع عبداً فهو عبداً الوكيل ثم رجع الموكل في بيعته لم يكن للوكيل ان يبيعه
مرة اخرى وكيل تزوج فلانة فزوجها لنفسه ودخل وجاءت بالاولاد ثم طلق وانقضت
العقد ثم تزوجها من الموكل جاز وكل يكتا به عبداً ثم كاتبه الموكل او الوكيل ان يكتا به ثانياً
كالعبدة **نوع في الغزل عن الوكيل كالتوكيل** **نوع** في الغزل عن الوكيل كالتوكيل
يصح الغزل قبل وجود شرط التوكيل حتى لو قالت له اذا جاء عذا فطلقني بالفي او قال العبد
اذا جاء عذا فاعتنقني بالفي جاز ولو تزوجت العبد مولاه قبل ان يفي بالعتق فطلق او
اعتنق بالفي لم يصح وعن ابي يوسف انه قال لا يصح الغزل عن الوكالة المتعلقة قبل
الشرط قال ان وكلت وكالاً فغير جازية الرجوع عنه ان كان في الطلاق والعناق لا يملك
عزله كما لو قال لرجل طلق امرأتك متى شئت او اعن عبداً متى شئت لا يملك عزله فلهذا
اذا قال وكلتك غير جازية الرجوع فاطلق هذا بالامر وان كان في البيع والشراء او الاجارة
يقع الغزل وقال مسأخنا له ان يغزل في الفضول كلها ولو قال وقت التوكيل كلما غزلت
فانت وكيل وكالاً مستقبلاً ثم غزل يغزل لكن يكون وكيلاً بوكالة مستقبلاً فان اراد
عزله عنها يقول كنت وكلتك وقتك كلما غزلت فانت وكيل فقدر غزلت عن ذلك
كله عن المطلقة والمعلقة فينغزل ولا يصح وكيلاً لا يتوكيل جدي وقيل يقول غزلت كلما
وكلتك او غزلت عن الموكل كالات كلها والاصح فيه ان يقول اولا بيعت عن الوكالة
المعلقة وعزلت عن الوكالة المقيمة وقوله رجعت اخبر عن خلاف ابي يوسف انه
ما جاوز البطل المتعلقة بلفظ الغزل **س** تعليل الغزل بالخط لا يجوز اختلاط عقل الوكيل
بالشراب ويعرف الشرار والقبض فهو على وكالة بخلاف ما اذا اختلط بالشراب
البيع لانه منزلة المعانة قال الموكل رده عن الوكالة فقال ردها يخرج عن الوكالة اقام
البينة على وكيل قبض الدين انه اوفاه لرب الدين قبلت وبرى دفع الى آخر عشرة
درهم لينفقها على اهله فانفق عشرة من عنده فالثلاثة عشرة قال امرتك ببيع عبداً
بالنقد فبعته بسية فقال امرتني به مطلقاً فالقول للامر وكيل تزوج زوجاً وبلا بينة
جاز ظهر المثل **كتاب الشهادات** فيما جاز للرجل ان يشهد او لا يشهد
في اداء الشهادة وفيه اختلاف الشافعي والرجوع عن الشهادة فيمن تقبل شهادة
ومن لا تقبل فيه شهادة الفروع في الشهادة على النسب والموت والطلاق والردة في الشهادة

ثم يجزى لم يكن للوكيل

او من

بالك

قبل

على النفي فيمن يحل له ان يشهد او لا يأس للامانة ان يجترع عن محل الشهادة فليكن
 ان يكتب شهادة او يشهد على عقد فان كان الطالب مجرعه فليشاهد ان ياتى والآ فلا
 كتب الشهادة فطلب منه الا و ان لم يكن له عند الحاكم فان كان له شهودا جالوه منه
 يقبل شهادتهم وسعد الامتناع ايضا وان لم يكن له سواه او كان ممن لا يقبل او شهادة هذا
 اسرع قبول لا يسعد الامتناع الشهادة على الصلح ولم يعلم بما فيه اتفق اصحابنا انه لا يجوز حمل
 من الشهادة وانما اختلا فيهم في كتاب القاض عن اذ عنيق اوله لعل محمد وابو يوسف
 او لا كذلك وعنه ابو يوسف اخذ لا يشترط علم الشهود وكيف يقيم الشهادة القاض في كتابه فمعه
 الا فلان وجب خط مكنون في حكم لا يشترط الشهادة لا يحل له ان يشهد عند الامام خلقا لها كذا
 القاض وجده في ديوانه مستحاطا وختمه او خط نايه ولم يشترط كذا كذا فانه لا يضمن عند كذا
 لو وجد في ديوانه شهادة شهود وهو مكتوب بخط او خط نايه محتوم كمن لا يشترط تلك الشهادة
 كذا في ديوانه الاخبار او وجد سماعة مكتوب بخط ولا يشترط ذلك لا يحل له عند الامام كذا
 اذا لم يحفظ عن ظهر القلب من حين سمع الا ان يروي خلافا لهما في العلم سمع افراد رجل
 بحق جازله ان يشهد به وان العاين بسبب الحق ولم يشهد وان سمع من وراء الحجاب لا يجوز له ان
 ان يشهد واذا دخل في بيت وعلم ان ليس فيه غيره واحده خرج وقف على الباب وليس
 بسبب مسئلة اخرى فاف من في البيت جعل له ان يشهد اقرت من وراء الحجاب لا يجوز
 لمن سمع ان يشهد على اقراها الا اذا ان شخصها ولم يشترط في ديوانه روية وجهها
 لو تولى بين رجلين فقال لا تشهد علينا باسمع ثم سمع من احدهما ما يكون اقرارا حل له
 الشهادة وكذا لو سمع يقول لآخر كان كل على كذا وقد قضيت حل له ان يشهد لكل كما سمع
 تزوج امرأة بسمي بعد العقد ولدت منه اولاد والشهود يتذكرون قبل لا يشهد وان
 لا احتمال سقوط كذا او بعضه بعد من العوارض في الاصح محل لهم ان يشهدوا ويرفع
 راي عينا في يد انسان يتصرف فيه تصرف الملاك او لم يتصرف في حل له ان يشهد بالملاك وفي العهد
 والامانة ان كانا معا وفيه بالبرق فكذا في الاطلاق فيل انما يحل اذا وقع في قلبه انه ملكه رجل
 في يده عبد لا يبيع حنيفة وقال هذا عبدي سمع ذلك من رجل ثم انكلم العلام فقال انا
 يسع ذلك الرجل ان يشهد عني وان لم يكن يسمع ذلك منه لم يسع ان يشهد ولو راي
 ثوبا في بيت ولم يقبل هو ثوبه ثم اذعه رجل وسعد ان يشهد انه ثوبه ثوب في يد رجل وقد

أية قبل ذلك يوما او يومين فاذعه رجل لا يسع ان يشهد ان ثوبه وقيل اذا اتيته في
 بيت وهو الاصح الا ان العبد والامانة اذا عاين الدابة تمنع الدابة وتضع في اليد او اذ
 الشهادة بالملك والنتائج تشهد ان فلانا من فلان مات وترك هذه الدار ميراثا لابنه فلان
 ولم يورث كالميت فشا وزها باطلة لانها تشهد بالملك بلا عناية نسبه ولا روية في بيت
حسابي لهذا الشهادة في الاخر فصول **الحزب** شهد احد الشاهدين بالحق
 مستر او الآخر على شهادة او على مثل شهادة لا يقبل بالاجماع اقا اذا شهد بمثل شهادته فقبل
 عند عامة مثاليه خصاص وقيل يقبل الاجمال لكن الشاهد الايج ان كان بحال كنه البيان
 لو لا حشمة مجلس القاض ومن الفصيح لا وقيل ان لم يحسن القاض بهتمه يقبل الاجمال وان
 احتل لادبه بفتح وهذا كما روي عن محمد انه اذا اتم الشهود ففرق والافلا من الكتاب عند الشاهد
 فشهد ان هذا المدعى جميع ما سمي وصف في الكتاب في يد المدعى عليه بغير حق واجب عليه تسليمه
 تصح هذه الشهادة لان الحاجة تقتضي اليه شهد احو الشاهدين بنسخة قراها بلسانه والاخر
 قرأ رجل من النسخة وهو يقرأ معه مقارنا لقراءة هذا غير صحيح لان لا يتبين القاري من الشاهد
 ثم في الشهادة على الكافر تحتاج الى الاشارة الى المدعى عليه وفي المشهود به في الشهادة على
 الميت او الغائب اذا حضر الوصي او الوكيل لم تكف نسبة المدعى عليه الى ابيه حتى يتسبوه
 الاجتهاد على قول ابو يوسف يكفي نسبة الابيه وقيل محمد مع ابو يوسف وذكر القضاء
 لا يقوم مقام ذكر الجدة الا صناعة تعرف به لا محالة **الفصل الثاني فيما**
يؤيد الشاهد من في شهادته او يعض شهد الشهود فيما يصدق الشهادة فيه بالشهادة و
 قالوا لم تعانين لكن اشهر عندنا يقبل خلاف قولهم لاننا رأينا العاين في بيت يتصرف تصرف
 الملاك حيث لا يقبل وان قالوا وقع في قلبنا انه ملكه ولو قال الشاهد لانا سمعنا من الناس
 لا يقبل ولو شهد على موت انسان وقالوا لم يعانين بموته لم يقبل شهد ان ملكه ولم يشهد انه
 في يده هذا بغير حق لا يقبل وبه يفتح شهد وان هذا وقف على كذا ولم يتسبوه الى الواقف
 ينبغي ان يقبل وقيل اذا لم يكن الوقف قريبا لا يتبين بيان الواقف شهد وان هذا
 الضبيعة وقف ولم يذكر وجهه لا يجوز ويشترط ان يقولوا وقف على كذا ادعى دارا في يده
 رجل انه اشترها من فلان وشهد الشهود ان ملك المدعى اشترها من فلان وفلان يملك او
 شهد وان كان للبايع فلان اشترها هذا المدعى او شهد انه اشترها فلان وسلمها اليه فلان

وسعد ان يشهد انه
 له وان لم يكن رايه
 قبله كذا في يده

في الاداء

على هذه الملة على
 او يقبل هذا المدعى
 الذي ذكره ووصف
 في الكتاب في يده
 وفي الشهادة على الميت
 القاض اقره الوصي
 الوكيل

شهادته

ادى

يقبل شهادتهم وان شهدوا ان اشتراها من فلان لا غير لا يقبل ادعى عينا في يد انسان
 ان ملكه فشهد شاهدان ان باع مئة العين فلان وهو من هذا المدعى يقبل ولا يحتاج
 الى ان يقول باع وهو ملكه وكذا لو شهد ان المدعى اشترى مئة العين من فلان وقبض حتى يكون
 شهادة ان كان في يد البائع يوم البيع وكذا لو كان مائة الباع قبضه وقيل ان كان المدعى في
 يد المدعى عليه لا يحتاج الى ان يقول باع وهو ملكه وان لم يكن في يد من يحتاجه وان شهدوا ان
 ملك المدعى اشتراه من فلان بغير من غير ان يقولوا فلان ملكه ادعى ثوبا في يد رجل ان اشتراه
 منه ويحذر في اليد فشهد الشاهد ان باع منه كذا لا يردى اهو له ام لا فانه يقبض بشهادتهما ادعى
 عينا في يد انسان ان اشتراه من فلان الغائب وانكره والبدان كان ملك البائع يحتاج للمدعى
 الى اقامة البينة ان كان له باع واذا شهدوا به يقبل وان لم يقبضوا على كونه للبائع يوم البيع
 ادعى فقال مئة العين فلان اشترىته منه او شهد ان هذا كذا بغير باع من كان ان
 كان له فاشترىته منه شهد ان ذاك الباع من المدعى ولا يردى اهو للبائع ام لا يقبل
 ولو قال انها القاضية العين لنا وهو باع منه يقبض بشهادتهما للمدعى اقام البينة ان اباه الثمن
 من الدار من ذي اليد لا يكتفى اقامة البينة ان اباه مات وتركها ميراثا لكن يقيم البينة
 ان لا وارث له غيره شهد ان ابن الميت او وارثه ولم يشهدا لا يعلم له وارثا غيره ولو قال لا
 لا وارث له غير يقبل ويكفي القاضية مئة يقبض رايه ثم يدفع اليه شهد الشاهد ان هذا
 الدار كانت جيرة المدعى لا يقبل لعدم الجيرة ولو شهدوا على اقرار ذي اليد انها كانت جيرة المدعى
 كفاه واذا شهدوا ان كان في يد لا يقبل ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه ان كان في يد المدعى
 واقر المدعى عليه بكونه مؤمرا بالتسليم الى المدعى ادعى المبررات فشهدوا ان كان في يد مودعه
 لا يقبل ولو اقره في اليد يجبر على التسليم الى مودعه المدعى

في اختلاف الشاهدين في احواله

او في الانشاء والما اقرار فان كان الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما كالجنابة والغصب
 او في قول الحق بالفعل كالتطاح لتضمنه فعل حضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان
 الاختلاف في قول الحق كالبيع والطلاق والعناق او في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع
 القبول وان كان لا يتم القرض الا بفعل وهو التسليم كمن يحول عن قول المقرض او فستحل
 فصار كالطلاق ومنها فصلان احدهما ان يكون الاختلاف في الزمان والمكان وفعل لا يتم

واذا

الا بالقبض كالحية والصدقة والرهان وفيه اختلاف معروف فان شهدا على معاينة القبض
 جازت عندهما وعند محمد ان شهدا على اقرار الرهان والوادي المقتضى جازت وعلى
 معاينة القبض لا والفصل الثاني في القرض ان اختلفا في الزمان والمكان لا يمنع القبول
 عند الامام خلافا لهما ولو اختلفا في الاقرار والانشاء يمنع بالاجماع شهدا على الاقرار
 بالبيع واختلفا في الوقت والمكان تقبل ولو سألها القاضية عن الوقت والمكان فقالا
 لا نعلم ذلك تقبل شهادتهما على الاقرار باختلاف المكان جازت شهدا احدهما ان اقره
 المسجد والاخر ان اقره في السوق او شهدا احدهما ان اقره غدوة والاخر ان اقره عشية جاز
 شهدا احدهما ان قيمته الثوب المعصوب المالك كذا او شهدا الاخر على اقراره بذلك لا
 يقبل وكذا لو ادعى عينا في يد انسان ان له غصبة منه الذي في يده فشهدا احدهما ان ملك المدعى
 وشهد الاخر على اقرار ذي اليد بالملك لا يقبل شهدا احدهما ان اشتراه وبه هذا العيب
 والاخر على اقرار البائع ان اشتراه وهذا العيب به لم يقبل شهدا احدهما ان اشتراه
 وبه هذا العيب هو الاخر على اقرار البائع ان اشتراه وهذا العيب به لم يقبل وكذا ان
 لو شهدا احدهما على الملك للمدعى والاخر على اقرار المدعى عليه بالملك لا يقبل للمدعى ملك فشهد
 له احدهما انها له او قال ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه تقبل شهدا احدهما ان المولى للعبد في
 البر والآخر في الطعام وانكر المولى الاذن تقبل شهادتهما ولو شهدا احدهما على طرح الاذن
 في البر وشهد الاخر ان رايه بشئ الترفك لا يقبل شهدا احدهما ان اعتق عبيد هذا
 او شهد الاخر ان اعتق نصفه لا يقبل للمدعى حصة جيرة فشهد له احدهما بالجلد والاخر بال
 بالردية يقبض بالردية وكذا ادعى البيض من الدراهم فشهد له احدهما بالبيض والاخر بال
 بالسود يقبل على السود وهو اسم لا نقص من البيض فشهدا احدهما ان اشترى عبد فلان
 بالف والاخر بالف وخمسائة فاشهاد باطله وان كان المدعى يدعي الشراء بالاكثر شهد
 احدهما ان اقر بالف درهم والاخر ان اقر بالفين فان كان للمدعى الاقل لا يقبل بالاجماع
 الا ان يدعي التوفيق بينهما وان لدعي الاكثر فكذا عند الامام خلافا لهما ولو ادعى الفين او
 الفا وخمسائة فشهد له احدهما بالف والاخر بالف وخمسائة فقبض له بالف اجماعا
 بخلاف ما اذا شهدا احدهما بعشرة والاخر بخمسة عشر شهدا احدهما بالف والاخر
 بالف وخمسائة والمدعى يقول لم يكن الا الف فشهدا من شهد بالف وخمسائة باطله

كذا لو

لمدعى

ولو ادعى الفيل فشهد له بالف قبل اجماعاً ولا يضر مخالفته في الشهادة في المقدار شهد
 احدهما انه طلق امرأته ثنتين والآخر على واحد لم يقبل عند خلافهما شهدا احدهما على
 اقرار الطالق بالاستيفاء والآخر على البراءة لم يقبل ادعى انه استوفى فشهدا على البراءة جازت وعلى
 الهبة والصدق والطلاق الادعى بلفظ شهدا بلفظ خانه لم يقبل ادعى عشرة الاف درهم فشهدا
 على مبلغ عشرة الاف لم يقبل شهدا على دعوى ارض الفخامة مكابيل واخطاف المقدار
 قبلت **ادعى ملكا مطلقا فشهد الشهود بالملك سبب يقبل وعلى العكس لا ادعى على**
امارة نكاحا فشهد الشهود على اقرارها بالنكاح تقبل كما في الغصب اذا خالف الشهادتان
الدعوى صورة ومضى لا يقبل لم يوفى المدعى كما اذا شهد بالف وحسبانه وقد ادعى الف
فان ادعى التوفيق بان قال كان الفنا وحمدا الا اني استوفيت حمدا يقبل والا فلا وكذا
لولة على الشراء فشهد شهود بالهبة والغصب لا يقبل الا بالتوفيق بان قال اشتريتها منه فحذر الشراء
فاستوفيتها منه وثبتا البيعة على الغصب والهبة ولو ادعى دارا انه ورثها من ابيه فشهدا بالشهود
احدهما بذلك وشهدا لآخرانه ورثها من ابيه لا يقبل ادعى دارا فشهدا بالشهود بذلك وقضى
له بالدار ثم ان المدعى اقر ان البناء كان ملك المقضى عليه يبطل القضاء بالارض للمدعى وبطلت لونهما
وارثا بالاصل والبناء ومثلها بجاليها يبطل مان وترك ابنين اقام احدهما البيعة على رجل النر
لا يبيعه عليه الف درهم فمضى واقيم لآخر البيعة ان عليه الف درهم من ثمن جارة باعها منه وتصادقا
انه ليس عليه لاب الا الف درهم يقضى لكل واحد خمسمائة واذا استوفى في احدهما الخمسمائة لا يشارك
الآخر **شهادة باع هذا المحدث باع حذها وبعها ولم يقول لاهله حذها وبه حقاها يقبل**
قال كواهي درهم يقبل وكواهي درهم لا لا وعدا الآء لا يعرفون بينهما يقبل شهادة حذر على
الولادة وشهادة امرأة فيما لا يملك عليه الرجل قبل شرط لفظ الشهادة وقيل لا والشهادة
على الافلاس ان شهدا ويقول لا انكاهه بالاسوي ثياب ليله ونهاره **الفصل الرابع**
رجوع عن الشهادة **قال يقوم اشهدوا ان الشهادة التي شهدت بذلك**
عند القاضي لئلا على فلان بكذا في زور باطله لا تبطل شهادته بذلك لكونه في غير مجلس القاضي
ولو رجع في مجلس في غير القاضي الذي شهد عنده رجوعه صح لو قام الشهود عليه البيعة على رجوعه في
غير مجلس القاضي لا يقبل وعند القاضي آخر يقبل ولو ادعى رجوعه مطلقا لا يقبل وان لم يكن مدعى الرجوع
بيعة واراد استخفافا للشهادتين ادعى رجوعه مطلقا او في غير مجلس القاضي لا يخلو وان ادعى في مجلس

س

بلد

القاضي يستخلف لقوى على الشهادة الرجوع عند القاضي ولم يدعى القضاء بالرجوع لا يبيح الا اذا
 لقوى الرجوع والقضايه ولو اقر ان المدان عند القاضي انهما رجعا في غير المجلس القاضي
 يبيح ويجعل الاقرار بمنزلة الانشاء شهدا على رجل فلم يقض بشطراهما حتى شهد رجلان عليهما
 انهما رجعا عن تلك الشهادة فان اللذان اخبراهما بالرجوع ممن يبيحهما القاضي ويعود لهما
 وقف الامر ولم ينفذ شهادتهما شهدانه سرق من هذا ثم قال اغلظنا او او قلنا بل سرق
 من هذا لم يقض بهما اصلا لانهما اقرتا بالخطأ شهد الرجل ثم اقر فيهما قبل القضاء بهما او
 يعين وقالوا نعمان كانا عدلين غير متهمين قبل ذلك منهما شهدانه ابرار ان لم يطق
 نفسها وآخرا انهما طلقت نفسها وذلك قبل الاقرار ثم رجعا فافضما على شهود
 الطلاق لانهما ابتعا السبب والتفويض شرط كونه سببا وعلى هذا اذا شهدا ان جعل عتق عبد
 بيد فلان وآخرا ان انه اعتقه ثم رجعا ولو شهدا انه ابره بالتعلق وآخرا ان
 المأهور عتق وآخرا ان على وجه شرط رجعا فافضما على شهود التعلق شهدانه باس
 عبد خمسمائة السنة او قال حالة وآخرا ان سنة وقيمة العبد مائة والبايع نحو الاجل
 ففرض بذلك ثم رجعا فالبايع باختيار ان شاء رجع بالثمن على المشتري لا الاجل وان شاء
 ضمن الشاهدين قيمة العبد حالة فان ضمنهما رجعا بالثمن على المشتري اذا حل الاجل
 لانهما باوا الضمان فاقام مقام البايع واذا ارجعا على المشتري لطيب لهما قدر مائة ويصدقان
 بالفضل وبمثل لو شهدا بالبيع خمسمائة وقضى القاضي ثم شهدا ان البايع اخر الثمن ثم رجعا
 عن الشهادتين جميعا ضمن الثمن خمسمائة عند الاقام كما لو شهدا باجل دين ثم رجعا
 ثم العبد في الرجوع لثمن يبي على شهادته لا الرجوع من رجع حتى لو رجع احد شاهدين ضمن
 نصف المال ولو رجعت امرأتان وبقي رجل ضمن نصف المال ولو رجعت واحدة فربح المال
 وان رجع واحد من ثلثة لا يقض شيئا فان رجع اخر ضمن نصف الحق شهد رجل وعشرة نسوة
 فربح ثمان فلا ضمان وان رجعت تاسعة فعليه ربع الحق وان رجع الحق فله نصف
 الحق وعليهن خمسة اسداس عند الامام وعندهما نصف عليه ونصف عليهن وان رجعت
 دونه فعليه نصف الحق وان شهد رجل وثلث نسوة فربحوا فعليه خمس وان وعليهن
 ثلثة اثمان وعندهما نصفان ولو شهد رجلان وامرأة فربحوا فافضما عليهما دون
 المرأة عندهم **شهادة العفو عن القصاص ثم رجعا لم يقض**

امر حانة

كان

ضمنا

باب ما يقبل شهادته وحلا يقبل وفيه ثلث

فصل في شهادته العبد والمطابق والبصير والذكي والنساء واهل السجون وغير ذلك
فصل في شهادته الحضم او من ينام كالوصي والوكيل وغيره **فصل** في شهادته الفروع **الفصل**
الاول شهادته العبد والبصير فيما لا يخبره الا الصبيان يقبل عند مالك وشهادته رجل وامرأة
 يقبل في الطرد ويقبل عند شريح وكل ذلك بخلاف مذهبينا شهد العبد لمولاه فرددت ثم شهد بها
 بعد العتق بالنطاح يقبل ولو شهد المولى للعبد بالنطاح فرددت ثم شهد له بعد العتق لم يجز
 لان المردود من لم يكن شهادته محمل للملك شهادته لمولاه ثم شهد بها بعد العتق قبلت لا يقبل
 شهادته لزوجته الامه محمل لزوجته شهادته بها بعد ما بانته جازت اعان عبد في عرض مولاه
 ولا مال له بسواه شهد هذا المولى لا يقبل عبد في يد رجل فاستخذه رجل بالبينة ثم استخذه
 آخر منه بالبينة ثم ظهر شهودا احدهما عبيدا فان كان شهود الاول ردوا العبد على المشهود عليه
 الاول وان كان المشهود الثاني فعلى المشهود عليه الثاني فمضى مع اقراره لم يمسك او غلام ثم بلغ
 او عبد ثم عتق فشهدوا جازت شهادته لونه الميت من عتق الذي لا يقبل وعلى المتاع من شهادته
 الاخرس لا يقبل في حادثة ما شهادته في النسب وغيره لا يقبل اذا كان عند النخل والاداء
 فان كان بصيرا عند النخل لا الاداء فكذا عند الامام وعندهما يقبل الا في الطرد والقصاص
 شهادته الخفي مقبولة كذا الا تلف لان ترك الختان لا رغبة عنده لا يوجب الفسق وبعد الكهنة
 محجة لا رغبة شهادته ولد الزنا مقبولة اذا كان عدلا لشهادته من حجت ساعة ويقضي ساعة
 يجوز في حال صحته وقيل قدر يوم او يومين شهادته اهل السجون بعضهم على بعض فيما يقع في
 السجن والصبيان فيما يقع في الملاعبة والنساء فيما يقع في الخانات لا يقبل **الفصل**
الثاني في شهادته المذموم شهادته الوصية لميت والورثة كلهم كبا لا يجوز لان القبط
 في الدين والوديعه حتى يائر الغريم والمودع وشهادته يدين على الميت الاجنبي والوارث
 كسبه لا يصح يقبل لعدم التهمة وشهادته كسبه لا يقبل لان القبط في الدين والوديعه حتى يائر الغريم
 اذا شهد للموكل قبل الخصومة وقبل القضاء هو كالتقيد عند ما خلا لانه يوسف به
 وتم بالخصومة فخر القاضي فحاصم الوكيل المطلوب بانف درهم ثم اخرج الموكل عن الوكالة
 فشهد للموكل على المطلوب عاتية ديناً جازت وبشده لو كان بعد ختم القاضي فحاصم الموكل
 عاتية ديناً جازت فاما كان للموكل على المطالبين فحاصم الوكيل بالوكالة لان في نفسه انما يقبل
 صا الوكيل

لان المردود كان شهادته
 وكذا العتق او المكاتب
 اذا شهد فرددت ثم شهد
 بها بعد العتق او بعد العتق
 جازت ٤ ٤ ٤

بالفروع واقام البيعة
 على الوكالة ثم عزله الموكل
 فشهد على المطلق

فصل في جميع حقوق الموكل على عاتية فاذا شهد بالذم عليه فحسم فيه وفي الاول
 عدم القاض بوكالة ليس بقضاء فلم يبر خصمنا في غير ما وكل به وهو الدراج فيجوز شهادته بعد
 القول في حق آخر شهد البايك لثبوت على الشفع بتسليم الشفعة بعد تسليم الدار لا يقبل وان
 لم يخاصم مع الشفع شهادته اجبة الوحد الاسناد في تجارته وغيره اجبر ميا ومه كان
 او مشاهرة او مسانحة وشهادته الاجبر المشترك مقبولة شهد اثنان على ابها بطلاق
 امهما ان كانت كجدا ان ادعت لاول وشهدا على امرأة ابها امها ارددت وهي
 تنكر فان كانت امها حية لا يقبل وان كانت ميتة فان تجد الاب يقبل وان
 ادعت لا الشهادته لولا البنت لا تقبل لان لوقض له لا يجوز الشهادته لابييه من الرضا
 ولا ينيده يقبل اقروا ثمان يدين على الميت فلم يقض القاضي عليها حتى شهد اثنان
 لوت الدين وثبت عليها وعلى غيرهما من الورثة ولو قضى عليها ثم شهد الاكاذب
 لو قذف السنانا ثم مع نفر آخر شهد على المقذوف بالزنا فقبل القضاء رما على
 القاذف يقبل وبعد لا

الفصل الثالث في السهولة على الشهادة

اقول ما يكفي في الاشهاد ثلث شينات ومثل شهد عندكم بكذا
 فاشهدوا على شهادته بكذا وفي الاداء ثبت شينات ومثل شهد ان فلانا غدير
 بكذا واشهد على شهادته برانا اشهد على شهادته بذلك قوله في الاشهاد والاشهاد
 اشهد على كذا لا يصح في المشهور الا رواية عن ابي يوسف قال ابو جعفر لو قال في الاداء
 اشهد على شهادته فلان بكذا كفي بلا زيادة ثبت شهادته الاصلين او اشهد
 الفرعان على شهادته بكل واحد من الاصلين عدنا وعدنا شافعي لا بد من اربعة
 يجوز الاشهاد على الشهادة وان لم يكن بالاصول عذر من مرض او سفر وانما
 بشهادة العذر عند الاداء ولا يصح الاداء بلا عذر بالاصول في الاصح شهادته الا من
 على شهادته الاب مقبولة قضائية لا يقبل عند ابي يوسف خلافا لمحمد لا يجوز وعلى
 شهادته الفروع حتى يسيروا بالاصول الى آياتهم واجدادهم ينبغي للقاضي ان يسأل
 الفروع عن عدالة الاصول فاذا اعتدوا اجاز تعديهم اياهم في الاصح ان كانت عدالة
 الفروع معلومة فان لم يكن يسأل عنهم القاضي فاذا ثبتت عدالتهم ثبت عدالة
 الاصول وانما يصح تعدي الفروع لان نقل الشهادته ينهي حكم النيابة فيصير اجنبيا

الميت في
 يقبل

ويصح تعديلهما من صاحب ولا يتهم فيه كما لا يتهم في شهادة نفسه وان
قال الفرعان لا يخبرك لا يقبل شهادتهما وعن ابي يوسف انه يقبل شهادتهما او
يسأل عن الاصيل وتو قال لا يعرفه احد من موام لا يقبل في الاصح ويسأل عن الاصيل
وتو قال الفرع انما يتهم في الشهادة لا يقبل شهادتهما على شهادته لكونه جرحا للاصل
لذا قوطط لا يخبرك في المشهور وتو قال الاصيل الفرع عن الاداء بعد ما امره لارواية فيه عن
المتقديان واختلف المتأخرون فيه **س** شهد الغيبة المفلس جازت جرحا
ثم شهد احد ما على الآخر تقبل ان كان عدلا رجلا لا تحسن الدعوى فاما القاضى
عدلين بالتعليم ثم شهد العدلان على نكاح الدعوى والخصومة يقبل شهادة عدل في حال السلطان
جائزة قال الفقيه ابو الليث بن ابي اسحق بن عبد الغني جازت ومثل يزيد بن معاوية لا
يشهادة من يلعب بالشطرنج ولا يورد القمار ويتورع عن الزور يقبل قال المدعي
بما يثبت ثم اقامها لم يقبل عند الامام وعند محمد يقبل قال لا اعلم لا حجة او حقا ثم
ادعى حقا وجازت بحجة قبلت منه احتاج ان يخرج الشهادة الى ضيعة اشكتها فاستاجر
لهم دروب وركوبهم ان لم يكن قدرة المسبوق ولا مال يستكروا به تقبل والا لا طعن المدعى
عليه في الشهادة انهم عبيد فعلى المدعي اقامة البينة على حريتهم وتو قال ما محمود وان
في قذف فعلى الطاعن البينة شهد الفرعان والاصدان خراسا وعميا وارثا او
فسقام يقبل **باب الشهادة بالنسب والطلاق**
والطلاق الشهادة بالشبهة في النسب وغيره بطريقتين الشهادة الحقيقية
والحكمية فالحقيقة ان يشهد بسمع من قوم كنية لا يتصور نواظيرهم على الكذب ويشترط
فيه التواتر والعدالة والحكمة ان يشهد عند عدلان من الرجال او رجل
وامرأتان بلفظ الشهادة الشهادة انما تجل بالشبهة في اربعة النسب والطلاق
والقضاء والموت ولكن الشهادة في الثلاثة الاول لا يثبت الا بخبر جماعة لا يتوهم
نواظيرهم على الكذب ويخبر عدلين بلفظ الشهادة في الموت بخبر العدل الواحد وقال
ابي يوسف بخبر العدلين وان يكون موثورا مشهورا نظر الرجل الى القاضي في مجلسه والناك
عند فقال هذا القاضي وسعيه ان يشهد انه القاضي على اسمه ونسبه او اثبت رجلا وشهد
عندك عدلان فقالوا انه فلان بن فلان وسعك ان تشهد به وان لم يشهد عندك احد

لم

لم

ولم يشهد
مما فيه شك
ورفع في فقه

66
ان فلان بن فلان وسعك ان تشهد به فلان بن فلان ولم يور كما الاب وعلم ان
اباه مات وترك هذه الاربعين اثنا يقبل في النسب لا الميراث شهد عدل عندك ان
فلان بن فلان قال ابو يوسف في وسعك ان تشهد بذلك وقال الامام لا حجة يفتح
في قلبك انه كذلك شهد اثنتان انه طلق امرأته والزوجة غايبة لا يقبل وان شهدا
عند المرأة حلق لها ان تعتد وتنتزع وجه وكذا اذا شهد عند عدل واحد الشهادة
والاخبار عند رواية المرأة كالشهادة والاخبار عندها ولو شهد عند عدل ان اثنان
عن الاسلام فقيه روايان واذا اخبها واحد عدل بموت حلق لها ان ينتزع وجه
واذا سمع منه اثنان حلق لها ان يشهدا واذا اخبها عدل بموت الزوج الغايب واخبر
اثنان بحبوت فان كان الذي اخبها بموتة اخبها بموتة الموتة او شهد جنازة فيها
ان تنتزع وجه وان كان اللذان اخبها بحبوتة قد ارباها بارتخ الاحق فشهادتهما اولى
اثنان ان زوج فلانة مات او قتل واخرا ان حتى قال الشهادة على الموت اولى ورخص
موت رجل من ارض اخرى فضع وثقة ما يصنعون على الموت فعلى من انسان هذا
الضبيح لا يسعه ان يشهد على موته مشهورا وقال لا يعاين موته لا يجوز الشهادة
على الوقف المشهور بالشبهة جاز على اصل الوقف لا بشرائط وقبل لا يجوز الشهادة على
الوقف بالشبهة لانه لا بد من بيان الجهة **فصل في الشهادة**
على النكاح شهد ابر رجل انه استقرض من فلان يوم كذا او صنع في مكان
كذا فاقام المشهور عليه بينة انه لم يكن في ذلك اليوم في المكان الذي ذكره الاولان وكان
في كان كذا لا يقبل هذه الشهادة لقيامها على النفي قال عيسى بن ابراهيم لم ارجع العام فقال
تحت شهادته ضحي العام بالكوفة لم يعنى خلا فالحج شهد على رجل انما سمعها يقول
انسح ابن الله ولم يقبل قول النصارى فبانت امرأته والرجل يقول وصليت بقول
قول النصارى يقبل الشهادة ويقع الفرقه وتو قال لا سمعنا ذلك ولم نسمع غيره لم
يقبل **فصل في بيع الثمرة** من الامام اهل مدينة اخرى وقالوا كذا جميعا شهد
شهود ومن غيرهم ان يوم لم يكونوا وقت الامان فيها جازت شهادتهم حلف رجل
ان لم تجتني صهرتني الليلة ولم اكلها في كذا فامرأة طالق ثلثا فشهد انه حلف
بكذا ولم تجتني صهرتني الليلة ولم اكلها في ذلك الوقت وقد طلقت امرأته تقبل لان المقصود

شهادة على حجة
وليس موته

ما ضلوا باهل
مدينة

اثبات الثلث كما شهد الله اسلم واستثنى وآخر ان الله اسلم ولم يستثنى يقبل على اثبات
 الاسلام لان المقصود بحول اثبات الشرط بالبيعة وان كان نفيها كما لو قال لعبد
 ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فقام العبد البيعة انه لم يدخل **س** ثبت
 وازد وارث لاعداء غيره يتلقون القاضى متى شرب من شره الى ان كان ممن يجب
 بغيره كالخمر والخنزير والتم لا يدفع الى ان يشهد انه وارثه لا وارث له غيره لا يقبل ما لم يترك
 اهلته فيقول الله ابني او ابوه ولو ذكر اهلته ولم يذكر ان وارثه ليس بشهد انه مات
 وترك ميراثا له ولم يشهد على عده الورثة لم يقبل عن محمد بن سلمة العدل من
 يجنب المستسنعان ويكون يقظة يعني لا يكون سليم القلب بحيث يلتبس عليه
 الامر ولا يشعر العدالة بسقط بنهاية الصلوة عن او قال لما ترك الجمعة بغير عذر
 مرة سقطت العدالة عند اطلوائه وعند السجدة لاحتج به ثلثا متواليات اعتاد
 شتم ماله بكنه واهله كل ساعة وكل يوم سقطت عدالة شرب الخمر بغير الاعتدال
 قاله حاتم الدين الذي اذا سكر لا يقبل شهادته من مجلس **س**
 الخمر على الشراب لم يقبل شهادته وان لم يشرب حتى احتلم لا يقبل شهادته
 ما لم يبال عنه ولا يتردد بقاءه بعد البلوغ قدر ما يقع في قلوب اهل المسي ومحلته
 انه صالح كذا الغريب تزل يقوم وقد بعضهم ولكن بسنة أشهر بعضهم بسنة وبه يقف
 الذكر وهذا شاهد عدل لا قيل بصرح وان وجلا فاسقا يقول الله اعلم واذا خرج
 ما ينبغي ان يقول خرج شهود كل بل يقول في شهود كل او لم يجد شهود كل ترك الشاهدان
 من حد من الحدود الاربعه قبلت ولو غلط في حد لا شهد ما قلنا به كذا لم يقف
 ما لم يثبت القاضى ونسبها الى ابيه وجعل كذا من شهدا على فعل ولم يسمها الفاعل
كتاب ادب القاضي في التقليد والقول وما يكون حكما وما يدخل
 في الحكم ثم مسائل العود والتفصيل والملازمة مسائل الجلس بالدين مسائل بيع مال
 المديون وولاية القاضي مسائل علم القاضي في غير المص وما ينص على مسائل قضاء
 القاضي في المحل فيه نسخ التيميم من القاضي والحكم مسائل كتاب القاضي الى
 القاضي والتعريف مسائل التعديل والرجوع مسائل دعوى الطلاق والعقود مسائل القضاء
 على الغائب **في التقليد والعرف** في التقليد القضاء والامانة

عدله جماعة وحرط اثنان
 خارج اولاً

شهدا فقالا

يستبه

وما لا يدخل

بالشرط مضى فالمدعى وقت في المستقبل جاز بان اذا قدم فلان فانك تافه بعت كذا
 واذا قدمت بعت كذا فانك ابيه ما او قال ان قدم فلان او ان قدمت فاما تعلين
 الحكم بين الغائب بان قال اذا قدم او ان قدم فلان فاحكم بيننا في هذه الحادثة
 لم يصح عند ابي يوسف وبه يفتي وفيه خلاف محمد وتعلين غل القاضى بالشرط بان قال
 اذا وصل كتبه اليك فانت معزول قيد بصره وقيل لا به يفتي قلنا انسانا او القضاء
 يوما او مجلسه هذا يناقض السلطان والامام الا كره فوض قضانا حية الى اثنين
 فقطض احدهما لم يخرج احد وكيل يبيع قلنا قضانا بعت كذا لا يدخل فيه القرن ما لم يثبت
 في مشوره البلية والسواد قول القاضى ثبت عند كذا حكم في الاصح يوم الموت لا
 يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى ان اياه مات يوم كذا وقضى له ثم ادعت امراته
 النكاح بيوم بعت يقبل ويوم النكاح والقبول لا يدخل **س** سلم احد الخصمين
 عن القاضي لا ينبغي ان يزعم عن قوله وعليكم بفتي ان يقوم على رأس القاضي جلوا
 يمنع الناس من اساءة الاجر طلب المدعى عليه ان يسأل المدعى ان وجه يدعى سأل
 القاضي لو انه لا يجهر على بيان السبب الدعوة الخاصة التي لا يجبرها القاضي هي التي لو
 علم المضيق ان القاضي لا يجبره بترك الدعوة لا بأس ان يقضى وهو متكبر ولا
 يقضى وهو متسخط ويكره ان يفتي للمخضوم وقيل لا بأس بما يكون معلوما وان كان
 شاكرا ينبغي ان يقضى شهوة من اهله قبل ان يجلس للقضاء فكل من جاء اولاً فهو اول
 بالتقديم الا التوابع فانه لا بأس بتقديمهم الا اذا كانوا كثيرين يفرق بين اهل المهر فخير
 بحفظ الثوبة والاخر ان يقضى جنب اجماعة لئلا يفتي التامة في السجدة لا يكره عندنا واذا
 اجلس للقضاء لا يسلم على الخصوم ولا الخصوم عليه **مسائل العداوى**
 المدعى اذا طلب من القاضي احضار خصمه وهو خارج المص ان كان الموضع قريباً
 بحيث لو ابتكر من اهله امكنه ان يحضر مجلس القاضي ويجيب خصمه ويثبت في منزله
 بعدة محجة الدعوى كما كان في المص وان كان بعد من ذلك قيل بامره باقامة البيعة على
 موافقة دعواه لاحضار خصمه والمستور في هذا ليس فاذا اقام يا امراسنا ليجز
 خصمه وقيل يحلفه القاضي فان نكل اقامه عن مجلسه وان حلف يا امه باحضار خصمه
 فالت القاضي ان زوجي يريد ان يغيب فخدمه وحلفا كفيلا ينصفني لا ياخذن عند الامام

واستحسن ابو يوسف لا ذلك في نفقة شهر رقاً بالناس وعلى قياس قوله
 لو فعل القاضى في سائر الايام لا بعد قال لا امرأة كفلت كمن نفقت كل شهر
 لا يلزمه الا شهر واحد ولو قال انما من كل ايام يلزمه كل مئة قال المدعى
 بینه حاضرة وطلب ان يأخذ من المدعى عليه كفلاً يأخذ الا ثلثة ايام او المجلس
 الثاني معرفة كان المدعى عليه او مجهولاً او المال حقيقاً او خطياً وعن محمد لا يأخذ
 المعروف ولا في المال الحقيق وان كان المدعى عليه غريباً لا يأخذ منه كفلاً وكذا اذا
 قال يتبين غيبته وتاثيره الكفالة ثلثة ايام وكيفية التوسعة الا امر على المدعى
 لا يستلم الكفيل المدعى عليه في حال فيبصر المدعى عن الاثبات بالبينه فانما يستلم المدعى
 بعد وجود ذلك الوقت حتى لو اخطأ المدعى البينه قبل ذلك يجب ان يطلب الكفيل
 الى شهر انما يطلب بعد مضي الشهر لا قبله لانه توسعة الامر عليه كمن لو عجل الكفيل
 صح ادعى المدعى عليه البراءة من الدين وقال في بيته حاضرة يؤجل ثلثة ايام او
 الى المجلس الثاني ولا يستوى حقه للحال والتقديم ثلثة ايام لان القضاة كانوا
 يجلسون في ذلك الزمان في كل ثلثة ايام ادعى المشتري العيب وقال يتبين حاضرة
 لا يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البائع او يعطي المشتري بيته فان قال يتبين غيبته
 يستخلف البائع فان حلف جبر على دفع الثمن وان نكل حكم بالعيب اية المدعى عليه
 اعطاء الكفيل ما امر المدعى به لا زمة وهو ان يدور معه حيث ما دارا ويبعث
 معه اميناً حتى يدور معه حيث ما دارا ولا يجلسه في موضع ولا يشغل عن التصرف
 بل ما يتصرف والمدعى يدور معه واذا انتهى المطلوب الى داره فاما ان ياذن
 المدعى في الدخول معه او يجلس على باب داره ولو كان المدعى عليه امرأة قيل
 يستأجر امرأة فتكاد زهرها المرأة وقيل له ان يلازمها ويجلس معها ويقضي على ثباتها
 بالنها فاما بالليل فتكاد زهرها النساء فان هربت ودخلت حربة لا بأس ان يدخل
 الرجل اذا كان يأمع على نفسه في ذلك ويكون بعيداً منها بحفظها بعينه فان قال
 المدعى هذا الكفيل الذي اعطى غيرة على اعطاء الثقة والثقة ان لا يخفى
 نفسه ولا يهرب من البلد بان يكون له دار موعوفة لا يسكن بكراً يترك ويهرب
 ثم انما يأمره باعطاء الكفيل او احل المدعى ويدور لا وقيل ان كان المدعى جاهلاً بذلك

وكذا الكفيل في

فالتحاشى بطلب ان يعطيه كفلاً بنفسه وبالمدعى به وهو ما ينقل ويحول فالتحاشى بطلب فان
 آية امره القاضى ان يلزمه وان يلزمه ذلك الشئ حتى يأخذ منه كفلاً بهما وان كان المدعى بعقاراً
 لا يطلب الكفيل بالمدعى ولو لم يكتف بالكتفيل بالنفس والدمعاه وطلب وضع المنقول على يد
 عدل ياتى في مسائل الحيلولة من كتاب الدعوى طلب بنفس الدعوى ان يأخذ من المدعى عليه
 وكيفية الخطو بطلب القاضى لكن اذا انزله لا يجبره عليه
 تجس في الدين كلها قرضاً او غصباً او ثمن مبيع او مهر او لا تجس في اول ما يتقدم اليه
 ويقول له قم فارضه فان عاد اليه جسته تجس بتفصيل الدين وكيفية اذ اظهره المطلب سواء
 فيه الرجال والنساء وان يكون بينهما قرابة او لم يكن الا انه لا تجس الوالدان وان
 عتوا الدين الولد ولو امتنع الوالد عن نفقة اولاده الواجبة عليه جسته القاضى لاجلهم توزير
 المدعى ان كان له عقار تجس ليبيع وان كان لا يشتري الا بثلث قليل قال هديون
 ابيع عبدي هذا واقض حقه يؤجله القاضى يومين او ثلثة ولا تجس المحبوس بالدين يمتنع من
 الاكتساب فيه في الاصح ولا يخرج الاحكام ولو احتاج الى الجاه لا بأس ان يدخل زوجته
 او جارية السجين فيطأها حيث لا يطلع عليه احرفان سئل المدعى رجل تجس
 المطلوب حتى يجرى بالآخر واجل ثلثة ايام فان جاءه والا فخل سبيلاً لا يخرج طمعة ولا
 عيب ولا جنازة قريب ولا بعيد لا لولد ولا لوالد الا اذا لم يوجد من يمسكها او ينفذها
 ولا تجزى من السجين فاضناه المرض وليس هناك من يجزىه اخرج من الحبس ولا يقرب
 المحبوس ولا يقيد ولا يؤزر الا اذا احتال في الزوج والحرب فيمنع بوقته القاضى بالسوا
 حتى ينتهي عن ذلك فمن الزوج اذا جسته المرأة بمهرها او بدين آخر فقال الزوج للقاضى
 احبسها مع فان لي موضعاً في الحبس لا يجسها مع بل في بيت الزوج المحبوس اذا سمع
 عنه القاضى بعد مضي زمان على ما ران علم فاجبره ان يمسكها وان اجبره ان يمسكها
 بسبيله وخبر العدل الثقة يكفى والاثنان احوط ولا يشترط لفظ الشهادة طلب المحبوس
 يمين الطالب ان لا يوفى له مدهم تحلفه القاضى فان نكل اطلقه وان حلف ابرجه
 يبيع القاضى ماله ويقضي ديونه عند ما رضاه
 واصلد ان الامام رضى عنه لا يركى القضاة بالخط ولا بالتقليد وما يريان ذلك واذاباع
 القاضى ماله او امر امينه به لتقضاء ديونه فالعراق على المطلوب لا على من باع حتى لو استحق

بنفس الدعوى 2

ايام 4

بغير 1

راجع باليمن على المطاوع وبرد عليه بالعيب لا يصح من باع ثم على قولها اذا باع ماله
 بثلثي دينار من الثياب حتى اذا غل احدتهما بثلثي دينار كان المدينون ثيابا حسنة
 يمكنه الاكتفاء بما دونه ببيع ويقض الدين ويشترى بالباقي ثوبا يكفيه سقط العدل على بيع الرهن
 فامتنع بجبر الرهن فان امتنع باع القاض بالاجماع وان غاب الرهن اجبر العدل
 وهذا اذا شرط البيع في الرهن فان شرط بعد عقد الرهن قيل لا يجبر فيه الاصح تجبر
 ايضا وكذا الوكيل المظن انه اذا غاب الموكل تجبر على الخصومة **في ولايت القاضي**
 للقاضي ولاية اقرار القطع من المقتطع للقاضي ان يقرض مال الغائب وان يبيع
 منقولة اذا خاف التلف لكن اذا لم يعلم مكان الغائب اما اذا علم فلا لانه ان يبعث
 الى الغائب وهذا يدل على ان للقاضي ان يبعث مال الغائب اليه اذا خاف عليه الثمن الاب
 اذا كان مفقودا مبذرا للمال فللقاضي ان يأخذ مال يتيم من بين ويضعه على يد عدل الى
 وقت حاجته او يلوغ **في المدة** تصلح قاضية فيما سوى الحدود والعبد والصبي والاعمى
 لا السلطان قضيه بنفسه جازا الا اذا كان غائب قضاه على الجور من طلبة القضاء والامارة
 لا يؤمر لان الخير في غيره الدخول في القضاء رخصة لمن لا يخاف الجور يأم من على نفسه الخيف
 والامتناع عنه عزيمة وهو المختار خواجه غلب على بلخ وقد واخاضها من الخوارج لم تجز
 وان قلدها من اهل العدل جاز مات السلطان لا يدخل قضائه القاض اذا ارتد
 ثم صلح فهو على حاله **مسائل القضاء العلم في غير المصروحا بتصل**
 المصروحا لنفاذ القضاء في الاصح وعن ابو يوسف لو ان ليس بشرط وتبني عليه مسئلتان
 احدهما لا يجوز للقاضي ان يعض عماران قبل التقلد او في غيره المدة الذي هو قاضيه
 عند ابيه حنيفه وقال لا ذلك وان كان قاض الرستاق الى القاضي لا يصح في ظاهر
 الرواية والثانية اذا علم القاضي في الرستاق بما دونه ثم اراد ان يقضه بدل العلم
 ففي ظاهر الرواية على الاختلاف الذي علم قبل تقلد القضاء شيئا بعد سمع القاضي
 يقض في الرستاق محل يسهل ان يشهد من امر القاضي علم الامام انه ليحبه وعرض
 ابو يوسف لا قالوا ما قاله الامام اقبس وما قاله ابو يوسف في احوط
مسائل قضاء المجتهد قين العبرة في هذا الشبهة الدليل بحث لا يكون
 خلافا للنقل لا مجتهد والاختلاف حتى لو لم يعرف اختلاف لكن اشتهر ولبه ولم يكن

بقوله
 استعملوا في بيع
 ما بطل جلد

الملك

كأنه قضى

قطعاً فقط القاضي على خلاف المذهب يجوز وعلى العكس لا يقضى في مختلف فيه لقضاء
 ولم يقضه خلاف الشافعي اما المعتمد اختلف في الصحابة فقه في مسئلة الاستيلاء لا ينفذ لانه
 لم يثبت فيها اختلاف الصحابة وقيل ينفذ لا خلافا في العلم فيها استولى المشركون على
 المسلمين فاخزوه بعسكرهم ثم دار الاسلام ثم استنقذ منهم جيش المسلمين قبل احرازهم بدار
 الحرب رد على صاحبه وكذا لو لم يعلم الامام حتى قسمه بين من اصابه فاقسمته باطله والمقتار
 مروود الى صاحبه وان علم الامام احوال ورأى ان احرازهم بالعسكر يكون تاما وقسمه بين
 من اصابه من المسلمين ثم خرج الى خارجي يرضى ذلك غير احراز ما صنع الامام ولم يطله
 فان العلماء اختلفوا في فصلين احدهما ان اموال المسلمين هل هو محل التمسك بالقره
 بعد الاحراز والثاني ان الاحراز فيه هل يتم بايد قبل الاحراز بالدار فاذا اجتمع القاضي
 واستقر رأيه على ان مال المسلم محل التمسك بالقره وان القره يتم بالاحراز بالعسكر
 وامضى الحكم كان ذلك من اجتهاد في موضع فينفذ قضاءه بشهادة الفساق على عايد
 او بشهادة رجل واحد **في النسخ على غائب فانه ينفذ**
وان كان من حق القضاء غائب يقول ليس للفاسق شي
شهادة ولا للثقات في بار النسخ حكم القاضي في الخلع انه منج او طلاق كالحكم في سائر المختلفات
 لا خلافا في الصحابة فيه فقه يجوز انقاذ مزية الاب لا يجوز عند ابو يوسف وللقاضي الثاني ان
 يبطله وقال يحرم جاز ولا يبطله الثاني ولو قضى بشهادة الابن لا يبره او عكسه فاختلاف بينهما على
 العكس فقه في المأذون له في نوع انه لا يصير باذنه في النوع ينفذ لكن اذا قضى عند شرطه
 بان خوصه فيما تعرف في غير النوع المعين فقه في المجتهد في ولا يعلم بذلك لا ينفذ وان ذكر في
 السيرة الكبير رجل مات وله مدبرون حتى عنقوا ثم اثبت رجل ديناً على الميت فباعهم القاضي
 على ظن انهم عبيد وقضه بجوازه ثم ظهر انهم مدبرون بطل قضاءه وان كان مجتهدا فيه
 لعدم علمه بذلك حتى لو علم واجتهد فابطل التدبير جاز باع امته ولها زوج او باع مدبرة بعد
 موت سيدته او باع امه ولو لم يترافعا لافاض فجعيل بعه طلاقا واجاز بيع المدبرة وبيع ام
 الولد ثم ترافعا لافاض آخر امضى قضاءه الا في بيع ام الولد لان مجتهدا كان عليا وقد رجح
 وقيل اذا قضى بجوازه بيع ام الولد يتوقف على قضاء قاض آخران فقه بنفاذ ذلك القضاء ينفذ
 وان ابطال بطل وهو الوجه الاقوى بل يبيع الكتاب برضاة صحيح في صحيح الروايات في قضه

وهو يقصر المتفق عليه فوافق قضاءه فختلفا فشهدا شتان على رجل ان قد تزوج امرأة
فلا عنها الزوج من غير الكراه وحس ورتق بينهما ثم ظهر الشهود وعبد الله القضا بالفرق
لا يقول ان صادق فيما رويها به من الزنا صار مقرا بالقذف حتى يشهدا
بحودين في قذف تبا وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه وعليه ان يأخذ المال من
المقضي له وكذا لو علم انها عبادان او كافران او اعميان وقيل ينفذ فانه ذكر اذا افضى بشهادة
محدودين في قذف تبا كما علم عزلا او مات ورفع ذلك الا قاض آخر لا يراه امض القضا
الاول ولو كان المحدود هو القاض فقفى بغيره ثم رفع القاض آخر لا يراه فانه يبطل قضاؤه
وان راي جوازه امضاه وكذا شهادة الرجل لامرأة في الزوجان يعني لو كان الزوج شاهدا
او قاضيا فعلى هذا الوقف على الغائب وهو لا يرى ذلك لا ينفذ عنده حتى يه خلافا لها
قفى ثم راي بعد ذلك خلافا فينفذ عند الامام وبه يفتي وان فوض الشفعون المذهب
التقضاء بجواز بيع المذنب وشيخ البيهقي قبل انما يجوز اذا كان المفوض برس ذلك بان قال
لاح اجتهاد في الاصل لما يروى فلا لانه لو فعل المفوض بنفسه لا ينفذ لكن عند الامام
لو قف بنفسه ينفذ فيجوز تفويضه وبه يفتي الشفعون ليقضي برأيه جاز عند الكل في القاض
بمذهب فقهي مذهب غير اوقف به مع علمه بمذهب نفسه ينفذ عند الامام خلافا لها
الا اقف بخلاف رايه غلط فوافق بعض الاختلاف وقيل اذا قف بخلاف مذهب مع العلم به
لم يجز قضاؤه فيصاري الحاصل عن الامام في القضاء بخلاف مذهب مع العلم به رواه اجماع
وجوز القضاء في المجتهدين وان لم يكن عن اجتهاد في الاصل فقف في مجتهدين في شيخ البيهقي
ينفذ على المقضي عليه وينبع القضاء علما كان او جاهلا به راي بخلافه او لم يكن اما
المقضي له ان كان جاهلا فكله وان كان علما له راي بخلافه لا ينفذ عن ابي يوسف
خلافا لها والجاهل لو استغنى فقيها اعلم من القاض فقبل فتواه فهو على هذا الخلاف
لان الفتوى لا حق للجاهل كرايه وروى كتاب قاض القاض في حادثة لا يراه القاض المكفوب
اليه وهو يختلف فيها فانه لا ينفذ وان رويها اليه سجد ينفذ لان السجل محكوم
به دون الكتاب ولهذا ان لا يقبل الكتاب دون السجل شفعون المذهب ارفع شفعو
بالجواز اختلف الشيخ فيه منهم من قال لا يقضي له وانهم من قال يقضي له كاحد زوجين
وقيل قال ان صاحب محرم من وجب الفرقة فالقاض يفرق بينهما عند ابي يوسف ومحمد

ويطلب الا اذا هنا يقضي اذا طلب بما هو حق عند القاض وان كان المدعي لا يعتقد ذلك
وان كان المدعي عليه شفعويا والمدعي خفيفا يقضي بما هو مذهبها او مذهب القاض
بالاجماع ومنهم من قال اذا كان المدعي شفعويا بسالة القاض هل يعتقد هذا ان قال نعم
قفى له وان قال لا لا وهذا القول اعدل **في البيهقي المضاف**
قفى بامر وجبة بينهما وان لم تقض بطلان البيهقي صح القضاء وبطلت البيهقي فان كان
حلف بيمين مضافة فختلفت يمينه ان يعلم القاض بذلك حتى يقول قضيت بطلان
كل مامين حلفت بها والا يقضي بطلان تلك البيهقي فلا تبطل اخرى ولو قف بطلان كل مامين
بحاج الى الفسخ في حق امرأة اخرى عند ابي يوسف ولو قال قضيت بالنكاح بينكما صح وان
كان له ايمان فختلفت ولو لم يبطل القاض حتى اجاز نكاح فوضا بالفعل ثم طلقها ثلثا تزوجها
بنفسه ثم رفع الامر الى القاض فان علم بتقديم نكاح الفصول ومع ذلك قف بالنكاح بينهما صح
وكان قضاء بطلان البيهقي وبطلان نكاح الفصول وبطلان الثلث يعني وان لم يعلم
بتقديم نكاح الفصول وبطلان الثلث يعني وان لم يعلم بتقديم نكاح الفصول ينبغي ان
يعلم حتى يقضي بقضائه موضع الاجتهاد والبيهقي المضافة ونكاح الفصول يعقد البيهقي على جميع
النساء رايان قال كل امرأة تزوجها من طالق ففسخ البيهقي على امرأة تحتاج الى الفسخ في كل
امرأة عند ابي يوسف به فان روي عنه فبين حلف هكذا فترجع امرأة ولا يرى الطلاق المضاف
واقعا فترجع امرأة الا قاض لا يراه واقعا فقف بيمين النكاح وبقاء الحن بينهما ثم صار
الرجل ممن يرى الطلاق واقعا ثم تزوج امرأة اخرى بعد هذا فانه يسكن المرأة الاولى وتنفذ
الامرأة الثانية على راي نفسه فيفارقه لانه ثبت فيها الحن الآن ولم تجز فيها حكم وانفجار
بالفتوى قول محمد انه يكفي الفسخ على امرأة واحدة وعلى هذا اذا قال كل عبد اشترى به
الاسنة فهو حر فاشترى عبدا فخاصمه العبد واقام على هذه البيهقي بيمينه وقضى بيمينه
ثم اشترى عبدا آخر على قول محمد لا يحتاج الى اقامة البيهقي ثانيا خلافا لابي يوسف به اشترى
عبدا فشهد شاهدان انه كان حلف بعين كل عبد يشترى فاعتقه القاض ثم اشترى عبدا
آخر قال ابو يوسف بعين بالشهادة الاولى وقال الامام لاح فيقيم البيهقي ثانيا وقيل هل
نزع مسئلة الشهادة القاضية على عتق العبد قال لامرأة كلما تزوجت طالق ثلثا ثم
تزوجها ورفع الامر الى قاض آخر يري صحة نكاحها وحلها فقفى عليها ثم طلقها ثلثا وتزوجها

بغير زوج آخر هل يحتاج الى القضاء بحكمها نائياً اختلج المشايخ بناء على ان المنعقد بطلما
 لئلا يمين واحد يتجدد انعقادها كلاً وقم الحث ام المنعقد بها لئلا يمين
 فيحلف في البعض بوجود الشراعية ويبقى الباقية منعقدت فمن مال الى الثاني وهو الصحيح
 قال لا يحتاج ومن مال الى الاول قال يحتاج اما اذا عقد ايماناً على المرأة واحداً فقط القاض
 بصحة نكاحها تنفع الايمان واذا عقد على كل امرأة بيميناً واحداً لا تنفع الا اذا نسخ
 على المرأة لا ينسخ عن الاخرى واذا نسخ اليمين بعد الزوج لا يحتاج الى تجديد النكاح
 لان القاض لا يرفع طلاقاً واقعاً انا اليه ابطال اليمين السابقة حتى لو طهرها بعد النكاح
 قبل الفسخ محقق وكما يظهر الفسخ في حق من المرأة يظهر فيمن كان قبلها الا اذا عذر
 الفسخ الصحيح في التي طلقته قبل بان كالمراة المقصود بالفسخ خاتمة
 بالجل فيبطل اليمين في حق الرابع **سبح** فيه اختلاف
 المشايخ والمتأخرين ان ينسخ ويطلب اليمين لكن بين حكم المولا فرق وهو ان اذا
 رفع حكم المولا ان ينسخ فيمن كان في الجهر ففسخ حكم المولا المحكم فيفسخ
 في الطلاق المضاف وغيره وهذا مما لا يعلم ولا يفهم به كذا ينطبق على ابطال المهر من جهتها
 وقدر من ايمانها ما هو واضح من هذا وهو ان صاحب الحادثة اذا استغنى عن الامن
 اهل الفتوى فافتاه بطلان اليمين وبيع اتباع فتواه وروى ما هو واضح منه انه
 اذا استغنى اولاً وافتاه بطلانها وسو المسائل امرأة فان نسخ في حق اخرى وقد حلفت
 بطلاق كل امرأة فاستغنى فقيل اخر فافتاه بصحة اليمين فانه يفارق الاخر ويطلب
 الاول **سبح** علماً بفتوهم **سبح** ادعت على زوجها الطلاق او الكرامة الطرية واقرا الزوج
 والمولا ثم غاب يقضي على الغائب قضيه في مسئلة طلاق المكره على قولنا او قول الخصم نقض
 في النكاح بغير شهود قال محمد بن جازر ابو بكر بن الفضل لا يفسخ بقول مردوخ او مخالفة
 قول اصحابنا جازر اذا كان القاض من اهل الرأي والاجتهاد زناباً ام امرأة فراجع
 الى القاض فلم يفرق بينهما واقراها على ذلك فليس لقاض آخر ان يفرق فيفسخ لامرأة فرفع الى
 قاض آخر فاجاز له لم يكن الثالث ان يبطل لا ينسخ للقاض ان يقضي على الغائب
 والغائب باليمين ولو قضى نفذ وقعت للقاض حادثة اولوليت فاناب من هو من اهل
 الانابة وخصما عند وقضى له اولوليت جازر قضى للمام الذي قلن القضاء اولوليت الاحكام

الفسخ
 فلا يرفع الا بغير الآ
 ان سقنا لان فسخ
 اليمين على الحاتمة

وبينه 2

جازر القاض يعلم يقضي كذا القذف والقصاص والتزويج قضى بناه ويدين لم يفسد
 خاتمة اجتهاده الكتاب او الاجتهاد المشهور لا يفسد قضى بعينه الحد والخاصة به تعالى
 لا يجوز عزل ثم قل لم يحكم بما شهد عند الشهود حتى يعاد قاض رستاق لا يفسد
 عند الامام به ارتضى وقضى على الموجه لم يفسد **مسألة كتاب القاض**
الى القاض الى اخره ارسل رسولاً الى قاض آخر كما يكون كتاب
 القاض الى القاض واستدعى ذلك لم يقبله المكتوب اليه كتاب القاض الى القاض فيها
 دون السفر بل في مصر واحد يجوز قال للقاض كان لفلان على كذا ودعت اليه او برأه
 او وجهها اليه وهو في بلد كذا ولا امن ان ياتخذ بذلك المال اذا سرت الى ذلك البلد
 وشهودي هنا فاسمع منهم والكتب ياخذ كتاباً الى ذلك القاض فانه لا يجيبه فيقول
 الى يوسف حلماً فالحمد ولو قال جازر الاستيفاء ويحاصني ليستوني مرتين فالتان
 يسمع ويكتب اجماعاً ولو قال انه حافر فاسأله حتى لو انكر احفر شهودي لا يباله عن كل
 بالاجماع كتاب القاض في النقليات كالنوب والآية التي نزلت من بلاد بلخ
 لا يقبل بالاجماع وفي العبد الا بقر تقبل في المختار وروى الجوارى وسائر الحيوانات
 والعروض وعلى ما عليه المستأخرون يقبل في جميع النقليات كاتمة العقار والديون
 وبه يفسخ كتب القاض كونه كذا ولم يكتب الى فلان بن فلان لا يقبل ولا بد من
 كتابة اسم المشهور فيه كذا الكتابة اسم الاصول في القضاء بشهادة الفروع الى الكتاب
 الى المكتوب اليه فقال المدعى عليه سكت على هذا الاسم والنسب فالقول
 له وعلى الذي ان الكتاب ان يقيم البينة فيقال بن فلان الفيلاني فان قال الخصم
 انا فلان وفي هذا الحي او اهل هذا الرجل غير هذا الاسم والنسب يقول القاض ثبت
 عند فلان فان اثبت بالبينة انقضت الخصومة والافلا فترجل ان لفلان على كذا
 فجار رجل هذا الاسم والنسب وادعى ائمال فقال المدعى عليه به رجلاً آخر يصدق
 في القضاء ولا يقضي عليه او كتب الكتاب بقرأة على الذي شهد هو او يخبرهم بما فيه
 ويشترط ان يحفظوا ما فيه لان مؤخرتهم ما في الكتاب شرط الا عند يوسف الاخر
 ويرفع اليهم نسخة يكون معهم ويختم الكتاب بخبرهم وشهدهم ان كتابه الى فلان بن
 فلان قاض لم يذو هذا خاتمة عليه وعند يوسف الاخر اذا شهدهم ان كتابه

فإذا اختلفت القائلان ما طلقته فثلثا فلم يشترط الدعوى

وقيل لا يخلو في موضع ما لا يتقدم الدعوى كذا استدل الدعوى في التحليف على علق العبد
 انما الخلاف في اشتراط لقبول الاستبراء جارية ادعت انها حرة الأصل وأرض ذوال اليد
 انها اقترت بالرق وانكرت فالقول لها **س** قال يمين غايبة لا يملك احضارها
 فحلف اجابه القاضى الا ذلك يحلف القاضى ميمنا واحصى في الدعوى المختلفة وقيل هذا اذا
 كان السبب متجدا حلفه في مجلس القاضى ليس له ان يحلفه ثانيا ولو حلفه على قوم له ان يحلفه
 ثانيا على القاضى البصير العاقل المأذون له يستحلف ويقضى عليه بنبوله الفتوى في الاستبراء ستة
 على قولها يستحلف في دعوى التزويج ولا يستحلف الاب في مال البصير ولا الوصي في مال المتيمم
 ولا المتبني في مال الوصي المدعى عليه اذ لم يكن عليه وجه الصلاح غلط عليه البصير بذكر الاوصاف
 الكثيرة كحلف الاخرس ان يقال له عليل عذرا او ميتا ان كذا فيشبه به ان نعم ارض على
 آخر وثنا موقفا فاعلم لا يحلف في اظهر القول من لقى عبدا محجورا حقا يؤخذ به بعد العتق قال
 انكر يحلف **مسائل الفصل في الغايب** قال لامرأة ان طلق فلان

تحليف في
على

امرأة فانت طالق فادعت ان فلانا طلق امرأته وفلان غايب واقامت بيعة على
 طلاق فلان لا يصح في الاصح خلاف ما لو قال ان دخل فلان الدار فانت طالق فقامت
 بيعة انه دخل وهو غايب لان هناك ليس فيها ابطال حق الغايب فلا يكون قطع على الغايب قضاء في
 وقيل يصح في الاول البقاء وينتصب الحاضر خصما وعلى هذا ما يفتيه الناس انهم متى ارادوا
 اثبات شئ على الغايب من طلاق او بيع او نحوه يجعلون ذلك الشئ شرطا بوكالة حاضر
 مثل ان اراد رجل اقامة البيعة على بيع الغايب فيقول لغيره ان كان فلان الغايب
 باع داره من فلان بكذا فانت وكيل في اثبات حقوقي على الناس ثم الوكيل يحضر رجلا ويؤدى
 عليه اذ قد صار وكيل فلان بطلب حقوقه على الناس لوجود شرط الوكالة وهو بيع فلان وان
 لم يملك على هذا كذا فيبقى المدعى عليه بتعليق الوكالة ويكرر الشرط فيقيم المدعى البيعة على بيع
 الغايب فيقطع ببيع الغايب ووكالة الحاضر وهذا فتوى بعض المتأخرين لكن الاصح ان لا يقبل
 هذه البيعة ذكره زاده ان الحاضر انما ينتصب خصما عن الغايب باجماع ثلثة
 احدها ان يكون الحاضر وكيل عن الغايب والثاني ان يكون المدعى على الحاضر والغايب
 شيئا واحدا وما يدعى على الغايب بشئ يثبت ما يدعى على الحاضر لا محالة في هذا فتى على الحاضر والغايب

حتى لو احضر الغايب لا يلتزم له انكاره الثالث لا يكتفى المدعى بشئين مختلفين ويكون ما يدعى
 على الغايب سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر كحلفك عند فني هذا ايضا ينتصب الحاضر خصما
 عن الغايب ويقضى عليه بما جعلا اما اذا كان ما يدعى على الغايب قد يكون سببا لما يدعى على الحاضر
 وقد لا يكون ينظر لكان ما يدعى على الغايب نفسه سببا لما يدعى على الحاضر يقضى على الحاضر
 ودون الغايب حتى لو حضر الغايب وانكرت تحتاج الى اعادة البيعة وان كان ما يدعى
 على الغايب نفسه لا يكون سببا لما يدعى على الحاضر الا بالبقاء الى وقت الدعوى فانه
 لا يقضى لما يدعى المدعى في حق الحاضر ولا في حق الغايب اما انفسر الثاني وهو ان يكون
 المدعى على الحاضر والغايب شيئا واحدا وما يدعى على الغايب سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر
 لا محالة فيبان ذلك في ثلث مسائل احدها رجل ادعى دارا في يد رجل انها ملكه وانكر
 ذوال اليد فاقام المدعى بيعة انها له اشتراها فلان الغايب وهو يكفلها فانه يقضى بها حق
 الحاضر والغايب لان المدعى شيئا واحدا وما يدعى على الغايب هو البشارة بسبب لثبوت
 ما يدعى على الحاضر والثانية اذا ادعى على الآخر انه كفله عن فلان بما يدعى له عليه فاقتر
 المدعى عليه بالكفالة وانكر الحق فاقام البيعة انه فاب له على فلان كذا يقضى بها على الكفيل
 والغايب جميعا حتى لو حضر الغايب لا يلتزم له انكاره والثالثة اذا ادعى شفعة في دار فريده
 انسان فقال ذوال اليد هي داري ما شترتها من احد واقام المدعى بيعة انه اشتراها من فلان
 بالف وهو يكفلها وان شفعها يقضى بالشرا في حق ذى اليد والغايب جميعا اما الاصل
 الآخر وهو ما اذا كان المدعى شيئين وما يدعى على الغايب سببا لما يدعى على الحاضر بيات
 في ثلث مسائل رجل تزوج محصنا فقال القاذف انا عبده فلان وقال للمزوف
 بل كان اعتقك مولاك وله عليك حدة الاموار واثبت يقضى بالعتق في حق الحاضر
 والغايب لكون العتق سببا لتكليم الحاضر لا محالة الثانية رجل شهد عليه انسان ففكر
 المشهود عليه هما عبدان واثبت المشهود له لزم مولانا اعتقها قبل هذا وهو يكفلها
 يثبت العتق في حق المشهود عليه والمولى غايب الثالثة رجل قتل رجلا عمدا
 فادعى الحاضر من وليه لثبوت الغايب عفى وانتقل نصيب مالا وانكر القاتل واقام
 المدعى بيعة يقضى بها على الحاضر والغايب قال قيل يبطل هذا بعد بين حاضر وغايب
 فاقضى على الحاضر ان الغايب اعتق نصيبه وهو موكر ولو قس قصر يد الحاضر عن نفسه

الغايب

واقام البيته لا تقبل وان كان ذلك سبباً لتقصيرها كحاضر لا محالة لغير ورثه مكاتباً او حراً
قلت انما لا يقبل لها المقتضى عليه بالكتابة لان بتقدير احتياض التضمن يصير مكاتباً
على الحق وباختيار الاستسعاء على الساكت اما اذا ادعى شيئين وما يدعى على الغائب
فدريكون سبباً وقد لا يكون وبيان في مسئلتين رجل قال لعبد انسان ان مولاي وكلني
بان اجعلك اليه فاقام العبد بيته لمولاه فداعته بغير من حق قصيرها كحاضر لا محالة
العتق على الغائب ومحتاج الى اعادة البيته بانكاره الثانية رجل قال لامرأة الغائب
ان زوجي وكلني ان انتقل اليه فقامت بيته ان زوجها طلقها ثلث يقع لتقصير
يد الوكيل عنها لا بالطلاق لان الطلاق والعناق يتحققان بلا انفصال الوكيل بالكون
هناك ومكانه وبانفصاله بان يكون ابعد الوكيل فمن حيث انه موجب لانفصال الوكيل
ينتصب حتماً في قصير يد ومن حيث ان ليس يلزم له لا يقتضي بالطلاق والعناق
واما ما يكون شيئين وليس ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على الحاضر الا ببقاء الوقت
الدعوى بانه ثلث مثل اشترى جارية فادعى لغير البايح كان زوجها من فلان الغائب
وقد اشترى ولم يعلم بذلك وانكر البايح واقام المشتري بيته لا يقتضي بها الا على الحاضر
ولا على الغائب لان نفس النكاح ليس بعيب لا بتقدير بقاء وان شهدوا انها امراته
في الحال لا تقبل ايضا لان البقاء تبع للابداء والثانية اقام المشتري فاسداً بيته ان
باعه من فلان الغائب لا تقبل لا بطلان حق البايح في الاسترداد ولا في حق الغائب لان
نفس البيع ليس سبباً لبطلان حق الاسترداد لجواز ان باعه ثم فسخ البيع بينهما الثالثة
رجل في يده دار بيعت بجنتها وارض اخرى فاراد ان يأخذ المشتري بالشفعة فقار المشتري
للشفيع التي في يده ما هي دارك انما هي لفلان فاقام الشفيع بيته انما له اشترى
من فلان الغائب لا يقتضي بالشراء لا في حق الحاضر ولا في حق الغائب لانه اشترى
منه ليس بسبب الشفيع حق الشفعة الا ببقاء حتى لو فسخ الشراء واذا زال عن ملكه
لم يبق سبباً كما ينتصب اطراف خصماً عن الغائب اثبات سبب حقه فكذلك اثبات شرط
حقه اذ لم يكن اثبات حقه الا به فيصير بمنزلة السبب كما في مسألة حذرة العازف
طلب الشفعة فقار المشتري انما اشترى منها فلان واقام البيته ان قال هذا قبل الشراء
او انه وكله بشرائها منته لا يقبل اذ لو قبلت للزم الغائب البيع قيل على هذا

لوا دعى عليه انسان الدار التي في يده واجاب صاحب البناية وكيل فلان من الشراء
لا يندفع اخصومة عنه ادعى دينا على رجل فقضى القاضي عليه له بيته فغاب المقتضى عليه
او مات وله ورثة ومال من المصروف يد اقوام مقدرون بذلك للمقتضى عليه لا يدفع القاضي
من ذلك شيئاً الى المقتضى له حتى يحضر المقتضى عليه او ورثته ان مات لجواز ان الغائب
قضى دونه ومنه مخالفاً لما ذكره في الاصل لانه القاضي يقتضي لامرأة الغائب بالبيته
في مال الغائب اذا كان مؤتمنة مقراً بالنكاح والوديع فيفترق بينهما اراد
ان يقتضي على وكيل الغائب او وصي الميت يقتضي على الغائب والميت محضرة الوكيل
والوصي كذلك يكتب في نسخ المختصير ادعى على الغائب شيئاً ما ليس للغير من نصيب
وكيلاً عنه في اثباته عليه ومن ثمة القاضي فيقتضي به في ينفذ لان اختلاف من البيته
من غير خصم حاضراً قيل من حجة فاذا صار حجة في راي القاضي وقضى نفذ كالقضاء
بشهادة المجرى وخلاف ما لو كان المقتضى محضراً فادعى له يوسف رحمه الله لو غاب
العمالة في المصنف ادعى على باب داره فادعى ان حاضراً سمعت عليه البيته
وقضيت وعن محمد رحمه الله قال ينادى على باب امة ان احضر والاقضى عليه
فاذا فعل ذلك ثلث مدلت فقد عذر القاضي وجعل له وكيلاً ومضى عليه الحيلة
في اثبات الدين على الغائب ان يكيل للمدعى عن الغائب رجل بكل ما للمدعى
على الغائب ويحبه المدعى كفالته في المجلس فيدعى على الكفيل ما لا مقداراً بسبب الكفالة
المطلقة فيقتل الكفيل بالكفالة ويترك المال للمدعى على الغائب فيقيم المدعى البيته على
الغائب فيقتضي على الكفيل بالمال الذي ادعى عليه لا قدر له بالكفالة ثم يبرئ المدعى
الكفيل عن المال فيثبت المال على الغائب وهذا اذا كانت الكفالة بكل ماله على
الغائب ثم ادعى حظه راء اما اذا ادعى مؤثراً فادعى ان الكفيل بهذا المؤثر واثبت
لا يكون القضاء به على الكفيل قضاء على الغائب الا اذا كان بائناً الغائب واذا كانت
بكل ماله عليه كان القضاء على الكفيل قضاء على الغائب وان لم يكن بائناً ادعى
انسان على آخر والقاضي يعلم انه مسخر لاشي عليه لا يسمع اخصومة واثبت حظه راء
الجواز المسخر فقار اذا ادعى حاضراً على رجل وذكر انه خصم الغائب ادعى لغير الغائب
وتكلم بقبض جميع حقوقه على العموم وانكر المدعى عليه وكالة فاقام البيته يقتضي

القضاء على الغائب
بلا ضم رعايتان
يعني انه لا ينفذ وقيل
الا ان يراه محم

بوجاهة فدللت المسئلة على جوازها قال ذكر انه خصم الغائب ولم يقل ان غير المكمل
 لكنه عندنا محمول على ان الغائب لا يعلم بذلك اما اذا علم لا يثبت الخصم شرط القبول البيئته
 اذا اراد المدعى ان يأخذ من يد الخصم الغائب شيئا اما اذا اراد ان يأخذ حقه من غير ما كان
 كان للغائب في يده لا يشترط حضور الخصم فلا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل ما لم
 رتب الدابة في الطريق وقد اكرى الحاكم ان يكرها وعليه الكد فان لم تكن دفع الامر
 الى القاضي فان رأى القاضي بيع الدابة وقد كان المستأجر دفع الكد من بفرله اليه فامسك
 وجاء ثوبا فادعى ذلك على القاضي وادار ان يسترد بعض الاجرة كلفه القاضي اقامة البيئته
 على ما ادعى وفيه اشكال ان فيه اقامة البيئته على الغائب لكن عنه جوابات احدها
 ان القاضي ينصب وصيا عن الميت حتى يخاصم والثاني ان حضور الخصم انما يشترط اذا اراد
 ان يأخذ شيئا من يد الغائب اما في يده فلا كما لو غاب المشتري منقطع قبل نقد
 الثمن وقبض العبد وثبت ذلك بالبيئته عند القاضي بعه وبوفيه الثمن قال لا خسر
 احسن لفلان عن ما قضى له به عليه او ذاب له على وكجوه فتعول فعاب الامر فاقام المكفول له
 بيئته على الغائب لا يقبل القاضي حتى يحضر الغائب خلاف ما لو قل عنه بما له عليه
 فانه يقضي بالبيئته ولو كان المكفول عنه غائبا ثم في الفصل الاول اذا اقام البيئته القاضي
 ببلد كذا قضى له عليه بهن الكفالة او صدقة الكفيل بذلك يقضي القاضي بالمال على الكفيل
 والاميل **س** في البلد قوم صاطون فامتنع واحدهم عن العطاء لم يأثم وان لم
 يكن غيره صالحا يأثم وان امتنع جميع من صعد آمنوا به الا اذا كان السلطان بحيث يفصل
 الخصومات بنفسه القضي اذا لم يكن مجتهدا فعليه اتباع رأى الفقهاء ولو كان مجتهدا يشاور
 الفقهاء ويقضي بما يراه صوابا ولا يترك رأيه الا اذا كان غيره اقوى في الفتنة ووجوه الاستدلال
 فياخذ برأيه فبعض شهاب مستقيمة ثم قال رجعت عن قضائي او وقفت على تبليص من
 اليهود او قال ابطلت حكمي لا يعتبر والعقضاء قاض العال المكشوق اذا قضى
 فلما قضى آخر ان يبطل حكمه لا يحبس الاب واجد بدین الولد العال سخط الكفاية
 من بيت المال في يوم البطلان من الامم القاضي اذا عجز عن استخراج الحق من المطلوب له
 يستعين بالوالي مؤنة المسحق قبل في بيت المال ومن الامم على المتروك وانه اعلم
كتاب الدعوى من معرفة الخصم والمتقضى عليه والدفع

في الدعوى
 من معرفة الخصم

ثم فيما يترجح به احدي البيئتين ثم مسائل الدفع والتناقض قبل القضا وبعبارة
 ثم مسائل ايجلولة ودعوى النكاح اختلاف الزوجين في العزل ودعوى النسب
 ودعوى مال الميت وعلى الميت ثم التحديد في دعوى العتق ثم مسائل الاختلاف
 فيمن يكون خصما ومن لا يكون ومن يهيم مقتضيا عليه ومن لا يهيم وما يندفع به الخصومة
 وما لا يندفع ادعى المنقول فاقدر المدعى عليه انه في يده يقبل اقراره وفي العقار لا يقبل
 البيئته وان اكد ذوال اليد وليس للمدعى بيئته كلفه فان اكد باليد تخلف على دعواه فان
 اكد يومه بترك التعرض لكن اذا اراد المدعى اقامة البيئته لا بد ان يثبت اليد بالبيئته
 عين في يد رجل ادعى اخراثة ملكه اشتراه من فلان الغائب وعنده ذلك ذوال اليد
 فالقضي لا يبايئ ذوال اليد بالتسلم الى المدعى حتى لا يكون قضا على الغائب باقراره
 وهو عجيبه ادعى على المودع شريكا المودع من المودع لا ينتص خصما اذا اكد اشتراه
 بخلاف ما اذا ادعى الورثة ولو قال مدعى الشراء اشتريتها من المودع واعرف
 بالقبض منكم لا يندفع الخصومة ذى اليد اقام البيئته على دار في يدي رجل اخلاله وقال
 ذوال اليد اخلال فلان غصبته منه او دابته او دعيها او ضللت منه فوجدها او سرقتها
 منه فاقام البيئته اخلال فلان لكن لم يشهدوا على هذه الاشياء فذوال اليد خصم ولو اقام
 المدعى البيئته اخلاله سرقت منه واقام ذوال اليد البيئته ان فلانا او دعها اليه فهو خصم
 ويقضي لها المدعى عندهما خلافا لمحمد ولو قال غصبته مني او اخذ واقام ذوال اليد البيئته
 اخلاله وديعه في يدي من فلان اندفعت الخصومة وكذا لو اقام ذوال اليد من فلان او سرقتها
 منه ولا ندرى لفلان من ام لا فلا خصومة بينهما حتى يحضر فلان قال لم يوجب اذا اتهمه
 جعله خصما **س** اقام اقام البيئته على دار في يدي رجل اخلاله اشتراها من ذى اليد
 وقبضها ونقد الثمن واقام ذوال اليد البيئته ان فلانا او دعها اليه فلا خصومة بينهما
 وان ادعى على ذى اليد فعلا لانه المدعى عقد استوفى حكمه احكامه فكان كالعدم
 فصار كدعوى ملك مطلق حتى لو لم يشهدوا على قبض المشتري الشراء والقبض وعنده
 البايع ثم اقام البيئته اخلاله ووجه فلان فلا خصومة ولو ادعى اخلاله الدار دون
 الشراء فادعى من في يده اخلاله كانت المدعى وقال فلان او دعيها واثبت فليس
 خصم ولو ادعى الهبة والقبض او الصدقة والقبض او الدهن والقبض او الاجارة

بيئته ان فلانا او دعها
 آياه او قالوا غصبها
 ذوال اليد

فهو خصم فان لم يدرى المشتري

والقبض والمسئلة كالحال لا يندفع الخصومة وقيل في الهبة والقدرة يندفع الخصومة لانه
دعوى فعل استوفى احكامه بخلاف الرهن والاجارة قال من المالك وديعه عندي
ولا اعرف مالها فجاء رجل ولحقه من المالك واقام البيعة بنصيب المودع خصما
لان الامين ينصب خصما للمالك لا للمغير المالك ذواليد اجاب المدعى او دعته رجل
لا اعرف فهو خصم ولما ثبت ذلك لجواز ان يكون المدعى هو المودع ادعى على خاله استاجرت
الدار التي في يدك من فلات تبايع كذا قبل لنتناجرت انت لندع عنك فاعل بان قار
انا قبضتها فاخذتها من غير حق ينتصب خصما وتوقار انا استاجرت قبلك وكونك
ايك لا لا يسلم الي لا ينتصب خصما لانه انبات المالك ولا في انبات الاجارة لا بدعي
الفعل عليه باع من آخر شيئا فادعى ثالث الباع اجمعه او رهنه قبل ان يبيع منه
لا خصومة حتى يحضر الباع فاذا حضر واقام عليه البيعة يقبل تبارك ثلث دواب ثم اجر
واحدة من غير واعاد الاخر من الآخر وباع الثالث او ديب الآخر فوجد المالك
الدواب في ايديهم ان كان باع ما باع من عذر جاز وان شقت الاجارة ولم كان من غير
عذر فالبيع مردود واما المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضرها والمودع
خصم فيها اما الاجارة ذكر في الكارة لنتناجرت حتى يستوفى الاجارة من
اصحابنا من قار مراده المستاجر الاول والسا حتم كمن الاصح لنتناجرت لا يكون خصما
للاول حتى يحضر رتب الدابة كالمستعير حتى يسبق فرج المشتري على الباع بالثمن
بالقضاء ثم اراد الباع اقامة البيعة له ملكه لا يقبل لانه مقتضى عليه ولو اقام البيعة
على التلق من المستحق على المشتري لا يقبل عند الامام ويشترط اقامة على المستحق
لان البياعات انصحت بالرجوع بالثمن بالقضاء فلم يبق المشتري الاول خصما
للباع الاول واذا اقام على المستحق ليس له ان يلزم المشتري اما اذا رجع المشتري
على الباع ولم يقض عليه بالرد حتى اقام الباع البيعة على التلق ان اقام على المستحق
تقبل وله ان يلزم المشتري وليس للمشتري قبضه اذا اقام الباع التسليم ولو اقام على
المشتري يجب لتقبل لانه لو اقام كان له ان يلزم المشتري فيكون دفعا وكذا في الفصل
الاول عند لير يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله فادعى على عبد محجور مالا بسبب اسفلاك
او الغصب بشرط حصة المولى السامح البيعة لان المولى منها خصم كالعبد ولا كذلك المأذون

لان المستاجر لا ينتصب
خصما ٢ ٤

بعد تداءل الابدع
الاول

وبهم

ادعى على الصغير شيئا وله وصي حاضر قيل لا يشترط حصة الصغيرة والاظهر ان يشترط
وثانته تمام في قسمته هذا الكتاب قامت البيعة على وصي صغير ثم بلغ الصغير اليك
اعادة البيعة على الصغير كذا اذا قامت على الوكيل بالخصومة ثم حضر الموكل لا يعاد البيعة
عليه مات المدعى عليه او غاب بعد قيام البيعة عليه قبل القضاء بالبيعة ثم زكيت البيعة
لا يقضى تلك البيعة عندهما خلافا لاد يوسف رحمه الله وهذا اذا لم يحضر الموكل فان
حضر حكم عليه بتلك البيعة ولو اقر ثم غاب يقضى عليه بالاتفاق فان زكيت البيعة ثم مات
المدعى عليه وله ورثة يقضى عليهم بتلك البيعة من غير الاعادة ولو كان غيبا في بلدة منقطعة
عن هذه البلدان ينصب القاض وكذا اذا ورث كتاب قاض الما قاض وقدمت
المطلوب قبل كتاب العاض او بعده فالكتاب اليد ينفذ الكتاب على الوارث او الوصي
ايتما كان اقام بيعة على الشري من ذي اليد او قال ذواليد او غيرها فلات
واقام بيعة او لم يقع لا يندفع الخصومة ويقضى به للمشتري فلم يوفى حتى يحضر الموكل
الغائب يدفع العبد اليه ويقضى عليه للمدعى المشتري ولا يختلف اعادة البيعة لرب العبد
انه عبده او وده الذي كان في يده او انه عتقه عند ادله يزو قبلت وبطلت بيعة المشتري
فان اعاد المشتري البيعة على رب العبد فان كان قبل القضاء ببيعه رب العبد قبل ويقضى له
بالعبد ولزكان بعد ذلك لا يقبل لانه صار مقتضيا عليه ودلت المسئلة ان القضاء ببيعة
ذو اليد قضاء بالملك حقيقة لا قضاء ترك فان حضر المقلد الغائب بعد ما اقام
المدعى شاهدا واحدا على الشراء دفع العبد اليه ولما اقام شاهدا آخر على رب العبد لكن الحق
عليه المقلد لا المقلد المصوب حتى من يد الغاصب بالبيعة لا يظهر القضاء في حق المصوب
منه حتى لو اقام البيعة على المستحق قبل فعل هذا ينبغي لنتناجرت الغاصب عن الضمان ادعى على
ذو اليد وقفا محجورا الى اخره ثم ادعى انسان الملك المطلق على المقتضى له يقبل بقرينة الكد
المطلق بخلاف العتق حيث يكون قضا على الكس كقصة عبد ادعى ان كان اقام كل
واحد بيعة انه عبده او وده الذي في يده و ذواليد ينكر فلم يقض بالشهادة حتى اقرب ذواليد
لا حرجهما دفع العبد الى المقلد فان عدلت البيتان قضى به بين المدعيين ادعى
عبد في يد رجل فسال القاض عن شهوده فلما قاما من عند القاض باعه ذواليد
وتقا بضام او وده المشتري الباع وغاب فادعاه المدعى الى القاض ليقيم البيعة

او مات الوكيل بالخصومة
او غاب قبل القضاء

بالبيعة ٢

ولو اقام البيعة

عليه ان علم القضي لما صنع ذواليد واقرب المدعى لا يستمع بيته المدعى عليه وان لم يعلم القضي به
ولا اقرب المدعى لكن اراد ذواليد ان يثبت ذلك البيته لا يسمع القضي بيته ويسمع عليه بيته
المدعى ويقضي عليه ادعى على آخر شيئا واقام البيته فاقرب المدعى عليه لغير المدعى او اقرب قبل
اقامة البيته لا يصح اقراره **س** المدعى عليه اقام بيته للمدعى عليه شاهد هذا الغلات
او انه استنوبه من او استام او اقرب ليس له او انه قبله فهدية يندفع اخصوته عنه
كذا اذا ثبت ان من ادعى هذه الدار لنفسه ترد شهادته اراد رد المشتري
بعيب فاقام البايع بيته على اقله انه باع العبد تقبل المدعى عليه الدار ملكا
مطلقا اقام بيته انه اقر في مجلس القضي لهذه الدار ميراثا عن ابيه فهو دفع
لبيته المدعى ادعى انه لم يرد منه من عام واقام بيته واقام المدعى عليه بيته انه
في يد من خمس سنين لم يكن دفعا ادعى فيه جارية مستهلكة واقام المدعى عليه بيته انكاره
قائمة رأينا ما في بلد كذا لم يكن دفعا انكر المدعى عليه مستدة ثم قار لغير الارض التي في يدي
ليست على هذه الحدود لم يصح الدفع بل كل الدفع الى المجلس الثاني او على ما يراه القضي
ادعى بيته الايفاء يؤجل ثلثة ايام اقر عند القضي انه كان لغلات عام اول ثم اقام بيته
انه اشترى منه ولم توقت البيته جاز ولو قاس كان له عام اول لاحق به فيه
يومه ثم اقام بيته على الشرائع لم يقبل الا ان يوقت البيته وقتا بعد عام اقل
اقام ذواليد بيته انه باع من فلان ولم يسلم اليه فهو خصم ادعى دارا اصلها وبنائها
واقام البيته ثم اقام المدعى عليه بيته انه اقر في غير مجلس القضي لذرذاليد هو الذي في
الحارة تبطل الشهادته فاقام بيته على دعوى ارض فيها اشجار ولم يتعرض الاشجار
ثم اقام ذواليد البيته انه غرس الاشجار لم يبطل بيته المدعى من حق الاصل اقام البيته
انه استأجر الشهود لم يقبل **س** ما يخرج به **احدى البيتين او لا**
يتخرج اقام على عين في يد ثالث البيته وانفرد احدهما بسبق تاريخ فهو اول
وان لم يورخا فمن بينهما ولو انفردا حدما بدعوى النتائج فهو اول وان اقاما
البيته على النتائج وارخا وتاريخ احدهما يوافق شهادته فمن لم يوافق شهادته تاريخه ولو كان
مشكلا فهو بينهما ولو اقام الخارج وذواليد البيته فبيته الخارج اول الا في دعوى
النتائج فان فيه بيته ذواليد ولو كان في ايديهما اقام احدهما بيته انه لم

بدا في

دارا ما لم يورخا
واقام البيته واقام
ذواليد بيته على اقرار
ايه ان الدار ليست
بها او كانت بغيره
دفع او لو في حارة

والآخر ان له نصفه فهو لصاحب الجميع ولو اقام احدهما ان له خمسة اسداس
والآخر ان له ثلثه فلصاحب خمسة اسداس ثلثاه ولصاحب الثلثين الثلث
اختلعا في حايطة عند يدي يوسف ومحمد يقضي لمن وجه احايط اليه يريد به الزينة والتعويض
تفعل وقت البناء ولو كان احدهما تجصيص او تطيين لا يقضي له بالاتفاق **س**
احدهما اخذ بمغزار الدابة والآخر بلجأها **س** فاما سواهما وكذا لو كانا في سرج واحد
ولو كان احدهما في السرج والآخر رديغا فادعيا فمن لصاحب السرج اقاما البيته
على عذر في يد رجل احدهما بغصب والآخر بوديعة فهو بينهما **س** **باب الشاخص**
والدفع قبل المقضاء قاس المدعى عليه لا يخرج من هذه الدعوى لا يكتفى هذا
منه اقرارا اقر ذواليد عند القضي انه اشتراها من المدعى وزعم ان له بيته هل تؤخذ
الدار منه ويدفع الى المدعى باقله قال محمد في القياس نعم ولكن ادعيا في يد
واخذ منه كفيلا واجله ثلثة ايام فان احضر بيته والافضيت الشاخص
كما ينفع الدعوى لنفسه ينفع الدعوى لغيره كتب شهادته على صدك البيع ثم ادعى المحدث
فان كان كتب شهادته بغيره او شهد على ذلك لا يسمع دعواه ولو كان كتب شهادته على اقله
البايع انه باع يسمع عيني في يد رجل يقول ليس به فادعاه آخر فقال هو لي صدق ذلك
منه لان قوله ليس لم يثبت حقا لا احد حتى لو كان هناك خصم يدعيه يصح نفيه
ولا يصح دعواه بعده وارث اقر لذر الدار لم يكن لايه وانما كانت وديعة
في يد كرجل ثم اقام البيته ان الدار كانت في يدايه اخذها الذي في يديه بعد
موته او خالها في حيوة لم يثبت الى الابن كرجل موضعها حتى تقدم المستودع
وان لم يكن موضعها جعلت في يدي عدل هذا اذا قر الوارث لانساه معروف
فان لم يقرب لمعرف بل قاس لم يكن هذه الدار لانه ثم قاس كدبت بل كانت
لانساه مات وتركها ميراثا له دفعت اليه بعد ما تقوم القضي اليه ان يحضر من يدها
اقام ذواليد على اقرار المدعى لذر الدار ليست ملكا له او ما كانت له يكون دفعا
لبيته المدعى وان لم يقربها لانساه معروف وكذا لو ادعى الارث من الاب فاقام
البيته واقام ذواليد على اقرار الميت لذر الدار ليست ملكا له او ما كانت له
كان دفعا ادعى عليه ذو اخوة شريكة فيما في يده بالورثة من ابيه فانكر المدعى عليه

وقد كتب في الصدق باع
ما يملكه او يبيع بائنا
نافذا صحيح

البيته

وقال لم يكن الله فيها حق ثم قال اشتريتها من الله وقد اقبل بها حتى دعواه
 لا مكان التوفيق ولو كان قال لم يكن لانه قط اولم يكن فيها حق قط لم يسمع دعواه
 الشراء عليه وصح دعواه اقداره له اقدار الورثة ان هذا ميراث بيننا من اسلاف
 ابينا ثم ادعى ان ثلثه وصية لابن صغير عن أبي يسمع واقدره بالميراث لا يناقض لان
 كله ميراث ولكن فيه وصية ومتى امكن التوفيق صح الدعوى وان لم يدعى التوفيق
 وقال خوام زاده يشترط دعوى التوفيق وهو الاصح قال ما اشترت مثل هذه
 الدار ثم يقيم البينة انه اشترى وكيله لم منه صح قال ما بالكونه دارا وما باله على احدته هار
 ثم ادعى دارا بالكونه وما لا يسمع دعواه لانه لم يبرأ انسانا بعينه قال ليس يدعى بفلان
 دارا وغيره ثم ادعاه لا يسمع الا ان يقيم البينة انه اخذها منه بعد الاقرار قال ما باله بالدار
 ونحوه حق في دار ثم ادعى واقام بینه يقبل ما لم يقصد قوته او ارضا بعينها ادعى الملك
 بسبب ثم ادعى الملك المطلق لا يقبل وتكلمه يقبل ولو ادعى المطلق فاقام البينة عليه كنه المدعى عليه
 ان كان ادعاه من قبل بسبب صح الدفع ادعى دارا في يد رجل انه اشتريتها من ابيه في حياته
 وصحته وهو يملكها فخرجت البينة فادعى انها دار ايمامات وتركها ميراثا له واقام
 البينة يقبل ولو ادعى الميراث او كالا ادعى دارا بالارث ثم قال جردني والييد
 الارث فاشترتها منه واقام البينة اجزائه عين في يد رجل اقدم احز على الشراء
 منه كان اقدارا بملكية العين للبايع في رواية وفي الاصح لا اما الاقدام على الشراء او الاستيلاء
 على اتفاق الدوايات اقرار بان لا ملك للمقدم حتى لو ادعاه لا يقبل وكذا الاقدام
 على الاجارة والمزارعة قدم بينة فاستأجر دارا فقبل منه دارا بملك مات وتركها
 ميراثا لك ثم ادعى الدار لم يسمع كذا لو اشترى جارية في نقاب فكشف النقاب
 فقال هذه جاريتي ولو كان ثوبا في جراب او منديل فاشتراه فلما نشره قال هذا
 متاعى ولم اعرف تقبل بينة ساكن دارا قرانه كان يدفع اليه فلان ثم قال
 الدار في القول قوله لانه يقول كان وكيله في قبض غلته ولو قال اجديتها فلان
 او استأجرها منه فهو اقرار حاله ان يخرج منها اقدر لغيره فلان ساكن هذه الدار
 ثم اقام بينة انها تقبل اقام ذواليد على اقرارها بجهل له صح اقداره ولو مات
 كل واحد منهما بينة على اقرارها جباله تها ثلثا ويقضي لذي اليد اقراره وجبه لفلان

وقبضه منه ثم ادعى انه اقره كاذبا ولم يقبضه وطلب بمن المومنين لا يحلف عندهما
 خلا فالله يوسف رحمه الله وكذا كل من اقر ثم ادعى انه اقره كاذبا مثل ان يقبض
 الثمن وغيره **مسائل** يجوز اقامة البينة على وارث ليس من يدين من التركة كذا
 تحليفه على العلم وكذا اذ لم يكن تركه قال ابو جعفر يسمع البينة بلا ظهور تركه قال
 ولا يتحلف الا عند ظهور مال **مسائل** **التناقض بعد القضاء**
 ادعى دارا وقضى له بالبينة ثم اقر ان البناء ملك له المقضى عليه لا يبطل القضاء
 بالارض المدعى وبطل لو شهدوا بالاصل والبناء نصا والمسئلة يحالها يبطل وقدرت
 من قبل ادعى ارضا فيها اشجار او بناء واقام البينة وقضى له ثم لم يقضى عليه
 ان يفسد الاشجار او احداث البناء وقد كانوا شهدوا بالارض لا غير يسمع دعواه
 ولو شهدوا بالارض والبناء ولا اشجار نصا لا ولو شهدوا انها دله ففقدني بها ثم اقام
 المقضى عليه بينة لئلا يبنى له بناء لا يقبل ولو شهدوا انها دله ولا يعلمون حال البناء
 قضى بالدار مع البناء ولو اقام المدعى عليه البينة لئلا يبنى له قبلت والتحل في الارض
 بغيره البناء قامت بينة على الارض فيها زرع فقضى بالارض والزرع ثم اقام المدعى
 عليه بينة انه زرع ببذره قبلت ادعى دارا فقضى له بالبينة ثم اقرها لفلان لا حق
 فيها فمضى للمقر له ولا شيء على المقر ولو قال هي لفلان لم يكن له قط وصدة المقر
 يرد الدار على المقضى عليه ولو قال المقر له كانت المقر ومهره وقبضتها فمضى للمقر
 والمقرضا من قيمة الدار للمقضى عليه عند الكل هو الصحيح وكذا لو يد المقل بالثمن ثم بالا قدر
 بان قال في المسئلة الاولى ليست له لكنها لفلان وفي الثانية لم يكن له قط لكنها لفلان
 فها سواء ويكره لفلان قوله لكنها لفلان موصولا بالثمن ولو كان الاقرار بعد الشهادة
 قبل القضاء بطلت ولا يقضى له **مسائل** ادعى محروكا ولم يبين انه كرم او ارض
 وشهدوا ذلك لا يسمع وقيل اذا بين البلد والمحلة صح مال الميت في يد اجنتي فدايت
 الميت يقيم البينة على ذى اليد كخضرة الورثة في دعوى الجور لا بد من ذكر الورثة
 لئلا يحل غايها ادعى قيمة المستهلك ولم يعرفه او عن محدود ولم يبين احد وجه في الاصح
 لا يمكن نقل المدعى الى المجلس القاضى لبعوضه ان شاء اكلم حقه وان شاء بعث اليه امينين
 وفي العبد الغائب بين جنسه وسنة وخليته وقيمة لو ادعى انه استهلكه واثبه وشهدوا

لكذلك ولم يذكر والدور والاناث والعدد قليل لا يقبل **مسألة**
الحيلولة ادعى لكاح كبيرة ومضى بحرف فاقام عليها بينة وسأل القاضي ان تعزلهما
حتى يسأل عن شهوده لا يفعل القاضي ذلك كمن يكتفلها والمنايعزل التي مع رجل يطأونها
ادعى امرأة لكاحاً بمجرّد الدعوى لا يحال ادعى على كية غير منكوحة نكاحاً واقام البينة
وسأل القاضي ان يضعها على يد عدل لا يضع وكذا البتة في بيت ابها ادعت على زوجها
انه طلقها نكاحاً لا يحال بمجرّد الدعوى لكن اذا قامت امدة عدلته حال وان اقامت
فاسقين فكذلك في احدي الروايتين امة في يد رجل اقامت بينة انها حرة فالقاضي
يضعها على يد عدل حتى يسأل عن شهودها وان طلبت النفقة من المولا مدة المسئلة
عن اليهود فالقاضي يا مراه بالا نفاق ولا يضع العبد على يد عدل ومجرّد الدعوى لا يحال
بينة وبين الامه والمراه وفي العبد لا يحال ولن اقام شامداً واحداً وان اقام مستور من جيل
وقيل هذا اذا كان مولا فلقاً محوفاً عليه بالتغيب ولترقيم فاسقين ففيه
روايتان وفي الامه كان شهادة امراه عدلته اذا كان المدعى طلقاً امراه وشهد
عدل بيت اكيلولة بان تنصيب امراه عدلته في بيت الزوج يحفظها لئلا كان الزوج
عدلاً ولا يخرج من بيت الزوج وفي المطلقة نكاحاً لا ينصب امراه لكن يأمر
القاضي الزوج ان يجعل بينهما شقة ولئلا كان المدعى عتيق امة توضع على يد امينة ويخرج
ولكن كان عدلاً لا يحال ولا يخرج المدعى ثلثه مواضع ان يات المدعى عليه اعطاء الكفيل
او لم يجد وجب المدعى عن ملازمة الآن يضعه على يد عدل وكذا ان يكون فاجراً بالعلم
الثالث لئلا كان كفاف عليه التغيب او الابا في ولئلا كان المدعى في امة او ثوباً لا يضع
لا في الوجه الاول والثالث علم القاضي بحكمة امراه قبل تقلد القضاء يقول بالا جامع
لكن لا يقضي بالغرقه ادعى منقولاً وطلب بنفس الدعوى ان يضعه على يد عدل ولم
يكتف باعطاء الكفيل بنفس المدعى عليه والمدعى عليه فان كان المدعى عليه عدلاً لم يجبه
القاضي والا يجبه وفي العقار لا يجبه الا في الشجر الذي عليه غرلة ان الثمن نقاش فالت للقاضي
لا آمن من ان يطأه زوج في احيض فاجعلني على يد عدل في احيض اجبها **مسألة**
دعوى النكاح ادعى نكاح امراه فاقرت لاحد مما اقام البينة لا يقضي
لاحد مما كماله لم يقدر تنازع انسان في امراه كل واحد يدعى انها امراه واقام البينة

علام

المسألة 2

فان ارضا واحدهما سبق فهو اوله ولكن كان تنازعتهما على السواء ولا يد لواحد منهما
عليها او لكل واحد يد عليها او لكل واحد او لم يورخا لا يقضي بحال احدهما للاستوائهما
وان ارضا على السواء الا ان لواحد منهما عليها يد يقضي له لان بينة تزجحت باليد وان ارض
احدهما دون الآخر فزاد التاريخ اوله ولئلا كان لاحد منهما تاريخ ولا يحز يد فزاد اليد اوله
كما في الشراء وان اقرت لاحد مما وللاخذ تاريخ يقضي للذي اقرت له لان الاقرار
بغيره اليد كما اذا ارضا على السواء الا انها اقرت لاحد مما ولم يقدر الآخر فرق بينهما
وبيناهما ولا يقضي على احدهما قبل الدخول فان تنازعا بعد موتها فهذا ايضا على وجوه
ولا يعتبر فيه الا قوله واليد فان سبق تاريخ احدهما يقضي له باليد ارض وفكره موافق
اخر اذا ادعى كل واحد منهما انه تزوجها او لا واقام البينة لا يقبل واحدة من البنتين
الا ان يترج على صاحبتها باحد معان ثلثة اما با قدرها لواحد قبل اقامة البينة او بعد
او يكونها في بيت احدهما او يكونها من حوله احدهما يقضي لانسان بنكاح امراه
او بنسب او ولا عتاقه ثم ادعاه آخر لا يسمع تزوج امراه فادعى على خدامها امراه
وتزوجها قبله ولا بينة له واراد ان يتخلف المراه فلا يمين عليها عند الامام خلافها
ثم عند ما لا يتخلف المراه حتى يتخلف الزوج فيخلف الزوج الثاني او لا بينة ما يعلم
ان هذا تزوجها قبلك فان حلف برئ ومضى امراه ولم يكن حلف المراه على البتات فاش
فان حلفت برأت عن دعواه ولم تكن فرق بينها وبين الكفا ومضى امراه الاول تزوج
امراه وابتهان في عقد من ثم فاك لا اوري ايتهما او قال محمد حلف لكل واحد منهما
بانه مات زوجها قبل صاحبها والقاضي يبدأ بايتهما شاء وان شاء افرغ بينهما فان حلف
لاحدهما ثبت نكاح الاخرى ولن لكل للاول ثبت نكاحها وبطل نكاح الاخرى
قال ابو الليث عن المسئلة اذا ادعت كل واحدة سبق ومضى على قولها اما على قوله
لا يمين في النكاح لكن الفتوى في هذا على قولها **مسألة** ادعى على منكوحة العذر نكاحاً باشرط
حضره الزوج عند اقامه البينة كذا رجل وامراه في دار اقام الرجل البينة لئلا داره
ومضى امراه واقامت لئلا دارها ومو مملوكها يقبل بينة في النكاح لا يبر ويتبينها
في الدار لا غير **مسألة** ادعى الزوجين في الغزل غزلت
فطن زوجها فان كان قال لها اغزلي باجر كذا فالغزل له ولها المسمى كونهما



اجاز صحته وان لم يكن لاجد فالغزل للزوج ومن متطوعة لان هذا استخدام للابتنج وان
اختلفا فقالت غزلت يا جرو قال لم اسم شيئا فالقول له مع اليمين فان قال لها
اغزله لنفسك فالغزل لها لانه هبة وقربى فثبت في ضمن الغزل فان قال غزلت لك
لتغزله لم وقالت بل قلت اغزله لنفسك فالقول للزوج مع اليمين لان الاذن يتفاد
من جهته وان قال لها اغزله ليكون الثوب وكذا الغزل له ولها الجمل كما لو دفع غزلا
الى حاكم لينسج بالنصف فان قال غزله ولم يزد فالغزل للزوج ولا شيء لانه استخدام
هذا اذا اذن لها فان قال غزله لم غزلت فالغزل لها وعليها مثل قطنة بالاسم لا كقطنة
حنطة معصومة وان لم ياذن ولم تنه حثرت غزلت فان كان الزوج بايع القطن فالغزل
لها وعليها مثل قطنة لانه للتجارة وكان ناهيا ولانه وان جاء به الزوج للبيت فغزلت
فهو للزوج ومن متطوعة كما لو قال لها اغزله ولم يزد وكما لو خبرت رقيق الزوج
وطبخت القدر وان وضعه في البيت فغزله عن لبي يوسف للغزل لها ولا شيء عليها كقطام
وضع في البيت فاكلته وان دفع القطن وامد بها با حفظ فغزلت صارت غاصبة
وان دفع اليها ولم يفل شيئا فالغزل للزوج اذ لم يكن الزوج بايع القطن غزلت قطت
غيره فقال ذو القطن باذنه غزلت والغزل له وقال الخازن بغير اذنه غزلت فليس
الا شل قطنك فالغزل لذي القطن لان عدم الاذن وكنز كان احدا لکن هذا ظاهرا
وبذلك يريد استحقاق قطن غيره والظاهر لا يكتفي بالاختلاف وكنز كان يكتفي بالدفع اشترى
قطنا لامرأة وجوزها وامدت اليها اخيرا قطنا فغزلت ونسجت بعضها كالكديس
ثم ماتت فان دفعته من الغزل كله بغير امر الزوج الى النسيج كان الكديس
كله لورثتها وللزوج في مالها مثل الغزل الذي غزله من قطنة وكنز كان الزوج دفع
الغزل الى النسيج بغير امرها كان الكديس كله للزوج وكان عليه مثل الغزل الذي
غزلت من قطنها وان دفعها ذلك واحد مما برضا صاحبها كان الكديس لها لكل واحد
منها بقدر غزله ولا ضمما على واحد منها لصاحب **دعوى النسب ودعوى**
مال الميت الى اخيه ادعى على اخيه ابوه لا يصدق الابنته او بتصدق
المدرعا عليه واذا ادعى انه ابنه يصدق استحسانا فان كان في بطن جارية غلام
فهو مني ولزني بن جارية فليس مني فولدت ولذا ثبت النسب من غلاما كانت

د

لها

لكم

او جارية لانه الله اذ اعطى الرجل ذنبا تعيين الوصف فحق ولد الحرة يلعن فيها
لكن انما ينقطع النسب اذا انفاه في مدة قرينة وفتره بالاربعين فبعد لا ينقطع وقوس
الامام الى رأى الغنى تقديرها ولو هي فستكت لا يصح نفيها بغير خلاف الموطأ
اذا هي فستكت فاستكوت عند التهمة في ولد المنكوبة وام الولد قبول دون الامه
ونسب وللام الولد المجرد النقي وولد المنكوبة لا الا باللعان **س جارية بين**
اثنين ولدت ولدين في بطنين فقال احداهما هذا الاصغر ولدى والاكر ولد
شريك وصدرته الشريك صححت دعواه الاصغر وصارت ام ولد له وغرم لشريكه
نصف قيمته وعليه نصف العقدر والاكر يكون حيا ونسب من مدعى الاكر وعليه نصف قيمة
الولد لئلا يكون موسرا وسعى الغلام من نصف قيمة لئلا يكون محسرا ويضمن له ايضا نصف
العقد ادعى على رجل انه اخوه بيمين وامه او انه عمه او له بنت اخا اختها او انه عمها
ولم يدع ميراثا او حقا لم يصب ولو ادعى انه ابوه او ابنه يكتفي خصال ارفاق اثبات نسبه
من ابيه وابو ميت لم يقبل بينته الا على خصم وهو وارث الميت او غير عليه
لميت حق او من له على الميت حق او موصى له ولذا ثبت نسبه من ام وودت
الزانه فتقضاء الغنى بالنسب بشهادة الزور ينفذ باطنا **دعوى مال**
الميت وعليه رجل في يد مال لانسان غائب مات الغائب وجا رجل
وادعى انه ابنه وصدرته ذواليد خان الغنى يتلوم سوءا قال لميت وارث اخذ
اولم يقبل فان ظهر وارث آخر والادفع المال اليه وقوس الامام مدعى التلوم
الى الغنى ومما قدره باحول في يد مال فقال لرجل تركت هذا المال زوجتي وهي
اختك فقال مني ختي ولست بزوجها فالمال للاخ الا ان يقيم الزوج البينة وقال
ابو يوسف رحمه الله بينهما نصفان لا المحمول النسب في يد مال فقال ورثته
من امه فلان ثم اقر باخ لاي وام فقال المقر لانا ابنه لانت فهو بينهما نصفان غزنا
كذا اذا قدرت بالوراثه من الزوج واقرت لرجل انه اخوه فانكر الاخ كوطها زوجته لم
فقدت مالها للزوج وعبد بن يوسف الدايح لها والباية للاخ ادعى دينا في تركته
واقام البينة فان الغنى كلفه بالله ما المستوفية ولا سامنه وان لم يطلب الورثه
منه بل يستحق وان ابوا ادعى بعض الورثه دينيا على مورثه فصدق بعض الورثه

ينسج

تقدير
نصف

للاخ

وانكسر بعض من شوق الدين من نصيب من صدقة بعد ان يطرح نصيب المدعى
صدق بعض الورثة مدعى الدين بخلافه عن نصيبه عند احيائها واختار ابو الليث
ان يؤخذ منه بحصة وهو من نصيب الشافع رحمه الله مات وترك اخوين اقراهما
باخ وانكر الاخر بعض المقر للمقر في المقتل نصف ما في يد عند فامات عن الف
فاقام رجل عليه البيعة بالف دين فقضى له ثم ادعى خرقه الف فانكر الورثة وصدقه
المقضى له بالالف فالالف بينهما **سائل في العقد** ادعى
مخدودا ولم يذكر في حدوده اسم احد وقيل لزيق دار فلان بن فلان لم يكف لان
التحريم لا يتم عند الامام ولكن كانت الدار مشهورة وعندكم مشهورة الدار تخفى
عن التحريم فلا يشترط ذكر اسم احد جعل النهر حد ملك انسان فعند الامام عين النهر
حد وعندكم مما يجب ان يكون الحد هو المسافة اذ من محدودا وذكر الحد هو الاربع
فانكر المدعى عليه فقضى عليه ببيعة او يقول ثم اراد ان يقيم البيعة على المدعى انه اخطأ فماده
الحديد ووعده غير صحيح لا يسمع دعواه لانه حين اجاب صدقة في احد **سائل**
الاستخلاف شكل الرجل فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه بصلح ولا يجعل يمينه
فان لم يرضه الا بالتحلف فان كان اكثر راى لم يطل وسمه ان يحلف وفي عكسه لا يحلف
الاخرس والقصي المأذون له من فصول دعوى الطلاق والعنف **كتاب**
المقتضا قال المدعى له بيعة حاضرة في المص من استخلفه لا يحل له الفضي عند الامام خلافا
لما التحلف بالطلاق والعنف والايان المخلط لم يحزه اكثر من ايجنا ولم يست
اليه الصفره يغني لئلا يدعى فيه الى الفضي اتباعا لبعض المدعى عليه لم يقر ولم ينكر
بل قال ابرأني عن هذه الدعوى على من يجب اليمين والبيعة ان كان المدعى اقام البيعة
عن دعواه استخلف على البراة وان لم يكن له بيعة يستخلف المدعى عليه فان حلف بدك
وان نكل استخلف المدعى على البراة وهذا قول المتقدمين وموافق من قول بعض
المتأخرين اخرج صكاً باقرار رجل فادعى المقر ان المقر رد اقراره واراد تحليفه
فله تحليفه بغيره من قال لا اخذت عبدك مني فقال نعم لكنك اقلتني البيع صح
وله تحليفه اذ لم مات فادعى الورثة على المقر انه اقرتك ببيعة كلف المقر بالثقة
اقرتك اقراراً صحيحاً اقراراً بلف لرجل ثم انكر الاقرارها قال ابو نصر الدبوسي للطالب

سأله
انه

المدعى

81
ان يحلفه بانتهما اقر له بكذا وقال ابو القاسم انما يحلفه بالله ما له عليه كذا الا على الاقرار
رجل في يد غلام او جارية او ثوب فادعاه رجلان فقدهما الى الفضي فحلفه احدهما
فشكل فقضى له ثم اراد الاخر تحليفه فان ادعى ملكاً مسلماً او شراً من جهته لم يكن له
ان يحلف لانه لو نكل لا يقضى عليه لانه لا يجوز اقراره على المقضى له ولو ادعى عليه الغصب
ان يحلف لانه لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان كل من اقر بشئ لا يجوز اقراره لا يستخلف
اذا انكر وتفسيره اذا ادعى على ميت لا وقدم الوصي الى الفضي ولا يمينه للمدعى فار له
يمين الوصي فان كان الوصي وارثاً حلفه لان اقراره جائز في حصته نفسه وان لم يكن
وارثاً لا يحلفه رجل في يد ضيعة يدعى انه وقف جده على ابيه واولاد ابيه جأ آخر يدعى
عن اولاد الواقف واراد ان يحلف الذي في يد على دعواه اما اصل الوقف فلا يمين
فيه لعدم الغاية **ولكن** كان في يد شئ من غلة الوقف فلا بد ان يستخلف على نصيب
من الغلة حلف الشفع فانكر المشتري الشراء واقر له الدار لانه الصغير ولا يمينه للشفع
لا يمين على المشتري لانه لزمه اقراره لانه ولو ادعى داراً ملكاً مطلقاً فادعى المدعى عليه
لن الدار لانه الصغير فقال المدعى للمحاكم ان هذا التملك داري باقراره لانه لانه
فاريد ان اضمن قيمتها فاستخلفه لي حتى لو نكل اخذت قيمتها فانه يحلفه على قول من يرى
غصب العقار خلافاً لانه حينئذ رحمه الله ولا يمين وفيه اختلاف المشايخ
منه اذا اقر لانه الصغير فان اخذ لا جني غايلاً يندفع عليه اليمين الا ان يقيم
البيعة وهب ارضاً من ميراث ابيه وسلمها ثم جاءت امرأة الميت ولدت على
الموهوب لن الارض لها وانهم قسموا الميراث بعد ما وهب لك الارض ومن وقعت
في قسم ولدت الموهوب لن الارض له وانهم قسموا قبل الميت وقد وقعت الارض في قسم
الواهب عجز الموهوب لن عن البيعة وحلفت المرأة ليس له ان يحلف سائر الورثة
لان تحلفها ظهر بطلان البيعة لا لها هبة المشاع فيما ينقسم فامر برده العين اراد يمين
المدعى عليه في دار فان كان بميراث حلف على العلم ولكن كان بشرأوهبة وكفوها ففعل
البتات فان قال المدعى عليه الدار ميراث عندي عن انه وقال المدعى وصل اليك
بغير ميراث ولي عليك يمين البتات فالقول للمدعى مع يمينه على علمه بالله ما يعلم انهما
وصلت اليه بميراث ابيه فان حلف حلف له ذوا اليد على البتات وان لم يحلف المدعى

حلف له المدعي عليه على العلم في دعوى منفقة قال ابو جعفر رحمه الله ان عرف المدعي بالتفت يوجب كسب الدعوى وتخليفة مدته وان لم يعرف به لا يكلف جمعها بحث القاضي امينا او امينين الا امرأة لا يخرج لليمين فقال الامين حلفتها لا يقتل قوله الاشهاد قال ابو يوسف رحمه الله اذا كان المطلوب مريضا وامرأة لا يخرج بعث اليها من تحتها وقاس العام لا الحاكم الحكم اذا حلف الخصم للمدعي ان يكتفه فانما عند الفهم لانه استوفى حقه قدم مديونه في الدين المؤجل الى الفهم قبل الاجل وحلف الرجل ماله اليوم قبله شيء وجهل فقبل منه هل يسع الحالف ذلك لئلا ينوي ان يذهب بحقه رجوت ان لا يكون به بأس ولا ينبغي ان يقبل الفهم ذلك منه بل كلفه بالله ماله قبله شيء وقيل لا يفتقر ليمين قبل شي اليوم ليس باقرار عليه الف نسبة فلو اقر ويدعي انها نسبة ياخذ الفهم باقراره ولا يصرفه في دعوى النسبة فيحمله بقول الفهم ماله يدعيها حالة او نية فان ادعى حالة حلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعيها ولو حلف بالطلاق بحيث ولو كان موسدا لم يسع الحالف ولو قال ان شاء الله فحسب به لسانه لم يسع ولو حلف القاضي صاحب النسبة وجهل ليرسأله احالة ايم نية فقاس ان شاء الله وسع حلف القاضي المدعي عليه فحلف واشار باصبعه في ماله رجل اخذ ماله على كذا صدق ديانته لا قضاء المدعي عليه الالف حلف بالله ماله قبلك ما يدعي ولا شيء منه لانه قد يكون عليه الف الادعاء فيكون صادقا المشتري اذ عرف على البائع الاقالة كاذبا وحلفه فنكح فقضى القاضي بالاقالة بنكوله حل للبائع التصرف فيه فله اكله ووطئه او غير ذلك فهو على الاختلاف في القضاة بشهادة الزور **في القضاة بشهادة الزور** اذا حذر الورثة بالدين فللطالب ليرتفع البينة حتى يلزم جميع الورثة وكذا لو اقر جميع الورثة له اقامة البينة مات وتركته عند فورثته في بلدة اخذ فادعى قوم حقوقا فان كان في بلدة الورثة منقطعاً عن بلدة الميعة جعل له وصيا فيثبتون ويؤنهم عليه وان لم يكن منقطعاً لم يجعل له وصيا لكن يسع الشهود ويكتب لهم القاضي بلدة الورثة ليقتضي لم يكتب به الى القاضي الكاتب ليسلم التركة اليهم مات المدعي عليه بعد تزكية الشهود قبل القضاء يقتضي على وارثه بلا عاكة البينة **كتاب الاقرار** في صحة الاقرار وحل المقترن ما يكون اقراراً بملكية العين او لا يكون وما يدخل في الاقرار العام وما لا يدخل في جوب يكون

ابتداء

اقرارا

اقراراً بدين او عتق او قتل او لا يكون في الفاظ الاقرار ابتداء والمثارة والكتابة وفيه مسائل الصك ثم في معرفة كية المال المقترن وما يثبت ثم في الاستثناء من الاقرار ثم في دعوى زيافة المال واختلاف سبب جوبه والاختلاف في الجمل ونقل الاقرار الى غير المقترن ثم اقرار المريض والصبي والعبيد والبائع بعد ما باع **في صحة الاقرار** **للأخوة** الاقرار يصح بلا قبول لكن يبطل بالرد والملك للمقرئ يثبت بلا تصديق وقبول لكن يبطل بردقه والمقرئ اذا صدق الاقرار ثم لا يبطل المقرئ يعلم انه اقر كاذباً فاخذ على كره من المقرئ لا يحل له فيما بينه وبين الله تعالى وان لم يقر له عن طيب نفسه يحل ويكون حصة مبتدأة ومن في يد الدار قاس لا خرابا من هذا الدار فليس باقرار ولو قال ابرأني عن كذا فهو اقرار في الاصل للمدعي ساكن دار اقراره كان يدفع الاجر الى فلان فليس باقرار وقيل انه اقرار ومرة الدعوى قال اني مسني عيدي هذا او استأجره مني او اعترتك دارني هذه فقال نعم فهو اقراره وكذا قوله ادفع الى غلام عيدي هذا او اعطني ثوب عيدي هذا او افتح باب دارني هذا او اسرج دارني هذا او اعطني سرج بغلي هذا او لحام بغلي هذا فقاس نعم فهذا اقرار ولو قال فكله لا يمكن اقراراً ولو قال لا اعطيكما فهذا اقرار بالبطل والجمام قاس ما في يدي من قليل او كثير من عبد او غيره لفلان في الاقرار لانه عام لا مجهول فان اختلفا في عبد من عبيده ان كان في يده يوم الاقرار ام لا قال لقول المقرئ وكذا قوله ما في حانوت لفلان وعن محمد رحمه الله اذا قال لامرأة هذا البيت وما اعلق عليه بابه لك وفي البيت متاع قلها البيت والمتاع ولو كان بيحا هذا اللفظ لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعثك البيت بحقوقه واقر لابنته في حقه جميع ما في منزله من الفرس والاوايل وغيره مما يقع عليه الملك من صنوف الاموال وله بالدرستاق ودواب وعلمان وموسكن في البلدة فاقراره يقع على ما في منزله الذي موسكنه وما كان بعثت من الدواب الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه الذي اقر بها فيه وكذا عبيد الذين يخرجون في حوائجهم ويأوون الى منزله كل ذلك داخل في اقراره قاس في حقه جميع ما هو داخل منزله لامرأة غير ما على من الثياب ثم مات فادعى ابنه انه تركه ابيه قال ابو القاسم منا حكم وفتوى اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار واما الفتوى فهو على كل شيء

علمت المرأة انها بتخليك الزوج بيع صحيح او مبيت او كان ذلك ملكها كانت تسعة
 من مئة والا حجاج كذا الاقرار وما لم يكن ملكها لا يصير ملكا لما كذا الاقرار فيما بينها
 وبين الله تعالى ومويرة اتلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال لك ثم ملك
 والمال الذي اقرطها به قايم بعينه فهو لها ولو كان الابن لملك ذلك وحيلا لا يحال
 ولا يوزن وقد ترك درهم او دنانير في سبعة من لبنين اول درهم والدنانير
 مقدار مائة درهم بعد قوله جميع ما في يدي من المال لك لانه غيرة الصبي وبالله التمسك بطرد
 الصبي وعاد الدين **مسائل في الجواب الذي يكون من المدا عليه**
اقرار الى آخره قال لا حرج عليك ان درهم فقال قضيتك او حسيبتك او
 او اهلك بها او مبيتها الي او ابرأتني منها او اخلصتني منها فهذا اقرار قال ليس
 بدون لا يكون اقرارا وقيل كسب بدور اقرار كقوله اتزنها واتزن ليس باقرار
 وانتقد او خذ اقرار وخذ وانتقد لا قال المدا عليه الالف لك على الف درهم بعد
 من ذلك لا يلزم ولو قال ما ابعدك من الثريا لزمته الالف كما قال الحذرية الامان
 الامان فقال المسلم الامان الامان ستم او سترى لم يكن امانا ولو لم يقل ستم علم
 ولا قال سترى كان امانا ولو قال المدا عليه مع حانة ونيار لا يكون اقرارا لانه عطف
 على الدنانير والدنانير غيرة قار ليعو اليك رحمته عذري ان المدا على لو وقع الدنانير
 ان ياخذها جميعا ولو لم يصدر في الدنانير ياخذ الدرهم لانه اقربا ادعى وزيادة لان
 اجوبت تضمن اعادة ما في السؤال قال لا خد اقرضتك الف فقال ما استقرضت من احد
 سواك او بعدك او معك فليس باقرار لان قوله ما استقرضت من احد سواك او بعدك
 او معك فليس باقرار لان قوله ما استقرضت منك لا مع غيرك ولو خرج فقار استقرضت
 منك لا يكون اقرارا فكذا منا بخلاف قوله اقرضتني حين كان اقرارا حلف لا يستقرض
 فقال القرض فلم يقرض حنت والعقد لا يكون الا بالقبول قال استقرضت منك
 فلم يقرضني فالقول لم ان وصل ولم يفصل لا ولو قال اقرضتني فلم اقبض فكذا قال
 ابو يوسف رحمه الله اذا قال اقرضتني او اودعني او اعطيتني فلم اقبل فالقول لم
 قال اخذت مني مائة درهم فقال لا اعطها فهو اقرار قال لا اغصبك بعد هذه المائة
 شيئا او مع هذه المائة او لم اغصب بعدك احلا او قبلك او معك او لم اغصبك مع هذه

هذا هو الجواب
 في الجواب الذي يكون من المدا عليه

وقال محمد بن
 اقرار

صاحبه اذ
 لم يكن يوسى في الحجة

المائة فهذا كله اقرار قال ما كان على الامانة درهم او سوى مائة درهم فهذا اقرار بالمائة
 قال ما كان على اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا وكان ينبغي ان يكون اقرارا قال قل
 لفلان ان له على الف او اخيره او اعلم او شهد ان له على الف او قال له غيره واخبر فلانا ان له
 عليك الف او اعلم او ابشره او اقول له او استشهد لفلان به فقال نعم فهذا كله اقرار قال
 لا تخبر فلانا ان له على الف او لا تشهد لفلان على بالف ذكر محمد بن قوله لا تخبر اقرار
 وقوله لا تشهد لا ونعم السخري لزم لا تخبر روايتان قال ما لفلان على شيء فلا تخبره
 ان له على الف ولا تغفل لكن له على الف فليس باقرار قال لا تشهد وان عذري حذفتي
 لم اعتق لم يكن حذفا قال لا تشهد واعلى بعثت عذري هذا كان حذفا قال كتموا اية طلقها
 او كتموا طلاقها اياها فهو اقرار بخلاف قوله لا تخبر واما ان طلقها وتو قال كتموا طلاقها
 لم يكن طلاقا قال لبو يوسف رحمه الله اذا قال المدا عليه الالف ولي عليك مثلها
 لا يكون اقرارا وعلى هذا الخلاف اذا قال له رجل اعتقت غلامك فلانا فقال وانت
 ايضا اعتقت غلامك او قال قتلت فلانا فقال وانت ايضا قتلت فلانا انهم يقتل
 يعقل فقبل لم يقتل فلانا فقال كذا كذا مكتوبا في الودع المحفوظ قال او قتلت عذري
 فهذا اللفظان منه اقرار بالقتل فيلزم في ماله الدية ان لم يقر بالقتل قال قتلت ابن فلان
 ثم قال بعد ذلك قتلت ابن فلان او كان مكان الابن بعدا فقال المقتل قتلت ابنين او عشرين
 فالقول للمقتل وهو اقرار بابن واحد وعبد واحد الا ان يكون المقر ستم بيمين مختلفين
 وكذا تزويج الامة والافقار بالجر اتم ولا يشبه هذا الاقرار بالمال في موضعين **في الفاظ**
بذكرها ابتداء فيكون اقرارا او لا يكون والاقرار
بالاشارة او الكتابة وفيه مسائل صلت الاقرار
 قال لفلان على الف درهم في حيا او في كفاية وقال اردت بذلك الحجة بالباطل
 يلزم المال في القضاء ويصدق فيما عنده قال على الف درهم فيما اظن او احسب
 او فيما اري او فيما رايت كان باطلا ولو قال فيما علمت لزم المال وفيما اعلم لا يلزم
 في قولهما خلافا لانه يوسف رحمه الله وفي علم فلان لا يلزم ويعلم يلزم ولو قال يعقده
 فلان او في قوله او في حيا يلزم ولو قال بفسك فلان او بفسك او في حيا كتاب
 او في حساب بيني وبينه او بحساب او من كتاب بيني وبينه او قال على منك بابت درهم

أو كتاب أو حساب بالغ درهم لزم المال ولو قار في قضا فلان لا قال فلان على الف
 درهم أن تحت فعليه المال عاش أو مات كذا لو قال ان افطر كذا لاني من اضرى بالاجل
 لا التعليق وذكر خواص زيادة أن تعليق الاقرار بالشروط باطل بان قار فلان على الف
 درهم ان قدم فلان او ان شاء فلان ولو قار فلان على الف درهم اذا جاء رأس الشهر او
 او غير الفطر او الاضحي او الفداء او مات فلان لزم الف حالاً لأن في العرف لا يبدون به
 التعليق وإنما يبدون به بيان تأجيل الدين الى هذه الاوقات قصار مقراً بالدين متعيماً
 الاجل فالقول للمقذر في انكاره **في الاشارة** والكتاب في الاشارة يقوم مقام العادة
 وان قدر على البيان بالكتابة من كتبنا يا فيه اقرار بين يدي الشهود فلي قسم احد ما يكتب
 ولم يقل شيئاً لا يكون اقراراً حتى لا يحل لهم ان يشهدوا بما فيه لانه قد يكون للتجربة وقيل
 ان كان مقذراً مكتوباً على التمسك وعلم الشاهد ما كتب وسعه ان يشهد كما لو خاطبه لزم كتب
 الى الغاييب على وجه الدلالة اما بعد فلي على كذا فهو اقرار وفي الاخيرين يشترط ان يكتب
 مسطراً معنوياً وان لم يكن الى الغاييب الله اذ كتب وقدايين يدي الشهود فهذا
 اقرار منه الثالث لزم عليه بين ايديهم فان كتب الكاتب لشهد واعلى بما فيه فهو اقرار
 والآلاف الدال على اذ كتب بين ايديهم وقار لشهد واعلى بما فيه ان اخلوا بما فيه كان اقراراً والآلاف
 قضى الدين واراد ان يأخذ حنك الاقرار من المقذر فلم يدفع اليه لا يجبر اخذ الشفع الدار
 من المشتري بأخذه من حنك الشراء فان انه لا يجبر لكن يشهد بشهود الشراء على تسليم الدار
 بالشفع وفي الدين يشهد بشهود على الايضا ويكتب كتاباً وبأخذه خطوطهم اودع صاحبهم
 غيره وغايب فاحتاج الذي باسمه الصك اليه ليري الشهود المختار ان كبر المودع حتى يري
 ما فيه للشهود ولا يدفع اليه لانه غير مودع اقراراً بالمال لانسان ويشهد ثم اقر ثانياً في مجلس آخر
 واشهد لزم المالان عند العام **س** قار ما اكثر ما يتقاضاه او قال لم اعطك
 فهو اقرار قال بسجش قيل اقراراً الا اذا قال على وجه الاستهزاء قار الست فذا قد ضمتني
 الب درهم فقال بلى ثم جحد المقذر لزم اقرار السكران يصح لا الملك قار لي عليك
 كذا فقال الحق واليقين او صدق او صدق او يفتينا فهو اقرار بجميع ما في يدي فلان
 اقراراً بيمين كانه من تراست اقراراً قوتها طلقني اقراراً بالنكاح الاستيلاء ليس
 باقرار بملكية ذكر للبائع في الاصح **في معرفتي كيت المال المقربين هيتي**

سطاً في

سجش في

قال فلان علي درهم لزم ثلثه ودرهم كثيرة عشرة عند الامام وعندهما ما يتات
 والدنانير الكثرة عشرة عند عشرون عندهما كذا ديناراً ديناراً لانه اقل ما يعين
 كذا كذا درهماً احد عشر كذا وكذا احد وعشرون وثلاثه الدنانير والمكيل والموزون قار
 كذا كذا درهماً وكذا كذا ديناراً لزم من كل واحد احد عشر قال كذا كذا ديناراً ودرهم لزم
 احد عشر منهما كما لو قال احد عشر ديناراً او درهماً لزم من كل واحد النصف ولو قار
 احد عشر ديناراً او احد عشر درهماً لزم من كل واحد احد عشر قال بضع وخمسون او عشرة
 ونيف فالبضعة ثلثه ليس ان ينقص منها والقول له في النيف في درهم او اقل او اكثر
 مال عظيم من الدرهم ما يتات عندهما وقيل قوله كقولهما وقيل الاصح لزم قوله بئني على حال
 المقدر الفقير والغني فان الفقير يستعظم القليل والغني لا يستعظم وعن لي يوسف
 رحمه الله في اموال عظام ومضى ستمائة درهم مال كثير ما يتات ومال نفيس او كثر او خطير
 او جليل كذا كذا الوف درهم ثلثه آلاف الوف كثيرة عشرة آلاف كذا في الفلاس
 والدنانير مال قليل درهم درهم مضاعفة ستة ولو قال اضعا فامضاعفة او مضاعفة
 اضعا فاقمانيه عشرة وعشرة واضعا فامضاعفة ثمانون كذا على مع كل درهم درهم
 او درهم مع كل درهم لزم درهمان نظراً العشرة درهم بعينها فقال فلان علي مع
 كل درهم من هذه الالام درهم لزم عشرون ولو قار مع هذه الالام درهم لزم
 احد عشر قال على كل درهم من الالام لزم ثلثه درهم في قولهما وفي قول الامام عشرة
 شياه كثيرة اربعون شاة وابل كثيرة خمسة عشرون واما الحنطة الكثيرة فخمسة اسبوع
 عندهما وقيل على قول البيان فيه الى المقرب بعد ان تبين اكثر مما تناوله اسم الحنطة
 لواقدها مطلقاً وهو ربع الصاع وقيل الحنطة الكثيرة عشرة اقفة وكذا كل
 ما يحال او يوزن واقفة حنطة ثلثه اقفة واقفة كثيرة عشرة قار تزايد من
 بيست درست ثم قال غليت به سجات الميزان لا يصدق قال لك على دقيق
 بدرهم فعليه دقيق يساوي درهماً ولو قار درهم دقيق يلدزم درهم دقيق اقر
 بجذع في دار لاسان لزمته القيمة والاقرار بكل شيء لا يمكن تسليم اقراراً بالقيمة
في الاستثناء اقر ولستني فان كان المستثنى من جنس ما اقر به حتم الاستثناء
 بالاجماع ولن كان من خلاف جنس لا يجوز وهو قول محمد وزفر رحمهما الله وقار لبعونه

وابو يوسف رحمه الله كان المشتري مثل جنسه كالكيل والموزون والمعدود المتقارب
 نحو ان يقول فلان على دينار الادريجا او الا فخير حنطة او الامانة جوز صم ويطرح قمتة
 المشتري عن المقترية ولو قال على دينار الاثوب او الاثابة لا يصح اجماعا **س** قال
 علي درهم او دينار لزم التمام لا شريك او شركة اقدار بالنصف قال لاحكاما على كذا او قال
 لرجل كذا على احدنا شي لم يصح ولو قال له الك على احدنا مائة دينار وعلى الآخر الف درهم
 لم يؤخذ بشئ لقلان على عشرة دراهم او فلان على دينار لم يصح انما في قلان ليس باقرار
 بالدين في زمانا في المختار قال مرجع مرامي يا يست از تو باقم لا يكون اقرار بقبض المهر
 قال يخرج من هذا الدعوى لا يكون اقرارا قال فلان على حق ثم قال اردت حق الاسلام
 لم يقبل **مسألة دعوى زيافة المقربة واختلال سبب وجوبه**
وتكذيب المقر له الى اخره اقرب قبض الف درهم ثم قال من زيف صدق
 ولو قال ستوقه لا وانما ت فقال ورثته من زيف لم يصدق وفي المضاربة
 والوديع والغصب اذا مات وصار ديناً في ماله لا يصدق الورثة في دعوى الزيافة
 اقرب بالف درهم دين من قرض او بيع وادعى الزيافة لم يصدق وان وصل عند الامام
 وقال لا يصدق اذا وصل ولو لم يصل ولم يبين الجهة يصدق في دعوى الزيافة لا المستوقه
 ولكن قد يرضى او ودية يصدق وان فصل وقيل في الغصب لا يصدق عند بل حنيفة
 وبل يوسف رح وفي دعوى الزيافة الا اذا وصل وفي الوديع يصدق ولكن فصل وفي دعوى
 الستوقه الا اذا وصل اقرب بكن حنطة من ثمن بيع او قرض ثم قال موزوني قال قول له
 لان احنط قد يكون ردي في اصل الخلقة فلا يكون عيبا فلا يتقيد بالبيع بالجيد ولما ائتمري
 بالحنط لا يجوز ما لم يبين الصفة وكذا الكيل والموزن في هذا سوى الدراهم والدنانير
 اقرب عشرة افلس من قرض او ثمن بيع ولو قال غصبته عشرة افلس او او وعني عشرة
 افلس ثم قال من الكاسدة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق اذا وصل وفي البيع
 عليه البيع وكذا الخلاف في قوله عليه عشرة دراهم ستوقه من قرض او ثمن بيع ثم قال
 هو من الكاسدة يصدق اقرب قبض رأس المال ثم لو ادعى الزيافة لم يكن اقرب قبض
 اجماعا او قبض حقة او قبض رأس المال او باستيفاء الدراهم لا يسمع دعوى
 الزيافة ولكن كان اقرب قبض الدراهم او قال قبضت ولم ينه فاقول كقول كرسى السلم

فلان على كذا في شهرات
 فلان ويقول كذا في شهرات
 شهرات او كذا في شهرات

لا يصدق في الزيافة
 لا يصدق في الزيافة

والبينة على المسلم اليه قياسا وفي الاحتسان القول للمسلم اليه مع يمينه وعلى رتب السلم
 البينة انه اعطاه اجماعا **ن** قال قلت اليه عشرة دراهم في كذا حنطة او البتة اليه
 ثوبا في كذا حنطة ثم قال بعد ما سكنت الا انه لم اقبضها منك وقال رتب السلم بل قبضتها
 فالقول للرب السلم مع يمينه احتسانا وفي التيسر للمسلم اليه قال اعطيتني او السلفني عشرة
 دراهم في كذا حنط او اقضتني عشرة دراهم ثم قال بعد الا انه لم اقبضها فخذها كله على العيس
 والاحتسان وقد مر من قبل قال اقضتني الف ولم تدفعها اليه فالقول له ان وصل
 والا يضمن كذا قوله اعطيتني والسلفني لكن لم تدفع اليه ولو قال وضعت اليه الف او نقدتني
 فلم اقبلها قال ابو يوسف لا يصدق وموضا من وقال محمد رحمه الله القول له ولا ضمان
 ولو قال قبضت منك الف او اخذت كذا لم تدعني حتى لفصم به لا يصدق وموضا
 ضامن قال على الف درهم من ثمن جارية باعيتها ثم قال لم اقبضها وقال البنايع
 بل قبضتها ففسوا وصل لم اقبضها او فصل صدقة المقر له في الجهة او كذبه ادعى انه غصب
 او بدل قرض فالمال لازم عند الامام وقال لا يصدق المقر له في الجهة يصدق وان فصل
 وكذبه فيها فان وصل صدق وله فصل لا ولو كان عينا اجارية والمسئلة بحالها او قال
 ابتعت من فلان عبدا جارية بالثمن الا انه لم اقبضها صدق اجماعا وصلام فصل
 قال على الف من ثمن خمر او خنزير وممساكمان وقال المقر له من ثمن ثوب قال
 لازم للمقر له في قول الامام مع يمين الطالب وقال القول للمقر ولا شيء عليه كما لو قال
 من ثمن ميتة او دم وعلى قيس قول الامام اذا قال له على الف درهم من ثمن ميتة
 او دم او الف درهم حرام او باطلا او المدعى عليه الف اقربها ولقدس انه من ثمن ميتة
 او دم وكذبه المقر له كذا المال في ذلك كله مع يمين الطالب وقال القول للمقر مع يمين
 ولو قال المدعى عليه من ثمن خمر وصدقة المدعى بحال عند الامام وقال لا على مثله
 توكيل الذمي بشئ اجماعا وان كذبه بحسب لتريكون على هذا الاختلاف وان اقرب مال مرجحة
 وكذبه المقر له فيها ولو ادعى جهة اخرى ان لم يكن بين الجهتين مسامحة فاة بحسب المال نحو
 ما اذا قال المدعى عليه له على الف درهم بدل قرض وقال المدعى بدل غصب ولكن كان
 بينهما حنافة بان قال المدعى عليه من عبيد باعيتهم الا انه لم اقبضه وقال المدعى بدل قرض
 او غصبت فان لم يكن العبد في يد المدعى بان كان اقرب المدعى عليه ببيع عبيد لا بعينه وعند الامام

بناءً

يلزمه الالف صدقة المدعى في الجبة او كذبه ولا يصدر في قوله لم يقبض وان وصل
ولم كان العبد في يد المدعى بان كان المقرعين عبدا فان صدقة المدعى يؤمر باحضار
الالف وتسليم العبد الى المقر كذا اذا قام العبد وكمن صدق الالف عليه من غير عن هذا
العبد وان كذبه وقام العبد له وما بعته وانما عليه الالف بسبب احزم من بدل قرض
او غصب في القول للمقر مع يمينه بالله ما لهذا عليه الف من غير عن هذا العبد قار لفلان
على الف من عن هذا العبد الذي في يدي فان اقر الطالب بذلك وسلم له اخذ بالمال
وان قال لم ابعك هذا وبعثك غيره واخذ منه وحلف عليه لم يكن عليه شيء ولو قال هذا العبد
كل ولم ابع وبعثك غيره كان المال لازما ولو قال له على الف من عن هذا العبد الذي في يدي
فقال المقر لم ابعك هذا وبعثك غيره لم يكن على المقر شيء في قوله فاكلم العبد وجب المال
والا فلا دار في يد رجل اقر آخر ان هذا الدار لذي اليد انا بعته بالالف درهم ووصل
الكلام وانكر ذواليد الشراء فاقام المقر البيعة لدار له يقبل بيعة ولو سكنت بعد الاقرار
ان الدار لذي اليد ثم اقام البيعة لدار له لم يقبل ولو اقام البيعة على البيع منه في المسلمين
يقبل بيعة لانه كذلك ادعاه قار لفلان على الف درهم من عن متاع فقار فلان ما كان له
عليه قط الف درهم من عن متاع وسكت ثم ادعى الالف انها قرض لم يصدر قار
لاخر صدق الالف فوجب كذا فقال ليست بودي كمن في عليك الف قرض او عن بيع فانكر
ذواليد الالف الدين والوديعة فاراد المقر اخذ الالف الوديعة فصاحا عن الدين
لم يكن له ذلك وكذا كل مال اعله امانة كالمضاربة وغيرها ولو قال المقر ليست بوديعة
ولكن اقرضتكها بيمينها وجد المقر الوديعة والقرض فليقر له لئلا يخذ الالف بيمينها الا ان
يصدر المقر القرض فلا يأخذها عندهما وعند من يوفى يأخذ بيمينها فلا كذا على الف
قرض فقال ليس عليك الف قرض لكن ذلك ثمن بيع فانكر المقر ثمن البيع والقرض
فليقر له ان يأخذ الالف القرض فصاحا قال هذه الالف اخذتها منك غصبيا
فقال لم تأخذها مني لكن في عليك الف ثمن بيع في المقر الدين والغصب ليس للمقر له
على الالف الغصب سبيل ولا لئلا يخذ بالالف اخذ ودكت المسئلة على ان الغصب يوجب
الضمان بيمينه **نعم** المقر بالدين اذا اقر ان الدين لفلان وصدقة فلان صح وحق
القبض للاول دون الله كمن مع هذا الوادي الى الله بري وجعل الاول كالوكيل والله

كمن في عليك الف من قرض
كان له الالف ولو قال
ما كان له عليه قط الف
من ثمن متاع

كالوكيل

كالوكيل دار في يد رجل اقر انها لفلان لاحق في فيها فقال المقر ما كان لي قط لكنها
لفلان وصدقة فلان فحق للثاني بخلاف المقر في بالدار اذا قال بعد القضا ما كان لي فيها
حق قط لكنها لفلان وقد مر في كتاب الدعوى **ريض** اقر لو ارثت بعد اموال
غيره فقال الوارث المقر قيمته فيكون بين وبين سائر ورثته قار هذا العبد لاحد من
جاء واحتج ان يكون لكل واحد منها ولو قال مولوا احد من الناس لا يجوز قال العبد في يد
هذا العبد لزيد لابل لعمر واولا بل غصبته من عمر واولا بل او دعيته عمر وادعاه كل واحد
منها فحق المسائل الثلث يسلم العبد الى الاول وهو زيد ثم في اقراره لعمر ومسلما ان دفع الى زيد
بقضاء لم يضمن لعمر وشيئا وبغير قضاء غرم لعمر وقيمتة وفي اقراره لعمر وبغير قضاء غرم
قيمتة سلم الى الاول بقضاء او غيره ولو كان اقراره له بالوديعة والدفع بقضاء فقد لم يوف
فهو كما قدر له مسلا وقال محمد رحمه الله ما كان قد لسه له بالغصب مائة وترك الفأ وابتا
فقال الابن لفلان على ابي الف لابل لفلان فالاول يستحق الالف ولا شيء على الابن
الا ان يدفع الى الاول بغير قضاء وقار لفلان رحمه الله يغرم للثاني بكل حال كذا لو قال
اوصى لهذا بثلث ماله لابل لهذا ولولم يترك الا بعد اقرار العبد اعتقني ابوك
في المرض وقار رجل في على ابيك الف فقال الابن صدقة فقال ليو يوفى رحمه الله يسعي
العبد من جميع قيمة للغيرم وقار زفر رحمه الله في خمسة اسداس قيمته لانه لو بدا بالعتق
كان يسعي في ثلثي قيمته ولو بدا بالدين في جميع قيمة فانما تشبه سقط نصف الزكاة قال
محمد رحمه الله من اقر بعبد في يد غيره انه لفلان ثم اقر انه حرة ثم اشتراه فهو للمقر وان كان
قال او لا مو حرة ثم قار مول لفلان ثم اشتراه فهو حرة **مسائل اقرار المريض**
والصبي والعبد والبايع بعد ما باع حد المريض مرض الموت حد
في آخر السلاق اقر لو ارثت ثم مات فقال المقر اقر في صحة وقالت الورثة
لا بل من مرضه فالقول للورثة وبينه المقر او لم يكن بينه فارد الاختلافهم
ذلك مريض اوصى للرجل ومات فقالت الورثة اعتق هذا العبد في مرضه وقار
الموصي له في صحة فالقول للورثة ولا شيء للموصي الا ان يوفى من الثلث شئ او يقوم له
بيته من مرض يومين ويصح ثلثه ويصح يومين ويصح يومين اقر لابلن بدين فان
ذلك في مرض صح بعه جاز وان فعل في مرضه النذر والنقل بموته لم يجز مريض

ليس العبد كمن لفلان
مات المريض قال العبد
للماضين وتغير الوارث

لا يستأنه لأن النبات نادر ولو قطع سن الصبي يستأنه حولا ومنع هذا لو نبت
سن البائع كشئ نزع سن رجل ثم انتزع المنزوع سنة سن النازع ثم نبت سن
الاول فعل الاول جنهما ولو نبت معوجا يجب حكومه عدل ولو نبت سنة اولونه
بعد القلع والقطع يجب الارش على عاقلة الجاني لكان خطأ لانه لا يجوز له اعادة الاول
حتى لو تصور ارتفاع الضمان عجز يد رجل فان نزع الموضع يد فقلع سن
العاقل لا ضمان عند الامام وعند ابن بديل فيه رية السن عجز ذراع رجل فجزبه
من فيه فسقط بعض اسنانه قال محمد فيه رية الاسنان ممدد وعلى الفاضل ارش ذراع
وهذا الخلاف لو ثبت بنوب غيره فجزبه صاحب النوب فتعذر بعض المثبت نصف
ذلك ولو جزبه من تشبث به ضمن جميع الخوف نزع رأس انسان موضوعة واستوعبت من
اجزائه الى القفا او من الاذن الى الاذن فان كان رأسه مسلوفاً فانه يقتصر من ارجائه
احتب لكن مقدار شجته فان كان رأس احدما اعظم بخير المشجوع في شجرة مقدار شجته من ارجائه
جانب شاة واستغناء الارش ضرباً بخشب على عين انسان حتى وميت عينه يجب الدية
في حاله لانه شبه العمد **نوع في الجنايات على اطراف العبد**
ويسلك مسلك اجنابة على الاموال حتى يجب في مال الجاني حالاً كضمان العصب والتهلك
شئ عجزه موضوعة فعليه نصف عشر قيمته عجز مقطوع اليد قطع انسان رجله من جانب
اليه المقطوعة فعليه نقصان قيمة العبد المقطوع يد ولو قطع رجله لاف ذلك الجانب
فعليه نصف قيمة العبد المقطوع يد لانه ليس بالتلاف فجاز ان يكون له ارش مقدّر
وعلى هذا البايع اذا قطع يد العبد المبيع يسقط نصف الثمن ولو كان العبد مقطوع اليد
فقط يد الثانية يسقط عن المشتري بقدر نقصان القيمة من الثمن لنقص ثلث القيمة
فثلث الثمن كذا لو كان مكان قطع اليد فقاء العين **طريق معرفة ذهاب السمع** ان يترك
المجنى عليه حتى يخفل ثم ينادى لئن اجاب او التفت علم انه لم يذهب **طريق معرفة**
ذهاب البصر ان تدر اهل البصر فان قالوا بذهابه يجب الدية ولنزقوا لا تدرى يعتبر
الدعوى والانكار والقول للضارب مع عينه **في تعشير حكومت العدل**
قيل ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب وغيره وقيل يقتدر المجنى عليه رقيقاً ثم ينقص
منه اجنابة من قيمته لكان ينقص عشر قيمته بحسب رية وقيل ينظر الى اذنه جنابته

لها ارش مقدّر وهي الموضوعة فان كان نصف فكت يجب نصف ارش الموضوعة لكن هذا
اذا كانت اجنابة على الكس والوجه لانها موضع الموضوعة فالتفت نظر لكانت اجنابة
على الكس والوجه يعني بالوجه الاخير والآفة الثانية وان تعسر عليه فبالثالثة يعني لانه اليد
سقط يد رجل او ضرب بها خشية حتى اباها فعليه القصاص لا يقطع اليمنى باليسرى
ولا اليد بالرجل ولا عكساً فهما في الاصبع القصاص اذا قطعت من المفصل الابهام بالابهام
والسبابة بالسبابة هكذا قطع اصبعاً زائداً من يد او رجل وله اصبع زائد ايضا فلا قصاص
بينهما وفيها حكومة عدل قطع يميني رجلين قطعت يمينه واخذت منه رية بينهما نصفان
لاقصاص في اللطية ولا في الكوفة ولا في الوجاة ولا في الدقة ولا في الخوذ ولم الساق وطم
العصه وطم الساعد وفيها حكومة عدل وقيل السن القصاص الثانية بالثالثة والثالثة بالذات
والفارس بالفارس ولا يؤخذ العليا بالسفلى ولا عكساً قطع فكم ولو لم يقدح من
اكتشفه او من الاصل عمداً ففيه القصاص وان لم يتحرك فحكمته عدل فكذا في الخصى والعين
كل ما كان في النفس زوجاً ففيها دية وفي احدهما نصفها وما كان عشاءً ففي احدهما
عشر الدية وفي الكل دية وكل ما كان اربعاً ففي احدهما ربع الدية وهي كالاشفار وكل
ما كان واحداً كالعقل او ما صلبه او قطع المازن او الذكرا والسان او حلق اللحية او شفهها
ولم ينبت دية في قطع الذكر والانثيين وضوءيتات وتوابع الانثيين ثم بالذكور ففيها
الدية وفي الذكر حكومة عدل قطع اكتشفه خطأ فيها دية في الموضوعة خطأ اذا برأت وبقي لها
اثر نصف عشر الدية على العاقلة **مسائل معرفة العاقلة الى اخيه** عاقلة الرجل
امل ديوانه لكان من اهل الديوان فان كان غازيا وله ديوان فعاقلته من يرتزق
من ديوانه ولزكان كاتباً فعاقلته من يرتزق من ديوان الكتاب بشرط التفرغ
بينهم وعاقلة كل صانع اهل صناعته ان كانوا يتناصرون بها ان لم يكن من اهل
الديوان فالمعبرة في العاقلة اهل نصرة فان كانت نصرة بالمال والدروب
فعليهم ولزكانت باحرفة فلكذلك فيكون في معنى الديوان وان لم يكن له عاقلة
من اهل الديوان كما اهل البادية فعاقلته عشرة من قبل ابيه ثم الاقرب فالاقرب
فان لم يكنهم التحمل يضم اليهم اهل عشرة من النسب ولا يضم اهل ديوان اخذهم يضم
اليهم اقرب القبائل من النسب ثم ثم الى ان يفي فان لم يكنهم فيضم اليهم اقرب القبائل

الا قبيلة من النسب والقرابة ولهذا تبين ان محلة الاخرى لا يضمن المحللة اذ لم تكف
 محلة لعدم التناصه وان لم يكن ديوان ولا عشيرة فعاقلة بيت المال وبه يغني عن قتل
 في مال الجاني ولكن كان القتال خيما كجرف ماله لا في بيت المال اجماعا فاقبل العاقلة
 ان كان القتال له ديوان فمن اهل ديوانه ولكن كان من اهل الحرفة فكما ذكرنا وان لم يكن
 شيء من ذلك فاهل ديوان مصر لكن من المعاتلة لا اهل ديوان مصر كالكثاب وغيره
 فان لم يكن يعتبر العشيرة المأخوذة قلنا الضمان الواجب بقتل النفس خطأ على الديوان
 في تلك النسخ قلنا اولئك العمد المحض اذا وجب الدية في ماله من النفس وفيما دون النفس
 والخطأ فيهما على العاقلة كالماله العمد في النفس كجرب الدية على العاقلة وفيما دون
 النفس على الجاني وان بلغ دية كاملة الدية في الخطأ المحض وشبه العمد على العاقلة وفي
 العمد المحض في مال القتال لكن في تلك النسخ وفيما دون النفس ماله ارش مقدرا كالموضحة
 فصاعدا وما فيه حكومة عدل وبلغ ارش من ارش الموضحة حتى يعلم بيتنا ان مقدار
 ارش الموضحة في جنابة الخطأ بتحمل العاقلة وفي العمد المحض في موضع لا يجب القصاص يجب
 في مال الجاني وفي شبه العمد فيما دون النفس ايضا يجب في مال الجاني اذ شبه العمد فيما
 دون النفس كالعمد الا ترى ان شبه العمد فيما دون النفس كالعمد في الجاني القصاص في موضع
 يجب القصاص فكذلك في الجاني الدية في ماله **مسائل الجنتين والقصب**
والجنتين ضربت بطن نفسها متعمدة او شربت دوا متعمدة فاسقطت ولدها
 يضمن عاقلة الغرة وهي خمسمائة لا تخاف نصف عشر الدية فعلى هذا عند الشافعي ستمائة
 ولا فرق بين الذكر والانثى ضرب بطن امرأة فالقت جنتا ميتا يجب الغرة استحسانا
 ولو القت جنتين احدهما حيا والاخر ميتا ومات الحى من ذلك فعليه الغرة
 في الميت والدية في الحى واذا ماتت المرأة فخرج منها جنين ميت فعليه دية الام
 لا غير وجنتين الا انه نصف عشر قيمته ان كان غلاما وعشر قيمتها ان كان جارية
 وعن ابن يوسف ان فيها ما تنقص من الام كسحق الشاة غصب صبيا حرا فغاب عن بين
 يحبس الغاصب حتى يجزى به او يعلم انما اعطى صبيا عصيا او شيئا من السلاح
 كما لم يسكه ولم يامره بشئ فعطيت الصبي بذلك فدية الصبي في مال عاقلة المعطى
 وكذلك لو قال الصبي بحجرا اصعد هذه الشجرة وانقضت ثمارها فصعد وسقط وكذا

قال رش

لوامره

لو امد محمل شئ او كسر حطب من غير اذن ودية فلسف الصبي من فكره ولو دفع اليه عصا
 او سلاحا ولم يقتل به امسكه لم يعطيه به او قال اصعد الشجرة ولم يقتل انقضت او قال
 انقضت لنفك فسقط اختلاف المشايخ فيه والاختيار للمسلمين الضمان اعطى صبيا
 سلا حاققتل الصبي نفسه او رجلا لا ضمان على المعطى بالاجماع حرا باع امر صبي بالقتل
 فقتل ضمن عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر في ثلث سنين علم الصبي فساد الامر
 او لم يعلم اذا كان كجن ويقتل انسانا في حالة الافاقه يقتل كالمصالح فان جن بعد
 ذلك هل يسقط القصاص ان كان الجنون مطبقا على حسب ما اختلفوا فيه يسقط والآ لا
 ويؤخذ الاستيفاء الا ان يغيب **مسائل القتل** قتل وجده في محلة تجب الدية والقسملة
 وان وجد ميتا لا والحاصل بينهما ان لا يكون به اثر القتل ولو خرج الدم من انفه او ذكره
 او دبره لا يكون قتيلا حتى لو وجد مكره في المعركة يغسل ولو كان يخرج من العين او الاذن
 كان قتيلا ولهذا لا يغسل اذا وجد مكره في المعركة وان كان يخرج من الفم ان كان يعملوا
 من اجوف كان قتيلا وان نزل من الراس لا وكلا باذى با دروازه اذا قتلوا ويجعل
 قتيلا مكان فجب القسامة والدية على اهل تلك المحلة وجد القتل بين القدرتين تجب الدية
 والقسامة على اقربيهما لكن اذا كان بحال يسمع الصوت اما اذا كان لا يسمع لا يجب على واحدة
 من القدرتين وانا يدا عن حال المكان الذي وجد فيه القتل ان كان مملوكا يجب القسامة
 على المالك والدية على عاقلة ثم وان كان مبالا لانه في ايدي المسلمين تجب الدية في بيت
 المال وجد القتل في المحلة فالقسامة عليهم والدية على عاقلة ثم وعليهم لان اهل المحلة صاروا
 كأنهم قتلوه حكما ولو قتلوه حقيقة فالدية عليهم وعلى عاقلة ثم وجد القتل في دار صبي
 او موتوه لا يجب عليه الدية والقسامة بل يجب على عاقلة اجماعا ولو وجد في دار امرأة
 عليها خمسون مينا عند برصته ومحمد رحمه الله والدية على عاقلة **مسائل** وجد قتيلا
 في مسجد جماعة محلة فالقسامة والدية عليهم وان كان الوقف للمسيكين فهو كالووجد
 في المسجد حرا وجد قتيلا في دار نفسه تجب الدية على عاقلة ولو كان مكاتباً فدمه
 مدم مدرجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولا يدرى من ان موضع اصابه ومات
 من ذلك فعلى اصل المحلة القسامة والدية وجد قتيلا في دار ذمي كبريت عليه خمسون
 مينا فان حلف تجب الدية في ماله الا اذا كانوا يتعاقلون فيما بينهم فيجند محل على العاقلة

اخلف

على اهلها ولو وجد في
 دار الوقف او ارض
 الوقف فان كانت
 اربابا معلومين فالوقف

رجل لحي نثورا فالتقى فيه انسانا والقاء في نار لا يستطيع الخروج منها فاحترق
او فزع بليطة القصير او غرسه او ابرة فمات عليه القصص بقاء العبد باقراره
قتل كبدية بلا جرح قتل كبد القصص وقيل لاشق بطن رجل فاخرج حثوه ثم جث
أخذ عنقه بالسيف فالقصص على الجاني وعلى الشاق ثلث الدية فان كان الشاق
بحال لا يتوهم مع بقاء كبدية ففعل الشاق القصص وعلى الجاني التعزير ولكن كانت
اجناتان معا فلهما القصص مكاتب قتل عبدا لم يقتص فاطم الطريق اذا قتل
انسان في جسر الاقام قبل ان يثبت عليه ثم قامت البينة قتل بجانون شهيد
على رجل سلا حاق فقتله المشهور عليه لزمته الدية والكفارة اراد ان يكبره غلاما او امدة
على الفاحشة فلم يستطيع دفعه الا بالقتل فدمه مدمر قال اقتل عدي لم يكمل قتله
ولو قتله لم يضمنه قتل انسانا بامره يضمن الدية له ارب موله فالضامن لما اكسبه
يقتل الرجل يقتل الطفل للزوج او الزوجة ان يقتص قبل زوجه لم يقتص ولدها
من القصص الفاء في بئر او ضرب بجر او بنوح اخذ فوات عزرو وكان مستوفيا
اذن للعبد الجاني للتجارة فلحقه دين لم يصير مختارا للنفاء كل ما اوجرت في نصف
عشر دية فيوجبت العبد نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسمائة فحينئذ ينقص نصف
درهم ويحب في ماله حالاً وفي يد نصف قيمته الا اذا بلغت خمسمائة الف فينقص
خمسة دراهم ومالك له ارش مقدر في احد فيعتبر في العبد نقصان القيمة قطع
احدى اذني العبد في رواية فيه نصف قيمة وفي رواية نقصان قيمته كذا تنف
احدى احدى جبين العفون القصص يبرئ من القصص والدية لا عن ظلمه يصام كفارة
القتل بنية من الليل قطعت يده فاقتص منه ثم مات ففعل المقتص من القصص
اتلف عضو رضيع لم ينف يعرف سلامته فيه حكومة عدل **مسائل**
جناية البهائم عليها ارسل كلبا او دابة او طيرا فالتف في فوره
شاة يضمن الدية دون الكلب والطير عندهما وعن كلب يوسف رحمه الله انه
يضمن في الكلب المتع بعض الهوام على رجل فهو ضامن ارسل كلبا على شاة ان وقت
ثم سار لا يضمن وان تيامن او يمسك ان لم يكن له طريق غيره ضمن والافلا ارسل
كلبا ولم يكن سائقا ان لم يكن خلفه فاصاب في فوره لم يضمن كذا لو ارسل كلبا

فيه 2

حشوه 2

سارجل

على رجل حتى عقده او خرق ثيابه لم يضمن الا ان يكون خلفه وعن كلب يوسف رحمه الله
انه اوجب الضمان في اموال الناس في مذاكله وكذلك ابو الليث اذا ارسل كلبا فاصاب
انسانا في فوره يضمن المثل وان لم يكن سائقا وارساله كسوفة وعليه الفتوى
ارسل دابة وكان سائقا لها فاصابت يضمن السائق وان ارسلها الى جهة ولم يكن
سائقا فكذلك ولو ارسل كلبا الى صيد ولم يكن سائقا فاصاب انسانا لم يضمن
ولو ارسل الى انسان ولم يكن سائقا يجب ان يضمن او وقف دابة في غير ملكه فالت
في رباطها فقتل انسان بها او شئ ضمن لانه محسك للدية ما دامت في موضع رباطها
يخذ انك ورازي رعين است فذلك بايقافه ولو اوقف دابة على الطريق
ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان فالتف شاة لا يضمن لانه لم يسكها في ذلك
المكان فصارحت عن ذلك المكان بنزله لا منتقلة رباط حمارا على سارية فجاد آخر
وربط حمارا على تلك السارية فعوض احدما الاخر ان لم يكن ذلك الموضع طريقا
ولا ملكا لاحد فلا ضمان على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سعة ولكن كان
في الطريق او في موضع لم يكن لها ان يربطها هناك حمارا فمما هو ضامن لما اصاب
حماره ارسل حماره فدخل زرع انسان فافسد ان ساقه الى الزرع بان كان خلفه
ضمن وان لم يسق لكن لم ينعطف يمينا وشمالا وذهب الى الوجه الذي ارسله ضمن
ايضا وان انعطفت يمينا وشمالا ان كان له طريق آخر لم يضمن والا يضمن قال رب
الزرع لرب الدابة ان دابته في زرع فخرجها فهو ضامن من لما افسد حال
اخراجها وان اخبره وامره ان يخرجها فلا ضمان عليه لانه بامره وقيل يضمن ايضا
دابة رجل ذميت ليلا او نهارا بغير ارساله فافسدت زرع رجل لاضمان
عليه وقاك السائق ان ذميت ليلا يضمن ونهارا لا يضمن وجد في ضيعة دابة
فاخرجها منها لا يضمن وان اخبرها وساقها الى ضيعة اخرى فعطبت ضمن
وقيل اذا طرد بقره حتى اخبرها عن زرع فاكلها ذيب يغرم قيمتها
وان ساقها ليردها على صاحبها فعطبت في الطريق يضمن ايضا وفي الاصح لم
ان يخرجها من زرع ولا يضمن ما لم يستوها بعد الاخراج وقيل ليس لها الموضع
يا من لها لا يضمن اصاب في زرع ثورين ليلا فساقتها الى المربط واراد ان يربطها

30

دابة 3

ضامن
رسالة الدابة والزرع

فدخل احدهما المربط ومهرّب الآخر فيتبعه ولم يتطرقه فحكم اللقطة فان لم يتقدّر
 ان يشهد انه انما اخذه ليرده على صاحبه لم يضمن سواء كان لاهل قريته او لغيرهم
 الا ان يكون في نيته حين اخذه ان يبيعه صاحبه في يضمن وان كان ذلك بخلاف
 فان كان الثور لغير اهل قريته فحكمه حكم اللقطة ان اشهد لم يضمن وان ترك الاشهاد
 مع القدر يضمن وان كان الثور لاهل قريته فاقطع بعد ما يخرج من الزرع وضاع
 ضمن اشهدا ولم يشهد لاهل قريته لا يكون حكمه حكم اللقطة بالنهار لانه لا يخاف
 عليه الضاح في النهار فحكمه حكم الغصب **س** ساق دابة فوق السرج على انسان
 فقتله ضمن كخن دابة انسان بغير اذن فالقتل الدراكب فمات ضمن الناحن
 ولو ضرب الناحن فمات فدمه هدر **مسائل الطريق والغنا**
وما يهلك بالمصنع الى آخره وفيه النفذية بالطعام المسموم
 قال اسلك هذا الطريق فانه امن فسلكه فاخذه المصوص لا يضمن وكذا لو قار له
 كل هذا الطعام فانه طيب فاكله وموسموم ومات لا يضمن لان الضرر
 في البيع انما يوجب الضمان لفوات السلامة المستحقة بالعقد **ر** رش الماء على الطريق
 فوطيت به دابة او آدمي يضمنه ويقتل في الاوتى انما يضمن اذا رشح كل الطريق
 امر الاجير والسقاء بالرش فرش فناء وكان الامر دون الرش والحارس
 اذا رشح يضمن كيف كان **س** ساق حمار احطب فقال كوست معي سول الا انه
 لم يسمع حتى اصاب ثوبه وكسرت او سمح لكن لا يتهى له التحي لضيق المكان
 يضمن ويستوى اجولب في الاصم وغيره اما اذا امكنه التحي بعد ما سمع ولم يتح
 لا يضمن وضع قنطرة على نهر خاص فحش عليها انسان فالحش به او تعلق به
 فمات ان تعمر المدور عليها لا يضمن واضع القنطرة وان لم يعلم الهارب يضمن
 كن وضع خشبة في طريق المسلمين او حديد افرقت به دابة من غير سوق احد
 فوطيت ضمن وان كان النهر لعامة المسلمين فكذا في ظاهر الرواية وعن لبري
 رحمه الله انه لا يضمن حفرة بئر في مفانة بغير اذن الامام وليس بممر ولا طريق
 لانسان فجاء انسان فوق فمات انسان لا يضمن احافد وكذا لو وقع في المفانة
 او نصب خيمة فغمره انسان بخلاف طريق الكثر **ح** حفرة بئر لم كبها ان كبس

الغور في
 تأخر

بالتراب او الحص او ما هو من اجزاء الارض ثم جاء آخر ففقدتها فوق فيها اسنك
 يضمن الثاني ولو كبس الاول بالطعام ونحوه والمسئلة كالحا يضمن الاول لانه
 لم يزل اسم البئر بالكبس به كما اذا حفر وغطى رأسه فرفع آخر الغطاء يضمن
 الاول واذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب الطريق ان يضع فيه
 خشبة ويربط دابته وان يتوضا فيه حتى لو عطب به انسان لا يضمن وان حفر
 بئرا او بني بناء فوطب به احد ضمن لكل صاحب دار من الانتفاع بفناء داره
 ما ليس بغيره من القاء الطين والخشب وربط الدابة وبناء الدكان والتنوير
 لكن بشرط السلامة احدث في سكة غير نافذة حداثا ليس بسكنى فقتل به انسان
 لا يضمن حصه نفسه ويضمن حصه الشركاء وان كان حداثا من جملة السكنى كوضع المئذنة
 وربط الدابة لا يضمن لان من احدث في ملك مشترك شئاً من جملة السكنى لا يضمن
مسائل العامل والامر استأجر اجيرا لم يخرج له جناحاً ففنا داره
 او حانوته ان اخبره ان له حق الاشراج في التميم فسطط وقتل انسانا يضمن
 الاجير قبل الفراغ كان او بعد ويرجع الاجير على الامر اما اذا اخبره
 انه ليس له حق البناء في التميم او لم يخبره وعلم الاجير بذلك ان سقط قبل الفراغ
 من البناء فقتل انسانا ضمن الاجير ولا يرجع على الامر وبعد الفراغ فكذا في العي
 وفي الاستحسان يرجع بمثله ما لو امر غيره ببيع شاة فاذا هي شاة جارية لم يجر
 رجلاً لم يجر له بئرا ففنا داره فحفر وفتح من العمل ثم وقع فيه انسان ان كان
 اخبر الاجير ان له حق الحفر فالضمان على الامر وان اخبره انه ليس له حق الحفر فعلى
 الاجير قيا سا وفي الاستحسان على الامر لكن كان بعد الفراغ من العمل لان الامر
 والاجير كل واحد منهما مسبب فيقتدر الضمان بالتعدي وذلك من الامر وفي الامر
 ببيع الرنة واشراج الجناح مما مبكران ولا يتقيد بالتعدي فيضمن الاجير ولكن يرجع
 بحكم الغرور **س** فودع الطريق ببيع باذن السلطان فيعثر به انسان فقتل
 لم يضمن التخيية او عقبا على الطريق فلدغنت رجلاً ضمن الا اذا تحوكت ثم لدغت
 رجل وضع سيفاً في الطريق فيعثر به انسان ومات وكسر السيف فدمه على صاحب
 السيف فقيمة السيف على العاثر **مسائل الحايطة والمال** اذا سقط الحايطة

المائل الى دار انسان او الطريق الاعظم فانلف نفساً او مالا ان كان قتل الشهادة
 فعلى صاحب الحايطة لا يضمن وكذا بوجه في القياس وبه اخذ الشافعي وفي الاستحسان
 يضمن وهو قول علمائنا وتفسير الشهادة هنا ان يتقدم اليه من له حق المطالبة
 بالنقص لا حقيقة الشهادة وانما ذكر الشهادة لجواز اكمالها اليه عند الانكار وادامال
 الى دار رجل فالشهادة الى صاحب الدار ما كان او مستاجراً مستغيراً وان مال ايله
 الطريق فانه واحد من الكائنات الشهادة على صاحبها فهو الشهادة وهو ان يقول اشهدوا
 انه تقدمت اليه في مدم حايطة فاذا لم ينقص بعد حتى تلف به شيء فان كان
 في طلب من ينقصه لا يضمن وان ترك اهلاً ضمن طوبى بالنقص عند الفرض فسال
 صاحب الحايطة من الفرض ليزوجه اياً ما فعل الفرض لم يصح تاخير الفرض حتى يوتى به
 شيء ضمن وان اخذ الذي لشهده ان مالا مال الى دار انسان وقد اشهد ما هو متزوج
 وتزال الى الطريق الاعظم واشهد واحد من عرض الكائن لا يصح تاخير اهلهم
 الحايطة المائل فنضرت عنه واه فتكملت رجلاً لا يضمن صاحب الحايطة المائل
 الآن يسقط الحايطة على انسان او دابة **س** حايطة بين ثلثة اشهد على واحد فلم يفعل
 حتى سقط ضمن قدر نصيبه والشهادة على الكلب العقور كالشهادة على الحايطة عند
 مناجح سمعته وقال حكام الدين فيه نظراً شهده على وليه الصبي ثم بلغ بعباد الشهادة
 اشهد عليه في حايطة مال فلم ينقصه حتى سقط فقتل انساناً فمن عثر بنقصه وعطى
 ضمن صاحب النقص ولا ضمان عليه فمن عطى بالعشور على القتل ولو كان مكان الحايطة
 جناح ضمن عاقلة **مسألة مشتركة بين الجنائيات والحدود**
 كسر الزمان رجل المزدحم بها في الذنا كجبال الارش في ماله لانه شبه العمدة بامدة
 فافضاً فاجعل خطاء حتى وجبت الدية على العاقلة وقيل شبه العمدة حتى وجبت ماله
 ولو لم يصب بكارة المرأة كحجر او غيره يجب المهر ولو وقع بكراً اجنبية فسقطت فذهبت
 عندها فعليه مهر المثل في ماله والتعزير ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة ولو وقع
 امرأة ولم يدخل بها فذهبت عذرتها فطلقها فعليه نصف المهر في قول الامام
 وعند محمد رحمه الله وزوج جميع المهر وضع امرأة غيره فذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها
 فلها مهران جارية وضعت جارية اخرى فذهبت عذرتها قال محمد رحمه الله عليها

فان في

مدان

صدق مثلاً قال كذا بلغنا عن عمر رضي الله عنه في جارتين تدافعتا في حمام وقد وقعت
 هذه بخاراً ووطئ البائع المبيعة قبل التسليم ولا عقد عليه عند الامام **س** بكراً كانت
 او ثيباً وعند صاحب العقد ونقصان البكارة ان كانت بكراً ويدخل الاقل في الاكثر
 وعلى هذا اذا وطئ جارية بكراً لا انسان ينبغي ان يجب الاكثر من العقد ونقصان البكارة
 صبي زناً بصيئة لا حد عليه والمهر في ماله يجب لانه يواخذ بافعاله ولم يعهد اذ نهى ولو كانت
 بالغة مستكرمة فكذلك ولو كانت مطاوعة لا يجب المهر لانه لو وجب لرجع ولو
 الصبي عليها كن امه صبياً بشئ فالحقة عدم يرجع ونسب على الامر فلا يبيد وقت لامة
 صبياً فزني بها يضمن المهر لان امه لم يصح في حق المولى وطئ بهيمة لا يحد ثم ما يصنع بها
 فان كانت غير مأكولة يذبح ثم تحرق ويضمن الواطئ قيمتها ان كانت لغيره وان كانت
 مأكولة يذبح ويؤكل ولا تحرق وعن كس يوسف رحمه تحرق كالتى لا تؤكل ويضمن القيمة
 القيمة لو كانت لغيره ورحم الشخص ان وجوب الاحراق ليس مذهبنا خبرنا به
 المطرقة على المحم فتطايب الشرار عن احدى فاحرق ثوباً او دابة خارج المحاموت فعليه
 قيمته وان تلفت نفساً او عذراً فاعاقلة وان لم يتطاب من وقع لكن احتملت الديك
 النار فهو مدمر مدمر وارنفسه فاخدم جدار غيره لا يضمن شاة لقصاب فقيئت
 عيينها وفيها ما نقصها كذا قطع اذن الحمار ووزنه واما في عين بقعة الحمار وعين جروية
 وعين الفرس والبغل والحمار فذبح القيمة قطع احدى قوائم الدابة ضمن جميع قيمتها
 راي رجل اوج امدة يذبحها او مع محرم ومما مطاوعان قتل الدجل والمرأة جميعاً
 حريق وقع في محلة فهدم رجل داره غيره بغير امره وبغير امر السلطان حتى سقط
 عن داره ضمن ولم يأنم اخرج الى الطريق الاعظم كنيغاً او ميذاً او جرحاً ومواليه ج الذي
 يكون في الحايطة او بني دكاناً فلو احدث من عرض الكائن ان يهدمه وليس لاهل درب
 ليس بناقدان يشتر كنيغاً او ميذاً بالآباء من اهل الدرب المشايخ لتي في الطريق
 ليس لاحد ان كان صم فيها ولا يرفعها به افنى بعضهم طرح الثلج في سكة غير نافذة لم يضمن
 وان كانت نافذة ضمن ما تلف به قال مشايخ سمعته لا يضمن لعموم البلوى في بلادنا
 رجل ققط صبيّاً فالقاء في الشمس حتى مات ضمن سبع انساناً مسموماً فمات فعليه
 التعزير ابن سبع سنين او نحو وقع في الماء او سقط من سطح فمات فان كان يحفظ

عليه

دليلاً على الامر في
 دابة

نفسه فلا شيء على الابوين ولكن كان لا ينفذ فليدبر التوبة والاستغفار أو وقع انسانا
 في البحر فسيح ساعته لم يغرق **س** اخذ من زنه بغيره او عكسا لم يحد استلحق
 على قتله في اوقات امراءه وتعدت عليه وقضت حاجتها كحد اعمى ما امراءه فحاش
 غير ما فوطن حد وان قالت حين دعا انا فلانة لم يحد كذا قد زنت وثبت زناها ثم لم
 لم يبطل اقامة الحد التقى لا يقيم الحد كذا لم يحد بحد اجتمعت احدها وبدا الحد التقى
 ثم اذا بدا ان شاء الحد الزنا والاشا الحد السرقه ثم كذا الشرب ضعيف البنية اذا خيف عليه
 كذا خفيفا بقدر تحمله امر البنية في مثل بوشكال فيه مائة شماغ قد زنت محصنا في دار الحرب
 لم يحد زنه المقدون سقط الحد رجل قد زنت خنثى بلغ ولم يبين حاله لم يحد قد زنت بعد
 ما ضرب لم يحد قد زنت بعد ضرب السوط الاسوط لم يضرب الا ذلك السوط قال بالوط
 او وطئت فلانة حراما لم يحد وبجئت عمل قوم لوط يحد قد زنت فهاهنا فكاحه ثم تبين انها
 اخته من الدفاع لم يحد بياض ناز يعزرو بيا ابله ونكس لايام مسخه ويا حكمه قيل
 يعزرو وقيل لا يلزم مسلما ارفع من يد من السوط عن رأسه عذرائته وجوب التعزير
 تكلف اعتاد الفسق با انواع الفساد يهدم عليه بيته شرب الخمر في دار الاسلام وقامر
 ما علمت بحد متراحد سكر الذم من اكرام حد في الاصح **مسائل** **س** ما يعرف
والحدود الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان كان يلحق الضرر غالبا او يعلم يقينا انه
 لا يفرقهم واتلاف الملامى يباح عند الامام بشرط القيمان وعند ما لا يجب الضمان
 شق زق خمسم ضمن الذوق الا ان يكون اماما يدي ذلك كسرون الخمر ان كان باذن
 الامام لا يضمن والا ضمن روى عن ابي جابر انه يحد من عليه بيته ذم اظهر بيع الخمر من المصر
 يمنع منه فان اراقه انسان ضمن الا ان يكون اماما يدي ذلك النفساء كالمريضه
 في اقامة الحد والحايض كالعجيج النفس تكبس القاذف حتى يسأل عن الشهوة ويجعل
 في المسئلة عنهم وكذا اذا قام شدا واحدا وقال يا هذا حضره فانه تكلف المده عن
 بالله ان الذي تدعيه حق واجب لك عليه ثم تكبس حتى يحد باخذ فان شهد الواحد
 العدل او المستور ان بالقتل عمدا تكبس اياها فان اذ بشا هدا اخذ عدل والا يحد بسبيل
 وكذا او شهد بالقتل خطأ في الاصح زنه او سرق حال سكره حد ولو اقر بالحد
 حال سكره لم يحد وفي طلاق شرح الطحاوي السكران كالصالح في اقواله وافعاله

قال لا يخرج

غالب اوم

الا في الردة

الا في الردة فانه لا يبين امرأة بها سكران قد زنت بحد يجوز للفقهاء التعذيب
 بالشمم التعريض بالشم وغيره لا يوجب التعذيب **س** استماع الملامى والجلوس
 عليها فسق والواجب ان يجتهد ما امكنه حتى لا يسمع ويجوز الدخول عليهم
 بغير اذنهم للمنع لانه فرض قال محمد رحمه الله كل من امنع عنه المسلم امنع عنه
 المشرك الا الخمر والخنزير للباس بلعب الصبيان يوم العيد با يجوز لا على سبيل
 المقامدة رجل يصوم ويصلي لكن يضرب بالباس لا غيبه في ذممه فكمساوى انسان
 على وجه الاغتنام للباس به ويكره ان يكون حريدا للباس والنقص من اغتصاب
 اصل كورة او قرية فليس بغيبه حتى يسمى قوما معروفين علم ان فلانا يتعاطى
 المناكيد فان وقع في قلبه انه لو اخبره بذلك يمكنه ان يغيره عنه حله الاخبار
 والافلا رجل راي على ثوب انسان اكثر من قدر دريم نجاسة فان وقع في قلبه
 انه لو اخبره اشتغل بغسله لا يسمع لا يجزى وان وقع في قلبه غير ذلك وسعه ان لا يجزى
 خطبه بالموحصة لا يثم ما لم يعزم عليها المسلم لا يقه اياه النصرة من البيت
 الى البيعة ويقوه من البيعة الى البيت **مسائل** **س** السرقة وقطاع
الطريق لا قطع في سرقة تبرز وزنه عشرة ويشترط ان يكون عشرة خالصة
 مضروبة او مائسا وبها قتمه في الاصح سرقة تالة او غيره من الاشجار لا يقطع سرق
 متاعا من رجل في الصحرا او موحا فظلم فظلم سواء كان نائما او يقظا وهذه
 اشارة الى ان الداعي اذا نام لم يكن تاركا للحفظ لكن اذا نام قاعدا لا مضطجعا
 ولا يشترط في الاصح ان يكون تحت جنبه والمودع والمستعير لا يضمنان بمثل ذلك ولو كان
 تركا للحفظ لضمننا سرقة بقعة او شاة من المرعى لكانت من كحفظها قطع والافلا
 قوم في دار كل واحد في مقصورة عليها باب مغلق فنقب رجل من اهل
 الدار على صاحب وسرق منه ان كانت الدار عظيمة بحيث ينتفعون بصحن الدار
 انتفاع السكة يقطع وان كانوا ينتفعون به انتفاع المنزل لا يقطع بسط ثوبا على حائط
 السكة فسرقة انسان لم يقطع سرق من الحمام لا يقطع ردة السرقة الى دار المالك والى
 من في عياله لا يبرأ عن الضمان وسقط عنه القطع استحسانا سرق العبد لا يقطع
 يد الا كحضر المولى عند لبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا الخلاف في سماح البيعة

لا بأس بما ملأه الله
 فبما لا بد من التمسك
 ان يخطأ الى اهل
 الباطل والآخرة

الا اهتمام

في القصاص على العبد بغية المولى ولا يغنل على المولى بغية العبد اجماعاً شهر على غيره
ما يلبث كالعصى الصغير ان شهر في المصر نهراً لا يباح قتله ولو قتله يضمن
وان شهر في المصر ليلاً او في المفازة نهراً او ليلاً يباح ولا يضمن بقتله وان شهر مالا
يلبث كالسيف والنج الكبري يباح قتله في الاحوال كلها ولا يضمن بقتله
سرق عشرة عبدان لعشرة رجال قطع سرق ابريق فقتله ماء او شراب
لا يقطع على عشرة من الزكوة لم يوردها فسرقت منه قطع سرق ما يساوي عشرة
فتخاها الى النصف من بلد لا يساوي عشرة لا يقطع سرق من السطح قطع سرق من محرم
من الرضاح قطع جماعة نزلوا خاناً او بيتاً فسرق بعضهم من بعض لم يقطع ولكن كان
يحفظ او تحت رأسه ولو كان في مسجد جماعة قطع سارق جمع الثياب وحملها حماراً فذهب
فخرج الحمار بعده وجاء الى منزله لم يقطع وكذا لو علق على طائر شيئاً وتركه في المنزل ثم طار
بعد ذلك الى منزله واخذه منه وكذا لو طرح المتاع في ماء جاري في الدار ثم خرج
واخذه لم يقطع الا اذا كان الماء ضعيف الجري فحرقه بيده او على السرة فقال كدفتم
ضمن المال ولا يقطع ولو اقر بحد بالسرق لم يقطع ايضا سرق بسم فخذ ليس لواليه
اوش او وز جندان يعقيم احد لانه في ولاية سلطان اخر قال انا سارق هذا
الثوب بالاضافة قطع وبلا اضافة لا سرق السكران يقطع وبأقذاره لا اقذار
بالسرق مع صبي او مجنون لا يقطع لا يقطع في اكل الشريد والبرد الشريد للامام ان
يقتل السارق سياسة لسعيه في الارض بالفساد مع قطاع الطريق امراة قتلت
واخذت المال وون الرجال لم يقتل المرأة وقتل الرجال من المختار عشرة نسوة قطعن
الطريق واخذن المال وقتلن قتلن وضمن المال اخذ المال ولم يصنع غيره حتى
جاء ثانياً وظهر فيه سيما رجل صالح قبل ان يوذخ فعليه ان يرد ما اخذ وضمانه
ان ملك حكم قطاع الطريق فيما يقطع ايدهم وارجلهم حكم السارق فيما عرف من مثل
اليدي يوسها وذباب بعضها والسارق اذا قطع جس حتى كثر توبه ويظهر
فه سيما رجل صالح لرب المتاع ان يقتل النفس ما دام المتاع في يده فاذا رمى
لما يقتله استقبله المصوم ومعه مال لا يساوي عشرة حمله ان تقتله لم يقطع
معروف وجده رجل يذهب مشغولاً بالسرق ليس له ان يقتله ولم ان ياتي به

فغيره

الى الامام لمحسبه المسروق منهم استغاثوا بقوم فخرجوا في طلب السارق فان كان
ارباب الاموال معهم او غابوا لكنهم يعرفون متاعهم ويقدررون على رده عليهم
جاز للمستغاث منهم ان يقتلوا السارق لاسترداد المال وان لم يعرفوا المال
والمتاع ولا يقدررون على الرد لم يجز لهم ان يقتلوا السارق **كتاب**
الغصب والغصب ما يصير به غاصباً وما لا يصير به الرد والاسترداد
والتضمن والاستهلاك فيما يطيب وما لا يطيب ما يصير به غاصباً وما لا يصير به
اشياءاً باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح
الامر لا يجب الضمان على الاخذ الجائز اذا امر العوان بالاخذ يضمن الاخذ على كل حال فلا رجوع
ثم صل مرجع على الامر ان كان دفع المأخوذ الى الامر رجوع وان ملكه عند او استهلكه لم يرجع
وان انفق في حاجة الامر بامر فمؤنة المأخوذ بالتفاق مال نفسه في حاجة الامر
على التفصيل الذي مر في الوكالة من استعمل عبداً غيره فمؤنة غصبه حتى لو ملكه من ذلك
العمل يضمن بعث المودع عبداً الوديعة حاجته صار غاصباً ليس الخاتم من اليمن او
اليسرة فهو استعمل لا حفظ وقيل الحنفية والحنابلة ليس الخاتم من اليمن او
بستعمال بل مو حلف اما اذا جعل الخاتم الواحد في الخنصر حتى يكون استعماله لوجعل
الفص من جانب الكف قيل لا يكون استعمالاً وتزبيناً وقيل يكون وبه يفتي
وان ادخل على خاتم في خنصره فان كان معروفاً بان يلبس خاتمين للتميز بين
يضمن والآ فهو حفظ ختم المرمين بخاتم رهن في غير الخنصر فسيقط منه لم يضمن ومو
بما فيه وان تختم به في خنصره اليسرى او اليمنى يضمن وفوق خاتم اخذ لا يضمن وفي الاصح
على التفصيل الذي مر وان كان المرمين امراة فتجنت به في اي اصبع كان ضمنته
اخذ خاتماً من اصبع نايم او دراهم من كيسه او خفاً من رجليه ثم اعاده الى مكانه
ومو نايم او اعاده بعدما انتبه ونام نومة اخرى ان كان من مجلسه ذلك لم يضمن عند
محمد رحمه الله وعن ابن مسعود انه اعتبر النومة الاولى لا المجلس والقاصح من ذميب
الامام انه لا يضمن الا بالتحويل اخذ لقطه ليعرفها فاعادها الى مكانها ان كان قبل
التحويل يبرأ عن الضمان وسواء لاف الاصح لانه صار غاصباً والغاصب لا يبرأ بدلالة
الاصطبل المخصوص منه وقيل على قول زفر رحمه الله يبرأ وهذا نظاير غاصب

الخنصر
في غيره

زفر ويعقوب رحمه الله منها اذا كانت دابة فذكرها ثم نزل وتركها في مكانها على قفله
 لبي يوسف يضمن ويحكي قول زفر رحمه الله لا ومنها اخذنا من اصبح نائم لم اعاد
 بعد ما انتبه ونام عند لبي يوسف رحمه الله لا يبرأ وعند زفر يبرأ ومنها اذا كان ثوباً
 فلبسه ثم نزع واعاده الى مكانه فلعن هذا الخلاف وهذا البس على وجه العادة اذا
 اذا وضع على عاتقه ثم اعاده الى موضعه لم يضمن لانه حفظ الاستعمال ومنها اذا تعقد سيف
 ثم نزع واعاده ضمن عند لبي يوسف رحمه الله كذا لو كان متقلداً سيفاً فتقلد هذا
 السيف وان كان متقلداً بسيفين فتقلد هذا السيف ثم اعاده لم يضمن دخل بيت رجل
 فحول المتاع من بيت الى بيت او الى صحن الدار وانما يسكن الدار غلاماً لم يضمن الخائفاً
 اذا كان هذا الموضع في احد زمر مثل شق زق وغيره وفيه سمن جامد فاصابته شمس
 فذاب لا يضمن ولو حل قيد عبد ابق لغيره فذهب العبد لم يضمن الا ان يكون العبد
 مجنوناً فحينئذ يضمن ولو كان المجنون مقيداً في بيت مغلق فحل رجل قيداً وفيه
 الباب فذهب فالضمان على الفاتح ففتح باب القفص وطار الطير لم يضمن خلافاً لما
 رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله ان طار في فوره ضمن والافلا وعنه هذا الخلاف اذا حل
 رباط الدابة وفتح الباب ولو حل رباط الذوق فان كان مافيه ذابياً ضمن وجامداً ذاب
 بالشمس لشق راوية انسان فسال منها يضمن ما شق منها وما سال وما عطيت بالسيار
 منها فان شق صاحب الدابة وهو يعلم بذلك فمال بسور ذلك لا يضمن الشاق
 وكذا لو حل وكذا لو شق ما حمله الحال فسال يضمن فان ذهب الحال وهو يعلم لا يضمن
 الشاق ما سال بوجه قصاب اشترى شاة فجاء انسان وفتحها فان كان القصاب
 شتر رجلاً لكضمين للذبح لا يضمن الدائح وان لم يكن شتر يضمن ذبح الضحية الغدير
 بغير اذنه في ايام الاضحية جاز استحساناً ومن هذا الجنب سائل احدها مدء والثانية
 اذا وضع القدر على كائون وجعل اللحم فيها ووضع الحطب تحتها فاشعل انسان النار
 الى الكائون واحرق الحطب لا يضمن والثالثة اذا جعل الحنطة في دلو لها وربط
 الحمار فيه فساق انسان الحمار حتى صار وقيماً لا يضمن الدابعة اذا اراد رفع حدة
 نفسه واما لها الى نفسه فجاء انسان واعاده الى الدرع فانكسرت فيما بين ذلك
 لا يضمن الخامسة سقط حمل انسان عن دابة في الطريق فجاء انسان وحمل بغير اذن المالك

فذلك

فهلك الدابة لا يضمن لان الاذن ثابت دلالة في هذا الموضع **س** تلف من
 من العتار بفعل الغاصب او انهدم بسكناء ضمن استخدم عبده غيره بغير امر
 او بغيره في حاجة فغضب ضمن امر عبده غيره بالاباق فابق ضمن من فتاوى واحد
 الدين النسفي قال لعبد الخمر او لصبي ارتقى الشجرة وانقض لتاكله قيل يضمن
 وقيل لا ولو قال حتى اكل ضمن ولو قال لناكل ضمن النصف قتل ذئباً او اسداً
 الرجل لم يضمن في رواية وفي القدر والكلب ضمن قتل رجلاً في مغارة ومعه
 مال فضايع ضمن المال وقيل لا والله اليق يقول الامام غصب صبيّاً حرّاً فمات
 في يد نجاة او نجى لم يضمن ولو عقده سبع او نهشه عقرب او حية او اصابته
 صاعقة فمات فعلى عاقلة الغاصب الدية ولو قتل الصبي نفسه ضمن الغاصب وخل
 دابة دار انسان فاخرجه رتب الدار فهلك لم يضمن ولو وضع ثوب في بيت
 بلا امره فزماه صاحب البيت ضمن سعي رجل رجلاً عند الوالد او شجته فاخذوه منه
 مالا فان كانت السعاية بغير حق من كل وجه ضمن الساعي عند زفر وبه يفي رجل تعلق
 برجل فسقط من المتعلق به شيء فضايع ضمن رفع قلنسوة من راس احد وجعلها
 على راس آخر فطرح من رأسه فضايع لنكحت القلنسوة بحيث يراها صاحبها
 وامكنه رفعها من ذلك الموضع لم يضمن الطارح خارج خاط ثوبه قتيصاً فاسداً
 وعلم صاحب الثوب وليس له ان يضمنه انفلكت الدابة ليلاً او نهاراً او انسدت
 زرعاً لم يضمن لها منع من سقي زرع حتى فسد لم يضمن المانع حبس صاحب المواشي
 حتى ضاعت المواشي لم يضمن خذج من خان ليلداً وحق الباب مفتوحاً فسرقت من
 الخان شيء لم يضمن الدجل نقب حايط انسان بغير لفون ماله فسرقت شيء لم يضمن
 الناقب غصب جارية شاة فصارت عجوزة اخذها وما نقص منها اذا كانت
 ناهية فانكسرت ندرتها او عبداً قارياً او كاتباً او محترفاً فنفس كله ضمن النقص
 ابتعت اجارة في يد الغاصب او زنت او سرقته ولم يكن فعلت قبله ضمن
 ما نقصت بسبب ذلك **مسائل الرجز ولا ستراد الى اخره**
 اقام على اخذ بيته انه غصب جارية يحبس المدعي عليه حتى يجيء بها لانه ان لم يثبت
 بها لانه ثبت في حق كجس ضرره عقوبت عبداً صغيراً او جارية فكلما لم

مطهر
 من رطل رجلا عند الوالد
 ان كان في السعاية بغير حق
 ضمن الساعي

مطهر
 انفلكت الدابة ليلداً
 زرعاً لم يضمن لها منع من سقي

أخذ مما كسب من الحيوانات غصب عبدًا امرء فنيست لحية فليس يعيب في النجوة
 عيب فيه أخذ كوزًا من نلبر غيره فأكوز للذي أخذته فإن كان للتراب قيمة
 يضمنها وإن لم يكن لها قيمة فإن انتفعت الأرض بضمنه والآفلا النصل بن الحزق
 الفاش واليسير قبل ما ينقص ربع القيمة فهو حاش وما دونه لا وقيل ما لا يصلح
 الباق لثوب ما فهو حاش والعجيب أن الفاش ما يفوت به بعض العين وبعض
 المنفعة واليسير ما يفوت به بعض المنفعة أتلف أحد مصراع باب انسان أو خفيه
 أو مكعبه فلما كان أن يسلم إليه الآخر ويضمنه قيمتها وهذا جواب الأصل وقيل لا يضمن
 الآتي استهلكها وأتاهما حكم شيء واحد في الشراء واحد باخرهما عيبًا لم يرد بل
 يرد بها إن شاء غصب دابة فليقها صاحبها في المغارة في المهلكة ولم يستردوا لم يبرأ
 غاصبها غصب من جبن ثم رد عليه لكان من أصل الحفظ صح رده والآفلا وإن رد
 عليه ضمانه بعد الهلاك إن كان ما دونه يبرأ والآفلا غاصب الغاصب رد على الغاصب
 برئ كما لو رد على المالك وقيل لا يبرأ بالرد على الغاصب اشتري قلب فضة بدينار
 ودفع الدينار ولم يقبض القلب حتى جاء انسان وقبض القلب فاجاز المشتري
 قبضه فملك من يده لا يضمن القابض وفيها دققة وهي أن من غصب من أحد
 شيئًا فاجاز المالك قبضه كما اجاز يبرأ عن الضمان وإن انتفع به فامرء بالحلف
 لا يبرأ لأنه لم يخذ قبضه الأول وأما امرء أن يحفظه فاحفظ يبرأ فليعزل هذا الواويع
 مال الغير جلا فاجاز المالك يبرأ عن الضمان اختلاف في قيمة المخصوص فالقول
 قوله الغاصب مع يمينه بالله ما قيمته الآ عشرة وإذا ضمنه الغاصب يقوّم بما يباع
 في السوق من الدرامم والدنانير وإن كان يباع بهما فلهذا الخيار العزل من فوات
 اللشار خرق صك انسان بالدين ضمن قيمته صكها وقيل قيمة الكاغذ مكتوبًا
 وقيل يضمن قيمة ما يتقوم عنده مال الصك لأن المعبر القيمة عند المتلف عليه
 كاتلاف في الذي أخرج الغريم من يد الطالب لا يضمن كذا لكن يعذر
 يمتنع المالك في أخذ الضمان من الغاصب أو غاصب الغاصب وليس له أن يأخذ
 بعض الضمان من الأول والبعض من الثاني كسر عصف ثوب فصاحبها إن شاء
 ضمانه قيمة الغصن ونقصان الشجرة والغصن لكسر وإن شاء ضمنه

أخبار التفتيح في
 ضمنه

نقصان الشجرة والغصن لرب الشجرة غصب ثوبا ففتة أو غصب فمشم فان شاء
 أخذه ولا شيء له غيره وإن شاء ضمنه من خلاف الجنس وكذا آنية الصنف والنسب
 والدراسم والنحاس إذا كانت تباع مثله غصب عصيرا فصار خلا أو غصبا فصار
 زبيبا فان شاء المالك أخذه وإن شاء ضمنه مثله غصب ثوبا فقطع قميصا أو قباء
 ولم يحفظه فان شاء تركه ضمنه قيمته أو أخذه المقتطوع وضمنه نقصان القطع غصب
 عبدا جريكا فذواه حتى برأ أخذ المالك غصب حذوة فغصبت يده فان شاء أخذها
 ولا شيء له وإن شاء تركها وضمنه مثلاً **مسائل الطبيب وعدله إلى آخره**
 اشترى طعاما بدرامم مفعوبة قيل له الأكل لأنه إذا اشتري الدرامم لا يبطل الشراء
 كما لو تزوج امرأة بدرامم مفعوبة حل له الوطئ ولو اشترى طعاما أو جارية
 بثوب مفعوب لا يحل الأكل والوطئ قبل إذا الضمان لأنه لو اشتري الثوب ترد
 الجارية وقيل إذا اشترى بدرامم مفعوبة ففي الوجوه الأولى ربعة ومن ما إذا اشار
 إليها ونقد منها أو اشترى بها ولم ينقد منها أو اشار اليه غيرها ونقد منها أو أطلق ونقد
 منها لا يطيب التناول من المشتري قبل الضمان وبعد الضمان لا يطيب الرجوع وهو
 المختار للفتوى واختار في الوقعات خلافه اكتسب المخصوص ثم استرد المالك
 مع اكتسبه لا يتصدق بالكسب ولو ضمن الغاصب القيمة عند الهلاك أو الأباقي حتى
 صار الكسب له يتصدق بالكسب **س** أتلف حمامة طيارة لقابة يضمن قيمتها غير
 لقابة كذا إذا أتلف فدعا منقشاً معصوراً أو جارية مغتية أو كبشاً نطوحاً أو ديكاً
 مقاتلاً قطع شجرة في دار غيره بغير امرء فان شاء رب الدار ترك الشجرة على القاطع وضمنه
 قيمة الشجرة قايمة وطريقه أن يقوم الدار مع الشجرة قايمة وبلا شجرة فيضمنه ما فضل
 بينهما وإن شاء أسكل الشجرة وضمن النقصان وموان ينظر إلى قيمة الشجرة قايمة
 كما ذكرنا وإلى قيمتها مقطوعة ففضل النقصان القطع صبت الماء في التنور
 مسجور يضمن ما بين قيمة مسجوراً والآخر مسجوراً استرد المخصوص وأخذ نقصان
 بياض العين أو القدح أو الحمى ثم ارتفع البياض أو برد القدح أو زالت الحمى في يده
 ترد ما أخذ من النقصان غصب تالة وعزها في أرض المالك أو أرض أخى
 فنيست ملكها يضمنها غصب داراً أو حصصها رد على المالك ويعطيه المالك

وزن في

نقصب في

فضل ما فيها نقصان
 القطع 2 2

رؤس في

القيمة

الغصب

الدين على القبول

ما زاد التجسس الا ان يرضى صاحبه ان يأخذ حصه غصب درهم او دنانير
 فطالبة بها في بلد آخر فعليه تسليمها وليس له مطالبة القيمة غصب عيناً فلقية ماله
 في بلد آخر والعين في يد والقيمة تم مثل المكان في مكان الغصب او اكثر ان شاء
 اخذ قيمة العين سواء كان الغصب ان شاء انتظر ولزكان بالكا وهي مرفوعة
 الاثر وسوءه تم مثل سوء مكان الغصب او اكثر يرد المثل ولزكان السوء اقل بخير
 ما بين اخذ قيمة العين وبين الانتظار غصب من مسلم خرق فخلها فلصاحبها ان يأخذ
 غصب ثوباً فغسله فلصاحبه ان يأخذ ولا شيء عليه المخصوص منه حتى يتم الغصب
 صار قابضاً ويرى الغاصب كذا اذ البس المخصوص علم انه ملكه او لم يعلم آجر
 من الغاصب لخدمه او ليلبسه يرى الضمان استأجر الغاصب لخدمه العبد
 عملاً او استأجره ليفعل الثوب المخصوص لم يبرأ ابراً الغاصب في العين قايمة
 في يد صح وصار وبيع وضع المخصوص في حجر المالك او يد او بين يديه
 برئ وان لم يعلم انه ملكه كذا لو وضع القيمة عند اطلاقه في حجره او يد او بيت
 يديه لا رد الا احد من ورثة المخصوص منه لم يبرأ عن نصيب الاخرين اذا كانت
 الرد بغية قضاء من عليه الدين اذا قضى جود مما عليه قبل كبر وقيل لا وبغية
 باع المخصوص باذن المالك قبل التسليم لم يبرأ كذا عن الامام وعن محمد رحمه الله
 فمن صب على حنطة رجل ماء ثم جاء آخر وصب ما عليه وازد ولو نكحها بغيره
 برئ الاول والضمان على النكاح اخذت اغصان شجرة رجل هوا داراً احد
 فقطع رتب الدار الاغصان فان كان الاغصان بحال يمكن لصاحبها
 ان يشترها بحبل ويخرج يفرغ هوا داره ضمن القاطع وان لم يكن لا يضمن
 اذا قطع من موضع لورفعه الى حكم امره بالقطع من ذلك الموضع آجر المخصوص
 يستعين باجره في ضمان القيمة ويتصدق بالفصل رجل له خصم فأتى بلا وارث
 تصدق عن صاحب الحق قدر ما عليه ليكون ويوعه عنده بوصولها الى خصمائه
 يوم القيمة امرأة زوجها في ارض غصب فنقصه لا اقدم معك فيها ليس لها
 ذلك والاثم على الزوج **كتاب الرهن** اختلفت
 الراهن والمرتهن فقال الراهن هلك الرهن في يدك وقال هو لا بد في يدك بعد

ما قبضه

قيمة

ما قبضته حكم الرهن فالقول للراهن والبيته بيته وان قال المرتهن ملك
 في يدك قبل ان اقبضه حكم الرهن فالقول للمرتهن والبيته بيته الراهن رهن عدا
 قيمة الف بالغ وسلم الى المرتهن ثم استعار منه ثم رده اليه وقيمة خمسة فملك
 عند المرتهن يملك بجميع الدين اعتبر يوم القبض الاول ولو كان مكان الرهن
 غصباً والمسئلة كالحا فعمل الغاصب قيمة حين غصبه ثانياً ابق المليون من يد
 المرتهن وقضى بسقوط الدين ثم عادت الا باق يعوده على ملك الراهن ويكون
 رهناً وعند زفر على ملك المرتهن وفي الغصب اذا قضى على الغاصب بالقيمة ثم عاد
 عاد على ملك الغاصب باع الراهن المليون وسلم بخير المرتهن ان شاء ضمن
 الراهن وان شاء ضمن المرتهن وان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وهذا اشارة
 الى ان البيع موقوف على كبر الراهن على البيع لقضاء الدين وان اتى فالبيع
 يبيع وهذا قولهم لكن هذا اذا شرط في الرهن ان يبيع العبد ثم مات العبد
 او جئت لانه كل رهن عند الامام **س** الفقاعى اخذ رهناً بالزئيل والكيزان
 فليس برهن اخذ عمامة المديون بغير رضاه فهو غصب قال خذاهما شئت
 رهناً بكذا فاخذ ما لم يكن شئ منهما رهناً قبل ان تختار احدهما كسب المليون
 وما ذهب له وتصدق عليه لا يدخل في الرهن وما تولد منه ومن جهته
 الارش والعقر يدخل في الرهنية ويضم على قيمة الاصل يوم الرهن والزكاة
 يوم الفكاك وان ملك النماء قبل الافتكاك صار مكان لم يكن وعاد حصته
 من الدين الى الاصل مصحف رهن او كتاب ليس له ان يقترض فيه بغير
 اذنه وبأذنه مادام بقراء كان عارية وما زاد فرغ عاد رهناً غائب الراهن
 وخاف المرتهن بهلاك الرهن المنقول رفع الى القاضي حتى يبيع ويضع الثمن
 الى المرتهن للمسلط على بيع المليون ان يبيع بغير محضر من الورثة رهناً
 بسم الله وطالب المرتهن بقضاء الدين باؤش فأتى الابا حضار الرهن
 فان كان للرهن حمل ومثونه كبر الراهن على قضاء الدين بغير ما حلفت
 المرتهن انه ما توى الرهن ولا كبر على حضار الرهن ربح جلد المرهونة
 ويساوى درهماً من رهن بدرهم رهن فرباً قيمة اربعون بعشرة فأكمله

السوس وصارت قيمة عشرة بفتك بدرهمين ونصف رهن شجرة فريصاد
 وحج مع الورق يساوي عشرة فذهب وان الورق فانقص ثمنه فالدين
 على حاله بمنزلة تغير السعر ركب دابة رهن ليرؤا الممنول فملكته بركوبه يهلك
 بالدين ملكته الدرهم او الدنانير او المكيل او الموزون المرمونة بكنسها هلكته
 مثلها من الدين وان اختلفا في الجودة اتفقا ان الرهن ان صناع ضاع بغير شيء
 لم يكن كذلك ويهلك بالدين قال لا اقرضك شيئا الا برهن فرهته شيئا فضا لا بد
 ان يفرضه شيئا واقلة درهم قال خذ رهنا ببعض حقك فاخذته فملكته يهلك
 بما شاء المرتهن اخذ الرهن بشرط ان يفرضه كذا فملكته في يد قبل ان يفرضه يهلك
 باقل من قيمته ومما سئل من الدين حتى لو برهن على نفسه سقط من الدين بقدر
 ما انتقص من المرمون مؤنة الدابة على الراهن ومداراة على المرتهن اذا كانت
 الدين والقيمة سواء وان كان الدين اقل فدراوة بينهما باحساب الرهن اذا كان
 كرها فالسنة والعمارة والحراج على الراهن والحفظ على المرتهن وفتح البثن رهنا
 بغير قبض المبيع فملك الرهن ثم وجد المبيع خذا او لم يفتح ضمن المرتهن للراهن
 العدل المسلط على البيع باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي رهن ما
 ابته الصغير وقيمة الرهن اكثر من الدين فملك فمن قدر الدين دون الزيادة
 ولو كان وصيا ضمن جميع القيمة استأجر نائمة او مخينة ورهن منها بالاجر شيئا
 فضا ع لم يضمن **كتاب الاكراه** رجل امر
 رجلا بقتل رجل ولم يقتل الا فتلكت لكن المأمور يعلم بدلالة الحال انه
 لو لم يقتل امره يقتله او يقطع رجلا او يد او يضره ضربا شديدا يخاف
 على نفسه او تلف عضوه كان مكرما المشتري مكرما اذا ملك في يد المشتري
 ان ملك من غير تعذر لا يضمن ويملك امانته وهذا الاشكال في بيع المكره المكره
 اذا وكل بطلاق امراة او جعل امراة اليها او الى غيره فطلقت من او وكيد
 او من جعل بيد امراة يبيع **س** اجري الكف على لسانه بوعيد حبس او قيد
 كذوبان امراته اكره بالقتل على القطع لم يسمع اكره على قتل رجل لو لم يملك
 المالك ما يثم اكره المحرم على قتل حبيد فانه حتى قتل كان ما جورا اكره على اكل مال الغير

او استهلك مال غيره
 بفعله حتى قتل كان
 ما جورا

فاكل فالضمان على الفاعل اكره على النكاح بالكره من قدر مهر المثل كقدر مهر
 المثل وتبطل الزيادة ولا يرجع على المكره بشئ اكرهت على النكاح باقل من مهر
 مثلها يقال له اما ان تبلغ المهر مثلها او تغار قمها وان دخل بها ومن مكرهته فهو رضا
 من الزوج بتسليمه وان دخل ومن طايعة فهو رضا منها بالمسح الا ان للاولياء حق
 الاعتراض وان لم يكن كفوا فارق بينهما اكره على التدبير فدرج على المكره بالنقصان
 في الحال واقامات المولى وعق رجع الوارث بباقي قيمته على المكره اكره على العفو من دم
 العمد لم يضمن اكره على شراء من يعتق عليه باليمين او القداء لم يرجع على المكره المشتري
 من المكره اذا دبر او اعتق واستولد لا يفيج خلاف ما اذا كاتبه او اجن وفي الاعتق
 ونحوه اذا لم يفيج ان شاء رجع المكره على المكره ثم هو على المشتري وان شاء رجع على المشتري
 اكره على التوكيل بالطلاق فوكل لم يفيج **مسائل الا ببق واللفيط** قدر على خذ
 الا ببق فالأخذ افضل وفي الفضل اخذ المشايخ والترك افضل انه بالآبني فالغنى
 او السلطان بحسبه والفضل لا بحسبه **س** الا ببق فجاء رجل واقام البيعة انه عبده فالتف
 بحلفه بالله ما بيعته ولا وهبته قال المولى عبدي لم يكن ابقا فالقول له لا لعل
 عليه الا اذا شهد وان اذ ابقى او قدر المولى راد الا ببق من مسيرة ثلثة ايام او اكثر
 لا يثنى الا اربعين درهما وان انفق ارضاض اضعا ف من غير امر العلى راد الا ببق
 من ما دون مائة سفح حتى يرضى فادفع واجب كالجعل وتقديره مفوض الى رأي
 الامام امر العلى للمنتقط ان ينفق على ان يرجع به على اللقيط جاز ويرجع عليه بالنفق
 اذا كبر وان امره بالانفاق ولم يقبل له على ان يرجع عليه قيل يرجع كما لو انفق بامره
 بعد البلوغ وفي الاصح لا لانه ليس بامر بقضا الدين من شرط الرجوع كما لو قال اذ
 زكوة مالي **س** اخذ اللقيط افضل من تركه ولله اللقيط لبيت المال اقر اللقيط
 انه عبده فلان فان كذبه فهو حر وان صدقه فان لم تجر عليه احكام الاحرار كقبول
 شهادته وضرب قاذفه وغير ذلك يصح اقراره والافلا ادعى مرتد وخمس نسب
 يقضى للمرتد لقول اكثر من اثنين فعن الامام انه جوز الخمسة لقيطة تزوجت ثم اقرت
 بالرق فمن امة للمرتد ولا يفيج النكاح منكوبة التقطت فادعت انه ولد الزوج
 منها لم يفيج الا بتصديق الزوج او بشهادة القابلة ولو لم تكن منكوبة تصديق وان ادعت

فلا بد

انه ابنا من الزنا وان ادعت امرأتان نسب اللقيط واقامتا البينة بجعل ابنا
عند الامام ادم احد نسبه بموت لم يصدق لقيط وجد في دار الاسلام فادرك كافرا
بحسنه وتجبر على الاسلام ولا يقتل ما كان ملتقطا او كافرا اقام ذمى شأ هديت
اذ عده ان كالمسلمين قبلت الا فلا عبد مجبور وجعل لقيط لا يعرف الا بقوله وقال
المولى بل موعدى فالقول للمولى بخلاف ما اذا كان مأذونا له الملتقط امرئ كان
الصبي فلهك ضمن كل الملتقط من الضم لنزاعه لقيط منه ان شاء اخذ ولن
شأن ترك رفع اللقط افضل اذ كان يأم من نفسه وترك الضالة افضل اذ لم يخف
ضياعها وجعل لقط فضا عت منه ثم وجب ما في يد آخر فلا خصوصية بينهما اقترا الملتقط
باللقط للرجل وودع بغير قضاء ثم اقام آخر البينة انها له ضمن ايما شأن وان رفع
بقضاء لا يضمن ويغنى وموقوف لبى يوسف رحمه الله وقبح ثوب سكران بايم في الطريق
فاخذ رجل ليحفظه لم يضمن بخلاف ما اذا اخذ الثوب من تحت راسه او خاتما
من اصبعه او كيسا من وسطه او دراهم من كبة مات في البادية فله صاحبها ان يبيع
بعيره ومثاه وتحمل الدراهم الى اهله غريبت في بيت رجل وليس له وارث موقوف
وخلف مالا وصاحب البيت فقير فله ان يتصدق بها على نفسه الذارع اذا التقط
السنبيل بعد ما حصد الذرع كانت له خاصة كثوب خلق رضى به صاحب
او نواه رضى بها صاحبها سبب دابة وقال جعلتها لمن اخذها فلا يسيل لصاحبها
عليها وكذا القصيد اتخذ بئرج حمام في قرية ينبغي ان يحفظها ولا يتركها بغير علف وكنت
اختلط حمام غير ما بها فمضى بغير العلف واللقط وان فرغ عنه فان كانت
الأم غريبة لم يتعرض لفردها ولكن كانت للام له فالفرغ له في لقوا المديب الابن
وام الولد جعل قال ضاع متى شئ فمن جاء به فله كذا فجا به انسان فله اجر مثله
لانه اجارة فاسدة الراد اذ كان اثنين فالجعل بينهما وان كان المردود عليه
اثنين فالجعل عليهما بغير الملك في عبد المضاربة الجعل على رب المال وفي الموهون
على المتهن الا ان يكون بعهده فارغا فجعله على الداهن ابني الموهون فرد ثم رج
الواصب للعبة فالجعل على الموهوب له رد ابعه معه صبي غير مرامق لم يجب للصبي شئ
رد عبد ابية او امه وامرأة او زوجه لم يستحق الجعل وكذا لو كان وصيا او سلطانا

وكذا شحنة كحاروان ورهبان اذ ارد المال من ايدى قطاع الطريق الشهير
شرطا فخذ الابن كحافه اللقط رد عبد ولد فان لم يكن في عياله يجب الجعل
كذا الاخ وسائر ذوى الارحام رجل اخذ عبدا من مسرة شهر فصار به ثلثة ايام
او اكثر فاعته مولا ثم هرب بعد ما اعتق كان له الجعل قال لآخر ان عبدى قد ابع
فان وجدته فخذ فقال نعم فاصابه المأمور به على مسيرة ثلثة ايام وجاء به المولى
لم يجب الجعل لرجل رد ابقا فقبضه مولا ثم وهبه له فالجعل لازم ولو باع كان له
الجعل في ثمنه للردا جسمه الا ان يأخذ الجعل ولو ملك لا يضمن **تفسير المفتوح** المفتوح
ان يخرج في وجهه فينفق لا يعرف موضعه ولا حيوته ولا موته او كسب العدة فلا يبين
موته ولا حيوته وحكمه انه حي في مال نفسه ميت في مال غيره حتى اذا مات الرجل
وترك مفتودا وورثته اخذين توقف للمفتود فاذا بلغ مقدار ما يعيش على حسب
ما اختلفوا فيه يقضى بموته ويرث عنه ورثته القايون للمال دون من ماتوا
من قبل كان المفتود مات الآن ويرد نصيب المفتود من موارث مورثيه
الذين ماتوا قبل ذلك الى ورثتهم يوم ماتوا كان المفتود كان ميتا من حين
فقد هذا تفسر قولهم المفتود حي في مال نفسه ميت في مال غيره فان مات رجل
وترك بنتين وابن ابن وابنا مفتودا فان اتفقا ان المفتود حي يعطى للبنتين
نصف التركة ويوقف الباقي فان ظهر انه حي فمولا وان ظهر انه كان مات يرد
الى البنتين ثم تمام الثلثين والثلث الباقي لابن الابن فان كان المال في يد
الابنين لا يخرج من ايديهما لكن يقضى لهما بالنصف ويترك الباقي في ايديهما
سواء ادعت موت المفتود او لا الضم بجعل ابن المفتوح وكيدا في طلب
حقوقه والمعتبر في موت المفتوح موت اقرانه وقيل تسعون سنة وبه يفتى
س للمفتوح على اخذ دين او عند ذمى والرجل مفتر بالدين
والوديوسبب استحقاق النفقة فالضام يفتى من ذلك على من يجب نفقته
عليه فان كان منكرا لا يقبل البينة **كتاب الوصايا**
في الفاظ الوصية ومن يدخل فيها ومن لا يدخل تصرف الوصى والابن والوصي
في التركة وفي مال الصبي في الوارث والتركه والذين في تصرف المريض

في النافذ الوصية الى آخره

قيل له اوصيت لهذا كذا فادعى برأسيه نعم لا يبيح الوصية كذا لو قيل له
 انا اشهد بكذا فادعى برأسيه نعم خلاف ما لو قيل المفتي عن مسألة فادعى
 برأسيه اي نعم حيث يجوز الوكالة بعد موت الموكل وصاية والوصاية فحجة
 الموصل وكالة تعليق الوصية بالشروط جازية اوصى للمسيء لا يجوز عند ابن يوسف
 خلافا لمحمد ولو قال ينفق عليه جاز بالاجماع له على اخذ دين فادعى بذلك الدين
 بعينه لانسال صح ولو اوصى للجنين صح ولو اوصى لبني فلان يدخل فيه الذكور دون
 الاناث في الاصح وولد الابنة لا يدخل في الوصية ولا في الوقف في ظاهر الرواية
 اوصى لولد فلان يدخل فيه الذكور والاناث اوصى لثلاث بنات
 يدخل فيهن الاناث بالاتفاق اوصى بخمس ماله لفلان وبقيت الثلث للفقراء
 وفلان فقير هل يدخل فلان مع الفقراء اختلف المشايخ فيه اوصى لتيامي بن فلان
 وهم لا يخصون فالوصية لفقراءهم بخلاف ما اذا اوصى لافقراءهم اوصى لمواليه
 وله موال اعتقوه وموال اعتقهم فالوصية باطلة حتى يثبت لابي الغزيين اوصى
 واذا مات قبل البيان لا تنفذ الوصية ومن الامام انها جائزة وثلاث ماله يكون
 بين الغزيين ومن ابن يوسف رحمه الله في روايته يجهل لموال اعتقوه وفي رواية
 لموال اعتقهم وبطل ابطال الوصية الا ان يصطلح الغزيان ان يا خذاه بينهما
 كما اذا قل لا هذه بين الرجلين ولو حلف لا يكلم مواله فلان ينصرف اليهما
 حتى لو كلف ثلثه من الغزيين كذا قال اوصيت لفلان في ثلث ماله
 يضعه حيث شاله ان يضعه في نفسه ولو قال للموصي اعط الثلث من ثلث
 ليس له ان يضعه في نفسه اوصى بان يعرض من فلان بعد موته
 كذا وهو يخرج من الثلث ينفذ رجل يدعى السلام وينتحل هو ينفذ امله
 فوصية بمنزلة وصايا المسلمين اوصى بان يتخذ طعام بعد وفاته ويطعم
 الذين تحضرون التغذية جاز من الثلث اوصى لولد فلان فمن بينهم
 لذكر مثل حظ الانثيين اوصى لبني فلان ومن سبعة هذا لفظ الموصي فاذا لم
 خمسة فالوصية كلها لهم **في الوصي والاب والفقير في التركة وفي مال الصبي**

عليكم

ومحمد

الذكر والاني سوا ولو
 اوصى لورثة فلان فمن
 بينهم

يجوز بيع القضي كل التركة وان لم يكن فيها دين اذا كان في الورثة صغير
 عند الامام الوصي اذا باع التركة وفي الورثة صغار وكبار حضور يتفقد البيع
 في الكل وان لم يكن فيها دين ولا وصية بشئ يحتاج اليه شئ من التركة عند الامام
 وان كان فيها دين غير مستغرق او وصية غير مستغرقة يبيع نصيب الصغير
 والكبير بقدر الدين اجماعا ويبع نصيب الصغير فيما زاد على الدين وهل يبيع نصيب
 الكبير عند الامام يبيع فانه عند متى ثبت للموصي ولا يبيع المنقول لا العقار
 ويملك اجارة الكل اشترى الوصي شيئا من مال اليتيم لنفسه جاز عند الامام اذا كان
 خيرا لليتيم وتفسيره ان يشترى ما يساوي عشرة وخمسة عشر او يبيع منه مال نفسه
 ما يساوي خمسة عشر بعشرة في بيع العصبى المأذون من وليه بالمحابة الفاحشة روايتك
 يبيع الوصي عقارا ليتيم انما يجوز باحدى شرائط ثلث امان يرغب فيها رجل ضعيف
 قيمتها او للصغير حاجة اليها او على الميت من ولا ماله الا مالا وهذا جواب المتأخرين
 وبه يفي ويجوز بيع المنقول بغبن يسير وفي الاب يفتي بظاهر الرواية انه يملك بيع ماله
 من ابنه وشري ماله ابنه لنفسه بمثل القيمة رجل مات وترك اولاد اصغارا وابنا
 ولم يوص الى احد يملك الاب ماله يملك الوصي فان كان الميت اوصى كان للاب
 ان ينفذ الوصية وليس له بيع العقار والعروض لقضا، الذين فرق بين الجد
 والوصي فان الوصي للاب بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وليس للجد
 ذلك اقام محمد الجدة مقام الاب فقال اذا ترك وصيا وابا فالوصي اول وان لم يكن
 وصي فالاب اول ثم ثم الى ان قال فوصي الجد اول ثم وصي الغنى ورث
 الصغير مالا وله اب مبدى يستحق الحجر على قول من يرى الحجر لا يثبت الولاية
 للاب وصي الغنى بمنزلة وصي الاب كن اذا جعل وصيا في نوع يصير وصيا
 في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب الوصي من جهة الميت اذا كان عدلا
 كافيا لا ينبغي للنقض له عزل وان لم يكن عدلا فيعزل وينصب وصيا آخر
 ولو كان عدلا غير كاف لا يعزل كن يضم اليه كافيا ولو عزل ينعزل وكذا لو عزل
 العدل الكافي ينعزل الوصي اذا قدم غنم الموصي الى الغنى فاقتر بالدين والموت
 وانكر الوصاية الى المدعى فالغنى انشا جعل هذا المدعى وصيا وان شا جعل غيره

بيع بعض التركة ثبت ولا يبيع
 بيع الباقي لفاك الوصية
 كلام كبارا غيبا يملك الوصي

وصيًا القضي يملك اقراض مال اليتيم والوصي لا وفي الاختلاف المشايخ وفي
 الاصح كالوصي وكلهم يملكون الايداع الاب والوصي اذا رهن مال اليتيم بدين
 نفسه جاز اخذ سائنا والقياس ان لا يجوز وعن ابن يوسف رحمه الله انه اخذ بالقياس
 ولو قضى الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز ومن الاب جاز هذا لا غارلة
 بيع مال الصبي من نفسه والاب يملك ذلك مثل القيمة والوصي لا ولو رهن الاب
 متاع الصغير بدين نفسه وقيمته اكثر من الدين فملك عند المهر من يضمن الاب
 مقدار الدين لا ما زاد ولو كان وصيًا يضمن تمام القيمة لان الاب ان ينفق
 بماله ولد رهن شيئاً من مال اليتيم في نفقة اليتيم او بما لا يتحقق شيء كان باعه الميت
 فخرج المشتري من ميراث الميت بالثمن لم تجز الرهن لان هذا لم يرد ديناً على الميت
 ولو رد ما باعه الميت بحسب جاز رهن الاب والوصي يملك ان يزوج امه الصغيرة
 ولا يملك ان يزوج غيرها ولا تزويج امه من غيرها الا رواية عن ابن يوسف رحمه
 وصي احتال بمال اليتيم جاز بشرط ان يكون الله املي من الاول وان كان مثله
 لا يجوز وصي الميت اذا اراد فقراً ويون الميت من التركة وخاف ان يظهر
 غريم فيضمن نصيبه فاحيلة فيه ان يبيع من الغرماء شيئاً من التركة بدينهم اذا كانت
 التركة عروضا حتى لو ظهر غريم لا يضمن الوصي اذا كان في التركة دين والوصي يعلم
 ولا يئنه على ذلك ما اذا يصنع الوصي فيه اقول والمختار للوصي يزوج عند من له
 الدين من جنس الدين او يبيع شيئاً منه بجنس الدين ثم يقول للورثة خاصوه انتم
 في استردوا الوديعة والثلث السلطان اذا طمخ في مال اليتيم فان امكن للوصي وضعه
 بلا عطاء طامعاً من ماله لا يحل له الاعطاء ويضمن به والا حله ولم يضمن بغير الصبي
 فقال الوصي ادبت خراج ارضك عشر سنين منذ مات ابوك فقال الابن
 مات لي منذ خمس سنين فالقول للابن عند محمد والوصي عند ابن يوسف رحمه
 لا يملك الوصي من التركة بغير محض من الغرماء ولو بيع المنقول
 على الغائب اذا كان من التركة اشترى لانه الصغير وضمن عنه الثمن ثم لقى
 قال محمد رحمه الله القس ان يرجع وفيه الاختسان لا الا اذا قال حين اولى اديت
 لاربع وصي الاغ والتم والام فيما ورث الصغير والكبير من مولا بمنزلة وصي

الكبير

الاب

الاب في الكبير الغائب ووصي الام لا يشتري للصبي الا الكسوة والطعام والوصي
 باع مال اليتيم بالنسيئة فان كان لا يخشى عليه انحود والمنع عند حلول الاجل جاز اذا طلب
 مال اليتيم اخذ بالثمن والاخذ بالثمن ومائة والاقل املي من الله باع من الذك
 لا يخشى عليه من الجحود والمنع للوصي لزويج وببضع ويخرج مال الصبي وله ان ينفق
 المال في تعليم القرآن والاجل لكان الصبي يملك لذلك وان كان لا يصلح لا بد من تكليف
 قدر ما ينفق في صلوة مقاسمة الوصي الموصل له عن الورثة جائزة ومقاسمة
 الورثة عن الموصل له لا صدق الوصي في نفقة مثل الصغير من تلك المدة ولو تفرق
 بعد البذوح انفتحت عليك من ماله ارجع به عليك لا يصدق قال ضاح ما لك
 صدق مع اليمين الوصي اذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة وان زاد في قيمته
 ضمن الكل الوصي انفذ الوصايا من مال نفسه رجع في التركة ما اختار الوصي
 استهلك مال اليتيم واحتاج ان يبرئ نفسه بيشترى لليتيم شيئاً ويعطى الثمن من ماله
 نفسه او ص بطرقة فالوصي ان يضمنه في ولد الكبار وولد الصغار وللوصي

فله الوصي

مسائل الوارث والتركة والدين

ان ياكل من مال الصبي بالمعروف اذا كان محتاجاً بقدر ما يستغنى اختاره ابو الليث
 دون الطحاوي **مسائل الوارث والتركة والدين**
 للوارث ان يخاصم مديون الميت سواء كان على الميت دين او لم يكن ثم ان لم يكن
 على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصي او لم يكن ولو كان على الميت دين
 يخاصم ولا يقبض بل يقبض الوصي اذ مديون الميت الذي له الوصي يبرأ
 ولو لم يكن له وصي فذبح البعض الورثة يبرأ عن نصيبه خاصة اذا كان للميت
 موهبة عند انسان وفي التركة دين فذبح المودع الوديعة الى الوارث بغير امر
 الغني يضمن مديون الميت قضي دين الميت الى وائنه بغير امر الغني فان قال
 لداينه هذه الالف التي لفلان الميت على من الالف التي لك عليه جاز وان لم يقل
 ذلك ولكن قضاء الالف للميت فهو مستبرح والالف عليه ولو كان عند رجل
 الف درهم وبيع لاحد وعلى المودع الف لرجل فقضاها المودع الى الذي له الدين
 فاكش المودع اجاز القضاء وان اشترى المودع وسلم المال الذي فبض رجل
 في يده مال يعينه الف وبيع لرجل مات وعليه الف درهم ومن معروف انه عليه

له وصي

ومحمد رحمه الله اشترى حشيشا ادهميا او قندلا للمسيح ثم وقع الكهنة عنه
 عاد الملك ان كان حيا والورثة ان كان ميتا وعلى قول ابن يوسف رحمه الله
 يباح ويصرف ثمنه الى حوائج المسجد وان استغن هذا المسجد فلا مسجد اخر
 خرب الوقف يجوز ان يحول النقض اخذ خرب الوقف يجوز وفي التفسير الكبير
 لن استبدال الوقف باطل الا رواية عن ابن يوسف رحمه الله اهل المسجد باعوا
 حشيش المسجد وجنزة او ثوبا فالمستحب ان يرفع ذلك الى الحاكم وقيل يفتي
 بان لا يجوز الا بما راكككم يجوز الاتفاق على قنا ويل المسجد من وقف المسجد القاض
 الجوز الوقف ثم عزل لا تبطل الاجارة اجرا لوصي الوقف ثم مات بعض الموقوف
 عليهم لا تبطل الاجارة مات المتولى والواقف حي فالرأي في نصب قيم اخذ
 الى الواقف لا الى القاض وان مات الواقف فوصية اولاد من القاض فان لم يكن له
 وصي فالرأي فيه الى القاض ليس للمتولى ان يستدين على الوقف للمجارة القوي
 في جواز الوقف على قول ابن يوسف وقد مر في الاجارة حذما لا يحصون عن محمد
 ان يكونوا عشرة وعن ابن يوسف مائة وهو الاظهر **جعل ارضه**
 مقبرة وفيها اشجار فلو ورثته ان يقطعوا الاشجار قال ان مت من مرض هذا
 فقد جعلت ارضي هذه وقتا لم يبع وقف ارضا على عمارة مصاحف لا يجوز
 وقاس هذه الشجرة للمسجد لم تصح للمسجد حتى يسلم اليه المسجد الزرع لم يدخل
 في الوقف الا بالاشارة قال جعلت غلة كرم هذا وقتا صاد الكرم مع الغلة
 وقتا وقف ارضا على مسجد ولم يجعل اخذه لما كين جاز في الخنا وقاس
 جعلت حجرة لدهن الله السراج على المسجد صارت وقتا لازما اذ سلم الى المتولى
 قال جعلت ارضي هذه وقتا او موقوفة كان وقتا على الفقراء عند ابن يوسف
 وقال محمد لا الا اذا سلم الى المتولى وقيل الخلاف فيما اذا قال صدقة موقوفة
 اما اذا لم يذكر اسم الصدقة لم يصر وقتا عند ابن يوسف ايضا قال هبعتي مائة
 سبيل لم تصد وقتا الا في موضع تعارفوا ذلك وقتا مؤبدا بشرطها وقتا بغير
 على رباط ليكون اللبن والسمين لا بناء السبيل ان كان في موضع تعارفوا ذلك
 جاز وقف او اني لعن الموتى او ثيابا جاز وقف ثوبا لتغطية الميت

الموضحة

مطلد

واجنزة

واجنزة قال لكلواي لا يجوز وقف دارا فيها حمامات يدخل في الوقف ويباح
 الكعبة صيار خلقا لا يجوز اخذ لكن يبيع السلطان ويستعين به في امر
 الكعبة وقف مشاعا كمثل القسمة لم يجوز عند محمد وبه يفتي وعند ابن يوسف رحمه الله
 يجوز الا في المساجد والمقابر رجل له شجرة في الشارع فمات فجعل احد ورثته
 حصته للمسجد لم يبع للشيوع وقف ارضا فجاء مستحق وطلب منها شيئا مشاعا
 تبطل الوقف فيما بقي وقف نصف الحمام جاز من طلب التولية لا يولاه لا
 الجز في غيره الواقف شرط الولاية لنفسه واولاده في عزل القوام والاستبدال
 بهم جاز المتولى اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت بوصية جاز متوط
 وقف عليه مشرف ليس للمشرف ان يصر في امور الوقف وقف ولم يذكر الولاية
 لاحد عند ابن يوسف رحمه الله الولاية للواقف لان عند التسليم ليس بشرط وعند
 محمد لم يصر الوقف وبه يفتي ارباب وقف نصوبوا متوليا بدون استطلاع رأي
 القاض لا يجوز وقف على اولاد ومن في بلدة اخرى فلقاضى بلدهم ان ينصب قضا
 القاض ينصب قضا وجعل له شيئا معلوما حل له قدر اجر مثله وان لم يشترط القاض
 ذلك ليس لقيم المسجد ان يشتري جنزة وان ذكر ان القيم يشتري جنزة المتوط
 اراد ان يستدين على الوقف ليحعل ذلك في عمن الدهن فان امر القاض به يملك
 ذلك ولا فلا قيم الوقف اراد ان يبي حوائيت في حد المسجد او قنائه
 ليس له ذلك القيم اذا يتنص لينقد ويشترى المسجد ضمن قيم انفق دراهم
 الوقف في حاجته ثم انفق مثلها في مرسته براء عن الضمان قيم الوقف لو ظل
 جذعاه دار الوقف ليرفع من غلته له ذلك ولو انفق على الوقف من ماله
 وشرط الرجوع له الرجوع مسجد باب على مهيت الميرج فسقط فيفسد
 المسطر الباب ويشترى على الكسب الدخول فلا قيم ان يتخذ ظلة على بابه من غلته
 الوقف اذا لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق فتطرد على نهر كبير على باب
 رباط ولا ينتفع بالرباط الا بما وزه القنطرة وليس للقنطرة غلة فان
 شرط الواقف الصرف الما فيه مصلحة الرباط يعرف اليها بلا شرط القنطرة
 القرف الما فيه مصلحة قيم يتخذ منارة من وقف المسجد لا يملك به اذا كانت

الى القنطرة قال
 كان كالحال لا القنطرة
 الى القنطرة
 يتخذ الرباط

القوم لا يسمعون الاذان من غير منارة عمارة المسجد البناء لا التزيين
 في وقف الفقراء صرف الفقير من اولاد الواقف افضل ثم القرابة
 الواقف ثم المواليم ثم الجيران ثم اهل مصره ولزكان الوقف من ماله لا يجوز
 صرفه الى ولد وقف على فقراء اولاد فاقوى واحد منهم انه فقير لم يعط ماله لم يظهر
 فقره عند القاضي وقف على اولاده واولاد اولاده لا يفضل المذكور على
 الاناث ولا يدخل اولاد البنات فيه وبه يفتي وقف على ولد وجعل آخره
 للفقراء فمات ولد يعرف الى الفقراء لا الى ولد ولد ولد ولو جعل للفقراء بعد
 اولاد اولاده لا يعرف الى الفقراء مادام واحد من اولاد اولاده باقيا
 وان سفل وقف منزلا على ولده واولاده بما تناسلوا ليس لهما ان تنكح
 فيه لان حقهما في الغلة وقف ضيعته على الفقراء ثم افتقر لم يحل له الاكل ربا ط
 استغنى عنه ونجسه ربا ط اخر صرفت الغلة الى ذلك الرباط وان لم يكن كئيب
 رباط فانه يرجع الوقف الى ورثة الواقف رجل اتخذ جنازة ومعتلا
 ونعتا لمحة معلومة فغير اهلها يرد الى مكان اقرب الى هذه المساجد
 يترك من وقت الخبز الى العتاء ويجوز الدرس في ضوء سراج المسجد ان
 يهدم ويبنى ثانيا ويتكلف في تزيينه لاهل المسجد ان تكونوا باب عن موضعه
 الى موضع آخر فان اختلفوا ينظر اليهم الكبر وافضل كره للموتون ان يسكن
 في بيت هو وقف على المسجد قيم المسجد اشترى بغلة المسجد وثوبا وودع
 الى الميت كين لا يجوز ويعطى الدرهم نذر ان يتصدق بهت الدار او هذه العين
 فتصدق بثمنها جاز وقف على المجاهدين يصرف الى الخناج منهم باع
 ارضا ثم ادعى انه وقفها واقام البينة يسمع ولو لم يكن له بينة ليس له ان يكلف
 المدعى عليه اقام الواقف بينة على غاصب الواقف يسمع بالاتفاق الفتوى
 في غصب الوقف وغصب منافع الوقف بالضمان ان كان على الوقف
 بالشهرة يجوز وعلى شرائط لا وبه يفتي شهدها انه وقف على كذا ولم يبينوا
 الواقف جاز وقف على مكتب قدية على معلم ذلك المكتب جاز شهده بعض
 اصل المحلة على غصب وقف المكتب وليس لهم اذ للفضي المكتب صح وكذا اذ شهد

في الليل
 المسجدين
 معقول

ويثبت
 يؤخذ بقوله

مطلب

بعض اهل المسجد المسجد يفتي صاحب الاوقاف له ان يسمع الدعوى من امور
 الوقف ويعرض بالبينة والقبول ان ولاه السلطان ذلك نصا او عرفا
 ولالة قيمه وقف قسم الغلة على اربابها الا انه حرم واحدا منهم وصرف نصيب
 الى نفسه فلما حوت الغلة الثانية اراد ان يأخذ نصيبه من الاول عن الغلة
 الثانية ان اختار اتباع الشركاء دون تقديم القيمة فكيف متى اخذ رجعا
 جميعا على القيمة شرط الواقف ان لا يواجد اكثر من ستة يدعى شرط وان لم يشترط
 فالختار ان يعطى باجواز من الضياع في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة
 في اجواز وانه كملت بالمواضع والزمان استاجرا رضا موقوفه وبني فيها
 حائوتا وسكنها فاراد غيره ان يزيد في الغلة ويخرج من الحائوت ينظر
 ان كان اجرا مشاهرا فليقيم في الاجارة عند راس الشهر ثم رفع البناء ان كان
 لا يضر بالوقف فليبا في رفعه وان كان يضر ليس له رفعه ثم ان رضى المستاجر
 ان يملكه القيمة بتمته مبنيا او منزوعا ايها كان اقل ملكة لها والا فيترك الى
 ان تخلص حائوت لرجل في ارض وقف فانه صاحبه ان يستاجر لارض جدير
 مثل فان كانت العمارة لورقوت يستاجر بالكثر مما يستاجر فانه يؤمر
 برفع العمارة والا فيترك في يده بذلك الاجر استاجر حائوت وقف باجر
 مثل فزاد اخذ في الاجر لم يفتي الاول وقف دارا على قوم باعياهم وجعل
 اخره للفقراء فاجر القيمة الدار منهم جاز لانهم لم يملكوا رتبة الدار استاجر
 اجيرا بدرهم ودانق واجر مثله درهم ولم يتعمل في عمارة الوقف وفتد
 الاجر من مال الوقف ضمن جميع ما نقد المتولى او الفضي اذا اجر وار الوقف
 ثم عزل او مات لم يفتي الاجارة خاف القيمة من وارث او ظالم فتكلم ان يبيع
 ويتصدق بثمنه والفتوى على ان لا يجوز قيم اشترى من غلة المسجد حائوتا
 او دارا يستغل ويبيع عند الحاجة جاز ان كان له ولاية الشراؤا اذا جاز له
 ان يبيع اهل المسجد او المتولى لورهنوا الوقف لم يفتي وعلى المترين اجرة
 الدار سدا كانت موعة للغلة او لا كذا اذا باع المتولى وسكن المشتري
 الدار هو المختار للفتوى الشجار الموقوفة ان كانت مثمرة لا يجوز بيعها الا بعد

منهم
 المصلحة
 الا اذا كانت
 عدم اجواز
 بعض بعد اجواز

او يبيع

القطع

وان لم يكن مثمة جاز قبل القطع شجرة جوز في دار وقف فحزبت الدار لم يبيع
 النعم الشجرة لاجل العارة لكن يكرى الدار ويومها ويستعين باجوز على العارة وليس
 الشجرة اصل المسير لو باعوا غلة المسير ونقصه بغير اذن المالك الاصح انه لا يجوز مسجد
 عتيق لا يعرف بانه خراب فانه يخذل بكنه مسي الاخر ليس لاهل المسير ان يبيعوا ويشتروا
 بثمنه في مسجد اخر لان على قول لبي يوسف رحمه الله موقوف مبداء وبقي استبداء
 الوقف جاز ما لم يكن مسجداً وقف عند وفاته وقفاً صحيحاً فله ان يرجع لانه وصية
 وان لم يرجع يعتبر هذا من جميع المال في رواية ومن النكاح رواية بناء الرباط افضل
 من الوقف رجل ذهب عنه شئ فقال لنزجدة فلقد علمت ان اقف ارضي هذه فوجبه
 فعليه ان يقف على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز دفع الزكاة
 اليه صح الوقف ولا يخرج عن هذه النذر شجرة وقف على مسجدي يلبس او يلبس
 بعضها قطع اليايس وترك الباقى الوقف اذا شرط شيئاً يجوز ان ياكل ويؤكل
 ما دام حياً فاذا مات كانت لولده وولد ولده قوم جمعوا دراهم لعمارة
 قنطرة واشتروا ببعضها الطعام للعمال فحضر هناك من لا يعمل لارث وهم وبعضهم
 على العمل جاز له ان ياكل معهم ليس لارباب الوقف ان يعقدوا على الوقف عقد
 مزارعة انما ذلك للقيم **كتاب العارية**
 قال آجرتك هذه الدار شهرين او لم ياكل شهرين لا يكون عارية اعاره وابتد
 الى الليل فهلك قبل الليل لا يضمن وان هلك في اليوم الثاني قليل لا يضمن كالمودع
 اذا مد بحفظها يوماً فهلك في اليوم الثاني وفي الاصح يضمن المستعير اذا هلك
 في اليوم الثاني استعار وابتد ليحل فله ان يعير غيره اما اذا استعار للركوب او ثوباً
 للباس فقبل ان يركب او يلبس اعاره لغيره للركوب للباس لا يضمن فلو ركب
 بنفسه او لبس قبل يضمن وفي الاظهر لا استعار وابتد ليركبها هو لا يعير غيره ولكن
 استعاره مطلقاً ان يعير غيره للركوب وغيره وكذا الثوب وكل ما يتفاوت
 الكائن في الانتفاع به اذا استعار مطلقاً ان يعير غيره وكذا في الاجارة المتغير
 صل عليك الايداع اختلف المشايخ فيه وهذا الاختلاف فيما يملك الاجارة المتغير
 فما لا يملك الاجارة لا يملك الايداع استعار وابتد ليحل عليها حنطة فبعتها مع وكيله

لنفسه

ليحل عليها حنطة فحل الوكيل طعاماً لنفسه لا يضمن وهذا عجيب استعار ثوراً ليكرى
 ارضه وعين الارض فكرى ارضاً اخرى فعطب الثور يضمن لان الارض تختلف
 في الكدابة سهولة وصعوبة بنزله من استعار وابتد ليركب الا مكان معلوم قدس
 الى مكان آخر بتلك المسافة كان ضامناً وكذا لو امسك الثور في بيته ولم يكرى
 حتى عطب لعدم الرضا من المالك بالامساك وكذا في الاجارة اذا امسك ولم يذهب
 المستعير اذا وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عارة لكن هذا
 اذا نام جالساً لا مضطجاً صبيحاً استعار من صبيحاً آخر شيئاً فاعطاه والمستعار لغير
 المعطى فملك في يد الصبيح لكان الدافع ما ذونا لاشئ على المستعير انما يجب الضمان
 على الدافع لانه اذا كان ما ذونا صح منه الدفع وكان المالك حاصلاً بلسيطه ولكن كان
 الدافع مجبوراً ضمن هو بالدفع والثاني بالاذن لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب
س استعار بقدر فقال ارفع غداً فجاء المستعير من الغد واخذ من غير
 اذن ضمن العبد المأذون يملك الاعارة ليس للوالد ان يعير مال ولده الصغير
 امارة اعارت شيئاً من متاع البيت مما يكون في ايدي النكاح بغير لقن الزوج
 لم يضمن رجل اخذ كوز الفقاع ليشر فسطق من يده فانكسر لضمن عليه لانه
 في معنى العارية بحث غلام لبيستعير وابتد الى الحيرة فاستعار الى المدينة فركبوا
 اليها لم يضمن الاعارة ينقض بموت المعير والمستعير استعار ارضاً موقفاً وزرع
 فنضت المدة ولم يبلغ الحصاد لم يرجع ويبقى باجر المثل لا يضمن العارية وان
 التزم الغنم عند اهلاك استعار العبد المحجور فاستهلك يواخذ به بعد العتق
 ولو اعارة هذا المحجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للمحال استعارت سراويلاً للباس
 فلبست وهي تمشى فزلقت رجلها فخرقت لم يضمن استعار ذهباً ففقد
 صبيحاً فسرق فان كان الصبيح يضبط حفظ ما عليه لم يضمن استعار بقدر
 فاستعمل ثم تركه في المرعى فضاخ فان لم ان المعير يرضى بكونها فيها يرضى وحده كما هو
 عادة بعض اهل الرستاق لم يضمن استعار ثوراً يساوي خمسين درهما ففتره
 مع ثور يساوي مائة فعطب الثور العارية فان كان الكائن يفعلون مثله
 لا يضمن استعار وابتد فنام في مفازة والمقف من يده فقطع انسان المقف

و ذهبت الدابة لم يضمن ولو تم المقهور من يده واخذ الدابة وهو لم يشعر
فان نام جالس لم يضمن وان لم يكن المقهور في يده وان نام مضطجعا ضمن طلب
العارية فقال المستعير نعم ادفع فتركه وفرط في الدفع حتى سرق فان كان المستعير
عاجزا عن الرد عند الطلب لم يضمن ولكن كان قادرا فان نقص المعير على السخط يضمن
وضم العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاقت ضمن **كتاب الوديعة**
ودفع المودع الوديعة الى من يعمله لا يضمن المودع بعثت الوديعة على يد ابنه الذي
ليس في عياله لئلا يضمن بالغا يضمن والآفلا امرأة او دعت فدفعته الى زوجها
لم يضمن وان لم يكن في عياله لان العبرة للمكنى حتى لو كان الابن مهما ساكن
فخذ جاس من المنزل وشركا المنزل على الابن لا يضمنان وكذا لو دفع المودع الوديعة
او اجير مشاهرة لا يضمن رد الوديعة الى من في عياله المودع يضمن في الاصح نق
الوديعة الى المودع ثم استحققت الوديعة لاضمان على المودع ولو امر المودع المودع لت
يدفعها الى رسول فدفع فهلك في يد الرسول ثم استحققت فان شاء المصدق ضمن
المودع وان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الرسول الغاصب اذا اودع فرد
عليه المودع يدبر المودع عن الضمان المستبضع لا يملك الا بضعاع والايديع والتوكيل
بالبيع لا يملك الا ايديع من الاجنب والايديع الوصى والغنى يكون لئلا جرد رجلا ليجار
شيئا مؤنة لا يغدره المارجل فوجد ذلك الرجل غائبا فترك المحول على يد عدل ليوصله
الى ذلك الرجل بحسب ان لا يضمن قال المودع سقط متى فضاقت او قال
بيفتاذ لا يضمن ولو قال سيفكندم يضمن وقيل لا فرق قال وضعتها بين يدي
ثم تمت ونسيت يضمن قال لا ادري اضيقت او لم اضيغ يضمن ومثوله لا ادري
اضاعت او لم تضغ لم يضمن خرج من الحمام غير صاحب الثوب واخذ الثوب
والثيابة يراه ولم ينعظ طئا منه انه صاحب الثياب بحسب ان يضمن قياسا على مثله
الحائز بعث عبد الوديعة في حاجته يضمن مرة الغصب من في عياله المودع خلط
الف درهم الوديعة بدرهم آخر يضمن الخاط لا المودع الصبي الذي في عياله المودع
استهلك الوديعة او خلطها يضمن وهي من مشكلات ابداع الصبي ليس للمولى
ان يسترده ما اودع عبده محجورا كان العبد ولا مديونا ولا اذا علم انه مال المولى

الأم

فحينئذ يترد الامانات تنقل مضمونة بالموت عن تجهيل الآفة ثلث مسائل
احدها متى تولد الاوقات اذا مات ولا يعرف حال غلته التي اخذها ولم يبيت
لا ضمان عليه الثانية خرج السلطان الى الغزو وغنموا فادفع بعض الغنمة
بعض الغانين ثم مات ولم يبين عند من اودع الثالثة احد المتفان وضمن
مات وفي يده مال الشركة ولم يبين لاضمان وكذا الغنم اذا كان في يده مأك
الايتام مات ولم يبين شركا كان مغاوضة اودع انسان احدهما غنم مات المودع
من غير بيان كان الضمان عليهما فان قال الشريك المتي فضاقت في يد شريك حال
حيوته لا يصدق لانه صار اجنبيا وارث المودع بعد موته اذا قال ضاعت
في يد مورثي فان كان هذا الوارث في عياله حين كان مودعا يصدق وان لم يكن
في عياله لا مؤنة رد المستاجر والمهمون على الاب والراهن وفي المصوب والمستجار
على الغاصب والمستعير **امدة** عندها وهي فخرتها الوفاة فدفعته
الى جارا فان لم يكن احد غيرهما في عياله فدفعها اليه لم يضمن اودع عبدا محجورا
مالا فدفعه الى مثله لم يضمن الاول عالم يعتق وليس له تضمين الله قال للمودع
لا تضغ في اكانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرق ليلا فان كان له موضع
اجده من اكانوت وهو قادر على الحمل ضمن فان في بعض الوديع يبقى الباء
امانة امرأة او دعت صبيبة بنت سنة مثلا فاستغلت بشي فوقعت الصبيبة
في الماء فماتت لم يضمن مودع قال وضعت الوديعة في دلي ثم نسيت المكان
لم يضمن ولو قال لا ادري وضعتها في داري او مكان اخذ ضمن قال ذهبت
الوديعة ولا ادري كيف ذهبت قال قول له مع يمينه قال لمودعه من اخبرك
بعلمته كذا فادفع الوديعة اليه فزعم رجل انه رسول المودع واتته بتلك العلامة
فلم يصدقه ولم يدفعها اليه فهلك لم يضمن طلب الوديعة فقال اطلبها فجاء
صاحبها غدا فقال المودع ضاعت الوديعة يسأل عن وقت الضياع فان قال كانت
ضاعت قبل اقل لي ضمن ولن قال بعد لا الوديعة اذا كانت شيئا من الصوف
فغاب المودع فخييف عليه الفساد فالاول ان يدفع الامر الى القاضي ليبينه
فان لم يدفع حتى فسد لم يضمن حطب لبن الوديعة وخاف فانه وهو في المصرباعة

بغير امر العاقل ضمن قال رودت بعض الوديع ومات فالتول لرب
الوديع فيما اخذ مع عينه المودع اذا قال او دعته عند جنتي ثم ما على فطنت
لم يصدق الآبينة قال المستودع امدني ان ادفع الوديع الى فلان فوعدتها
اليه وكذبه المودع ضمن الآبينة قال للمودع ادفع الوديع الى فلان فتاك
دفعته وكذبه فلان وضاعت الوديع صدق المودع مع عينه الآية الوديع
اذا اصابها شئ فامر المودع رجلا ان يعاجلها فعاجلها فوطيت من ذلك فاما
يضمن ايها شئ قال ضمن المودع لم يرجع على المعالج وان ضمن المعالج رجع على المودع
الا اذا علم المعالج انها ليست له انفق على الوديع حال غيبة المالك بغير امر العاقل
كان متبرعا كتاب الشركة اشترى شيئا ثم اشرك
فيه آخر وهذا بيع النصف منه التاقيت في الشركة والمضاربة جاز حتى لو قام
ما اشترى اليوم فهو بيننا فما اشترى اليوم فهو بينهما وما اشترى بعد اليوم
فهو للمشتري خاصة وضع المال شهر مضاربة جاز ويتوقف قال احد الشريكين
لاخر لا تبع بالنسيئة فباع اخلف المتأخرون فيه واد قال لا يخرج بل كذا فجاز
ضمن نصيب شريكه الشركة تبطل ببعض الشرط الكفالة ولا تبطل ببعض حتى
لو اشترى التفاضل في الوضعية لا تبطل وتبطل باشتراط ربح عشرة لاحد مما
وان كان كلاما شترطا فاشترط احدهما زيادة ربح في شركة الوجوه حتى لم يربح
الشرط لم تفسد الشركة ولا تفسد الشركات باكثر الشروط وقتا شركة الوجوه
بيع الشركة بالاجماع وفي توقيته روايتان فتاوى المال وشروط الربح والوضعية
نصفين قال محمد رحمه الله الشركة فاسدة قال مشايخنا اراد به فساد الشرط لا فساد
العقد فانه ذكر في موضع آخر ان هذه الشركة جائزة وقاس ما كره ان يفسد فكله
وعلى هذا اذا شرط الوضعية على المضارب حتى يبطل الشرط لا تبطل المضاربة
عندنا وذكر حوا من زاده ان الشركة لا تبطل بالشروط الكفالة لانها في معنى
الوكالة وقيل لو شرط في المضاربة او الشركة ربح عشرة تبطل الشرط لا العقد
حقة المال وقت العقد ليس بشرط وانما شرط وقت الشراء حتى لو دفع
الفا المرحل وقال اخرج مثلها واشترتها وبع الى اخذ المسيلة فخرجت الشركة

شركة جواز المفاضة والعنان ان يكون راس مال كل واحد منهما دراهم او دنانير
عينا حاضرا في المجلس او غائبا مشارا ولو كان لاحدهما عرض وللآخر درهم
فباع هذا نصف العرض ونصف تلك الدراهم وتقابضا واشتركا عينا او مفاضة
جاز وكذلك لو كان لكل واحد منهما عرض فباع نصف عرضه بنصف عرضه
صاحبه وتقابضا صارا شريكين ان شاء مفاضة وان شاء عينا شركة المفاضة
كما يجوز في جميع الانواع يجوز في نوع الشريكان مفاضة او عينا ان اشتركا على ان يقرقا
معا وشئ فاذا ن احدهما عبدا مشتركا في التجارة صح ولو حجر عليه صاحبه يصير مجورا
ولو اشترى احدهما او باع فصح الآخر مع المشتري جاز بيع المفاضة ممن لا ينفك
شهادته له ينفذ على المفاضة بالاجماع اما الافراد بالدين ينفذ عندهما لا عند الامام
وقيل البيع على هذا الخلاف ايضا كقول احد المتفان وضين بالنفس لا يلزم صاحبه
بالاتفاق وبالمال يلزم عند الامام خلافا لما احدث شريكين عنان اقرت تلك التجارة
واكثر الآخر لزم المقر خاصة وفي شركة العنان لا يكون كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
اصلا حتى لو اشترى احدهما بطلب المشتري خاصة لكن ما يؤدى المشتري يؤدى
من مال الشركة وفي شركة المفاضة كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بحجر ما وجب عليه
للتجارة حتى لو اشترى احدهما بطلب كل واحد منهما بحجر الثمن المشتري بالعقد
وصاحبه بالكفاية احد شريكين عنان اخر دينيا وجب لهما غرض على ثلاثة اوجه ان كان
دينا وجب لعقد تولاه من جاز في الكل عند له جنيته ومحررهما الله خلافا لابي
يوسف رحمه الله فعند لا يجوز الا في نصيب نفسه خاصة ولزكان دينا وجب لعقد
تولياه او تولاه الآخر لا يجوز عند الامام الا في نصيب نفسه ولا في نصيب نفسه صاحبه
وعند ما يبيع في نصيب نفسه وفي المفاضة يبيع في الكل زبي الدين اذا خدمت
عليه الدين ثوبا او طعاما فله شركة ان يشاركه فيه ان شاء وان قبض نصيب
من الدين لزكان قايما فله شركة ان يشاركه وان ملك ملك من نصيبه رجلا
لما على اخر دين الف درهم فاراد احدهما ان ياخذ حصته ولا يكون لشريكه
عليه سبيل قال نصير يرب الغريم له مقدار حصته ويقبض ثم يبرى الغريم من حصته
وقيل يبيع من المطلوب كفا من زبيب مقدار حصته من الذين وسلم اليه الزبيب

ثم يرى عن نصف الدين ويطلب به بثمان الذيب فلا يكون لشريكه في ذلك شيء
 اذا كان لثلاثة دين مشترك فغاب اثنان منهم وحضر الثالث وطلب نصيبه فحجب
 المديون على الدفع المفاوض لا يملك فيه المفاوضة بعينية شريكه لانه وكيل وعنده
 لو قال لا خير في درهمي فوهب يبطل المفاوضة حكما عند غيبة شريكه المفاوضة
 تنسخ بانكار احد مما وكذا جميع الشركات **س** ركن مال احدهما فانوس
 وللآخر درهم او دنانير في رواية عن لبي حسنة ولبى يوسف رجهما الله لم يصح وعند محمد
 يصح وبه يغني في المفاوضة لاحدهما درهم وللآخر دنانير وفيه تساوى اذا زادت
 قيمة الدنانير وانقصت قبل الشراء ففسدت المفاوضة وتنقلب عن ثلثي
 احد المتفاوضين لو فاض احد اجزاء على شريكه في العنان لو كان المال بينهما
 والعمل على احدهما ويشترط النسخ على قدر رؤس اموالهما جان فيكون مال من لا عمل له
 بضاعة عند العامل ويكون ركنه ووضعي عليه واشترط النسخ للعامل اكثر من ركن
 ماله جاز على الدفء ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة وكل واحد منهما ركن
 ماله وان شرط العمل عليهما صححت الشركة وان قل ركن مال احدهما وشرط النسخ على التساوى
 او على التفصيل فالنسخ بينهما على الشرط والوضعي على قدر رؤس اموالهما ولو عمل
 احدهما في المالين دون الآخر بعذر او بغير عذر كان النسخ بينهما ويجوز الدفء الا انهما
 ووقع المال مضاربة والسفر بالمال اذا قيل له اعمل فيه برأيك ولم تجز الاقراض والهبه
 معلمان اشتركا في حفظ الصبيان وتعليمهم الكتابة جاز ثلثه ليسوا شركاء متقايلا
 عملا من رجل فعمل احدهم كل ذلك العمل فله ثلث الاجرة ولا شيء للآخرين اشتركا
 في اجتناء الثمر وطلب الكندر او نقل التراب والملح والجص لم يجز كالا حطاب
 ويكون لكل واحد منهما ما اخذ قال اشركني فيما اشتريت فقال قد اشركتني
 فيه فان كان قبل القبض لم يجز وبعد جاز ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم
 بالثمن فله اختيار اذا علم لاحدهما عبدا والآخر امة فباعا مائة مائة مائة اشركهما
 يقبضان ولو سقيا كل واحد منهما ثمن لم يشتركا الشركة في اتحاد الغيلق فله
 والسيل فيه ان يقضه نصف البذر او يبيعه ويشتركا كذلك في المورق
 فيكون اخرج بينهما ولو كان من احد البذر والاوراق من الآخر العمل فالغياق

لصاحب البذر وللعامل اجر مثله دفع بقعة على ان يكون ما حصل من البذر
 واللبن والسمن بينهما فله كل واحد لصاحب البقرة وعليه ثمن العلف واجزئ
 الحافط وعلى هذا اذا دفع حاجة على ان يكون الفراخ بينهما فالحيلة في مثله ان يبيع
 نصف البيض ونصف الدجاجة منه تنفع الشركة بالنسخ اذا كان ركن مال
 عينيا كالدرهم والدنانير والركبان عوضا قيل ينسخ وقيل لا انفق احدهما في عمارة طاحونة
 مشتركة لم يكن مستطوعا بخلاف ما اذا انفق على عبد مشترك او اوى خراج كرم
 مشترك حيث يكون مستطوعا **كتاب المضاربة**
 لا يجبر المضارب على العمل ولا الربح على تسليم ركن المال والمضارب ان يبضع
 ويودع ويوكل بالبيع والشراء وان لم يقبل اعمل فيه برأيك بخلاف المتبضع
 على ما ترفة الوكالة ركن المال نهى المضارب ان يخرج من البلد التي كان فيها
 المضارب ان خرج الى بلد غير بلد ركن المال يضمن له هلك المال ولا يتجوز النسخ
 في مال المضاربة ولتزمات ركن المال فكذا الجواب على هذا التفصيل واذا صار
 مال المضاربة ديونا فنهى ركن المال عن التخص وقال انا اتقاه مخافة
 ان ياكل ان كان فيه فضل فالتخص للمضارب والا فله ركن المال منه ويجبر
 المضارب على ان يحيل ركن عليهم ركن المال اذا فسخ المضاربة وركن المال عروض
 لا ينسخ ولتزمان دراهم ينسخ **س** اشترط المضارب ثلث النسخ لامرارة
 او مكاتبه او لما يكن او في الرقاب او في ارجح مضارب في ركن المال مضارب
 بضاعة من مال المضاربة فاشترى وباع فهو على المضاربة ولو دفع المربط
 مضاربة لم يصح وفي المضاربة الكفالة النسخ كله لركن المال واخبر ان عليه والمضارب
 اجر مثله ربح او لم يربح فان هلك المال في يده هلك امانة المضارب لا يزوج
 عبدا ولا امة من مال المضاربة وله ان ياذن العبد للتجارة في اصح الروايتين
 قال فخر هذا المال مضاربة فاعمله في الكوفة فليس له ان يعمل في غيره بخلاف
 قوله واعمله في الكوفة ليس للمضارب ان يشتري من لا يقدر على بيعه كما اذا اشترى
 عبدا يعق عليه اذا دخل في ملكه ولو اشترى كان مشتريا لنفسه مضارب اشترى
 ثوبا بعشرة فباعه من ركن المال بخمسة عشر جاز قال فخر هذا المال مضاربة

ان خرج المضارب الى بلد غير بلد ركن المال يضمن له هلك المال ولا يتجوز النسخ
 في مال المضاربة ولتزمات ركن المال فكذا الجواب على هذا التفصيل واذا صار
 مال المضاربة ديونا فنهى ركن المال عن التخص وقال انا اتقاه مخافة
 ان ياكل ان كان فيه فضل فالتخص للمضارب والا فله ركن المال منه ويجبر
 المضارب على ان يحيل ركن عليهم ركن المال اذا فسخ المضاربة وركن المال عروض
 لا ينسخ ولتزمان دراهم ينسخ **س** اشترط المضارب ثلث النسخ لامرارة
 او مكاتبه او لما يكن او في الرقاب او في ارجح مضارب في ركن المال مضارب
 بضاعة من مال المضاربة فاشترى وباع فهو على المضاربة ولو دفع المربط
 مضاربة لم يصح وفي المضاربة الكفالة النسخ كله لركن المال واخبر ان عليه والمضارب
 اجر مثله ربح او لم يربح فان هلك المال في يده هلك امانة المضارب لا يزوج
 عبدا ولا امة من مال المضاربة وله ان ياذن العبد للتجارة في اصح الروايتين
 قال فخر هذا المال مضاربة فاعمله في الكوفة فليس له ان يعمل في غيره بخلاف
 قوله واعمله في الكوفة ليس للمضارب ان يشتري من لا يقدر على بيعه كما اذا اشترى
 عبدا يعق عليه اذا دخل في ملكه ولو اشترى كان مشتريا لنفسه مضارب اشترى
 ثوبا بعشرة فباعه من ركن المال بخمسة عشر جاز قال فخر هذا المال مضاربة

المال؟

لم يبيع ونه المضاربة الفاسدة الذبح كله لرب المال واكتسب عليه والمضارب
اجرم مثله ربح او لم يربح فان هلك المال في يده هلك امانه المضارب لا يزوج عبدا
اولا امة من مال المضاربة وله ان يباذق العبد للتجارة في اصح الدواوين قال خذ
هذا المال مضارفا على في الكوفة فليس له ان يعمل في غير ما خلاص قوله
واعمله في الكوفة ليس للمضارب ان يشتري من لا يقدر على بيعه كما اذا اشترى
عبدا يعتق عليه اذا دخل في ملكه ولو اشترى كان مشتريا لنفسه مضاربا اشترى
ثوبا بعشره فباعه من رب المال كخمس عشرة جاز قال خذ هذا المال مضارفا
في ثوب يشتريه وبيعه ليس له ان يشتري وبيعه سوى ثوب واحد قال للمضارب
هذه مضاربة بالنصف ويشترى التبر ونحوه فله ان يشتري ما شاء ليس للمضارب
ولا لرب المال ان يطاء الجارية المضاربة القول للمضارب في دعوى اطلاق مع عينة
سواء كانت المضاربة جازية او فدية لو سافر مال المضاربة ومال نفسه
فالنفقة على قدر المالكين بالخصص النفق في السفر من مال نفسه ليرجع في مال
المضاربة له ذلك ولو انتهى المصهر هو مصهر اوله فيها اهل قطعت نفقته وان عاد
من مقصد المصهر الذي اخذ المال فيه فان لم يكن ذلك مصهر ولا له فيها اصل
قد عاد لم يجر مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة الكفاية النفقة
في مال نفسه كل من بعين المضارب على العمل او تخدم وابنه فنفقته كنفقته الا ان
يكونا عبدا رب المال فيبعينه فنفقته على رب المال مات رب المال او المضارب
بطلت المضاربة كذا اذا ارتد وطوق بدرا الحرب سافر بالمال واشترى متاعا
فمات رب المال وهو لم يعلم ثم سافر المصهر فنفقته بعد موت رب المال على نفسه
ويضمن ما هلك في الطريق وان علم فباع جازي يبيع ولو خرج من ذلك المصهر قبل موته
لم يضمن ونفقته في سفره وفي ذلك المصهر ان يبيع المتاع على المضاربة ولو مات
رب المال والمضارب في مصر اخذ غير مصر رب المال في مال المضاربة وكذا لو كان
رب المال حيا فاسل اليه رسولا ونهاه عن التصرف ولو كان في يده نقد
لا متاع لم يكن نفقته في مال المضاربة واسد اعلم **كتاب القسمة**
في الحيوان وطلب القسمة ونقضها واخياد فيها في الطريق والابواب والزقاق

خذ

هذا هو المصهر
المصهر هو المصهر
المصهر هو المصهر
المصهر هو المصهر

وما يحدث فيها في عمارة يضرب الجار في اصلاح المشتركة والانتفاع بها والمهابة
في عمارة احاطت المشترك والوضع عليه والتصرف فيه في قسمة التركة وفيها ديت
او غايب او صغير في دعوى الغلط في القسمة ما لا يقسم بالطلب ما يقسم وفيه اخلط
بعد القسمة والتعرض لتمر الخلة بعد القسمة واخياد في القسمة ارض بين رجلين
طلب احدهما القسمة وقدمه الى القاضي وانى شريكه القسمة وقال بعث نصيبى
واقام البيعة عليه لا يقبل لدفع القسمة لانه يريد ابطال حق القسمة باثبات فعله
نفسه وارث تركه طلب صاحب الكثير القسمة وان صاحب القليل يقسم بالاتفاق
وعكسه كذلك في المختار وفي البيت الصغير الذي لا ينتفع احدهما بعد القسمة
لا يقسم الا باثباتها ومتى اتفقا في البيت او الدار يقسم وان كان يستفتر كل
واحد منهما طلبوا قسمة دار تصادقوا انهما ميراث بينهما لا يقسمها العاض في قوله
الامام حتى يقيموا البيعة على اصل الميراث وفيما سوى العقار يقسم بينهم
باقرارهم وكذا في العقار اذا قالوا اشترينا ما من عتلان فطلبوا القسمة او طلبا
بعضهم وقالوا في جميع الفصول يقسم باقرارهم اذا كانت في ايديهم ولو ارادوا
ان يسطروا القسمة الصالح بالتراضي وان يجعلوها متركبة بينهم كما كانت فلم
ذلك عقارا كان او غير وقع الشجر نصيب احدهما والاغصان في نصيب
الاخر قيل له ان يجبر على القطع وقيل لا وبه يفتى **القسمت ثلثا**
النوع قسمة لا يجبر الا على قسمة الاجناس المختلفة وقسمة تجبر في ذوات الاغصان
كالمكيل والموزون وقسمة تجبر الا في غير المثليات كالثياب من نوع
واحد والبقرة والغنم واخياد ثلثة خيار شرط وعيب ورؤية في قسمة
الاجناس ثبتت اطيارات اجمع وفي قسمة المكيلات والموزونات ثبت
خيار العيب لا غير وفي قسمة غير المثليات كالثياب من نوع واحد والبقرة
والغنم ثبت خيار العيب وكذا خيار الرؤية والشرط في اصح الدواوين
س واربعين اثنين واقتسما ما نصفين وبني كل واحد نصيبه ثم استحققت لم يرجع
احدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران بينهما فاقسما مما فاخذ كل
واحد منهما دارا بني احدهما في داره ثم استحققت رجع بنصف قيمة البناء

مسائل في الطريق والابواب في آخر الطريق

على عدد الرؤس لا بقدر مساحة الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصباء وفي الشرب متى جهل قدر الانصباء يعقم على قدر الاملاك لا عدد الرؤس اقتسما دارك بينهما وفتح كل واحد منهما بابا على جدار له ذلك اقتسما دارا فوق البعوض في نصيب احدهما ولا طريق له ان امكنه ان يفتح طريقا جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة ان لا طريق له جازت وان لم يعلم فسدت وقيل اذ لم يمكن له منع فيما اصابه فان ذكره وبكل حق موله فالقسمة جازية وفيه الطريق له ان لم يذكره افعى باطله داره سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها وارا وكل شريك ان يفتح بابا في حيزه فليس لاهل السكة ان يمنعوا من ذلك ولو ان دار الرجل بابها في سكة غير نافذة فاشترى دارا بجنبها وباب هذه الدار في سكة اخرى فاراد ان يفتح باب تلك الدار في هذه الدار ويدخل في هذه السكة له ذلك ولو اراد ان يفتح لتلك الدار طريقا ويدخل في هذه السكة له ذلك ولو اراد ان يفتح لتلك الدار طريقا في هذه السكة لاف داره ليس له ذلك سكة غير نافذة بيت عشرة لكل واحد منهم دار غير ان احدهم دارا في سكة اخرى لا طريق لها في هذه السكة قال ابو نصر له ان يفتح بابا في هذه السكة لان اهل السكة شركاء في جميع السكة بدليل نبوت حق الشفعة لكل فلم يمنع من رفع حايطة لمن حرفة بفتح الباب او لا ان لا يمنع واذ لم يمنع منه لا يمنع من الدخول في ملكه وقال ابو الكعك ليس له ان يفتح هذه السكة لملك الدار وبه افتى ابو جعفر وابو البيث رحمه الله رجل له دار وعليه باب فاراد ان يفتح بابا آخر على اجدار اسفل من ذلك الباب في سكة غير نافذة له ذلك وان اهل السكة لان له ان يرفع جداره كله ويدخل داره من حيث شاء زايعة مستطيلة غير نافذة تنشعب منها زايعة مستطيلة غير نافذة فليس لاهل الزايعة الاولى ان يفتحوا بابا في الزايعة القصوى لانه ليس لهم حق المرور فيها وقيل لم ان يفتحوا لكون الحايطة ملكهم كمن يمنعون من المرور وان غير سديد لانهم اذا فتحوا واتخذوا الطريق لا يمكن المنع كل ساعة حتى لو فتح باب الاستصانة لا يمنع وان كانت الزايعة مستديرة

المرور في الطريق والابواب في آخر الطريق

قد نزل طرفاها لئلا يفتحوا ان يفتحوا لان صحتها مشتركة بينهم ولهم المرور في كل الزايعة ولو اراد ان يفتح بابا في موضع ليس له حق المرور قتل له ذلك وقيل لا وبه يفتى اشترى حجرة في سكة غير نافذة وارا وان يجعلها طريقا لحاجته يصير السكة نافذة يرفع اهل السكة الاملاك العنق حتى يوجه عدلين يصورون السكة له على كائنه فان كان ضررا فاحشا حال بينه وبين ذلك وان لم يكن ضررا فاحشا واستوثق من ذلك الباب ما يدفع الضرر ويقوم مقام الحايطة لم يمنع ذلك وعن محمد رحمه الله في زقاق غير نافذة اشترى رجل في القصوى دارا في ظهرها طريق فاراد ان يهدمها ويجعلها طريقا نافذا ليس له ذلك رجل اتى دارا ونزل الكثر وجعل لها بابين فله ان ينزل من شاء وليس له ان يتخذوه طريقا يمترون فيه اهل السكة ارا وان ينصبوا على راس سكةهم دربا او يسدوا راس السكة ليس لهم ذلك لانها لو كانت ملكا لاهلها ظاهرا لكانت للعامة فيها نوع حق وهوانه اذ ازرع الكثر في الطريق كان لم ان يدخلوها حتى يخف الزحام قال الامام في سكة غير نافذة ليس لاربابها ان يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا يقسموها فيما بينهم لانهم اذا كثر الزحام في الطريق الا اعظم لهم ان يدخلوها قرو بين خمسة نفد باع احدهم نصيبه من الطريق فابيع جايذ وليس للشري ان يفتح هذا الطريق الا ان يشتري دارا بالبائع الذي كان له الطريق اشترى شجرة فقطعها ولتاجر ارضا بجنب الطريق الشجرة فوضع فيها الاشجار ليبس وطحن الارض المتاجرة طريق في ارض رجل فاراد يشتري الاشجار ان يفتح في طريق هذه الارض تحت بنة وحولانه فله ان يفتح وان كان طريقه في بستانه وكرومه لانه محتاج الى اخراجها فذلك يكون بطريقه قال الامام الطريق اذا كان غير نافذة فلا صحابه ان يضعوا فيه خشب وان يربطوا الدواب وان يتوضوا وفيه فان عطب انسان بشئ من ذلك فلا ضمان على فاعله فان حفر فيه بئرا او بني فحطب بذلك انسان ضمن ويؤخذ بان يطم البئر ولا يؤخذ بما نقصت البئر دار مشتركة بين قوم فلبعضهم التوضؤ وربط الدابة ووضع الخشب فيها ومن عطب به لا يضمن ولو حفر دارا يؤخذ بان يستوى فان نقص الحفر

المرور في الطريق والابواب في آخر الطريق

يؤخذ بنقصان الحفد دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر اذ اراد رب الاصطبل
ان يخلق بابل الدار ليس لصاحب الحجرة ان يمنع اذ كان الغلق في الوقت
الذي يخلق الكائن الذين دورهم في تلك الحجرة اذ اراد ان يتخذ طيناً في زقات
غير نافذة ان ترك من الطريق مقدار المكنس ويرفعه سريعاً ويتخذ الايجاز
حتى لم يمنع من ذلك وقال ابن سبويه بل الطين واتخاذ الارى والدخات
في سكة غير نافذة وليس لهم ان يمنع سكة غير نافذة احدث رجل في آخر السكة
شيئاً لم يملك الا باذن جميع اهل السكة الاعلى والاسفل واما ما يصنع في السكك
النافذة من الكنيق والميازيب قال الامام لم كانت حديثة فمن حاصم في ذلك
من الكائن فله ان يهدم وان كانت قديمة تركت قال محمد رحمه الله في الحديثة
ايضا ان لم يكن فيه مضرة على احد لم يهدم قال الامام لا بأس بان يمنع الرجل
الجناب يشرع في الطريق ثم وبالركان ياخذ في الطريق فان حاصم انسان هدمه
قتل في المشايخ التي يكون في الطريق ليس لاحد ان يخاصم فيها ولا يرفعها وقتل
للمحاسب ان يخاصم في رفع المشايخ الشاخصة الى الطريق فانه قد ذكر في ذلك
في المشايخ الشاخصة اذا سقط فيصيب المارة ان اصابه الطرف الذي في
السكة يضمن وان اصابه الطرف الذي في ملكه لا يضمن وان لم يعلم اتيها اصابه
في الكياس لا يضمن وفي الاحتسان يضمن النصف اعتباراً للاحوال بشجرة
فرد صا في الطريق اذا كان لا يضر بالطريق فلا بأس به ويطيب لغارها
ورقها واكل فرد صاوها ولكن كان في المسجد شجرة فرد صا ولا بأس باكل ثورتها
والكجوز اخذ ورقها **فمن يحد شجرة عمارة يضر**
بحارة على كل رجل وسفل لاخذ ليس لصاحب العلوان يبنى شيئاً
او يتد عند الامام الا برضا صاحب السفل وعند ماله ذلك فاهم يضر
بالسفل وقيل قولهما تفسير قول الامام ولا خلاف واختار ان الخلاف
فيما اذا اشكل فعند ليس له ذلك وعند ماله ذلك بناء على ان عند الخطر
اصل والاطلاق يعارض عدم الضرر وعند ماله الاطلاق اصل والخطر
يعارض الضرر ووخانه است مريكة يكره سنبه كند ويكي راروزن نيست طاقها

111
بروى بام خانه شريكي اين شريك م خواهد كه دوسنبه كند وان شريك
باز من داروش كه طاقها اوست م شود ينظر ان كان البناء
في القديم بسقف واحد ان يمنع وان كان بسقفين لا ويبتنى على هذا
مسائل انه ينظر الى القديم ولا ينظر انه في يد بايعه هكذا كان وحده القديم
ان لا يحفظ اقرانه ورا هذا الوقت كيف كان فجعل اقصى الوقت حداً
للقديم ويبتنى عليه الامر وانه في غاية الحسن وهو كما قال السرخسي فيما اذا وجد
كنز في دار لا يعرف صاحب الخطه يصف الاقضى ما كان يعرف لها في الامام
سئل ظهير الدين عن اتخاذ كانه بيت فقصار يمنع الجيران اذا كانوا
يتأخرون منه بذلك قال لا قيل كيف يفعل قال بجاء ونجار ويعمل بحجبه حتى يتضرر
وقيل ان ومن الحاريط المشترك بدق القصار يمنع والآفلا وقع لاحدهما
في التسمي البناء والساحة بحجبه لاخذ فاراد صاحب الساحة ان يبنى بيتاً في ساحة
بيتهما الدرع والشمس على صاحب البناء ذلك في ظام الرواية وليس له
ان يمنع وبه يفتي قال نصير والصفار له المنع وعلى هذا لو اراد ان يبنى
حماماً او تنوراً او اصطبلًا فله ذلك من غير خلاف اتخاذ دار خطيرة غنم
في سكة غير نافذة والجيران يتأذون بنثر السرقين ولا يأمنون فيه
الدعاء ليس لهم في الحكم منع من يبنى من اتخذ داره حماماً وتاؤذي
الجيران من دخانها فله منعه الا ان يكون دخان الحمام مثله دخان الجيران
وانه خلاف اصل للامام اراد ان يتخذ خراساً في بيت لم يكن في القديم
ويضر ذلك بدار جاره ضرراً بيتاً ان علم ان دورانه او ربح دورانه يومئذ
الحاريط فانه يمنع من ذلك وان كان يتصرف في ملكه وانه خلاف قول الامام
ان من تصرف في ملكه ليس للاخذ منه وان كان يتضرر به واكثر المشايخ
افتوا بالمنع اذا كان فيه ضرر بين وبعضهم افنى بقول الامام اراد ان يزرع
في ارضه ازرًا ولا يشك في خراب دار جاره التي هي اسفل من ارضه فمعد
قال ابو بكر ان علم انه ليس في ارضه مستقراً لما ليس له ان يزرع هناك
زرعاً لا يحتمل الماء الذي يسقي وان كان قد يحتمل الا ان حجرة في ارضه يخرج

منه الماء ويؤدي الندوة الى دار جاره ليس له ان ينفعه من الزراعة
داران متلاصقان جعل احدهما جاري الدارين في داره اصطبل او كانت
في القدم مكنأ وفي ذلك ضرر على صاحب الاخرى قال ابو القاسم اذا كان
وجوه الدواب الى الجار لا يمنع ولزكانت حواظا اليه فللجار منعه وان
خلاف جواب الكتاب في عن الامام ان رجلا شك اليه من يئير حفرة جاره
في دله فقال احفر في دارك بقرب تلك البئر يئير بالوعة ففعل وكان يتنجس
اليه الاول فكبسها فستر الشك في مسئلة الاصطبل لا يمنع كيف ما كان وجوه
الدواب ثم اذا خربت دار الجار وعلم انها خربت بسبب الاصطبل هل يضمن
رب الاصطبل قال ظهر الدين لا يضمن لانه غير متعمد في لو خاله الدواب خلاف
ما في ساق الدابة الى زرع غيره حتى افسدته لانه في السقوف مثله متعمدا وان
يغرس في دله اشجارا قيل ان كان قريبا من حائط جاره بحيث يصل
ماؤه اليه يمنع وجواب الكتاب ان له الغرس مطلقا وليس للجار منعه رجل له
بيت حائط بينه وبين جاره فصاحب البيت يريد ان يبني فوق هذا
البيت غرفة تحجب هذا البيت فلا يضع الخشب على هذا الحائط ان يبني في حده
نفسه من غير ان يكون متعمدا على الحائط المشترك لم يكن للجار منعه رجل له
سباط قديم فوق سكة غير نافذة واحدا طرف جزوعه على جدار المسير فوقعه
ويريد ان يضعه ارفع من غير ان يحدث على جدار المسجد ببناء وتضعه
اهل السكة ان كان هذا هو الجدار الذي بين السكة والمسجد فاهل السكة
في ذلك شركا اذا كان ستر لهم وان كان هذا الجدار غير الجدار الذي هو
ستر السكة فليس لاهل الزقاق في ذلك كلام **في الطاحونة**
المشركة والحمام والزرع الى اخره
رجل ما بين رجلين خربت كلها حتى صار محرا لا يجبران على العمارة
ويقيم الارض بينهما ولو كانت الطاحونة قائمة ببنائها وادائها الا انه
قد ذهب منها او ذهب بعضها يجبر الشريك على ان يعمر مع الشريك
فان كان مسرا قيل للشريك انفق انت ان شئت ويكون نصف ذلك

ويت على شريك وكذا الحام اذا صار محرا قسم بينهما وان انكسر من اجبه
على عمارته وكذا الحائط عليه جزوع فهو كعلو وسفل بينهما كان لصاحب
العلوان بيني السفلى والعلو ثم يمنع صاحب السفلى حنفي ترو عليه ما انفق كذا بينا
طاحونة مشتركة انفق احدهما في مرتتها بغير لفن شريكه فليس بمنبرج عن محمد
رحم الله في حمام بين اثنين اهدم منه بيت وحمام الى قدر ومرة ولبى شريكه
ان يبني لا يجبر ولكن يقال للآخر ان شئت فابنه انت ثم اجره وخذ عنة
نفقك ثم يصير ان فيه سوءا وعن لي يوسف في حمام بين اثنين اهدم احدهما
كله ثم غاب فبناءه الآخر فاذا جاء الذي هدم فصاحبه باختيار ان يشاء ضمنه
نصف قيمة ما كسر ويغرم نصف قيمته ما يبني فيكون بينهما وان شاء ضمنه نصف
قيمة الاول ويقال للذي بني اهدم بناك حتى يقسم الارض بينكما احد شريك زرع
انه ان ينفق عليه لم يجبر لكن يقال للآخر انفق انت وارجع بنصف النفقة
في حصته شريك او هي لرجل بنخل ولاخر ثم في النفقة على صاحب الثمرة وان لم يثمر
سنة فانه صاحب الثمرة الانفاق فانفق صاحب الدقة بقضاء او غير قضاء
ثم اثمرت سنة اخرى فصاحب الدقة يرجع بما انفق ولا يكون متبرعا بزرع خذ
معاملة فمات العامل في بعض السنة فانفق رب النخل بغير امر القاضي لا يكون
متبرعا ودرجوه في الثمر ولو انفق في غيبة العامل كان متبرعا الا ان يكون
بامر القاضي كذا جارية او حيوانا بين اثنين احد شريك حرث انه السقي يجبر
وان فسد الزرع قبل الترافع الى السلطان لا ضمان وبعده يضمن والا حصل
في هذا النوع ان كل من اجبر على الفعل مع صاحبه فاذا فعل احدهما فهو
متطوع وكل من لا يجبر فليس بمتطوع وعلى مزا نهري بين رجلين كداه احدهما
او سفينته بتجوز فيها الغرق او حمام خرب منه شئ قليل او عبد بين اثنين
جنى فكداه احدهما فهو متطوع لا يجبر شريكه اما الذي له غرفة فوق بيت
رجل اذا اهدمها لا يجبر صاحب البيت على البناء فاذا بني صاحب الغرفة
السفل لم يكن متطوعا بعرض شركا النهران الكري فامرا حاكم الاخرين
ان يكروا فلم ان ينعموه من شرب النهر حتى يدفع حصته في قول لبي حنيفة ولبى

يوسف رحمهما الله في الانتفاع بالاعيان المشتركة
بين الحاضر والغائب **أوليت الحاضر**
وفيها مسائل **المهايا** قال محمد رحمه الله في الارض او الكرم
بين حاضر وغائب او بالغ ویتيم يرفع الامر الى العنق ولو لم يرفع ففي
الارض لوزع حصته يطيب له وفي الكرم يقوم عليه فاذا دركت الثمرة
يسعها وياخذ حصته ويوقت حصته الغائب فيسعه ذلك ان شاء الله تعالى
فاذا قدم الغائب فان شاء ضمنه القيمة وان شاء اجازه ولو ادى الخراج كان
متطوعا وان لم يقدم الغائب فتصيبه كاللقطه غائب احد شريك وارث غير
مقسومة يسع للحاضر ان يسكن بقدر حصته فيمكن كل الدار كذا خادم بيت
اثنين غائب احدهما فللحاضر ان يتخذ حصته وفي الدار لا يركبها الحاضر
للتفاوت في الركوب احدرتي عبد المتخذ بغير لفون شريكه فمات في خدمته
لا يضمن وفي نوادر مثام يضمن واحدرتي الدار استعملها في الركوب وحمل
المتاع بغير لفون الشريك ضمن نصيب شريكه احدا شريكين بنى في الارض
بغير لفون الشريك فللشريك ان ينقض البناء لان له النقص في نصيبه التيمر
غير ممكن والغرس كذا وقيل يقسم الارض بينهما فما وقع في نصيب من لم يكن له
ان يرفع او يرضيه بالقيمة دارين اثنين نهيا فيها على ان يسكن كل واحد منهما
منزلا معلوما ويواجه خروجا يزولا حاجته الى بيان المدة وان تهيا
من حيث الزمان على ان يسكن هذا يوما وهذا يوما ويواجه مزاينة
وهذا سنة فكل السكنى جائز في ظاهر الرواية لكن بتراضيهما ولا يجيران عليه
وفي المواجهة تختلف المشايخ والظاهر ان يجوز فان استوت الغلات
فيها وان فضلت في نوبة احدهما يشتركان في الفضل وبه يعني كذا التهايو
يؤلف الدارين على السكنى او الغلة جائز في كل هذا اذا تراضيا اما عند طلب
احدهما لا يجبر عند الامام لان عند قسمة الجيرة الدور لا يجوز فكذا القسمة بالتهايو
وكذا الرخسى ان الاظهر انه يجبر الا ان في الدارين اذا غلت ما في يد احدهما
اكثر لا يرجع عليه الاخر بشئ وفي الدار الواحدة اذا غلت في نوبة احدهما اكثر

يشتركان في الفضل طلب احدرتي عبد المهاياة في الخدمه وانه الآخر
قال القاضي بجبره تهايا في بقرة على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما
يحب البنا فلهذه مهاياة باطلة ولا محل فضل الدين لاحدهما وان جعل في حذر
الا ان يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله صاحبه حل فيمنع محل الا ان الاول
مبني المشاع فلم يكن والثاني مبني الدين فيجوز **مسائل عمارة الحايط**
المشرك والتصرف فيه جدارين كرمين لرجل اهدم فاستعوى
احدهما الى السلطان لما ائذ صاحبه البناء فامر السلطان ببناء برصا
المستعوى ان بنى الجدار على ان ياخذ الاجر منها وبني ياخذ الاجر منها
الكرمين لاحد شريك حايط اهدم ان يتبع من البناء لانه ان شاء قاسمه
ارض الحايط نصفين ولو بنى احدهما ليس له ان يرجع على شريكه لانه ليس له
ان ياخذ بالبناء ليس لصاحب العلو اذا اهدم السفلى ان ياخذ صاحب
السفل بالبناء لكن يقال لصاحب العلو ان السفلى ان شئت حتى تبلغ موضع
علوك ثم ان بنى علوك وليس لصاحب السفلى ان يسكن حتى يعطى قيمته بناء السفلى
و ذو العلو يسكن علوه والسفل كالحرن في يد ولا يشبه الحايط لان ارضه
يقسم اما السفلى فلا وسقف السفلى بكل الآء لصاحب السفلى ولصاحب العلو
سكنه حايط اهدم لاحدهما عليه جزوه دون الآخر فاخذ صاحب الجزوه شريكه
بالبناء فاني لا يجبر ويقال لنسبتهما اقتسما ارض الحايط وان شاء احدهما
البناء والآخر قسمه ارض الحايط يقسم بينهما نصفين وكذا اذا كان لاحدهما بنات
عورة فطلب من جاره البناء واني لا يجبر فان شاء احدهما ان يبنى في ملك
نفسه فعل وقيل في زماننا يجبر لانه لا بد من ان يكون بينهما حاجز والاول قول
علمائنا رحمه الله وهو القيس وان بناء احدهما بغير اذن شريكه يكون متطوعا
اذا لم يكن لهما عليه حولة اما اذا كان لهما عليه حولة فانهدم فبناء احدهما وانه الآخر
لم يكن البناء متطوعا ومويفع حولة وينع الذي لم يبن عن وضع الحولة حتى ياخذ
منه نصف ما اتفق وهو قول علمائنا وقال ابو بكر ان كان الحايط
عريضا بحيث لو قسمت ارضه نصيبه مقدار ما يبنى عليه بناء محكما فهو متطوع في بناء

وان كانت بحال لو قسمت لا يصيب مقدار ما بيني عليه بناء محكما لا يكون متطوعا
 وله ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق لنزاد ان يضع عليه جذوعه وعن محمد رحمه الله
 ان يرجع في الحالين لانه له حق الوضع على جميع الجدران في الحالين قال ابو الليث انما يرجع
 اذا بنى بامر الحاكم اما اذا بنى بغير امر الحاكم فلا يرجع بشئ بمزلة العلو والسفل اذا اهدم
 فبناء صاحب العلو بغير امر صاحب السفل والعكس فهو متطوع قال الهذلي في حايطة
 لها حمة فسقط فبناء احدهما بالغير لكون صاحب له منع صاحب من وضع الحمة
 حتى يعطيه نصف قيمة الحايطة مبنيا لحق القرار وان بناء باذنه ليس له منع من يرجع
 بنصف النفقة التي ذهبت له هذا اذا كان الحايطة بيناه لو قسمت ارضه لا يصيب
 كل واحد ما بيني حايطة يمكنه وضع الحمة عليه اما اذا كان يصيبه ما بيني مثل ذلك
 الحايطة فان بنى باذنه فاجوبه كالاول وان بنى بغير اذنه فله منع حتى يصطاحا
 بشئ جدار بين اثنين اهدم واحدهما غايب فبنى الحاضر في ملكه جدارا من خشب
 وبنى موضع الحايطة على حاله ثم قدم الغايب واراد ان يبنى في موضع الجدار القديم
 جدارا من خشب وان لا يقر وان اراد ان يبنى حايطة غلظ الاول او ادق لكانت
 في الوسط ويرجع الفضل من ارضه نصفها لما يملك شريكه ونصفها مما يليه فله ذلك وهي
 حايطة بين اثنين فاراد احدهما رفعه ليصله وان لا يقر ينبغي ان يقول لصاحبه ارفع
 حوائطك بسطوانات وعمد ونحوها ان يريده رفعه من وقت كذا ويشهد
 على ذلك فان فعل والا فلهذا ان يرفع الجدار وان سقطت حمة فلا ضمان ومن
 حايطة اثنين ولا يؤمن بسقوط فاراد احدهما النقص والآخر يكبر على نقصان
 جدار اثنين لا حمة عليه حمة فمال الى احدهما وتقدم اليه الذي له الحمة برفعه
 فاشهد عليه فلم يرفعه حتى اهدم واضر لصاحب الدار فان اقرت الحايطة بينهما
 وان كان ما يلا مخوفا وان يقدم اليه وان لم يرفعه معه فاذا فسد من سقوط شئ
 بعد امكان رفعه بعد الشهاد ضمن نصف قيمته ولزبناء احدهما واصلاحه
 فما انفق على الحايطة بغير امر صاحب فليس له مطالبه صاحب بذلك الا ان يثا ان يحل
 عليه اراد احدهما نقض جدار مشترك وان لا يقر وقال له صاحبه انا اضمن لك كل
 ما يهدم من بيتك ضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن الشريك لم يلزم من ضمان

عليه

في بناء الجدار بين اثنين
 احدهما غايب والآخر يبنى
 حايطة بينهما

بين

نقصه

ما

ما يهدم من منزله المضمون له شئ كما لو قال ضمنيت لك ما ملك من ملك مدما
 جدارا بينهما ثم بناء احدهما بنفقتة والآخر لا يعطيه النفقة ويقول انا لا اضع على الجدار
 حمة فله ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق وان لم يضع غير البناء الحمة لانه كان له
 حق الوضع ولم يفر متطوعا وهو كما لم يفر وسبيل السفل والعلو والسفل وصاحب
 العلو اذا بنى السفل فله ان يرجع بما انفق على سبيل السفل وان كان صاحب السفل
 يقول لا حاجتي الى السفل وقيل في مسألة الجدار ليس له ان يرجع لكن يمنع صاحبه
 من الانتفاع به حتى يوفيه حقه نقض الشريك الجدار الذي بينهما فاراد احدهما
 ان يرفعه اطول مما كان ليس للشريك ان يمنع الا ان يكون شئ خارجا من الرسم
 لان اسفل الحايطة والاسس مشترك بينهما ولو مدهما الجدار واراد احدهما بناء
 والاخر منع لم يكن له ذلك فكذا اذا اراد ان يزيده هو مشترك وقيل له ان يمنع
 من رفعه اطول لانه تصرف في مشترك فيحتاج الى رضا الشريك اما اذا اهدم
 الجدار ثم امتنع احدهما عن البناء يجبر واذا اهدم بنفسه لا يجبر لكن يبنى الآخر
 ثم يمنع عن الاكتمال انتفاع به حتى يستوفى نصف ما انفق ان انفق بامر الغرض
 وبنصف قيمة البناء ان انفق بغير امر الغرض وعن محمد رحمه الله في حايطة بين
 اثنين قدر قامة فاراد احدهما ان يزيده طول واي الاخر فله منع قال ابو
 القاسم حايطة لا حدر جليل عليه غرفة ولا آخر عليه سقف هذا ان صاحب السفل ليس
 يبنى بعد ذلك لا يجبر فيما جاوز ذلك جدار بين رجلين وببيت احدهما اسفل
 وببيت الآخر اعلى قدر ذراع او ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل
 ابنى الى جداري ثم بنى جميعا ليس له ذلك بل يبنيان من اعلاه الاسفل قال ابو
 الليث لئن كان بيت احدهما اسفل باربعة اذرع او نحو ذلك مقدار ما يمكن
 ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب الاسفل حتى ينتهي الى موضع بيت الآخر لانه بمنزلة
 الحايطين حايطة بين اثنين اهدم جانب منه وظهر انه ذو طاقين متلاصقين
 فيريد احدهما ان يرفع جداره يزعم ان الجدار الباقى يكفيه للمسترة بينهما ويزعم الآخر
 ان جداره اذا بنى ذاطقة واحدة فهي يهدم فان سبق منهما اقرار لئلا حايطة بينهما
 قبل ان يبين انهما حايطان وكلا الحايطين بينهما وليس لاحدهما ان يحرقه ذلك

بيت فهدما الحايطة
 من اسفله ورفعا
 اعلاه بالاساطين
 ثم اتفقا وبنيا فلا
 بلغ البناء موضع
 سقف

شيئا بغير لفن شريكه وان اقل من كل حايط لصاحبه وكل واحد ان يحدث فيه
ما احب حايط بين اثنين لما جمولة وكان من وجه احدهما طاق في الحايط فاراد
صاحب الطاق ان يجعله خزانة يوضع فيها الاواني والامتع فتمتع جاره لئلا كان طاقا
مرتعا عن اللباس ليس له ان يحدث فيه حدثا بغير لفن شريكه وان كانت خوضه
في اصل الحايط في الارض وانما موسى ترك عند بابي فان كان الذي ما هو في جانه
مقرا بان ذلك الموضع بينهما لم يكن له ان يحدث في ذلك حدثا بغير اذن صاحبه
وان ادعى ذلك لنفسه فله ان يصنع من ذلك ما شاء ما لم يتعرض لشئ من البناء
جدار بين اثنين لما عليه جمولة وجمولة احدهما اسفل من جمولة الآخر فاراد ان يرفع
جمولته ويضع بارا جمولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منعه ولو كانت جمولته
احدهما في وسط الجدار وجمولة الآخر في اعلاه فاراد صاحب الاوسط ان يضع
جمولته في اعلا الجدار فان كان الجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ولا يتضرر
الا على به فله ذلك وان كان يتضرر فلا ولكن كان لاحدهما عليه جمولة ووث
الآخر فيريد الذي لا جمولة له ان يضع على هذا الجدار مثل جمولة شريكه ولكن كانت
جمولة عليه محدثة فلما اخذ ان يضع مثله ولكن كانت قديمة لا قال ابواليث لئلا كان
الحايط يحتمل ذلك له ان يضع مثل جمولته مطلقا فان اصحابنا قالوا ان كان
جزء من احدهما اكثر فلما اخذ ان يزيده جزء من لئلا يحتمل ذلك من غير شرط
القديم والحديث ولكن كان الجدار لا يحتمل الجمولتين فان اقدرا الحايط بينهما
يقال لصاحب الحمل ان شئت فخط حبلك لتستوي مع صاحبك وان شئت فخط
عنه ما يمكن شريكك من الحمل لان البناء الذي عليه ان كان بناء بغير رضاه
صاحبه فهو مشور ظالم ولكن كان بناء بامر صاحبه فهو عارية الا يرى انه لو كان
دار بين رجلين واحدهما ساكنها فاراد الآخر ان يسكن معه والدار لا يسمح
لسكنهما فانما يتهايان فيها كذا مذا ومو المختار لرجل بناء على حايط بينه
وبين غيره فاراد ان يحول الجذوع من اليمين الى اليسار ليس له ذلك ولتزاراد
ان يرفعها عما كان فكذلك لان اللباس يحتمل ما لا يحتمل راس الحايط وان اراد
ان يسفلها من اعلى الحايط الى اسفله لا يبش به لانه اقل ضررا ارادا حشره في جدار

ان يفعل

البناء عليه فان
ما لم يكن لاصحابه

ان يزيده البناء عليه حملا بغير لفن صاحبه حايط لرجل عليه جذوع شاة خصة في دار
جاره يعني سرطا يرون كروه فاراد صاحب الدار ان يقطع رؤس الجذوع ينظر
ان كان يحال يمكن البناء عليه لطولها ليس له ان يقطع لانه ان كان لا يقدر على البناء
عليها للحال عسى يقدر في الثاني بان يصير تلك الدار حكام ولكن صاحب الدار التي فيها
رؤس الجذوع ايضا لا يمكن ان يبنى عليها شيئا وان كان صخارا لا يقدر على القطع
لانه علم ان الاخراج لم يكن لاجل البناء عليها وكان احداها بغير حق فيقدر على قطعها
صاحب الدار **قسمت التركة وفيها دين او غايث وصغير**
وفيها قسم الميراث الصبة بغير حضرة الدهقان باسمه
ارادوا قسمة التركة وفيها دين فالحيلة ان يضمن اجتنى باذن الغريم بشرط براءة
الميت حتى يصير حوالة فينقل الدين الى ذمة المحتال عليه فتحلوا التركة عن الدين
وكذا اذا ضمن بعض الورثة بشرط براءة الميت ورضى الغريم ثم اقساموا فتنفذ
القسمه واذا جاز الغريم القسم التي قسمها الورثة ثم اراد تعضاها له ذلك وكذا
اذا ضمن بعض الورثة دين الميت ورضى به الغريم الا ان يكون الضمان
بشرط براءة الميت لان الدين قائم بعد الاجازة اقسمت الورثة التركة ثم ظهر دين
او وصية بالمال بالبرج او الثلث انقضت القسم الا اذا قضوا دينه ونفذ الوصية
الآن تنفذ القسمه وان كانت الوصية بالثلث او الربع لا ينفذ القسمه الا برضا الموصى له
فان ارادوا اعطاء ثلثه من مال اخذ فان قضى احدهم ليرجع على التركة انقضت
القسمه الا ان يتطوع او يقضوا ويقضى المصلح الآن لا تبطل القسمه اذ على بعض
المقسمين من الورثة دين على الميت واقام البينة قبلت ونقضت القسمه ولم يكن
قسمه ابراء عن الدين بخلاف ما لو ادعى عينا من التركة بعد القسمه حيث لا يسمح
وعواه لان حق الوارث متعلق بالصورة مع فاقداه على القسمه اقرار منه بعدم
اختصاصه بالعين وحق الغريم لم يتعلق بالصورة فافترقا قسمه الورثة الدين
على وجهين اما ان يكون الدين للميت وعليه فان كان للميت فاقسموا الدين والعين
او شرطوا في القسمه ان يكون الدين لاحد من القسمه فاسد وان اقساموا الدين بعد
قسمه الا اعيان لا مشروط قسمه في قسمه الا اعيان فقسمه الا اعيان ما ضية وقسمه الدين

باطلة لكون الدين معدوما حقيقة ولأن القسمة شرعت لأكمال المنفعة ولا وجه له
في الدين هذا إذا كان الدين للميت فإن كان عليه فاقسموا على أن يضمن كل واحد
منهم أو واحد فإن كان الضمان مشروطا في قسمة الميراث فالقسمة فاسدة وإن لم يكن
مشروطا بان ضمن بعد القسمة فإن ضمن على أن لا يرجع فالقسمة ماضية بغيره إذا أدى
وإن ضمن على أن يرجع أو ضمن وسكت فله نقض القسمة لأنه قام مقام الغريم وللغريم
نقضها الآن يقضوا فكذا من قام مقامه طلب الحاضر أن قسمة الميراث وأقاما
البينة على الموت فالوصي يقسم ويجعل أحدهما خصما عن الغائب وإن حضر واحد وقام
لا يقسم وإن حضر واحد ومع صغير ينصب عن الصغير وصيا ويسمى البينة ويقسم وفي غيبة
الصغير بطلب الحاضر لا ينصب وصيا ولا يسمع البينة وتثبط مع حضور واحد من الورثة
حضور الصغير لنصب الوصي لأن الصغير أن عجز عن إكوابه الحضور لم يحضر الحضور
فيث ترا الحضور وهذا يدل على أن من أدعى على صغير كحضر وصية في غيبته لا يسمع
ثم أما يقسم بطلب الحاضرين أو حاضر مع وصي الصغير إذا كانت التركة في يد الحاضرين
إذا كان شئ منها في يد الغائب أو يد مودعه أو في يد أم الصغير والصغير غائب لا يقسم
ولكن كان الحاضرين اقسم الورثة لا بأمر الغائب ومنهم صغير أو غائب لا تنفذ
الآباجارة الغائب في يد الصغير ويجوز الصبي إذا بلغ ولو مات الغائب في الصبي
فاجازت ورثته نفذت عند من حنيفة وبن يوسف رحمه الله خلا فالمرجع رحمه الله
اقسم الشركاء فيما بينهم ومنهم شريك صغير أو غائب لا يسمع القسمة فإن أمرهم
الغني بذكر صح إذا كان المكمل والموزون بين حاضر وغائب أو بالغ وصغير
فاخذ الحاضر أو بالغ نصيبه فاغنا ينقد قسمة من غير حضور خصم بشرط سلامة
نصيب الغائب والصغير حتى إذا ملك ما بقي قبل أن يصل إلى الغائب فالملك
عليها صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان للمزارع اقسمها
وافرز نصيب في قسم المزارع حال غيبة الدهقان فحل نصيب الدهقان إليه فلما رجع
إذا ملك ما أفرد لنفسه فاطلاك عليهما وإن قسم الصبرة وافرز نصيب
الدهقان وحل نصيب نفسه إلى بيته أولا فلما رجع إذا ملك ما أفرد له الدهقان
فاطلاك على الدهقان خاصة **دعوة الغلط في القسمة**

أدعى أحد المتقاسمين الغلط في القسمة من حيث القيمة يعني إذا ادعانا فأن كان
يسيرا بحيث يدخل تحت تقويم المقومين لا يسمع دعواه ولكن كان فاحشا
فإن كانت القسمة بالقضاء لا بالتراضي قيل يسمع بينة بالاتفاق وإن كانت
بتراضي الخصمين قيل لا يسمع كما في البيع وقيل يسمع وهو الأصح وفكره بعض المواضع
أن القسمة متى كانت بالتراضي لا يسمع دعوى الغبن ومذاكلة إذا لم يقدر بالاستيفاء
أما إذا قدر بالاستيفاء لا يسمع دعواه الغلط والغبن إلا إذا ادعى الغصب في
يبيع دعواه وقيل دعوى الغلط في القسمة على خمسة أوجه أما أن يدعى أحدهما القسمة
وأنكر الآخر أو قال أحدهما أصابني في القسمة ستون ذراعا وأصاكر أربعون
ذراعا هذا وقال الآخر لابل أصابني خاك أو اتفقا أن لكل واحد خمسين كمن قهر
أحدهما أنك قبضت ستين وأنا أربعين قال الآخر لابل أخذ كل واحد منا
خمسین فنال الوجوه الثلاثة بخلافان وأما لكل لزم دعوى صاحبه وإن حلفا
تراد القسمة ولو ادعى أحدهما الغبن في القسمة لا يلتفت إليه كما في البيع وهو الوجه
الدراج ولو ادعى أحدهما بعد ما قدر بالاستيفاء لن كان صاحبه غصب شيئا من غيره
فهو مدعى غصب شئ آخر سواء بالبينة عليه واليمين على الآخر **قسمة**
التين بالأحمال وقسمة الغنم بالوزن بالقبتان أو الميزان صحيح ما تخرج من رجة
وبنت لاف فاحزحت المرأة بشئ يقسم البات على سبعة للبنت أربعة وللأخ
ثلثة بيت فيه حمامات وقع في نصيب أحدهم ولم يذكر الحمامات وقت القسمة
فهي بينهم كما كانت فان ذكروها فان كانت لا يؤخذ بالصبر فالقسمة
فأست كرم بين اثنين اقسماه نصيبين فان لم يقولوا هذا النصف لفلات
بكل قليل وكثيره أو بما فيه من الاعناب والثمار فان الاعناب والثمار بقي بينهم
مشتركة كما كانت القسمة في مستوى الأجزاء استيفاء وفي مختلف الأجزاء مبادلة
بينهما حنطة أو دراهم أو ثياب من جنس واحد فيز أحدهما نصيبه جاز كتر حنطة
بين رجلين ثلثون ردية وعشرة جدي فخذ أحدهما ثلثين والآخر عشرة
وقيمة العشرة مثل قيمة الثلثين لم يجرها يا في حل على أن يأخذ كل واحد منها طائفة
وستتم ما لم يجر كذا البقرات والغنم يقسم للصغير أبوه أو وصيته أو وصي أبيه

اوجده اودى جده او ينصب الحاكم وصيا او امينا فسميت التركة فاقامت
 بيته على المهر بنقض القسمة كدين وارث اخذ **كتاب الشرب**
 باع الارض مع شرب ارض اخرى اختلف المشايخ فيه وفي الاصح لا يجوز ان يلف
 شرب انسان بان يبتاع ارضه به نوبت آب يك روز بزمن خویش داد
 قيل بضمن وفي الاصح لا **س** من كانت في ارضه بئر او عين ماء لم يمنع الناس
 من الدخول في ارضه الا ان يكون بالثمن الا ذلك حجة ولا يجوز ان ماء غيرها
 فيكون عليه ايا حصة ماء له لشفاهم ومواسيهم وليس عليه ايا حصة لزومهم
 وكروهم واذا منع المحتاج الى الشفة من الدخول في ملكه يقال اما ان تاذن
 بالدخول او اجمعه اليهم فان امتنع عن احد مدين لم ان يقاتلوه بالسلاح ولو كان له
 ماء مملوك يقاتلونه بدون السلاح قال كرجل لغني يوما من زهره حتى استفيك
 يوما من زهرى لم يجز وكذا لو جعله مقابل بثوب او عبد ولواخذ الثوب
 او العبد رقه ولا شيء عليه بما انتفع ولما وصى بان يسقى من ارضه مدة معلومة
 جاز اراد ان يدخل الماء في داره ويجريه الى بستان له فليجوز ان منعه وعن محمد
 رحمه الله لا بأس بان يخذ البستان بماء الشفة اذا كان لا يضر باهل الشفة لا بأس
 بغرس الاشجار على نهر الشفة اذا لم يضر بالطريق ولكن ان يمنعوه استأجر
 اصحاب الشرب من يقسم الشرب بينهم كل شهر بشئ معلوم ويقوم على النهر جاز
 ليس على اهل الشفة من الكرى شئ كبرى الفدات ونحوه على السلطان نهر الشفة
 اذا كان يجري في دار رجل فاصلا حيا على صاحب المجرى نهر كبري ينشعب منه نهر صغير
 فخذت فومة النهر الصغير لم يجب نفقة الاعلى اهل النهر الصغير نهرين قوم امتنع
 بعضهم عن كبري فاحكم فاحكم باجر الآخوين ان يكرهه ولم يمنعوا الشريك على الشرب
 حتى يدفع اليهم حصته ارادوا الكرى عليهم ان يكرهه من اعلاه الدجلة والفدات
 والانهار العظيمة اذا جذرت فليس لمن عليها ان يقطعها ويضربها الى ارض
 نفسه سئل ابو يوسف رحمه الله عن نهر مرو وهو نهر عظيم اتخذ رجل ارضا كانت
 مواتا وكري لها نهر فوق نهر مرو في موضع ليس بملك احد وساق ماء اليها
 من ذلك النهر قال لئلا يدخل على اهل مرو ضرر في ما يهرم فليس له ذلك ثبت من

عروق شجرة له في ارض غيره في لصاحب الشجرة الا اذا ابتها صاحب الارض وسماها
 تناسلها حب من الزرع فثبت وادرك فالزراع بين صاحب الارض والاحتار
 على قدر نصيبها وان سقاها رب الارض وقام عليه حتى يثبت فهو له فان كان
 الحب قية فعليه قيمته والا فلا خاف في السفر اهللاك من العطش رخص له في شرب
 الخمر قدر ما يدربه ظاهرا ولا يجوز التداوى به لاحد على شارب غير الخمر ما لم يسكر
 نقيع الزبيب والتمر اذا غلا واشتد حدام وسم من اسكرا وقهوة النقيع يترك
 الزبيب في الماء اياما حتى يستخرج حلاوته ثم يطبخ اذنه بطبخ المطبوخ اذنه بطبخ
 من الزبيب والتمر اذا غلا واشتد كما مثلت من العنبي وعن ابن يوسف ر 2
 اذا اراد شرب النبيذ للسكندر فاول قدح منه حدام قال محمد بن مقاتل لو اعطيت
 الدنيا بخذافرة ما شربت المسكر ولو اعطيتها بخذافرة ما افنتت بحرمته
 النبيذ والتمر والزبيب اذا كانا مطبوخين شرب تسعة اقذاح من النبيذ التمر فاوجد
 العاشر وسكر لم يخذ لان السكر يضاف الى الاخير وضوء الشمس حتى ذهب ثلثاه
 لا بأس به كذا اذا طبخت الحما بية بالخزول وجعل فيها ومضت مدة لم يشتر
 ولا يسكر فلا بأس بالجر اذا طبخت حتى ذهب ثلثها لم يحل خلط الماء بالعصير
 فطبخ حتى ذهب ثلث الجميع فهو بمنزلة المنصف لان الماء اسرع غليانا فيكون الزبيب
 من العصير اقل من الثلثين والمتن من الحنطة والشعير والذرة والعسل والبن
 حلال ويكره شرب ردي الخمر ولا يخذل شارب ما لم يسكر في كراهية لبن الدماك
 قولان لا بأس بان يستعط الرجل لبن نبات آدم وشربه وقعت في العصير
 فارة وماتت واخذت قبل التنج وترك حتى صار خمر ثم تخللت او خللها
 فانه يحل به افتى بعضهم **كتاب الصلح**
 زوج وام واخ لاب وام واخ لام فاخرج الزوج بالصلح يقسم بينهم الباقى على ثلث
 اصطلح بعض الورثة عن نصيبه على فضة معلومة وفي التركة الفضة وغيرها
 لم يجز حتى يعلم ان الفضة التي هي بدل الصلح اكثر من نصيب المصالح من الفضة
 المتروكة احتراز عن الدوا ولا يمكن تجوز بطريق الابرار لان الابرار على الاعيان
 لا يجوز فعل هذا اذا دعى اعيانا ودينارا درهم وتصلح لاعت الكمل بدراهم اغنا بجوز

اذا كان بدل الصلح اكثر من الدرهم الذين اذا كان لدجل على اخذ الف درهم دين
 فقضاء اياه درهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح جاز وان كان
 مجهولا ومحملا للمقبوض اكثر من درهم فصالح منها على خمسة جاز
 وتوابع ما في خمسة بخمسة لا يجوز اصلا ادعى على اخذ الف فانكر فاصطلى على عشرة
 وناير فانقرض من غير قبض لم يبع لانه صرف في زعم المدعى ادعى على اخذ مائة درهم
 امانة في يد فاصطلى على عشرة وناير وقبض المدعى الدنانير ولم يبع عليه الغصب
 في الدرهم فان كان المدعى عليه مقرا بما ادعاه المدعى فالصلح باطل لان قبضه الاول
 امانة فلا ينوب عن قبض الشر او كان جاحدا لا يجوز لان قبضه الاول في زعمه
 غصب فنوب عن قبض الشر احد رتبة الدين صالح عن حصته على ثوب
 ان شاء شريكه اختار ابتاع الغريم وان شاء اختار ابتاع الشريك فان اختار
 شريكه رجع عليه بربع دينه الا ان شاء شريكه ان يرد عليه نصف بدل الصلح
 وهو الثوب في لا يرجع بشئ من الدين صالح من جواد على نهجته يجوز ويكون
 حط الصلة الجودة لا صلحا فانه لو كانت الجواد حالة فصالح على الف نهجته
 مؤجلا يجوز ولو كان مصارفة لا يجوز مؤجلا من له الدرهم اذا حط عن الجودة
 عمن عليه او ابداه عن الجودة جاز من له الاجل قال لا حاجة اليه في الاجل
 او برئت من الاجل فالاجل على حاله ولو قال ابطلت الاجل او قد تركت
 الاجل صار الدين حالا القيل عن الشفعة لا يجوز وتبطل الشفعة رواية
 واحدة وفي الكفالة بالنفس اذا لم يجر الصلح عنها تبطل الكفالة في اصح الروايتين
 المسروق منه اذا صالح السارق على مائة درهم ليقبض السرقه موفوع فان كانت
 المسروق قايما يبيع والآ فلا الصلح على الموضع على اربعة اوجه الاول ادعى
 صاحب المال الايداع وحده الموضع الثاني اذا ادعى الايداع والتهلك والموضع
 اقتد بالايدي وسكت ولم يبيع الرد والهلك ففي هذين الوجهين الصلح
 عندهم جائز الثالث اذا قال ملكك او ردوت وصاحب المال سكت
 او قال لا ادري فاصطلى لا يجوز في قول ابن حنيفة وبنو يوسف حلقا لمحمد
 رحمهم الله الرابع اذا قال ضاعت الوديعة او ردوت وقال صاحب المال

لا بل استهلك فاصطلى لم يجر في قول الامام وبنو يوسف الاول والفتوى
 على قول الامام وعامة المناجح لم يفرقوا بينها اذا بدا المالك بقوله استهلكها ففكر
 ضاعت او ردوت وسنه وبينما اذا بدا الموضع بقوله ضاعت فقال المالك
 استهلكها وذكره والاطلاف فيهما وقيل اذا بدا المالك بقوله استهلكها جاز
 الصلح في قولهم **س** اوصى بعتة عبدا فصالح الورثة على درهم اقل من العتة
 جاز قال لولا انهم صالحوا من ومن على الف درهم فقالت قبلت الصلح
 في نصف الخمسة جاز الصلح بخمسة صالح عن دعوى كرم او دار على درهم او صالح
 عن مائة على نصفها فالقبض قبل الافتراق ليس بشرط اشترى ضيعته ثم باعها البائع
 من اخذ وسلم اليه فاراد الاول لنزحها فاصح فقال الثاني صالحني على كذا او ترك
 الضيعة في يدي ففعل جاز وتصير الضيعة ملكا للثاني صالح على ثياب في الذمة
 ان ضرب لها اجلا جاز جعل داره مسجدا فادعاه آخر فصالح هو واهل المسجد
 جاز اغتصب كذا فصالح على نصف كذا والطعام قايما وهو جاحد جاز ولا يطيب
 الفضل صلح الشكر ان جائز ادعى على مجهول انه عبدا فانكر ثم صالح على مائة
 جاز الصلح بعد الحلف لا يجوز ادعى دارا فصالح على عبدا الاجل لا يجوز صالح
 عن الف درهم سود على الف درهم شحبه الحسنه والشحبه عندهم كالعولية عندنا
 لا يجوز الصلح صالح عن الف درهم الاجل على خمسة حاله لم يجر صالح على حيولت
 لم يجر الا ان يكون بعينها صالح على عده او ذرعه بغير عينها لم يجر الا اذا بشرط
 التسلم صالح عن مال على كيل او وزنة بشرط بيان القدر والوصف وبيات
 الاجل ليس بشرط ولو بين الاجل يثبت الاجل صالح على درهم على كيل في الذمة
 واقر قاتل القبض بطل صالح عن مائة دينار على خمسة ذنانير ان كانت
 الدنانير قايمة في يد المدعى عليه وهو يقر لم يبيع ولكن كانت هائلة او كان منكرا
 صح صالح عن دعوى دار على سكتي بيت منه ابد لم يجر مذكور في الشامل صالح
 على درهم الى الحصاد لم يجر كالببيع صلح المكروه لا يجوز اشترى حيوانا فوجد بعينه
 بياضا فصالح على درهم ثم ذهب البيض بطل الصلح ادعى ارضا فصالح على البعض
 منها لم تبطل الخصومة في الباقى تهايا على ان يسكن هذا الدار والاخر يستخرج العبد

جاز اثان احدهما افضل خذته فتها يا على ان يستخدم احدهما الفاضلة
 سنة والاخر سنتين جار وكل واحد منهما نقض المهاباة بلا عذر اذا لم يرد
 التعت اقول على صبي دعوى في دارا وعبد فصالحه الاب فان لم يكن للمدعى
 بینه لم يجوز الا ان يصالح على مال نفسه وان كانت له بینه جاز الصلح على مال ولدا
 بتدريته المدعى او بزيادة قليلة اذا كان للصبي دين على اخذ فصالحه الاب
 على مال قليل ولا بینه له والاخر منكرد للدين جاز ولكن كان الدين ظاهرا
 بینه او اقرار جاز صلح على ما يتغابن الكس من مثل وان حط ما لا يتغابن فيه
 ان كان الدين وجب ببايعة الاب لم يجوز صلح وصلى الاب بغيره صلح الاب وصلى
 الاب لو صلح عن القصص في النفس ذكر انه لا يجوز وفي اجماع الصفيير
 انه يجوز صلح عن الف درهم على مائة فاستحققت المائة رجع بثلاثها وان كان الصلح
 عن جنس اخذ ما تحقق فان الصلح عن دنانير فله ان يأخذ مثلهما ان لم يتفرقا
 وان استحق بعد الافتراق بطل الصلح وكذا ان كان الدين حنطة فصالحه على الشعير
 ثم استحق الشعير بعد الافتراق بطل الصلح اذا كان له على اخذ عشرة دراهم وعشرة
 اقعة حنطة فصالحه على احشدر درهما ثم فارق قبل القبض انتقض الصلح
 بقرار الدرهم الواحد استحق بدل الصلح ومو غيب عين رجع المدعى على دعواه ان كان الصلح
 عن انكار ولكن كان عن اقرار عاد المدعى به فوكس ابرأه عن هذه الدار او
 عن خصوصتي في هذه الدار او من دعوى في هذه الدار فهو باطل قال ابرأت
 جميع عزمي لم يكن براءة لانه لم يتعين على قوم معينين قال لا حق لي قبل
 فلان تبطل خصومته التي كانت معه قال خصمه انت برئ من دعوى
 على ان كانت في ماله قبلك شئ فخلع لم يبرأ وله ان تكلمه ثانيا ساحة اختلف
 فيها ثلثة فصالحه احدهم صاحبه على عبد وودع اليه ولا يرضى الثالث بذلك فمنازعة
 على حالها والمصالح كخرج عن الخصومة ولو اراد المصالح نقض الصلح له ذلك
 التراجع اغايبه اذا لم يكن في التركة دين شرطا اختيار في الصلح ثلثة ايام جاز
 صلحه على شئ لم يبره فله الخيار اذا رآه كتب في محضر الصلح انه صلح على مال معلوم
 لم يبيع ما لم يذكر قدر المال صلح من دم عمر على عبد جاز ببيع قبل القبض صلحه

جاز على نفسه وضمن
 قدر الدين وان لم يكن
 وجوب ببايعة الاب

لان غيبة الخطة
 ومو يبيع الكا لي ككالي

عن دار على عبد الى اجل لم يجوز صلحه من دار على مكيل او موزون في الذمة جاز
 الاستبدال عنه قال اصالحك من وعواك لم يكن اقرارا او على ميت مالا وورثته
 غيب الا واحدا فحكما رجلا واقام البينة لم يجوز على الغائبين ويؤخذ من الخاصر
 ما في يده ولا يرجع مو على الغائبين رجل قضى رجلا درهما زيفا فقال انفقه فان لم يبيع
 رقه على فقيله على ذلك فلم ينفق رقه استحسنانا **كتاب**
الكفالة والحجرات الفاظ الكفالة والتاويل فيها ضمان بدل
 الكتابة وضمن احدا ركني السنيينة متاع صاحبه والتبرع بقضاء الدين
الفاظ الكفالة الكفالة للغايب لا تصح عند لبي حنيف ومحمد رهما الله
 فان قبل عن الكفولة فضوله يتوقف على اجازته وان لم يقبل لا يتوقف كقول
 عن رجل مال بغير امره فبلغه فاجاز فادى لا يرجع عليه قال اشناى فلا ت
 بر من قال الفقيه ابو جعفر يصير كفيلاً وقال ابو الليث لا وبه فحق وقيل
 فلان اشناى يست واشناى منست واشناى فلان بر من كفالة بالنفس
 عرفا قال آنج ترا بر فلا نست من جواب كويم فهو كفالة بالعرف ولو قال آنج
 ترا بر فلا نست من برهم فليس بكفالة بل وعد قبل الانفاق او قضاء الدين
 من ماله ثم انه لا يجبر لانه متبرع قال كفلت لك بنفس فلان على انه لم اوكل به عذرا
 فغلبت الف درهم وقبل الكفول له صحه وان لم يقل الالف التي ادعيتها في قوله
 لبي حنيئة ولبي يوسف رهما الله عبد مأذون عليه دين اخذ غنمه مخافة ان يعتقه
 مولاه قال رجل للفرزم انا ضامن لك براك عليه ان اعتقه مولاه صحه قال ما قضى لك
 او ما ذاب لك اولزم لك على فلان فهو على هذا كله سواء في عرف كوفة يبرأ
 بالذوب والذوب القضاء فام يقض لا يلزمه وفي عرفنا الذوب والسزوم
 عبارة عن الوجوب فاذا وجب بعد الكفالة بجبر رجل دفع الى صبي مجر عشرة
 دراهم وقال انفقها على نفسك فضمن انسان للدافع من الصبي نهن العشرة
 لا يجوز لانه ضمن ماليين بضمون على الاصيل ولو قال قبل الدفع ادفع اليه على اني
 ضامن لك نها جاز ويصير متقضا من الدفع امرا بالدفع اليه فينوب قبض الصبي
 الثمن لا يجوز وقبله يجوز كفلة عن انسان بمال عليه الاستدانة يجب على الكفيل موحلا المستدانة

وكلمة في

وان كان على الاصيل حالاً وان كفل ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل
 حالاً او مؤجلاً كفل بنفس رجل الشهر يصير كفيلاً للحال لكن لا يطالب به الا بعد الشهر
 ويكون ذكراً الشهر لتأخير المطالبة اما يصير كفيلاً للحال بدليل انه لو سلم نفسه اليه كجبر
 على القبول وفي قوله انت طالق الى اصيل او الى ستة يقع بعد الاجل الا عند لبي يوسف
 رحمه الله الا ان ينوي الوقوع للحال وعن لبي يوسف رحمه الله في الكفالة الى ثلثة ايام انه
 يصير كفيلاً للحال الى ثلثة ايام فاذا مضت المدة تجزى عنه الضمان عن الكفالة وفي قوله الى عند
 ذكرا خمس انه يصير كفيلاً مطالباً في الحال وبه فتى وفيما قال الى شهر جواب الكتاب
 انه يطالب به بعد الشهر بخلاف ما اذا جعل امر المرأة بيد رجل الى ستة حيث يصير
 الامر بيد الرجل الى ستة فاذا تمت السنة لا يبقى الامر بيد الرجل بخلاف الطلاق لانه
 لا يحتمل التاقيت فجعل اضافته والامر باليد كتملة والكفالة تحتمل التاقيت ايضاً
 لكنها اضافة الى المدة عرفاً فكيف بالدين المؤجل اذا أدى قبل الاجل لا يرجع على
 المكفول عنه حتى يحل الاجل وعن محمد رحمه الله من قال لاخذ فلان على نفسه الشهر
 فكفيل له عليه حتى يمضي شهر ولو قال على نفسه الشهر فاذا مضى شهر فانا برئ
 منه قال هذا لم يضمن شيئاً **في التسليم في الكفالة**
وما يتصل بذلك الكفالة بالنفس تورث كفل بالنفس ثم ان المكفول
 عنه سلم النفس الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل برئ الكفيل وكذا لو سلمه
 رجل عن الكفالة بان انا ب الكفيل غير مناب نفسه وان لم يقل عن الكفالة
 لا يبرأ ولو سلم اجنبى للمكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له برئ الكفيل والا فلا
 ولو سلم المكفول عنه نفسه ولم يقل عن الكفالة يجب ان لا يبرأ الضمان او رسول
 اذا اخذ كفيلاً من المدعى عليه بنفسه بامر المدعى او لا بامر فأن قال اعط كفيلاً
 بنفك للطالب فانما يبرأ بالتسليم الى الطالب لا الى الضمان ورسوله وان قال
 اعط كفيلاً ولم يقل للطالب فانما يبرأ او سلم الى الضمان او رسول لا الى الطالب رجل
 وتحمل رجلاً ان ياخذ كفيلاً عن فلان جاز ثم موطن وجهين اما ان اضاف الى نفسه
 بان قال كفلت عن فلان يا او اضاف الى المؤكل ثم لا يخفى اما ان يسلم الكفيل الى
 المكفول له او الى الوكيل فان سلم الى المكفول له برئ سواء اضافة الى المؤكل او الى نفسه

كوكيل البيع اذا باع مرفوع المشتري الثمن الى المؤكل وان سلمه الى الوكيل فان كان ائتم
 الى نفسه يبرأ لان حقوق العقد يرجع اليه وان اضاف الى المؤكل لالائه رسوله
 ضمن لاخر نفسه فحسب المطلوب في السجن فانه الذي ضمنه الى المجلس العضي فدفعه
 اليه قال محمد رحمه الله لا يبرأ لانه في السجن ولزكان انما ضمنه بنفسه وموظف السجن
 فدفعه اليه في السجن يبرأ وان كان ضمنه في السجن ثم خلى عنه ثم حبس ثانياً فدفعه
 اليه فان كان المجلس الثاني في امور التجارة او نحوها فله ان يدفع اليه في الحبس ولزكان
 في امور السلطان لا يبرأ ضمن عن رجل ما لا يبرأ او بنفسه فارد الخصم ان يخرج
 الى السفر فمعه الكفيل قال محمد رحمه الله ان كان ضمانه الى اجل فكفيل له عليه
 وان لم يكن الى اجل فله ان يأخذ حتى تخلصه منه اما بآء المال او ببراءة منه
 وفي كفالة النفس يبرأ النفس رجل امر رجلاً ان يكفل عن فلان ففلان فكفل
 ولقي لم يرجع على الامر قال ان لم اوافك به غداً فاعط المال ثم قال وافتكرت وقار
 الآخر لم توافني فالقول للطالب وثبت عدم الموافقة ويلزمه المال الكفيل
 بالنفس اذا قدر عند الضمان لا يحبس اول مرة وكذا من اقر بحق الانسان على هذا
 فاذا اعيد في المرة الثانية والثالثة يحبس وان ثبت الحق بالبينة يحبس في اول
 مرة في ظاهر الرواية فان كان المكفول به غائباً يعلم ان هو مهمل حتى يذهب
 ويحسب به وان لم يذهب يحبس وان كان غائباً بحيث لا يوقف على اثره
 وثبت ذلك عند العضي لا يحبس وكذا اذا مات المكفول به برئ الكفيل بالنفس
ضمان بدل الكتابة وضمان احد الزوجين
السفينة متاع صاحبها والتبرع بقضاء الدين
 ضمن بدل الكتابة لم يفتح فلو أدى على ذلك الضمان رجع لها ولو تبرع
 باء بدل الكتابة صح ولم يرجع رجلاً في السفينة ومعها متاع كثير ثقلت
 السفينة فانتهوا الى مكان قليل الماء فقال احدهما لصاحبه اتق متاعك الماء
 على ان يكون متاعى بيني وبينك نصفين قال محمد رحمه الله هذا فاسد ويضمن
 لصاحبه نصف قيمة متاعه تبرع انسان بقضاء الدين من غير رضا من عليه
 الدين صح ولو قيل احواله من غير امر الجليل برضا المحال له صح قضى وبين غيره

بغير امره جاز فلما انتقص ذلك بوجه من الوجوه يعود الى المكمل القضي
وعنه لو قضى بامره يعود الى من عليه الدين وعليه للقضي مثلها تخرج بقضا
المهر ثم خرج من ان يكون مهر ايردها او نصفه بالطلاق يرجع الى المكمل المستبيع
وكذا المستبيع بالثمن اذا انقضى البيع رجع بالثمن **مسائل الحوالة**
المحتال عليه اذا جحد وحلف على ذلك ولا يثبت للمحتال له يرجع على الاصيل في ظاهر
الرواية وعن محمد وعن الامام في غير رواية الاصول انه لا يرجع مالمات المحتال عليه
فقال المحتال له توى المال عليه فان رجع اليك ايها المحيل فقال المحيل ما توى
فالتقول للمحتال له ويرجع لانه متمك بالاصل حال غرضه له على رجل له عليه دين
على ان يوفيه من ذلك الدين ثم مات المحيل وعليه ديون كان وبنه على المحتال
عليه بين غرماء ولا يترجح المحتال له بخلاف الدين باع عبدا وحال غرضه له على
المشتري حوالة مقيدة بالثمن ثم رجع العبد بالعبث بعد القبض بقضاء وقيل
القبض بغير قضاء او رجع خيار الرؤية او الشرط او تفاسخ العقد لا تبطل احواله
عنده نا خلافا لغيره رحمه الله وان حال صاحب الوديعة والغصب غرضه على
المودع والغاصب حوالة مقيدة ثم انحوت الوديعة والغصب بطل الحوالة حال
الطالب على رجل بالف او بجميع حقه وقبل منه ثم حال ايضا بجميع حقه على آخر وقبل
منه صار الله نقضا للاول **س** كفل بنفس رجل ثم كفل بنفسه رجل اخر فما
كفيلان لا كفالة في الحدود والقصاص الا اذا سمحت نفسه بذلك مريض ابرأ واره
او اجنبيا عن الكفالة بالنفس صح مات الطالب فسلم الكفيل نفس المطلوب الى وصية
بري والى احد ورثته بري عنه دون الاخرين كفل بنفسه على انه ان لم يسلم اليه
يوم ما كذا فماله عليه على فتواري المكفول له فنصب الحاكم وكيدا فسلم المطلوب
اليه بري عنه بعضهم وانه خلاف جواب الكتاب ولو فعل به قاض فحسن الكفيل
بالنفس اذا صاح لم يفتح في رواية لبي سليمان ويصح في رواية لبي خنص وبه يفتي
الكفيل بالبيع اذا كفل بالثمن للموكل لم يفتح اذ عصى صبي محجور عليه شيئا فكفل رجل
عنه صح قال ما بايعت فلانا ففعل صححت الكفالة بخلاف ما لو قال ما بيعت
احدا من الكنان او من باع فلانا فهو على قال لغيره ما اقر لك به فلان فهو على

ثم مات الكفيل ثم اقر له فلان لزم المال في تركة الكفيل وكذا في ضمان الدرك
مريض قال فلان على كذا فاضمنوه عني فضموا ثم حضر الغائب فاجاز
جازا حسنا رد الاصيل وابدأ الطالب بدين الدين ومن عوده على الكفيل
روايتان يردان التاجر بركة الكفيل لا ابدأ كفل مؤجلا لدين حال تأخر الدين
عنهما امر رجلان يقضي عنه الغافل رجل فقال قضيت وصدة الامر وكذب
صاحب المال لم يرجع على الامر قضي نايه غيره بامره رجع به عليه بلا شرط الرجوع
كثمن المبيع بخلاف الزكوة وفي الجنائيات المسومة اختلاف المشايخ قال الخليل
واراد بالخليط الذي بينهما اخذوا عطاء في السوق ادفع الى فلان الغافل فادى
فالالف للامر على الغائب ورجع الخليط على الامر قال لفيض وموتى على حمار
من الزبيب ان اكل الزبيب حمارك فانا ضامن فاكله الزبيب لم يضمن نقرا الكفيل
الذيوف رجع بالجياو قال ضمنت لك عن فلان مائة درهم لك عليه الى شهر وقار
المدرع من حاة فالتقول للضمين وتوقا الطالب ضمنت حالا وقال هو الى سنة
فالتقول للطالب عند لبي حسنة ولى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله وزفر
رحمه الله ضمن على ان يعطى نصفها هنا ونصفها بسم قدر ولم يوقت اخذ حيث
شككفل عن رجل بامر بما ذاب فلان عليه فغاب المكفول عنه واقام المدرع البتة
على الكفيل بالف لم يقبل حتى يحضر المكفول له عنه ولز كانت الكفالة بغير امره
قضي على الكفيل خاصة رجل له على رجلين الف فكفل رجل ماله على احدهما على ان
يبرا الاخذ فالكفالة باطلة رجل استعار شيئا او غصبه فاخذ منه كفيلا يحمله
الى ذلك الموضع جاز كفالة المكاتب لا يفتح وان اذن له المولى وان كفل يواخذ به
بعد الحدية ويصح كفالة العبد الماذون باذن مولاه يجوز تغليب البراءة من الكفالة
بالشرط كفل بالدين على ان يسلم من مال الاصيل قيل لا يفتح وقيل يفتح وبجيب عليه
تسليم الدين من ماله ولا ل معدوف في يد ثوب تبين انه مسروق فقال ردوت
على الذكرا اخذت منه بري حال العتيم المتهن بالمال على رجل فلان من منع الدين
حتى يقبض في اصح الروايتين والمتهن لو حال غرضه له على الداهن لم يكن منع الدين
وعلى هذا الوبايع شيئا وجس المبيع لاجل الثمن حال رتب المال غرضه له على حديوث

وبالدين كعيل ثم حال عنهما أخذ على الكفيل بذلك لم تفج الحوالة الثانية ولو احوال
اولا على الكفيل ثم بذلك على المديون او كانت احوال الثاني معا صحتا احوال عنهما
على مديونه السنة ثم لقي الحيل المال الى المحتال له قبل السنة فله الرجوع على المحتال
عليه حالا وقال مديونه اعطى غريم هذا بالالف الجيا د الفان بهر حة ففعل برئ
عن الجيا د احوال دايته والدين درام على مديون الدنيا نير على ان يعطيه درام من
الدنيا نير التي له عليه لم يصح احوال احتال الوصي بمال اليتيم ان كان خير اليتيم بان كان
الثالث امل صح **كتاب الشفعة** ما يثبت فيه الشفعة
وما لا يثبت ومعرفة الخصم في ذلك واختلاف الشفع والمشتري الطلب والتليم
وما لا يتبطل به الشفعة وما يتبطل ببناء الشفع ما يثبت فيه الشفعة
وما لا يثبت ومعرفة الخصم في اخذ در رب غير نافذ
اقصاه مسجد ظن او طرف منه الى الطريق الا اعظم فهذا در ربنا فذ فلو بيع
دار فيه لاشفعة الا للجائر لان المسجد غير مملوك فكان بمنزلة القضاء وهذا اذا كان
المسجد خط اما اذا حدث اهل الدرب حببت لهم الشفعة وان كان ظن وجوابه
الى دور الكس فلا اهل الدرب الشفعة لانه حينئذ لا يكون بمنزلة القضاء فلهذا حكم
السكك التي اقصاها الوادي بشار شركة عامة واره في أقصى الدرب والسكة وهذه
الدار نافذة الى طريق العامة فان كان هذا طريقا للعامة وليس لاهل الدرب السكة
ان ينعموم فلا شفعة لهم وان كان الطريق لصاحب الدار او لاهل الدرب
والسكة بان احد ثوبه ولم منع العامة فلم فلم لاخذ بالشفعة والسكك متى كانت
في الخط نافذة فلا شفعة لهم وان احد ثوبوا النفاذ فلم الشفعة لاهل السكة
سكة غير نافذة وفيها سكة اخرى فباع في السكة السكك واحد منهم دارا فالشفعة
لاصحاب السكة السكك ولو بيعت في السكة العليا فالشفعة لكل وكذا نهر
خاص انتزع منه نهر اخذ فباع رجل ارضا على النهر المنتزع يكون الشفعة
لاصحاب المنتزع لاشفعة في الكند دار لانه نقلي كذا في الاراضي التي هي على نهر
الموالي والاراضي التي هي نهر جارها الامام ببيت المال ويدفع الى الكس منارعة
بالنصف والثالث فصار لهم كدار كالبنا والاشجار والكس اذا كنسها بالتراب

ونقص ؟

حتى صار لهم كدار فان بيعت هذه الاراضي فهو باطل وان بيع الكردار وهو
معلوم جاز كمن لاشفعة فيها فكذا الاراضي المباديه اذا كانت الاكدة يزرعونها
فبيعها باطل وبيع الكردار يجوز اذا كان معلوما ولا شفعة فيها الشريك احق بالشفعة
من جار ليس بشريك فيما تحت حارط بينه وبين المبيع اما اذا كان شريكا فيما تحت
الحارط بان يبنيا قبل القسمة على موضع مشترك كانا شريكين باع ارضين ولرجل
ارض ملازقة لارضين قيل للشفيع ان ياخذ التي تلازق ارضه دون الاخرى
اذا كان الشفع الآخر يطلب شفعة ما كان لزيق ارضه فان لم يطلب يقال لهذا
الطالب اما ان تاخذ الكل او تدع وفكر خواص مرزاة ان مذا قول لبي حسن الاول
وفي قوله الآخر وهو قولهما ان ياخذ ما كان شفيعه على كل حال وبه يبنى باع بشرط
اخيار للمشتري يثبت الشفعة وكذا لواقف البايح بالبيع وانكر المشتري فللمشتري
الشفعة اذا كانت الدار في يد البايح لا يقضى للشفيع بالشفعة الا كحصة المشتري قاصر
المشتري بل لكل الخبر فلم يطلب وقال الشافعي طلبت حين علمت فالقول للشفيع ولو قال
علمت يوم كذا او وقت كذا وطلبت وقال المشتري لم تطلب فالقول للمشتري ونظير
هذا البكر الصغيرة او بلغت قال المشتري اشتريت الارض والبايح ومب في
البناء وقال الشفع لابل اشتريتها فالقول للمشتري **مايل الطالب**
والتسليم ادركت البكر ووجب لها اخيار والشفعة فاذا تقول اخترتها
جميعا الشفعة ونفسي او تقول اخترت جميعا نفسي وشفعتي باع ما يشفع به
قبل ان ياخذ بالشفعة بعد ثبوت الشفعة بطلت شفعتي ترك التملك بعد طلب
الاشهاد بلا عذر فالفتوى على قول لبي يوسف ومحمد رحمه الله انه مقدر بشهران
ترك شهرا بطلت المشتري شفيع به الى الشفع واستكمل شهرا فامهله ثم رجع عن ذلك
صح الشفع اذا ترك الاقرب طلب عند الابد فان كان الشفع او الا بعد خارج
المصر يبطل الشفعة وان كان كلاما في المصر لا يتبطل استحسانا الا اذا جاز على الاقرب
ولم يطلب تعليق ابطال الشفعة بالشرط جاز حتى لو قال سلمت لك الشفعة ان كنت
اشتريت لنفك فاذا اشتراها لغيره كان الشفع على شفعة قال الشفع للبايح او المشتري
وهو وكيل الغير سلمت لك او شارك فهو تسليم ولو قال ذلك لاجنبي ان كان جوابا

شفعة ؟

للمستأجر يبيع وأبدا لا قال للمشتري وسوما مورسكت كك الشفعة خاصة وذل الأمر
فهو تسليم للأمر ولو اشتري دارا لغيره أو لنفسه فحضر الشفع وطالب الشفعة ثم قال
للمشتري سكتك هذه الدار أو شفعتها صح تسليم ولو قال ذلك للبائع فإكانت الدار
في يد البائع صح التسليم وإن كان المشتري قبضها لا يبيع التسليم قياسا ويصح احتسابا هذا
أدلت الشفعة للبائع فإن طلب الشفعة منه إن كانت الدار في يده ذلك وإن كانت
في يد المشتري ليس له ذلك قياسا ولو ذلك احتسابا ولو كان المشتري قبضها وسلمها
إلى الأمر فقال الشفع سكتك أيها المشتري شفعة هذه الدار فهو على التماس والاحتساب
أيضا ولو طلب حثيثا من الشفع أن يسلم الشفعة للأمر فقال سكتها لك ووصيتها لك
صح احتسابا وحناءه لا جلتك وشفاعتك أخبر بالبائع بالف تسليم ثم علم أنه كان بائنا من ألف
لزم التسليم وعكسه لا أرسل المشتري إلى الشفع رسولا حثيثا أو عبدا أو فلتا أو كتب
إليه كتابا فسكت ولم يطلب كان تسليمًا فإن أخبر فصولا فلم يطلب فعل الاختلاف
المحروف أنه يشترط العدد أو العدالة عند الأمر خلافا لما رجع الشريك
يشفع في ظاهر الرواية حتى لو سلم الشريك يأخذ الجار ولو سلم الجار مع قيام الشريك
صح تسليم حتى لو سلم الشريك لا يأخذ الجار سلم الشريك المبيع فالشفعة للشريك في الحقوق
فأولم فللجار لكن ينبغي للجار أن يطلب كما يبيع كما يطلب الشريك حتى يثبت ثم أو لم
الشريك يستوفى أما إذا لم يطلب حين سمع ثم سلم الشريك ثم طلب يثبت أخذ الشفع
بالشفعة ومن فيها لم يستحق لا يرجع بقية البائنا بخلاف المشتري المشتري إذا تصرف
تنقص تصرفه حتى الشفع والمشتري شرأفا سدا إذا تصرف لا ينقص تصرفه طبق البائع
الحا من العام من النهر من يثبت الشفعة منقوض إلى رأى الغرض سلم الشفعة
ثم حط البائع عن الثمن فله الشفعة لا شفعة للوقت رجل له دار في أرض وقت الشفعة له
ولو باع موعارته فله الشفعة فيه أيضا صاحب دار على الانكار على ما يبيع الشفعة فيها
ولو أقام الشفع البينة أنها للذي ادعاه فله الشفعة رجلا ن لكل واحد منهما دار ومما
متلازقان فتبايعا بالدارين فشفع كل واحد من الدارين أحق بهما من المشتري
علم الشفع بالبائع في طريق مكة ونحوها وطلب طلب المواثبة وطلب الشهادة بنسبه فوكل
وكيل فيطلب الشفعة فإن لم يجد وكيلًا ووجد قتيلا يبعث على يده كتابا إلى رجل يوكله

لها في

مخرج

بالطلب

بالطلب فإن لم يفعل تبطل شفعته علم بالبائع في نصف الليل ولم يقدر على الخروج للشهادة
فاشهد حين أصبح صح قال أبو الليث أن أمكنه بعد الشهادة احتضار الثمن ولم يحضر
ثلاثة أيام تبطلت شفعته قال الشفع للمشتري سكت شفعها ثم علم أنه اشتراها لغيره فهو على شفعته
علم بالبائع فقال أطهره ونحوه تبطلت قال للمشتري أنا شفيعك أخذ الدار بالشفعة
تبطلت شفعته اشتري بجماد فنقد زيوفًا أو بهرجة أخذ الشفع باجسادا واشتري
لابنه الصغير دارًا ثم اختلف الأب والشفع في الثمن فالقول للأب بلا عين أثبت الشفعة
ثم مات لا يورثه وكيل باع دارًا بالف ثم حط من الثمن أخذ الشفع بالألف شفيعي
طلب الشفعة باجسادا يسأل هل ترى الشفعة باجسادا فإن قال نعم يقضى بالشفعة والآفلا
رد المشتري بسبب ما وضع من كل وجه لم يبطل حق الشفعة وكيل باع دارًا وقبض المشتري
فوكل الشفع البائع يأخذها بالشفعة لم يصح قال المشتري لا أعرف لك دارًا يستحق
بها الشفعة كلف على البائنا عند محمد وعليه العلم عند من يورث رحمه الله وبه يفتي
زرع المشتري ينتظر الوقت لا وراك ثم يقضى للشفع ولو أن المشتري جعلها سجدا
أو مقبرة أو رباطا كان للشفع أن يبطل ذلك وله أن يثبت القبر ويرفع الميعة
والاحتياط لا سقوط الشفعة لم يذكر إذا كان الشفع غير محتاج في المختار والمختار من
الحيلة أنه إذا أراد بيعه منه بالف مثلا يبيعه منه بالفين وينقد الف الف عشرة ثم يبيع
من البايع شئًا بالف وعشرة ومئوي عشرة وإن أراد البايع الاحتياط يشتري
منه بمئوي عشرة ومئوي عشرة فلو استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع عليه
بالفنين وإنما يرجع بما أدى **كتاب المزارعة**

المزارعة غير لازمة من قبل من عليه البذر قبل الفاء البذر والمعاملة لازمة من الجانبين
وفع بذرًا إلى أخذ وقال أزرعه في أرضك على أن يكون الذرع كله لك فهو قراض
لا هبة وإن كان على أن يكون الخارج بيننا فليس بملك والخارج لصاحب البذر إذا كان
حرًا قال أزرع أرضي ببذر ك على أن يكون الخارج كله لي فهو استقراض وقيل ههنا
مزارعة قاسدة وفح أرضًا ونخلًا يزرعها المزارع على أن يقوم على النخل بالنصف
فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة والمزارعة متى شرطت فيها المعاملة ينظر أن كان
البذر من المزارع فسدنا ولنكلا من ربا الأرض جازتا ولنكلا نت المعاملة

ولا يكون شفعة لأهل
الجنبي الشفعة على
ذلك تبطل شفعته

قال

مقطوعة عن المزارعة جاز ولو قال استأجرتك لتزريح ارضي مني وتوكل في الخيل
 مزارع نصف الخارج منها على ان يكون البذر على جاز تاغ هذا الموضع ايضا دفع الاشجار
 معاملة الى وقت كذا على ان الاشجار والثمار بينهما نصفان ان كانت الاشجار فخذ
 النوى جاز وان تناسى لا والفصل بينهما انه ان كان اثر فقد تناسى لانه ليس لنهايتها
 غاية لان الخيل تنمو تناسى الزرع فذرع الارض مع الزرع المتناسى مزارعة
 بالنصف لمحافظة الجوز دفع الكدم معاملة ولم تبين المد لم يبع في القيس دفع
 في التحسان ويكون له ثمة واحدة اما اذا دفع الارض مزارعة ولم تبين المد
 قيل لا يبيع في التحسان وقيل يبيع لانه واحدة اي زرعاً واحداً كما في المعاملة
 وبه يفتى دفع الارض مزارعة لستة جازت فان حصص الزرع قبل تمام السنة
 انقضت المزارعة اذا كانت بفترة السنة لا يكفي لزراعة شئ آخر دفع كدم معاملة
 فالتصديق على رتب الكدم والعمل على العامل اذا شرط السرقين على احدهما ان شرط
 على رتب الارض ان كان البذر من قبل المزارع لا يجوز وان كان من قبل
 رب الارض جازا فابتن قدر معلوماً للسرقين ووقت معلوماً انه متى
 يمتلئ وان شرط القاء السرقين على المزارع جاز سواء كان البذر منه او من رتب
 الارض وان شرط على رتب الارض ان كان البذر من المزارع لا يجوز وان كان
 من رتب الارض على الاشجار يجوز وبه يفتى خرم كفتن بنصف التين لا يجوز
 لكونه في منع قفيز الطمان وكذا نيج الثوب بالثلث او الربع وكذا ينسب
 حيزن وكاورس واذرن كفتن بنيم وكندم دروذن بنيم اخذ مشايخ
 بل في هذا كله باجواز لتعامل الكنتن ومشايخ بخار بعودم اجواز لما مر المزارع
 اذا زرع خلاف ما امر به يصح مخالفاً او لم يضر بخلاف الاجارة **س** بيان
 ما يزرع في الارض شرط قال ان زرعها حنطة فكذا وان زرعها شعيراً
 فكذا جاز ولو قال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيراً لم يضر وفتح
 الارض احد شرطيها الى صاحبه ليزرعها ببذر من قبل نفسه على ان الخارج
 بينهما نصفان في ثلثة ولو شرط ثلثي الخارج للمزارع جازت ولو كانت
 البذر من الداخل والخارج نصفين او شرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للمزارع

تنازلت من المزارع
 فثبت وزدرك من
 في الشرب بعد احكام
 المولت 2

في سائر المزارع
 في سائر المزارع
 في سائر المزارع

في سائر المزارع
 في سائر المزارع
 في سائر المزارع

او عكس لم يجوز ولو كان البذر منها نصفين ان شرط الخارج نصفين جازت
 وان شرط ثلثيه للمزارع وثلثه للدافع فان كان البذر مختلطاً وقت الالتقاء
 لا يجوز وان كان متميزاً ففيه روايتان وان شرط ثلثي الخارج للدافع فسدت
 البذر من احد ما اكثر فسدت من ايها كان البذر اكثر ولا يما كان الشرط اكثر دفع
 ارضه لما اخر ليزرع بكر حنطة مشتركة بينهما فسدت شرط الخارج نصفين او ثلثا
 شرط كرمي الانهار والقاء السرقين وبناء الحزاب مفسد شرط الكداب في موضع
 لا يخرج الآب لا يفسد وبه يفتى شرط كرمي الجداول قال حسام الدين لا يضر وقار
 والده برمان الدين يضر دفع ليزرعها ببذر على ان يدفع ببذر اوله بوجه المعاملة
 شرط بعض العمل على صاحب الكدم فسدت شرط القاء السرقين وغرس
 الاشجار وقطف العنب على العامل مفسد اذا ادرك الباذنجان او البطيخ كان
 الالتقاط عليها كذا اذا ادرك القطن او الغنق دفع معاملة بعشرين سنة
 جاز العامل لا يملك ان يعامل بدون اذن احد شرطي خيل دفع الى صاحبه
 معاملة كان الخارج بقدر الملك ولتر شرطه متغافوا ولا اجر للعامل دفع ارضه
 ليتخذها كدماً بالنصف فغرس فهو لصاحب الارض وللغارس قيمته ما احرقه
 واجد ما عمل للعامل اذا جمع لقطاف الكدم اجدر مثله دون الثلث من ذلك
 ولو دفع الثلث يكون من اجر المثل مات العامل في السنة فانفق رتب الكدم
 بغير امس الغنى لم يكن متبعا ورجع في الثمر بقدر ما انفق وكذا في المزارعة ولو غاب
 العامل والمسئلة كالحال لم يرجع شرط الحصاد على المزارع فتغافل عن حصاره
 حتى ملك ضمن الآان يؤخذ تأخيراً يفعل الكنتن اشجار ترك السقي متعمداً حتى
 فسد الزرع ضمن وقت ما ترك السقي قيمة نابتة في الارض فان لم يكن للزرع
 قيمة قومت الارض مزرعة وغير مزرعة فيضمن فضل ما بينهما اذا كانت
 في الاشجار ما لو لم يستره يفسد البذر ولم يستره العامل حتى افسد البذر
 ضمن دفع ارضه مزارعة فاسدة فكرب الارض وحفر الاثمار ثم امتنع صاحب
 البذر عن الزراعة فعليه اجر مثل عمل المزارع رتب الارض قال كنت اجيري
 وزرعت ببذري فقال المزارع كنت اكاراك وزرعت ببذري قال قول

المزارع قال المزارع لصاحب البذر تركت البذر عليك وقبل الاخذ لم يصح
 لي على المزارع غلة الارض رجل له ارض فاخذ من رجل بذر احمى بزرعها
 في ارضه فبقيت بينهما فالوجه ان يشتري نصف البذر ويبدله البايع عن الثمن
 ثم يقول ازرعها بالبذر كله على ان الخارج يكون بيننا نصفين **كتاب**
المأذون ما يثبت به الاذن والحق وما لا يثبت ما يملكه المأذون
 وما لا يملكه الاحكام المتعلقة بالمأذون والمجور **ما يثبت به الاذن**
والمحس اذن لصبي يعقل معنى البيع انه سالب ومعنى الشراء انه
 جالب ويعرف الغبن اليسير والحش جاز لفن الفطن للصغير والى الاب
 صح الاذن الفطن اذا راي عبده يبيع ويشترى فكنت لا يصير مأذونا في التجارة
 الفطن راي الصغير والمعتوه او عبدا الصغير يبيع ويشترى فكنت لا يصير مأذونا
 المحجر انما يصح اذا كان مثل الاذن فان كان الاذن عاملا شتره عند اهل السوق قائما
 يبيع المحجر اذا شتره عند اكثر اهل السوق وان كان الاذن لم يعلم به الارجل او اثنان
 او ثلثة يبيع المحجر مخفرا مؤلا ولن كان لم يعلم الا العبد يصير المحجر مخفرا العبد وان لفن
 ولم يعلم العبد يبيع المحجر وان لم يعلم العبد اذا حج على عبده المأذون في سوقه ومو
 غائب فانما ينجح اذا علم به باع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين يصير محجورا
 بنفسه البيع علم اهل السوق او لا ولن كان عليه دين لم ينجح الا ان يقبض المشتري
 لان في الاول البيع جاز وفي الثاني فاسد **افرن** الوارث لعبد مديون
 من الشركة مد في الوصايا لفن لعبد لا يصير مأذونا حتى يعلم فان ارسل المولى
 اليه او كتب فبلغ يصير مأذونا كيف ما كان الرسول ولو اخبره فضوله قيل يصير
 مأذونا كيف ما كان المخبر وفي المختار الاذن كما لمج على الاختلاف المعروف
 ولو صدق العبد المخبر بالاذن والمج يثبتان كيف ما كان المخبر العبد المأذون
 بالاباق يصير محجورا واذا اذن الاذن في التجارة لم يصح علم الاذن اولا واذا اذن له
 في التجارة مع من في يد صح لفن للمفصوب في التجارة فان كان الغاصب مقرا
 او له بيته يملك بيعه من الغاصب وغيره فيملك لفنه في التجارة وان كانت
 جاحدا ولا بيته لم يصح الاذن والبيع **مسائل مشتركة بين نوع السابق**

واللاحق المولى او الاب اذا قال اذنت لك في التجارة لا تتبع بغنفا حش
 فباع يصح لان الاذن لا يقبل التخصيص ما يملكه المأذون وما لا يملك العبد والعبد
 او المعتوه المأذون لهم اذا باعوا بغنفا حش يصح عند الامام الصبي لا يزوج امته
 وان كان مأذونا في التجارة عند له حنية ومحررهما له ولا يملك تزويج امته
 من عبده اجماعا العبد المأذون يملك لنفسه ما يوجده لنفسه ويستاجر الاخر او يواجر
 الارض ويستاجر حرمها والمكاتب يملك ان يواجر نفسه والمأذون يملك لنفسه ما يواجر
 الارض مزارعة ويدفع مطلقا سواء كان البذر منه او من الاخر العبد المأذون
 يملك التبرعات اليسيرة كالتصدق باءون درهم ولا درهم يملك اتخاذ الضيافة
 والامراء وانه ليس بمقدر بدرهم فيملك ما لا يعده التجار سرفلة المأكولات وون
 غيرها فيملك الضيافة اليسيرة لا الكثيرة وذلك انما يعرف بمقدار ما في يد من ماله
 التجارة حتى قيل لو كان رأس مال عشرة آلاف فضيافته عشرة دراهم يسيرة ولو كان
 رأس مال عشرة فالدائن كثير أمّا التصديق بالفسس والرخيف والفضة ما دون درهم
 فجاز الزوجه وفيه البين ومضى الامه اذا تصدقنا بالمعطى لمطعموم كلبان بذلك
 اذا كان على الكرم في العرف وان لم يكن باذن الزوج والمولى **في الاحكام**
المتعلقة بالمف من المحس العبد المحس لا يواخذ العبد
 بموجب القول في الحال وبعد البلوغ والعنف لا يواخذ الصبي ويواخذ العبد
 بائع من عبده المأذون المديون شيئا صح وكسب الاستيفاء الثمن ولو سلم
 قبل استيفاء الثمن تبطل حق المولى في الثمن اقر على عبده بالدين وليس
 على العبد دين صح وان كذبه العبد حتى كان له الم استيفاء من العبد من قيمته بالغة
 ما بلغت فان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته وعن الدين طلب الغرماء
 من الفضي بيع العبد المأذون المديون فيقال له مال غائب يدرى وصوله
 او دين يدرى حله فالقضى يتلوم ثلثة ايام فان قدم مال او حل دين لا يبيع
 ولا يبيع اعنتق المديون عالما بالدين لا يضمن الا الاقل من قيمته وعن الدين
 كما لو لم يعلم ولو اعنتق الجاني عالما بالجناية يضمن الغرماء والغرماء ان الاعتاق اصد
 الاختيار ولو اختار قضاء الدين لا يلزمه لانه وعد ولو اختار الذم يلزمه

لان موجب جنائته على المولى اذن لعبده الجائز وطقة دين او رهنة او ايجز لا يصير
 مختاراً للذات العبد المأذون اذا ارتد فنتصرفة موقوفة عند الامام نافذة عنده
 لا بناء على الاصل المعروف بل على اصل آخر وهو ان الرد يتوقف ولا يبيع المولى
 العبد حتى لو بلغ وسلم تبين انه صحيح البيع وان قتل تبين انه بطل البيع لانه كالنكاح
 عنده وعندهما لا الوكيل اذا ارتد لا ينفذ تصرفاته وكذا المكاتب والمجنون جنونا
 مطبقاً وتنسب المطبق مرتبة النكاح والدعوى على الصبي المأذون مرتبة الدعوى
 قال لعبد لا يملك من التجارة يكون اذنا له الا اذن في الاجارة
 لفن في التجارة وكذا اذا اذن ان يكتسب او يستقى المالا ويبع ولو قال اشتر ثوباً
 وبعه فهو لفن ولو قال اشتر طعاماً او ثوباً للكسوة فليس باذن لفن له
 من بيعه ولم يسمع لم يكن اذناً بايعوا عبدي لفن بلا علم العبد وبايعوا ابني
 الصغر فقد لفنت له لا قال لعبد اذا جاء عند فقد لفنت لك في التجارة
 فجا، عند صار مأذوناً لفن لعبد يوماً او شهراً صار مأذوناً ابداً لما خروا
 ان ياذن لعبد في التجارة وليس له ان يقرض او يكفل او يتزوج او يزوج
 او يكتب او يحتق على ماله او يهب يعرض وغيره ولا ان يطأ الامة المشقة
 ولن حط عن عيب قدر ما يحط مثله التجار في العيب جاز وله ان يعير وابته
 وان يرهن ويرهن والعبد المأذون في الشفعة بينه وبين مولاه وغيره
 كالحز اذن له احد موليه فالحقة دين قيل للذي اذن له اذنيه والآبعتنا
 نصيبك فيه قال هذا عبدي قد لفنت له فبايعوه ووجبت عليه ديون
 ثم استحق رجل وانكرا الاذن او ظهر العبد مدبراً او ام ولد لم يلحق من الدين
 شئ في الحال والمستحق عليه غرم الاقل من القيمة ومن الدين للعدما لانه غريم
 ولو قال هذا ابني فقد اذنت له في التجارة فبايعوه فجا، رجل واستحق
 انه ابنه فان القائل يغرم جميع الدين بالغاً ما بلغ من عبده المديون بغير
 اذن العدماء فلم ينسخه اذا كانت ديونهم حالة الا اذا وصل الثمن اليهم وفيه
 وفاء او قضى المولى ويونهم او ابرؤا العبد من الديون وان كان مؤجلة ليس له
 نسخه وياخذون من الثمن ويونهم اذا حل الاجل ولزك انت الديون اكثر فيفمنون

المولى

المولى الختام القيمة ولو مات العبد قبل الفسخ ان شاؤا ضمنوا القيمة واذا ضمنوا
 المولى ويجوز ذلك العقد كانهم باعوه من المولى بغدر قيمته حتى لو وجد المشتري به
 عيباً رجع على المولى والمولى على الغرماء وان شاؤا ضمنوا المشتري القيمة واذا ضمنوا
 انفسهم العقد ويسترد الثمن قال اذا جاء عند فقد حجت عليك لم يبيع المأذون
 اذا بق او ارتد او جث مطبقاً صار مجبوراً ولا يعوده بافاقة الاذن ولو اعز عليه
 مجبوراً لم يصر مجبوراً حتى المولى مطبقاً صار مجبوراً ويعوده الاذن بافاقة ودين المأذون
 لم ينح ولو استولدا الجارية انجرت بحجر على عبده ولعبد عبد ما ذون فان لم يكن
 على الاول حين لم يصر المأذون مجبوراً ولو حجر على الثاني ابتداء لم ينح اقتزار العبد المأذون
 بالكفالة بالمال لم يبيع وبالدون والغصوب ولستملك الودائع والعواري واجنات
 في الاموال جاز وبواخذ حالاً ولو اقر باجناية الموجه للذبح او الفداء لم يبيع ولو اقر
 به امرأته وصدقة يواخذ به بعد احدى ولو اقر باقتصاص امته بالامبيع لم يبيع
 الا بغيره بالتصديق المولى واذا اقر في مرضه بدین جاز الا ان ما ثبت في الصحة
 والذي يثبت بالبيينة او بمعاينة السبب او بما فضل من ذلك صرف الما اقرب
 في المرض صبي لا يعقل البيع والشراء باع واشتري واجاز المولى لم يبيع تصرف الصبي
 المأذون يبيع وان كان فيه عيب تصرف الصبي العاقل فاجازه المولى او لفن له
 فاجازه الصبي له من نفذ لا حجر على اكثر عند الامام الا على الطبيب الجاهل والمفتي
 الماجن والمكاري الفلاس وقيل هذا الاستثناء ليس بظاهر منه وعند من يفسد
 لا ينح بالسفة الانحر الفضي واذا حجر عليه لا ينطلق الا باطلافة وعند محمد رحمه الله
 ينح بالسفة وينطلق بترك السفه واذا رفع حكم الحاكم بحج، الا قاض آخر فامضاه
 ينح عند الامام ايضا فلو اعتق صح وسعى العبد ولو باع او اشترى او اقر او تصدق لا

كتاب الحبسة حبسة الدين الشايح حبسة المريض
 حبسة الصغير الرجوع عن الطهية وما يمنع من ذلك وما لا يمنع **حبسة الدين**
 من غير من علي الدين لا يبيع الا اذا ومبه واذن له في القبض فقبضه
 ومن عليه الدين لا يبيع من غير فتبوع عندنا خلافاً لغيره كذا اختاره الشيخ
 وقيل الخلاف على العكس وقد مرت في البيوع ومب احدهم يري دين نصيبه للمديون صح

فانما لا يبيع المبيع

ولو وصب نصف الدين مطلقا ينفذ في الرجوع ويتوقف في الرجوع كما لو وصب
نصف العبد المشترك غريم الميت اذا وصب الدين من الوارث صح لانه
وصب بمن عليه معنى لانه يملك التركة ان لم يكن فيها دين مستغرق وان كان قتلوا رث
فيها حق حتى لو تزوج امته من هذه التركة لم تجز ولورثة الوارث الامة يتردد
عند ابن يوسف خلافا لما في رحمه الله وقيل هذا الخلاف فيما اذا وصب للميت فدية
الوارث وصب ويأكله على عبد لم يولد صح على العبد بين اولاد فان بقا المورث قبل مو
على الخلاف الذي تقدم في بقا الوارث وقيل هذا يتردد اجماعا موالا **سائل**
الشيخ قال وصبت نصيبي من هذا العبد لك والموهوب لا يعلم كم نصيبه
فيه صحته الهبة اشترى شيئا بعشرة دراهم فوجد البايع وانفاقا زائدا فوهب المشتري
الدائع الزائد للبايع ولم يدخله تحت البيع ان كانت الدراهم صحا فايضا في التبعض
جاز لا يشاع لاحتمل التهمة فسدت عند الامام فاذا قبضا ثبت لما قبل التهمة
ملك فاسد وبقيت الشيوخ الطاري لا يبطل الامة ويبطل الرهن الا روايت عن
ابن يوسف رحمه الله ونفسه الشيوخ الطاري ان العدل اذا وكل بيع الرهن مجتمعا
ومستغنا فباع بعضه بطل الرهن في الباقى وكذا لو رهن قلبا وزنه عشرون
بعضه فانكسر وقيمة عشر ضمن نصف القلب ويعفيه له ويبطل الرهن في احد
الروايتين والشيوخ الطاري في المجد كالمقارن **سائل** دفع المأخذ ثوبا
وقال اكسر نفسك كان هبة وتودع دراهم وقال انفتها كان فذضا قال كونه
هذا الثوب يكون هبة قال بالمرح هبة هذا فقال وهبت وقال هو قبضت
وسلم اليه جاز قال هبة هذا فقال فداى ثوبا ذاقا قال از تو دريخ نيست فليس
بهبة غرست هذا الكرم باسم ابني الصغير فلان لم يكن مبة وجعله باسم ابني هبة
سيت دابة فقال من شاء فليأخذها لم يكن لاخذ الا ان يقول لقوم معينين
قال من اكل من ما ياله فهو حل فالتوى انه يحل قال جميع ما ياله او جميع ما املكه فهو
لفلان فلهن هبة يتوقف على القبض اين جوال كندم ترا بتكين اللام هبة
الحظ لا الجوالق وبكسر اللام هبة الطرف ودون الحظ قال لا مائة قويا وصبت
مهرى لك فقال تزوج لايكن العربية لم يصح قال لاخذ وهبت لك فغير ان هذه

في صحة الهبة
اشترى شيئا بعشرة دراهم
فوجد البايع وانفاقا زائدا
فوهب المشتري الدائع الزائد
للبايع ولم يدخله تحت البيع
ان كانت الدراهم صحا فايضا
في التبعض جاز لا يشاع

2 احوال

الصبرة

الصبرة فاكلت الموهوب بحضرة الواهب لم يجز ولو قال لعبد فاكله فاكله
جاز حق قبض الهبة للصغير لا يعقل او يحنون لابي له او وصى ابيه ثم اجدته ثم وصى
جدته ثم ابا العصى ثم من نصيبه العصى فان لم يكن احدهم فليكن هو في عياله او عم
او خال او غيره ممن ولو قبض له من عياله مع حضور الاب قيل لا يجوز وقيل
يجوز وبه يفتى واذا كان يعبر عن نفسه يجوز قبضه وقبضه وقبض الزوج للزوج
الصغيرة اذا كانت في عياله وان كان لها اب صغير في عياله اجنبي برضا ابيه والاب
غائب صح قبض الاجنبي له ولا يعبر قبض الاخ وصب ثيابا في صندوق مغفل
لم يكن قبضا قبض الام للصغيرة انما يجوز اذا كان في عياله وهب شيئا حاضرا
فقال الموهوب قبضته صار قابضا عند ابن يوسف خلافا لما في رحمه الله وصبت
على انه باختيار جازت الهبة وبطل اختيار هبة متاع يحتمل التهمة لا يجوز ولو من شريك
ولو قبضها بغير ملك فاسد وبقيت وصبت زرعا دون الارض او عكسا لم يجز
قال احد الشريكين لآخر وصبت لك حصتي من الزرع لئلا كان المال قائما لا يصح وان كان
مستلما يصح مبة المهر من الزوج الميت يصح وهبت للزوج حالة الطلاق وثبت
في التماس لم يصح اشترى دارا فوهب قبل القبض جاز وهب الابن لابنة الصغيرة
جاز الا الابن الى دار الحرب ولو باع الابن الى دار الاسلام منه لا يجوز لان التكليف شرط
وقد فقد وفي الهبة القبض شرط وقد وجد ولو وصب لعبد المفسد الموهوب
لا تصح سقطت منه لو لؤة فوهبها لرجل وسلط على الطلب والقبض وطلبها وقبضا
فالامة فاسدة لان في قياها وقت الطلب خطرا دفع ثوبين الى رجل فقال
ايما شئت فهو لك والآخر لفلان فان بين الذي له قبل لم يتفرقا جاز والا فلا
رجل له على اخذ الف درهم نقد بيت المال والف درهم غلة فقال وهبت لك احد
المالين جاز واليه البيان والارثته بعد وفاته اعتق ما بطن جارية ثم وصب
الام جازت وهبت نصف عشرة اثار مختلفة جاز وان كانت متفقة لا
وهبت للزوج على ان لا يطلقها الى وقت كذا وطلعتا قبل ذلك فالهبة فاسدة
وهبت مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطلت **هبة المريض**
وهبت مرض الموت بعد الامال لم يغير ثم مات وقد كان باعه الموهوب له

لأما 2

او اعتقه لا ينقض تصرف الموهوب بل يضمن فتمثل العبد للمورث متى رجعت
 المورثة على الموهوب بالثلثين لا تبطل الهبة في الكل ولا يتبين انه وهب مشاعاً
 لان رجوعهم مقصور على الحال التي دارا وموشتغيبها وكما شفع آخره ان المشتري
 وهب لانسات ثم ان الشفع الآخر اخذ نصف الدار بالشفعة بطلت الهبة لانه
 اخذ الحق سابق وهب الميراث شيئاً لا يخرج من الثلث بركة الموهوب ما زاد على الثلث
 بلا خيار وفي البيع بخير المشتري الملتقط يقبض ما وهب للصغير ولو كان موهب من اصل
 القبض وبسبب التعليم الاعمال وليس لاجبني اخذ ان يسترد منه وهب للصغير فقبض
 الاب من مال الابن لا يجوز واذا لم يكن للواهب ان يرجع ما يبيع الرجوع
 وما لا يبيع وهب لذي رحم محرم لا يملك الرجوع وان كان كافراً لان المانع المحرمية
 دون الارث فكان نظير العتق دون النفقة تصدق الموهوب له على الواهب
 بصدقة ادخله او اعمره فقال هذا عوض هبتك جائز بني تنورا في الكاشانة لا يبعد
 زيادة في الماية ولا يبيع الرجوع ولو علم الموهوب خرفة يقطع الرجوع ولو دوى
 مرضه حتى صح فلهما وهب ليرجع ولو نقله الى مكان آخر وانفق في الكرا لا يرجع
 عند من حسنه ومحمد ولو قال الموهوب وهبتها صغيرة فكبرت وازدادت خيراً
 وقال الواهب بل وهبتها كذلك فالقول للواهب وكذا في كل زيادة متصلة
 متولدة او غير متولدة اما في البناء والخيطة وغيرهما فالقول للموهوب وهبت
 المتكوفة لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجع في الهبة يعطى النكاح **س** علم الموهوب
 القدر ان كان كافراً اسلم في يده صح الرجوع وهب للصغير لا يملك الرجوع وقيل هذا
 اذا نوى الصدقة بنى الموهوب له ثم زال البناء صح الرجوع تغيرت الموهوب لا تبطل
 الرجوع ولو زال عن ملك الموهوب ثم عاد صح الرجوع ولو عوض عن الموهوب
 رجل صح وهب لجنبه ثم تزوجها له الرجوع وعلى القبل لا رجوع ولو وهب لامرأة
 ثم طلقها لا تصدق على غنى لا يرجع قبض الهبة فتصدق بها على غيره فلهما وهب الرجوع
 قبل التسليم الى المتصدق عليه وهب غرة في نخل وامر بالتبضع فقبض كان له
 الرجوع ولو كانت الهبة ثوباً فقصر لا يبيع الرجوع اذا استخفت الهبة رجع بالعوض
 ان كان مستهلكا وضع خشباً في المسجد وعلق قدراً له الرجوع ولو علق جبلاً للقدري

لا رجل اتخذ لولد ثياباً او لتلميذه ثم اراد ان يدفع المولد الاخذ او لتلميذه الاخذ
 ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ انها عارية الرجوع في الهبة في عرض الموت يعتبر
 من جميع المال في رواية ومن الثلث في رواية فتعبر محتاج معه درهم فاراد ان يؤخذ
 القدر على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فلا يثار افضل والا فلا اتفاق على نفسه
 افضل المكدي الذي يسأل الكساح الحافاً ويأكل اسرافاً بوجره على الصدقة عليه
 مالم يتبين انه يصرفه الى المعصية القرض المشاع جائز اشار اليه في النواذر اخرج
 المحتال المسكين فلم يجده فان شاء ادى الى مسكين اخذ وان شاء لا اخرج الدرهم
 من الكيس او الجيب ليدفعه الى مسكين ثم بدله فلم يدفعه فكشني عليه في الحكم جعل
 نحو اس ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز قال ما يله في المسكين صدقة لا يدخل فيه
 المديون تصدق الصبي بالمال باذن الاب لا يبيع تصدق على ابنة الصغيرة واروا بال
 ساكنها عند بن يوسف جاز وعند الامام لا يبيع تصدق على ابنة الصغيرة واروا بال
 فان كان ثدياً في قصعة ونحوها يباح ان يأكل في تلك القصعة ولن يثبت من النواك
 الا ان يكون بينهما انبساط كره لمقدض قبول هدية المستقرض اذا لم يكن يهدي
 قبل الاستقراض وفي الرشوة لدفع الجور على نفسه او احد من اهل بيته لم يأثم اجاز
 ملك دار الحرب لدسول ملك دار الاسلام جائزة فهي له ولو اهدى ملك العدو
 الى امير العسكر فهي لجميع العسكر جارية قالت بعض مولاي اليك هدية وسعة ان ياخذها
 اهدى في ضيافة اخوان فوضع بين يدي الصبي او دفع الى والد او والدته او في
 عرس فدفع الى الزوج او الزوجة او اب الزوج او ابنة او ايها او امها فايصل للصبي
 او يستعمله الصبي فهو له وفي العرس ما يصل للزوجة فهو لها وما يصل للزوجة الزوج
 فهو له وما سوى ذلك فما كان من جهة اقارب اب الصبي ومعارفه فلا اب الصبي وما كان
 من جهة اقارب الام ومعارفها فلا ام الصبي ولو وجد سبب استدلاله على غير ما قلنا
 يعتمد على ذلك لا بأس ان يغفل من كان مشتغلاً بالعلم من اولاده على غيره بالعطايا
 وان يعطى للعالم المتأدب منهم ويكرم القس الفاجر كيعقوب صغير يوعى عن نفسه
 الهبة كقبول حسنات الصبي له ولا يبره اجر التعليم والتسبب لوجوده وبقياس
 وهب للصبي شيء من المأكولات قال محمد لا يبره ان ياكل منه وقال اكثر مشايخ بخار الاكل

رجل قال انت في حل مما اكلت من ما يافله ان ياكل الا اذا قامت اماره النفا
قال لاخر لو ظل كدمي وخذ من الغنبل ان ياخذ قدر ما يشبع انسان واحد
كتاب الصيد والذبائح في معرفة المأكول
من الحيوانات وغير المأكول مشترك بين الصيد والذبائح فيما يملك الصيد
واللقطة **فيما يؤكل من الحيوانات وما لا يؤكل** كل ذي ناب
من السباع وذو مخالب من الطير من الاول كالاسد والذئب والنمر والفهد والثعلب
والضبع والكلب والسنور الامع والبرق والفيل وسباع الهوام ايضا كالضفد
واليربوع وابن عرس والنجاب والفنك والسنور والدين والهوام التي سكنتها
في الارض كالقار والوزغة والقنفذ والحيات وجميع هوام الارض الا الارنب واما
سباع الطير فكان النسور والعتاب والباري والشاهين والسنقر وما شابه ذلك
واما العقوق فلا تخلف فلا يمس به والغراب لا يقع والاسود ان كان ياخذ الجيف
يكبره وان كان لا ياكل فلا وان كان يخط فياكل الجيف والحب لا يكبره عند الامام
وقال لا يكبره كل ما لا دم له كالزنبور ونحوه لا ياكل اكله الا السمك والجراد ثم الا بالير
الجلالة لن كانت لا ياكل الا العذرات لا يؤكل ولت كان يخط يؤكل عند الامام كالغراب
ثم النفس مكرهه عند الامام واراد بالكراهية الحرمة في الاظهر وقيل كراهية التنزيه
فانه سوى في كتاب الصلوة بين بول وبول ما يؤكل لحمه وجد السمك ميتا على وجه الماء
وبطنه من فوق لا يؤكل لانه طاف وان كان طاف من فوق اكل **س** مات السمك
عن حر الماء او برونه عن الامام انه لا ياكل وعن محمد انه ياكل وبه يعني وجده نصف سمكة على
الارض اكل لو قطعت من سمك قطع وهي حية اكلت القطعة والبقية اذ رمى صيدا
فقطعه نصفين اكل ولو ذبح الشاة او نحوها ثم ابان منها عظاما قبل الموت بكل اطوار
الامع لا ياكل ولت صغار وحشيا والوحشي ياكل ولت صغار امليا بان وضع عليه الاكاف
ولدت شاة او ظبية من سبع فانه ياكل **مسائل مشتركة بين الذبائح**
والاصطيان شاة مرضت او شق بطنها ذئب او غيره وبه فيرأى
من الحيوة ما يمتنع في المذبح بعد الذبح لا يقبل الذكاة عند ما وعند الامام يقبل
وتحل وبه يعني فان يمتنع من الحيوة اكثر من ذلك قبل عند لبي يوسف رحمه الله اذا كان محال

يعيش اكثر من نصف يوم اجزاء وعند محمد اذا بقي فيه من الحيوة اكثر مما يبقى في المذبح
يحل وعن الامام اذا ذبح وهو حي يكتفى اقا واخرج الحكماء المذبح صيدا وبه في
من الحيوة مقدار ما يمتنع في المذبح بعد الذبح او رمى صيدا وبه في ذكته المتدبر
عن الحيوة ففي هذين الموضوعين لا يقبل الذكاة بالاجماع حتى لو اخذ المالك ولم
يذكر حل له لانه فانت الذكاة الاختيارية فاكنت بالاضطرار وان كان الباق
في هذين الموضوعين اكثر مما يمتنع في المذبح يقبل الذكاة ويجب تذكيره في الاصح
الحكماء المذبح اذا قتل الصيد جرحا ياكل ولت قتله خنقا لا ياكل في الاظهر باري معلوم
قتل صيدا لا يرى ما حال الباري ارسل انسان ام لا ياكل بان الارسل شرط
ولم يتيقن به انقلت الباري المذبح فمكت زمانا ثم اخذ صاحبه لم ياكل صيدا
حتى يعلمه ثانيا فنجية ثالثا او يقع في قلب الصايد انه تعلم لانه ترك التعليم
الذكاة الا اضطرارية الطعن والجرح واخار الدم في اي موضع كان رمى صيدا سها
او خشيا وسمى فاصاب في كسها موضعها على حايط فاصاب السهم الموضوع الصيد
فجرحه فقتله فانه يؤكل وجاجة تعلقت بشجرة لا يصل اليها صاحبها وتكاف عليها
الموت فربما ما يؤكل بغيره او ثور نذ في المصرا ان علم صاحبه انه لا يقدر على اخذ الا ان
يجمع جماعة كثيرة فله ان يرميه والشاة لو نذرت في المصرا لا يرميها وفي المفازة يرميها
شاة مريضة فمكت ولم يعلم حيوتها ولو ضمت فاما اكلت ولو مدت رجلا
لم يؤكل وان قام اكلت فتيل لو فنت فاه لم تؤكل ولو قبضت تؤكل وان نام
شعره لم يؤكل وان قام اكلت ويمن النخ قبل كسر العنق بعد الذبح وقبل ان يبلغ
النخاع وهو عرق في الصلب الى العنق **ما يملك الصيد واللقطة**
اتخذ بروج حمام فاوكرت فيه حمامات الناس فما اخذ من افراخها لا ياكل لانه
بمزرعة اللقطة يصنع بها ما يصنع باللقطة اخذ انسان في المصرا حماما يعرف لثقله
لا يكون وحشيا فحكه حكم اللقطة اصطا وسمكة فوجد في بطنها لؤلؤة فهي له فان
باع السمكة فوجد المشتركى اللؤلؤة لتك انت اللؤلؤة في الصدف فهي للمشترك
وان لم يكن فللبائع الصايد المحرم اذا ارسل صيدا فاخذ غيره ان ارسله عند الاحرام
يعني على ملكه حتى لو اخذ انسان كان للاول ان يسترقه لان هذا الارسل ليس لبي

الاباحه وهذا يدل على انه لو ارسل وهو حلال حتى يكون محتا رافه الارسل كان باح
 حتى لو اخذ انسان يملكه ولا يكون للاول ان يسترد. والمختار انه لا يملكه الثاني ولو كان
 مختارا في الارسل وفيما اذ ارسل قسدا او نواة كلام والمختار انه يملكه الثاني واذا ارسل
 الصيد يسمى لمن ياخذ فيه اختلاف المشايخ **س** الاصل طياد على فقد اللهو
 مكروه واخذ الطير بالليل مباح لكن الاول لا يفعل بكرة تعليم البازي بالطير
 اكل امسك الكلب الصيد حتى ادره صاحبه واخذ الصيد منه ثم وثب الكلب واخذ
 من صاحبه واكل منه اكل رخص مجوسى سها بعد سهم المسلم فاصاب سهمهم المسلم فان علم
 انه لولا سهم المجوسى لما وصل ذلك الى الصيد فالصيد للمجوسى وهو حرام وكذا الورق
 على سمنه فلوزاده قوة ولم يقطع من سمنه فالصيد للمسلم ولا يكل الخسائنا رضى الى صيد
 فانكسر ثم احباه السهم لم يוכל سمح حرس انسان او غيره من الاهليات فذمى السهم فاصاب
 صيد لم يكل بخلاف ما اذا سمح حرس اسد وذئب المسئلة كالحا حنف بئر فوقه فيها صيد
 وصار يوقد بغير صيد ان حنف ليصيد فهو من يقبل بعقد المقتضى من السلطان
 فاصطاد فيه غيره كان الصيد لمن اخذ قال عند الذبح بسم الله والله ولم يظهر الهاء
 ان فقد ذكر انه يكل والا فلا عطس عند الذبح فقال الحمره ولم ينو التسمية لم يذبح
 وسمي ولم يحضر التسمية الواحدة لا يحزى عن الذبايح الا اذا تخن معا
 ارسل كلبا ثم سمي لم يعتبر اذ ذبح للذبح فسمي ونزحها وما الى اخرى وذكرها بتلك
 التسمية لم يكل سمي عليها ثم كلم انسانا او شربيا او حدة سكينا وما شابه ذلك ثم ذبح
 حلت بتلك التسمية وان طال الحديث وان باع او اشترى لا ذبح اكلتانه بسم الله والله
 المسيح عزم يكل **كتاب الاضاحى** **س** في وجوب
 التضحية فيما يجوز به التضحية فيما احتسب عن التضحية في وقت التضحية فما يفعل
 بالاضحية بعد الذبح في المنفرقات **في وجوب الاضحية**
 اوجب على نفسه عشر ضحيا ياكل لا يلزم الا اثنان وقال حسان الدين الظاهر
 انه يجب لكل نوى ان يضحي بشاة لم يجب بخلاف ما اذا اشتراها بنية الاضحية
 سرق ما اشترى فاشترى اخرى مكانها ثم وجد الاول وضحي فكما ولو كان
 ضحي بالواحدة منها وهبت له شاة واوجيها اضحية فزج الواسب فيها ففعل

وقال

الاضحية 2

الموهو

رجوز وكبرى

الموهو لباخرى مكانها **ما يجوز به التضحية** **وما لا يجوز به التضحية**
 شاة للتضحية وهي سمية فصارت مجفأة في البسوط ان يجوز وفي الطواوى المجفأة
 وهي مقطوعة الاطباء وهي رؤس ضرعها فان بيع اكثرها جاز ما احتسب عن التضحية
 شاتان بين اثنين ذبحا معا عن سكيهما جاز عنها وعن قضابا ليضحي له فضحي
 القصار عن نفسه فهو عن الامر ضحية شاة قد اشتراها فاحققت واجاز المستحق
 البيع احتسب عن التضحية اشترى شاة بشارفا سدا فضحي بها جاز ومببت
 شاة فضحي بها ثم رجع الواسب فزج عن التضحية عند محمد رحمه الله قال الله تعالى ان
 اضحي بشاة فضحي بدنة او بقرة جاز فضحي شاة نفسه عن غيره لم تجز بامر او بغير
 امره ذبح اضحية غيره بغير امره في ايام الاضحية جاز ولم يضمن **في وقت**
التضحية فانت الصلوة يوم العيد جازت التضحية بعد الزوال ومن
 الغر قبل الصلوة علم الامام انه صل بغير وضوء وقد ذبح الكلب جازت ذبايحهم
 بلكة وقعت فيها فترة ولم يبق والى ليضحي صلوة العيد فضحوا بعد طلوع الفجر
 جاز ويبنى من عليها التضحية اذ لم يفتح حتى ذهب الوقت سقطت عنه الا اذا عيها
 للتضحية عند الشراء او كانت في ملكه فقال اضحي بها في يتصدق بعين الاضحية
 ولو ذبحها تصدق باللمح وفيمة النقصان الامام اذا ضحى العيد بشهادة الشهود
 وضحي الكلب ثم تبين انه يوم عرفة اجزأتهم الصلوة والذبايح للضرورة
ما يفعل بالاضحية لا يكل ان يجز صوف اضحية ولا ان يكل منها ويضحي
 ضرعها بالماء البار حتى يرتفع ولو جزا وحلب تصدق ولا يربها فضيحة ولا يكل
 عليها وان فعل ونقصها تصدق بنقصها وان اجره للكل تصدق بالاجرة
 يستحب ان يكل بقرة الاضحية ويقلدها واذا ذبحها تصدق بقلدها وجلالها
 ولو باع الاضحية جاز خلاف لانه يوسف رحمه الله وسئرى بعيمتها اخرى ويتصدق
 بفضل ما بين القيمتين ضحي عن الميت جاز ولا يلزمه التصديق بالكل اذا كان
 بامر ضحي بثنين فاختار ان يكون التضحية بهما اشترى الاضحية بعشرين افضل
 من شري شاتين بعشرين الشاة افضل من سبع البقرة اذ التوايا في القيمة
 واللمح ولو كان سبع البقرة اكثر من قيمة الشاة كانت افضل الكبش افضل

من النجوة لكانت النجاة أكثر قيمة أو كما في فضل الأنثى من المعز افضل من التيس
اذ الله تعالى قيمة والأنثى من الابل والبقر افضل من الذكور والنجوة في القيمة
شري الاضيحة بعشرة اولى من لغير تصدق بالثمن التضيحية عن الميت افضل من لغير تصدق
بالاضحية كلها عن الميت اوصى بان يضحي عنه يقع على الشاة يكره ذبح الشاة الحامل
اذ كانت مشرفة على الولادة والله اعلم **كتاب التيس**
في مسائل المرتد وما يصير به الكافر مسلماً أولاً الغزاة بلغ الحزبي ولد مسائل امير
الزمن الفاظ الكفر ومي انواع **مسائل المرتد ما يصير به الكافر مسلماً اولاً** التصرفات
المرتد بعد الحق بدار الحرب قبل القضاء بلحاجة يتوقف اجماعاً انما الخلاف
في تصرفاته قبل الحاق كسب اسلامه موروث عنه وكسب ردة في وهذا
عند الامام وعند ما الكسبان لورثته وعند ان فح الكسبان للثمن اما تصرفاته
فعند لبي يوسف رده ينفذ في الكسبان وعند الامام ينفذ في كسب الاسلام ويتوقف
في كسب الردة المرأة اذا ارتدت والعياذ بالله لم تصرف لئلا كان تصرفاً ينفذ
من المسلم ينفذ من المرتد ولكن لا ينفذ من المسلم كمن يهتج مما انتحلت اليه من المسلم
كالهتود والتصرف عنه مما ينفذ كتصرفات المرتد وعند الامام اختلف المشايخ
فيه تحجود المرتد الردة رجوع منه الى الاسلام غير اجل الكتاب من الكفار كعبدة الاوثان
وغيرهم اذ قالوا لا اله الا الله يحكم بسلامهم بظاهر قوله عم امرت ان اقاتل
حتى يقتلوا لا اله الا الله واذ لم يقدر مولا بالسننهم بشئ لكن حجوا مع المسلمين
او صلوا جماعة مع المسلمين حكم بسلامهم واذ صلوا وحده لا يحكم بسلامه وكذا النفران
او اليهودي اذا صلح مع المسلمين جماعة لا وحده وقوله لا اله الا الله ممن لا يقولها
دليل الاسلام وان لم يكن ذلك سلاماً مأكلاً وعلى هذا الوجه حمل المسلم على كافر ليقوله
فلما رجعته تشهد ان لا اله الا الله فان كان كافراً ممن لا يقولها فعلم المسلم ان يكف منه
لانه سمع منه ما هو دليل ايمانه فان جاد به الى الامام فهو حرم لم ان كان يشهد
قبل ان يغيره المسلم وان شهد بعد ما خبره فهو رقيق فان قال انما ردت
عما قلت الدخول في اليهودية لا الاسلام او التعفف كيلا تقتلني لم يلتفت اليه
لان القامه انه قد اجابته الى ما طلب منه المسلم والتشهد منه دليل الاسلام كصلوة

الجماعة فان امتنع بعد ذلك من الاسلام فهو مرتد ولو كان الكافر ممن يشهد لآله
الا الله والمسلمة كما لا يلبس ان يقتله المسلم وان يشهد لآله ليس دليل الاسلام
وان يشهد مع التوحيد بان محمد رسول الله وهو ممن لا يقول ذلك فهو دليل
الاسلام فعليه ان يكف عنه وكذا لو قال حين زعمه المسلم محمد رسول الله او خلت
في دين الاسلام او في دين محمد صلى الله عليه وسلم حتى لو مات به على عليه ويستغفر له
لان ما ظهر منه فوق السيادة ومجده وسبها المسلمين يحكم بسلامه في حق الصلوة
عليه واما اليهود والنصارى لا يحكم بسلامهم وان يشهدوا بشهادتين حتى يتبرؤا
عن النصرانية واليهودية لانهم يقولون محمد رسول الله اليكم لا اله الا الله
فان شهد النصرانية وتبرأ من النصرانية لم يكن مسلماً لاحتمال انه دخل في اليهودية
لان الذي ذكره قول اليهود بعينه فاذا قال مع ذلك ولو دخل في الاسلام انقطع الاحتمال
ولو قال انا مسلم لم يكن مسلماً بهذا لان كل فريق يدعي ذلك وهو المسلم المنقاد
للحق قال الحلواني الا المجوس في ذلك فان قال منهم انا مسلم يصير مسلماً لانهم
يأبون فدية الصنعة لانفسهم ويستون بها اولادهم ولو كان من عبدة الاوثان
ممن لا يقول الا اله الا الله فلما زعمه المسلم يشهد لغير محمد رسول الله فهو مسلم لكنه
ينكر الاخرين فايها تشهد كان ذلك دليل اسلامه وكذا لو قال انا مسلم لان عبدة
الاوثان لا يدعون لانفسهم وكذا لو قال انا على دين الاسلام هو دين محمد وعلى
الحقيقة وعن محمد في نصرته قال آمنت بالله ومحمد وبأجاء من عند الله
وقبلت الاسلام وتبركت ديني انه يصير مسلماً وعن الامام انه اذا قال نصرته او يهودي
اسلمت او انا مسلم يسأل عن مراده فان قال اردت ترك دين النصرانية
او اليهودية والدخول في دين الاسلام يصير مسلماً حتى لو رجع حله وان بين غير
ذلك لم يكن مسلماً وان لم يسأل حتى صلح مع المسلمين كان مسلماً وان مات قبل ان يسأل
او يصلح فليس مسلم ومن نصرته اراد ان يشتر شيئاً فقبل للنفران انما يساع
من مسلم وانت نصرته فقال انا مسلم قيل لا يصير مسلماً حتى يقول انا مسلم مثلك ويشي
ان يصير مسلماً لانه اخرج الكلام جواباً لكلام غيره وعن ابن زياد اذا قيل لذي اسلم
فقال انا مسلم واسلام لانه اجابه فيما خاطبه فيلزمه قوله سئل محمد عن ذي شهدوا

عليه صلح معناه جماعة تجعل لما وتضرب عنقه ان رجع في كنفه فقال نعم اما اذا قالوا
صلح وحده فان قالوا صلح صلواتنا ولتقبل قبلتنا فكذلك وسواء قالوا كات
اماما او غيره فان شهدوا انه كان يؤذن ويقيم جعله مسكنا سواء كان الاذان في كنفه
او السعد وان قالوا رايانا يصلح سنة ولم يقولوا في الجاه وقال صليت صلوات
لاستقبل شهادتهم حتى يقولوا صلح صلواتنا ولتقبل قبلتنا وقيل اذا اذن في وقت
الصلوة يقيم مسكنا وفي غير الوقت لا وان صلح في الوقت بحجامة او وحده متوجها
الى الكعبة صار مسكنا وان لم يتوجه لا وان صلح الجاه معناه فهو مسلم ولو لم يكن فطاف كما يطوف
المسلمون فهو مسلم ومجربا للثبوت لا وقع صبي مسلم بالقسمة في دار الحرب او بيع منه
في دار الحرب ثم مات الصبي في دار الحرب يصلح عليه لانه حكم بسلامه تبعاً للموت اسلم
في دار الحرب ولم يعلم الشرايع ثم دخل دارنا او مات لا فضا عليه ولو لم يكن في دار الاسلام
ولم يعلم الشرايع بلذمه القضاء احتسائنا **المسألة** التغيير العام هو الحرب
على كل من سمع ذلك الخبر وله الزاد والراحلة وعلى اهل العدل ان يخرجوا الى قتال اهل
البعث ويقابلوه لا ان يرجعوا الى امر الله لا يخرج الولد بل الفون ابويه في غير التغيير
العام ولما ان ينعاه اذا دخل عليها مشقة ولا يخرج المديون الا باذن الطالب
عالم ليس في البلدة افعة منه ليس له ان يغزو لما يدخل عليهم من الضياع
الجهاد في الشهر الحرام مباح وحج المحرم وشوال وذو الحجة ورجب كسائر بقية الطبول
في الحرب لا يستحب رفع الصوت في الحرب الا اذا كان فيه منفعة وتحرير يعني لشرب الحبار زين
يزدادون به نشاطا **في بيع الحرب** **ولذلك** اذا باع اخذته ولد من مسلم
في دار الحرب عن الامام ان يجوز ولا يجزى على الرد وعن ابن يوسف انه يجزى على الرد
اذا خاضه اخذته اذا دخل دارنا باسان مع ولد فباع الولد لا يجوز في الروايات
كلها **مسلم** دخل دار الحرب فاشترى من احد من ابنة او اخاه فالتصا له ان لا يجوز
البيع لكنهم اذا دانوا جواز هذا البيع بملكه بالقر لا بالشر وان يدينوه ان خرج
مع طائفة لا يملكه وان اخذ مكرها ملكه بالقر مسلم دخل دار الحرب باسان
فوجد لقطه فعليه ان يعدها ولو عقر الدابة مع اسير مسلم دخل معه للتجارة
لا يجوز **سائل هل الدمة** اذا ارادوا احداث البيع واكتنايس في الامصار

مسلم

س

س

يمنعون بالاجماع اما في السواد اختلف المشايخ قال مشايخ بلخ يمنعون وقتر
مشايخ بخارا لا فقال السرخس لزم كانت قديمة غالب اهلها اهل الزمة لا يمنعون
والا يمنعون اما البيع القديمة في السواد لا يهدم على الروايات كلها واما في الامصار
قيل تهدم وقيل لا وهذا في البلدان المفتوحة واما في الصلحية فيترك في المواضع
كلها في الروايات كلها قال محمد رحمه الله ليس ينبغي ان يترك في ارض العرب
كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار وفي الصلحة يترك في المواضع كلها في الروايات
كلها وينبغي من احداثها في الامصار وفي القدي في قولهم قال محمد رحمه الله اذا
انهدمت كنيسة او بيعت او بيت نار فليهم ان يبنوه مثل بناء الاول لا زائدا
وليس لهم ان يحولوه من موضع الى موضع اخر في المصالح فاصح فقوم من اهل
العرب على ارضهم فصار وادمة وعصرت حتى فيها احد ورواها فانه يترك فيه
من البيعة والكنيسة مكانت يوم صالحو قال ابو حنيفة يهدم ما كانت
في المصالح قال محمد ليس للغير ان يغير في منزله في مصر المسلمين بالناقوس والآن تج
فيه منهم انما ان يصلح فيه ولا ان يحولوا من صليهم او غيرها خارجا من كناسهم
وقال يوسف لا يمنعون من اخراج القلبي في يوم كيدهم ويمنعون في بقية
لان على ذلك وقع الصلح الذي اذا اشترى مملوكا دارا في المصالح قيل ما ينبغي
ان يكتايباع اليه ولو اشتري بغيره على بيوت مسلم وقيل لا يكره على البيع الا اذا اشترى
في بكرة الدنم او بعثت الخديعة على يد نايبه لا يقبل ما لم ياتك بنفسه ويقوم والقاضي
قاضي في الروايتين وفي رواية يقبل وفي رواية يمين كنفه ويقول او الجذبة
يا ذم ذلك **مسلم** طلبوا ان يخذوا من سدايهم واحدا ويعطوا له مائة شوكا
لم يذنت الا ذلك اعطى المسلمون عند الكفار والكل في عذر الله
على انه لو **مسلم** غدر صاحب يقتل الدهن فغير المشركون وقتلوا من كان
في ايديهم ما ينبغي للامام ان يقتل الذي في يده امرأة شبيبت بالمشرك
وجب على المسلمين ان لا يستنقذوا قتل للاسير اسير للملك الكافر واللا
فقتلنا كالا فضل ان لا يسجد وتوفيل له اسجد سجدة التحية فالافضل
ان يات بها رجل من العرب واخشي بمكان فاصابه العدو وسار على

الحرب

ابو

رجعنا

اهل

يتم

لحدث

مسلم

المسلمين

الدهن

اصحاب

ما ينبغي ان يعلمهم مواضع صحابه وان قتل اراد الاسير ان يتزوج كناية في دار احب منه كره الا اذا
 خشي العنت رجل يملكه غيره الاسير فقتل الاسير الجاهل افضل من شري العالم قال واحد
 من المسلمين للكافر لا تخف وانت آمن اولايك عليك او قال مترس باي لسان
 كان فهو آمن وان لم يفهم الكافر قالوا امنوا على ابا شافعا فامروا عليهم بنيت الامان
 في حق امهاتهم وقل دار الحرب بلا امان فقتل انا رجل منكم او قال جئت اقاتلكم
 فزكوه لا يمين ان يقتل من احب منهم وياخذوا موالمهم حردته دخل دارنا فقتل مسلما
 عمدا او خطأ او تجسس اخبار المسلمين فبعث بها اليهم او سرق شيئا او زنى
 او قطع الطريق لم يكن نقضا للعهد اراد احده ان يبيع برذونا له ذكر او يشترى
 برذونا انثى ويدخله دار الحرب منح عن ذلك دخل كافر دار الاسلام بغير استيمان
 معه كتاب اهل الحرب فانه يصير امنا فقوم من اهل الحرب خذوا اليها فلو لمنا
 اسلما في دار الحرب كانوا فينا امير الجند في القسمة كرجل من الجند ثلثة وخذوا دار
 الحرب بغير امان وغنموا كانت لم ولا يخلص وان كانوا اربعة فخمسة ويوضع في بيت
 المال الامام لو وضع الخنزير في الفاعين لما جئهم اليه له ذلك الامام اذا قال من اخذ
 شيئا فهو له دخل الامام تحت الاذن قال امير العسكر ان قتلته في تلك الفارس فلكم كذا
 فقتله لا شيء ولو قال ان قطعت رؤس اذ ليكن القتل فلكم كذا استحق اذا قطع المرتد
 ستاب وتوبته ان يقول بعت ورجعت الى دين الاسلام وانا بريء من كل دين
 سوى دين الاسلام الجنح المشكل اذا ارتد لا يقتل ويحبس ويجبر على الاسلام ان ارداد السكك ان
 لا يبيع وارتد له العبي العاقل يبيع الا انه لا يقتل من ارتد ثم اسلم ثم ارتد فانه يواخذ
 بعقوبة الكفر الاول والثاني قال ابو الليث لاجزية على من مرض الكفر سنة جارية بين
 نجراة ونبط جادت بولد فادعاه ثم كبر فعليه نصف خراج النبط ونصف خراج
 اصل نجراة الجزية الكنتانة من العرب يقبل منه الجزية الذي اذا كان في اكثر السنة غنيا
 ثم انتقد يؤخذ منه جزية الاغنيا مسلم اعتق عبدا الذي يوضع عليه الجزية نصراني
 مغل خراج راسه سنتين ثم اسلم فانه يرد عليه خراج سنة يدمودى الجزية يكون اسفلا
 ويد القضي اعلى مصرف الجزية والخراج واحد لا شيء لاهل الذمة من البيت المال ولكن كان
 فقير بعث طابو على السلطان لكان ذلك نظم السلطان ولا يمنع من النظم وقالت

امنا 2

في احكام الغنائم

الطمان

الطامنة السلطان فلا ينبغي للناس ان يعينهم ولا ان يعينوا السلطان وان لم يكن
 لاجل ذلك لكنهم قالوا الحق معنا وادعوا لولاية ذلك السلطان ان يقاتلهم ولا يقاتلهم
 ولكن ان يعينوه الباغية التي تقاتل لواء است او استقرت العبد الذي يخدم مولاه ولا
 يقاتل كجسس ولا يقتل يجوز موادة اهل الحرب ليست تروا في امرهم ويرجعوا على ذلك
 وينبغي للامام ان ياخذ على الموادة منهم شيئا فان اخذ رقة عليهم العادل لا يقتل
 وارحم محمد منه من البغاة الا دفعوا عن نفسه وتحمل له ان يقتل وابنه ليس قبل الباغ فيقتله
 غيره **الفصل الكفر** مني ان لم يكن حرم الله الجمل لا يكفر ولو تفتي ان لم يكن الله
 فرض صوم رمضان لما شق عليه الصوم لا يكفر وكذا لو قال مدني الطاعات جعلها الله
 عذابا علينا ان تاوول ذلك وتاويله ان يقول اين طاعتها بمراريج است لا يكفر
 وكذا لو قال لو لم يفرض الله عليه هذه الطاعات كان خيرا لا يكفر بهذا التأويل
 ولو تفتي ان لم يحرم الله الزنا والنظم او قتل النفس بغير حق كافر لان اطلاق ذلك
 خروج عن الحكيم والعدل ولو تفتي لنبى من الانبياء ان لم يكن نبيا ان اراد به الله
 لو لم يبعث نبيا ما كان خارجا عن الحكمة لم يكفر وان اراد به استخفافا او عداوة لم
 يكفر ولو قال اكره فلان بيغابره يودي من يروى ويكره يذم ان اراد به انه لو كان رسول
 الله لم او من به كفر كما لو قال لو امرني الله بامر كذا لا افعل او لا او من به او قال
 لو امرني الله بتبع بعشر صلوات لا افعل او قال لو كانت القبلة من هذه الناحية لم اصل
 يكفر في هذا كله من لم يجمع الامة عليه انه بنى في رتبة لا يضره من زعم ان المعوذتين ليستا
 من القرآن لا يكفر من عاب النبي عم في شئ او قال لعشر شعير لا يكفر من اراد بقلبه خفض
 النبي دم يكفر سيكل الامام ممن يقول ان محمدا رسول الله الا انه يحب ان يشتمه فقال هذا
 رجل لم يعرف الله لانه لو عرفه لاجب ان يشتم محمدا ثم تشا جفا فقال احرم مما لصاحبه
 يا ابن الزانية وهرجه خذا يرا برين نام بنده است وكان اسمه محمدا قيل لا يقع او ينام الكائن
 على النبي دم فلا يكفر ما لم ينوه نصرته اسلم فمات ابوه بعد ذلك فقال ليعتق لم اسلم الى
 هذا الوقت حتى ارث منه يعسر مرتدا لان من غشي الكفر كفر قال ابو حفص في من كفر
 قيل له صلى قال والله لا اصلي ابدا فلم يصل حتى مات ارموه ولا تنقل عليه لانه مات كافرا
 قيل وجه ذلك انه قال على وجه التهاون والاستخفاف ومن قال للكاتب لا اصلها

كحل 2
 لام

شعر

اليوم ان اراد به رد اعطى الله تعالى كفه وان اراد حكمة **نوع** قال لا خير في ذلك
 وبما كان يريد وبما خذ جنك كن قتيلا لا يكفر وقيل يكفر كذا قوله شو با خذ جنك كن
 والا حياط ان يجرد نكاحه قال في مطابقة حق اكرا وخداي جهانت بستانم قال
 ابو الكاسم هذا اجزاء منه على الله وعوى انه يغلب به وصار مرتدا ان تاب الا ضرب
 عنه وتو قال اكرا بغير است فهذا ايسر ولا يكفر وقيل لا يكفر في الاول ايضا لان المراد به
 التحويل لا التحقير قال اعطني والا اخذك يوم القيامة فقال تومر الجا باني اندرات
 انبوي قال ابو بكر لا يكفر وتو قال مكره برن جهان خرد بود بران جهان كيسه دريد
 بود قال الفضيل هذا طنر و موزو بامر الاخر وكفر برتبه وبانت امرأة قال الله
 حاكم بني وينك فقال الاخر خذ حلك ما را نشايد او حلك را نشايد قال ابو الكاسم هو
 مرتد قال رجل لما حد المتخاضمين حكم خذاي جنين است فقال من حكم خذاي چه دام
 قال ابو الكاسم من هذا متخافا وانه كثر قال احد المتداعيين بيا تا بعلم رويم
 فقال من علم چه دام يكفر جا احد المتداعيين مخطوط الفتا الى خصمه ومما عرض
 الكاش فقال خصمه ليس كما افتوا او لا يعلم بهذا كان عليه التعزير قال قصصه شريد
 خير من الله لا يكفر لانه يريد انها نعمت من الله وتو قال خير من العلم كان استخفافا فيكفر من قائل
 لا خذ ايرا الحار فاست علمك فان اراد به علم الدين كثر قال اكرا ما دروخ من كرم خذاي
 دروخ كويد لا يكفر لانه اراد به لئلا يكذب **نوع آخر** مات علامة فقال يارب
 تا خدمت من واحد ولا تاخذ ولا تاخذ من عشرة وانا اجتهد من جميع العلم لا يكفر لانه
 لم يصف الله بالظلم لان له الدنيا والاخرة اصببت بولده ففالت يارب ميم يمين
 واذي وباريستكي لا يكفر شت عليه مرضه فقال ان شئت توفن مسلما وان شئت كافرا
 بهير مرتد اعن ونيه كذا من ابتلى بمصيبات متنوعة فقال اخذت ماله وولدي واخذت
 كذا وكذا وماذا يفعل ايضا وماذا بقي لم تفعل وما تشبه هذا من الالفاظ فانه يكفر لان مثل
 هذا الكلام الطويل لا يكون الا في قصد قال يا خذ من روي من فراح كن يا برن
 جور كن يكفر جازت امرأة الى انه نصر الديبوس بر قومه فيها رجل قال لامرأة في الغضب
 ان روي كن كذا واذي و اين تعا كه ترا كشت وان خذاي كه ترا كذا فتمثل فيها خمسة ايام
 ما فتى بالكفر وقال آسان اسان از رم بيرون نتوان برد او را **نوع آخر**

في المطابقة حق

قال لاخذ خوارزمي تو يا مرغ فقال مجيبا له مرغ ويزعم انه لم يعتق المجوس سبية قال اردت به
 الجواب لكن لم اعتق الكفر يكفر مجوس ومسلم من موضع قد عارجل المجوس وقال بالمجوس
 فاجابة المسلم ان كانا في عمل واحد لذلك الداعي فتوهم المسلم انه يدعو لاجل ذلك العمار
 لم يلزمه شئ وان لم يكونا في عمل واحد خيف عليه الكفر قال لامرأة يا كافرة فقالت انما كافرة
 فطلعتن قال الفضيل بانته منه وبجر على الرجوع بعد التوبة قال لها يا كافرة فقالت
 لا بل انت لا يقع الفرقه بينهما رجل يقرب ولد او عبده فنه يا شديدا فقال له قابل انت
 لست مسلم فقال لا ان قال بعد الكفر وان جري على لسانه لا اجاب امرأة بقوله حب
 ان لست مسلم لا يكفر وعن اصحابنا ان من قيل له لست مسلم فقال لا لا يكفر لان قول الكافر
 ليس على معنى ان افعال ليس كفعال المسلمين ففعله ميبا بعد كونه قال لامرأة خاف الله
 وانتيه فقالت مجيبة لا اخاف فان كان الزوج عليها على موصية فاجابة بذلك
 كبرت وان كان ما عايتها عليه امر الا تخاف الله فيه لم يكفر الا ان يريد بذلك الاستخفاف
 فتبين من زوجها اراد ضرب انفسا فقال له اخذ الا تخاف الله فقال لا عن محمد
 انه لا يكفر لان له ان يقول النكاح فيما افعل وان رآه على موصية فقال الا تخاف الله فقال
 لا يكفر اطلق الرجل كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتق الكفر يكفر في الاصح اخر الكفر او تم يكفر
 لانه مناف لواجب التعظيم وعن قال لامرأة انه اراد ان يقول الا الله فلم يتكلم به
 لا يكفر لانه معتقد على الايمان وعن قال ان كان عذرا كذا لا يكفر قال ابو الكاسم يكفر
 من ساعته ولو قتل وقح في قلبه انه ليس موثمن لا يكفر ما لم يعتق كفرا **نوع آخر**
 امرأة قالت لزوجها توسر خذاي وانه فقال نعم يكفر وتبين منه امرأة وعن شدة بن
 حكيم ان امرأة بعثت اليه السحور على يدى خادمة فابطات الخادمة في الرجوع فالتفت
 المرأة وآل الكلام بينهما الى ان قال لها اتعلمين البغيب فقالت نعم فوقع في قلب شداو
 شئ فكتب الى محمد بن الحسن فاجاب محمد بن جرد النكاح فانهما كفرت وقيل هذا واقعة
 خلف بن ايوب ومما صراحت تزوج امرأة بكاشه و فقال خذاي او بغيره امير اكواه كروم
 يكفر لانه يعتقد ان رسول الله يعلم الغيب سئل الفضل عن قوله من ان كاهنا وصدقة فيما قول
 فقد كفر بما انزل على محمد فقال الكاهن والساحر فقتل الذي يقول انا اعلم المسرة وكذا
 هل يدخل تحت هذا الخبر قال نعم قيل فان قال انا اخبر عن اخبار الجن قال وان قال مسكة افنو ايضا

ليس

نوع

كانا

فقوله

ظاهر

ساحر كامين ومن صدقه كندانه غيب فلا يعلم الا الله وكل عليه قومه في فلما خربت بيت
 ابن الاله المتاح لا يستجاب في قول لبي حنيفة ومحمد خلافا لابن يوسف والذين يندبون تسلي
 عند لبي يوسف رحمه الله ومحمد وعلى السلام روايتان **نوع آخر** من لعن النساء
 كلمة الكفر كذا الملقن وان كان على وجه التعبد كذا قال ابن المبارك من امر امرأة
 بان يترد حتى تبين من زوجها فهو كافر ومن افترى به فهو كافر وان لم يكفر لما مورق قال
 نفي الاسلام على الاسلام حتى اسم فقال اذ سب الاقربان العالم حتى يرضى عنك الاسلام
 قيل كندانه رضى بكندانه بعض الاوقات وقال ابو جعفر لا يكفر الكافر رادعا بذكره
 وكوبه ترا خذاي جان وي بكافري بستان مثل يكون كندانه تبني على مثلها اخرى
 وهي تترد رضى بالكفر مثل يكون كندانه قال الفضل لا وقال غيره يكون كندانه وذكر محمد
 ان المسلم لو اذل خشيته في نفسه لا يبرئ الا سيرة لا يقدر على كلمة الشهادة فقد اساء ولم يقتل كندانه كذا
 اخرج وقيل لا يكون كندانه بقوله مع حكاية عن موسى صلوات الله عليه واشهره على قلوبهم
 الآية **نوع آخر** من استحلال الحرام لا يعلم انه حرام فقد كند رجل قال كساج الكثر المال واكلا
 والخدم سواء قال ابو بكر البجلي كل من استحل محارم الله يخاف عليه الكفر قال له جدي
 كند حلال كندوي فقال تاحرام ياي كند حلال نكروم لا يكفر وهو عاص قيل لا يكفر
 لم لا يكون استخفافه بالمعصية كاستخفافه بالله قال لا يستحق مثل هذا وهذا اقل مرتبة
 الا يرى انه رجا استخفاف بعض المستغنيين ومع عباد الله فلا يكون بمنزلة الاستخفاف بالله
 استحلال الجماع حالة الحيض كندوه حالة الاستبراء بدعة وضلالة وقيل ان استحلال متاولا
 ان النهي ليس للتخييم اولا يعرف النهي لا يكفر ولو استحل مع اعتقاد النهي وكونه مفيدا
 للحكمة يكفر والا اول اظهر عن لبي منصور لما تدرى من قال لسلطان هذا الذعان عاقل
 كندانه لا شك في جوره واجور حرام بيقين فمن جعله حلالا او عدلا فقد كند **نوع آخر**
 اذا قال الله يعلم انه لم افعل كذا وهو يعلم انه فعله او هو مجوس لم كان فعل كذا وهو يعلم
 انه قد فعله قال بعض المتأخرين يكندانه وصف الله بالجهل وقيل بعضهم لا يكفر
 لان الرجل اغا يقول هذا جاهلا بما يقول لان يتعمد القول به وهو عالم قال لزنكان
 الله يعلم انه فعلت كذا فاسد غير عالم وقد كان فعل ذلك يكفر قال ابو الليث صدق اذا كان
 اختيارا منه اما اذا حلف على ذلك لا مرخا فله هو عاص ولا يكفر مع الامام بحجاعة

بغير طهارة عمدا او الى غير القبلة عمدا يكفر واختر حسام الدين انه يكفر في القناسة
 بغير طهارة عمدا او الى غير القبلة لا وقتل انما يكفر بالصلوة بغير طهارة اذا فعل ذلك خطأ
 فانه ذكر في حج لبي حنيفة في مثله التشبه بالصلوة لغير طهارة بغير طهارة معصية ولم يقتل
 كندر قال والعيادة بالله مرجح خذاي كنت دروخت ان فعل كذا فهو مومن وقد مرت
 في الايمان قال ان كنت فعلت كذا فهو كافر وقد كان فعل وهو يعلم ذلك يكفر في قوله
 اكثر العلماء وتبين انه امراته وقيل اذا حلف على الاستقبال فقال ان فعلت فهو يهودي
 او نصراني انه يكفر بهذه اليمين وليس هذا من مبنا فاما اذا حلف على شيء قد كان وهو
 يعلم انه قد كان فانه يكفر في الاصح قال ان كنت كلمت فلانا امس فهو يهودي من الله
 وهو يعلم انه كاذب اختلف المشايخ في كندانه قال الصدوق في جملته
 هذه المسائل ما اختاره الشيخين انه ينظر ان كان الحالف يعتقد ان مثل هذه اليمين
 كاذبا كندر فانه يكفر والا فلا كندانه قوله والله يعلم انه ما فعلت وهو كاذب قال
 على الدار انه اخاف على من قال كيدونه وحيوتك ومالكه ذلك الكفر ولو لا الزاوية
 يقولونه ولا يعلمونه لقلت انه شرك قال ابن مسعود رحمه الله لان احلف بالله كاذبا
 احب الي من ان احلف بغير الله صادقا **نوع آخر** قال لا خراي يا رخزاي من قال الفضل
 اذا عرف معنى اللفظ وقصد بها ذلك المعنى كند وان لم يعرف معناه رجوت ان لا يكفر
 ولا شك انه ياغم ومعنى يا رخزاي بزركي وقيل في قوله يا رخزاي من لم يكفر وتوقا
 خذاي من يكفر ومن احكى كان التصغير في اخرايم عبد العزيز وعبد القهار وعبد الخالق
 ونحو ذلك ان قال ذلك عمدا كندر وكذا كان لا يدرى ما يقول ولا قصد له لم يحكم بالكفر
 ومن سمع ذلك منه بحق عليه ان يعلم **نوع آخر** سئل الفضل عن من ذبح في وجه انسان
 شتا وقت الحلفة وما شبه ذلك قال يكفر الذاب والمذبح ميتة لقوله مع وما اجل به
 لغير الله الآية قال اسمعيل الزاهد بكيد اشد الكبرية ولا يكفر لانا نسئ النطق بالمؤمن انه
 يتقرب الى الادنى بهذا النحر اشترى يوم النير وشتا لم يكن يشتريه قبل ذلك لئلا يراه
 تعظم النير وذكما يعظم المشركون كند وان اراد به الاكل والشر في النعمة لم يكفر اهدى
 يوم النير وذا الانسان شيئا ولم يرد به تعظيم هذا اليوم كمن جرى على ما اعتاده بعض
 الناس لا يكفر ولكن ينبغي ان لا يفعل ذلك في هذا اليوم خاصة ويفعله قبله او بعده وعن لبي

منه

الدراية

حضرت اکبر ان رجلا لعبد الله تعالى خمسين سنة فامدى يوم النور الى بعض
 المشركين بيضة يريد به تعظيم ذلك اليوم فقد كثر بالله و اجبوا على خمسين سنة لا يلبس
 باجابه دعوة اهل الذمة اذ لم يكن فيه تعظيم شعائرهم المخصوصة بهم سئل العفيل عن وضع
 قنطرة الحجوس على راسه قال لا يكفر وقيل لا يكفر بالشبه يكفر سئل ابو حفص الكبير
 عن انه عبيد المشركين وقد ترك في ذكر صلوة او صلوتين قال ان كان اراد تعظيم الله
 كندر وليس عليه قضاء الصلوة ولو كان ذلك النقص لم يكفر وقضى ما ترك من الصلوة
 عن عبد الله بن المبارك عن الامام فيمن عليه صيام شهرين متتابعين فارتد عن الاسلام
 ثم تاب سقط عنه القضاء وفي مختلفات اليزدي اذ اهل المرتد لا يلزم قضاء العبادات
 نظرا لفتوى فقال چه باز نامه فتوى آوردى فقد كفران اراد به
 الاحتفاظ بالشريعة قال كنت راسخا كتم و باوى اشتكى نكتم لا يكفر لانه لا يراد به التعبد
 قال فاسق بيا بيت مسلمان ببيت بشير الى مجلس العسق يكفر في خوره كفت
 شاذ باذانك بشاذى ما شاذى استفتى ابو بكر الطرغاني انه يكفر املا قال
 لعنت برهم شوى دانشمند باذ كندت لو قال قتل مواله احدا پوست باز
 كرده قيل يكفر قال تغشله بخور كه خزاى كفته است فنفشوا يكفران ارادوا الله
 قال انا مؤمن ان شاء الله ان لم يؤله يكفر لو قال اى بار خزاى ابن ظلم مىسند
 يكفران اعتقد ان الله يرضى بالظلم سر على من يؤذن فقال كذبت يكفر قيل لا تخش
 الله فقال لا في حالة الغضب قال لسلطان ظالم انه عادل قال ابو منصور الماثيرى
 يكفر وقال السيد الامام ابو القاسم لا يكفر لانه عدل في شئ قال اى شيكيا خداوند
 ينفعي ان لا يكفر لانه نفس الصبور لو قال خزاى و بحاك باى فلان كه چين كار كرده
 است يكفر قال اگر مسرا خزاى بهشت دهده تو بخوم الاصح انه لا يكفر قال مزيارى
 مسلمانم فقال آخر لعنت بر تو باد و بر مسلمان تو يكفر قال كرجل اسمه محمد لعنت بر تو باد
 و مر كه خزاى بدين نام بنده است لا يكفر قال اگر فرشتگان و پيغامبران كوامى
 دهند كه ترا بيم نیست المستوار ندارم يكفر قال كافر بوذن به از با تو بوذن لا يكفر
 لانه يراد به الاستبعاد قيل لرجل اى كافر فقال اگر همچنين بهم صحبت ندارى قيل يكفر
 وقيل لا قيل لرجل مثل فقال تو چندين كاه غاذ كردى او قال چنين بركاه غاذ

كردم

كردم چه بر سر آوردم كندر قيل له كافر شدى فقال كافر شدم كير يكفر لو قال
 ياسين بركان مرده اندر منه ان اراد به الاستهزاء بالقرآن يكفر ولو قال امسراق
 احب الى من الله فانه يستتاب وتجدة نكاحه ان تاب قال الواعظ لمن يريد
 الاسلام بيش تا فلان روز مجلس من اندر اسلام ارمى افتوا انه يكفر قال كنت
 مجوسيا الان اسلمت على مسيل التمثيل ولم يعتقد ذلك حكم بكفره قال هر چه مسلمان كرده ام
 بكافران و اذم اكثر اين كار كنم ففعل لا يكفر قال برك چند كاه غاذ كنم تا حلاوت
 به غا زى بين كفران اراد به الاستهزاء قال فعل دانشمند آن مما نسبت بفعل كافران
 همان كندر و لو قال ذلك لامام معين لا يكفر قال في حالة الفجر مرا خزاى آفرين
 است چون زمردا دنيا مرا ميچ نيست لا يكفر قال الكريغا مير مرا مردك كويد
 فزو نكذارم لا يكفر و لو قال اين كار خزاى افتاده است قيل تخافان يكفر
 الصحاح ان الدفعا بالكفر لا عداية مستقبلا للكفر لا يكون كفرا قال ابو واشد
 على قلوبهم الآية جلس في مجلس العنراب على مكان مرتفع و ذكر مضاعف استهزاء بالواعظ
 فضا كوا كفو و قال از من پس همه كلاه مغان بر سر نهى كندر قال لاخذ ينفعي لخرج
 سجدة لله و سجدة لي لا يكفر لانه المراد منه الشكر والمنة لا التحقير و لو تذر من تار
 النصارى او ربط العسل كفر و لو علق البايذه على وسطه لا و لو لبس السراخوج
 قيل لا يكفر وقيل يكفر ان اراد به التشبه بهم كندر بل انه طايقا و قلبه مطمئن بالايمان
 لا يكون عنده الله مؤمنا ينبغي للعالم ان لا يساءل بتركه اهل الاسلام مع انه يقتضى حق
 الاسلام تحت ظلال السيوف يمنع الذمى من زنا را بر شيم كجبت لنكون على دور هم
 علامات بيمزها عن دور المسلمين و عن كاهنت برزة من نسايهم تو مسرا با تخا و علامه
 فوق الملاءة و كذلك يؤمرون با تخا و العلامات في الطامات من الجلاجل وغير
 ذلك ولا يتركون ان يركبوا الخيل الا عند الضرورة خصوصا في اسواق المسلمين
 و مجامعهم و اذاجات الضرورة فليمنز لواغ مجامع المسلمين عبيد الله لا يواخذون
 بالكسبيات دار الحرب بصير دار الاسلام باظهار احكام الاسلام فيها جندى نزل
 في قرية في بيت رجل و رب البيت كافر فان كانوا في الغزو فلا يلبس حره او ذمى
 طلب تعليم القرآن او الفقه لا يلبس ان يعلم

كتاب الفرائض

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

ادعى ولا ميت واقام كل واحد منهما البينة انما عتقه يقضى بالولا والميراث بينهما
في مولي المولاة مات الاعلى وترك ابنا ثم مات الاسفل وترك ابنت
 الاعلى لا غير وجب ان يرث منه **س** انتيبه ولا المسلم ولد النصراني عند الظير وكما
 فيما مسلمان ولا يرثان من ابويهما الا ان يصطحا فكما فلهما ان ياخذ الميراث بينهما
 فنصف احد الورثة الشركة ولادين على الميت فضاغت ضمن للاخوين الا اذا كانت
 الشركة في موضع تخاف عليها حكم الحنفى في الصلوة كحكم المرأة في التتود والستر والمحاذاة
 مع الرجل ويسمى قبره ولا يلبس الحديد ولو قتل رجل بشت حرمة المصاهرة ولو
 زوج حنثي من حنثي ومما مشكلا ان يتوقف في النكاح فان ماتا قبل التبيين لم يتوارثا
 ولو قال كل عبد لي فهو حر او كل امه لي فليس حره ولو حنثي مشكلا لم يعق ولا يقبل قوله
 انا ذكرا وانثى ولو قال كلى القولين يعق ولو ارتد الحنث لا يقتل ولو حضر القاتل
 لا يعطى له سهم ولكن يرضع له شئ كالحلأ ولو اسلم يقتل ولا يدخله في قسامة ولا تؤخذ منه
 الجنية ولو اتيه الاختانة وقد بلغ حد الشهوة لا تخشع اجنبي ولا اجنبية لكن يشترى له
 جارية ختانه من ماله وان لم يكن له مال فمن مال بيت المال فتخشع ثم تباع او يزوج
 امرأة ختانه لتخشع وان لم يبلغ حد الشهوة تخشع الرجال والنساء ولا حد على قاذفه
 ولا يقطع يد الرجل بيد ولو شهد شهود على حنثي انه غلام وشهد آخرون انه جارية
 والمطلوب ميراث قضى بانه غلام ولكن كان المدعى ميرا قضى بانها جارية **كتاب الخنزير**
والاباحت فيما يرجع الى الفروج الخلو بالاجنبية مكروهة
 ولكن كانت معها اخرى كراهة المحرم لا يمس بدخول الحنثي على النوان ما لم يبلغ
 حد الحلم فذلك خمسة عشر سنة لانه لا يكتم تحريم ذلك المجهوب اذا جفت مأوى قد خص
 بعض مشايخنا اختلاط مع النوان لوقوع الاغتصاب عن الفتنة الاصح انه لا يحل وكذا
 المخت الذي في اعضائه كين وفي لسانه تكسرة باصل الخلقة ولا تشتم النساء ولا يضمن
 مختنا في الردى من الافعال رخص بعض المشايخ في ترك مثل مع النساء والافصح انه
 لا يحل واما المخت الذي هو مخت ردى الافعال فهو كغيره من الرجال بل جملة
 الفساق يمنع من النساء العبد يدخل على مولاة بغير لقنها بالاجماع وهو في النظر
 اليها كالاجنبي حتى ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الى مواضع زينتها الباطنة وقال مالك

ومواحد قول الشافعي حل له من سيده ما يحل للمحرم واجمعوا انه لا يسافر بها يكره
 للمرأة ان تسافر ثلثة ايام بلا محرم ولا كيد للامه وام الولد ومذا في الابتداء اما الآن
 يكره لما ايضا شهد عند المرأة عدلان ان الزوج طلقها ثلاثا لا يسعها المقام معه
 لكن لا يزوج باحد غابت المرأة فاخبر النساء انها ارتدت تباح للزوج اربعاً
 سواء ان كان المخبر ثقة حركان او عبداً او محمداً وقد قال ابو يوسف سات
 الامام عن الرجل يعثر امرأة ومضى فزوج الزوج كي يتزوج رجل ترضى بذلك بأساً
 قال لا وارحوا ان يعظم لها الاجراماً النظر في العورة الغليظة فالاول ان لا يفعل
 ختان النساء مكروه لانه يزيد في اللذة وختان الرجال سنة ختن غلام فاقطع
 اكثر من النصف فهو ختان والا فلا يجوز الحفنة لرفع المزال لان اخذ الدق ويجوز
 النظر الى فرج الرجل للحفنة واعضاء الحمة عورة ما خلا الوجه والكفين والفتين
 وفي الامه العورة الظهر والبطن والفخذ والفرج دون الصدر والساق وشعر
 راسها وجد الرجل مع امه او جارية رجل يريد ان يغلبها فيزني بها ان يقتله
 وان رآه مع امه او مع محرم له وهو مطاوعة على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعاً
 وكذا اذا عرض الرجل في الصحا يريد اخذ ماله ان كان ماله عشرة دراهم او اكثر فله
 قتله وان كان اقل من عشرة يتبادل ولا يقتل يكره مد الرجل الى القبلة في النوم
 وغيره متعمداً اذا كانوا جماعة فاراد احدهم المسارعة مع واحد يكره لقوله نعم اذا كان
 القوم ثلثة فلا يناج اثنان دون الثالث فان ذلك يضرب بجوز الكذب في ثلثة مواضع
 في الصلوة بين اثنين وفي الحرب مع امه او احداً عن الوحشة والخصومة اذا سجد
 للسلطان للتيمة لا يكره فانه ذكر في السير الكبير اذا قيل اسجد للملك والافضل انك لا افضل
 ان لا يسجد وان سجد للتيمة فالافضل ان يسجد علم ان السجود للتيمة ونيتها ليس بغير اذا كان
 جانياً يكره استعمال اوانه الذميمة الغصنة للرجال والنساء جميعاً اما للرجل لا يكره
 ولا يمس بان يكون في بيت الرجل اوان من ذهب للتمتع لا بشر منهن لا بأس
 بتكة الحديد للرجل عند الامام خلا فاما المتنقذ اذا اهدى الى المقدس لا يمس
 بالقبول لانها مستنقذ غير مشروط في القرض ولا يمس بمثل لكن التنوع عنه افضل
 اذا علم انه اهدى لاجل الدين فان علم انه اهدى لاجل الدين لا يتورع والسبيل الظاهر

فلام

القيام مقام العلم ان يكون بينهما هداية قبل القرض بسبب الصداقة او القلة او غير
 ذلك او كان المهدى معروفا بأكو د فان لم يكن شئ من ذلك كان مشكلا فينتزع
 ما لم ينقل انه اهدي للاجل الدين وجازت مانت وخذت منها بيضة يجوز اكلها
 عندنا سواء اشتد قشرها او لا ارسال الثالث حرام واما التحليل ففیه من الوعيد
 ما لا يسع هذا المقام في المسائل الاعتقادية وصفت الله سبحانه باليد بالعربية
 والفارسية يجوز وبالعين بالفارسية لا يجوز لا ينبغي ان يقال جهدا بتوفيق برابرت
 لان التوفيق ازالة اما يقال استطاعت با فعل برابرت لا ينبغي لنقل
 خذاي با شذ ومسيح جيزي نيلد لان فيه قولاً بفتاء اجنه والنار وانما
 لا يفتيان عندنا رسالة المصطفى لا تبطل بموته العدالة في الامامة والامارة
 والقضاء شرط الاولوية لا الصحة العلم افضل من العمل عندنا خلافا للمعتزلة سؤال
 عن التوحيد فكيف لا نبياء قيل هذا العبارة على ما اذا تركتم امتكم لا ينبغي ان يسأل العاوي
 قدر ما يمنع عما يضرب به قذاة الاشعار ان لم يكن فيها ذكر الفسق والغلام ونحوه
 لم يكن لا ينبغي للشيخ الجاهل ان يتقدم على الشاب العالم في المشي والجلوس والكلام
 اذا اراد قذاة القرآن يتحفظ واذا اراد التسمية لا مراء لا تعلم ما وراء قدر الحاجة
 من القرآن افضل من الصلوة التطوع وتعلم الفقه افضل من ذلك قذاة القرائن
 في الحام ان لم يرفع صوته لم يكن ولا بأس بالتسبيح والتسليم رافعا صوته اذا سمع
 النداء يسكت عن القراءة رجل يكتب الفقه ويجنبه رجل يقرأ القرآن جاهدا ولا يمكنه
 ان يسمع القرآن فلا يتم على القاري عند القبور لم يكن عند محمد رحمه الله وبه
 ينبغي اذا صار المصحف خلفا ينبغي ان يلف في خدقة طامرة ويدفن في مكان
 طاهر او تحرق الآية اذا قرات بقدرتين ولكل قذاة تفسير اخذ من بمنزلة آيتين
 كقوله لا تقربوهن حتى يطهرن ينبغي للقاري ان كتم في كل يوم وقار
 ابو اليت ينبغي ان يكون في سنة ختمتين ينبغي ان يكون ختم في الصيف في اول
 النهار وفي الشتاء في اول الليل قذاة قل هو الله احد عقيب الختم استحسنة اكثر المشايخ
 لم ينعان دخل في قذاة بعض يكره ان يكون قبله المسجد المتوضا او مخرج او حمام

الريح في
 شرط
 سوال جند وكمية
 علوم ما ذكرتم انكم

في
 في
 في

اربعين

دخول المسي متنعلا مكروه قال الله تعالى فاخلع ثيابك لابس للمحدث ان يدخل
 المسجد في احوه القولين عقد النكاح في المسجد لا يكره بل يتحبب مسجد ضاق على الناس
 ويجنبه ارض لدجل يؤخذ ارضه بالقيمة مكره ما تطيب المسجد بطين بل بما نجس
 يكره ويجعل البريقين فيه للضرورة ولا يكره المسجد وتخذ طريقا فان كان بعذر لم يكره
 ويكره غسل الشجر في المسجد الا اذا كان خاذا بذكره مسح الرجل على اسطوانة المسجد وان كان فيه
 تراب مجتمعا او حصيرة متحركة لا بأس بالمسح به لا ينبغي ان يتصدق في المسجد الجاسم لكنه
 يتصدق قبل الدخول او بعد يكره النوم والاكل فيه لغیر المعتكف واذا اراد
 ذلك شغى ان ينوي الاعتكاف فيدخل ويذكر الله سبحانه بقدر ما نوى او يصلي ثم يفعل
 ماشاء يكره كتابة العلم والقرآن في المسجد باجرة علق بشباب المصلح بعض
 ما يلزم في المسجد الجشيش ليس عليه ان يرد ان لم يتعد الجالوس في المسجد ثلثة ايام
 لمصيبة يكره وفي غير المسجد جازت الرخصة ثلثة ايام والاحسن تركه رفع الصوت
 عند سماع القرآن والوعظ المكروه وينبغي الصوفية من رفع الصوت وتخير
 الثياب يكره ان يكون في دعائه بحق قلان او بحق رسولك وانبيائك كذا ذكره في تجريد
 ان الفضل الكرماني وجاء في الآثار ما دل على اجواز يجوز ان سجد على ماء الكافور
 قال ابو نصر الدبوس والشيخ الامام ابو القاسم الحكيم وبغنى قال ليهودي اطار
 الله بقال رجاء ان يسلم اولي يودي الجزية عن صغار لا بأس به الدعاء عند ختم
 القرآن في شهر رمضان على الكرم المعهود بدعة ويكره لكن لا يقال للمعوم ما لا يفهمون
 مسح الوجه بعد الدعاء لا بأس به اذا كتب المرافة التعويذ لم يجزها زوجها يكره يسلم على واحد
 بلفظ الجماعة لان المؤمن لا يكون وحده سلم عليه وهو يقرأ الحمد لله رب العالمين
 السلام ولم يسمع سقط القرض فان كان المردود عليه اصم يترك تحريك شفاهه سلم
 المسائل لا يجب رده ودخل المسجد وبعضهم ليس في الصلوة يسلم ولو ترك السلام
 لا يكون تاركا لسنن يكره السلام على الشابة تشمت العاطسة العجوزة يجوز
 وللشابة تشمت في نفسها تشمت العاطس واجبان حمد العاطس في شتمه ثلاث
 مرات فبعد ذلك هو مخير يكره الابتداء بالسلام على اهل الذمة بغير ضرورة ولا بأس
 بالرد ولا يذيد على قوله وعليك مر على قوم وهم في معصية يسلم عليهم على قصد

ايعط

القرآن

لم تؤكل المرقه وكذا اللحم اذا كان في حالة الغليان فان لم يكن في الغليان يغسل ويؤكل
من جاع ولم ياكل حتى مات اثم لبس الثياب الجميلة مباح اذا لم يتكبر وتفسده ان يكون
معها كما كان قبلها والافضل ان يلبس ثوباً وسطاً لا جيداً غالياً ولا ردياً غالياً الزين
واللينه ان كان من الحديد لا يلبس ان يلبس الصبي اللؤلؤة وكذا الباطخ ينبغي ان يلبس
الحاتم في خنصر اليسرى ولا يلبس باليمن لانه يشبه بالرد واقص ينبغي ان يحمل الرجل الفطر
الى باطن الكف لا يلبس بتعليق ستور الحديد على الابواب لا يلبس ان يكون ليلة العرس
دق بفر لا يعلن المنكاح اذا لم يكن له جلال ولا يضرب على هيئة التطريز رجل يني
بامرأة ينبغي ان يتخذ وليمة لان الولية سنة لا يباح اتخاذا الضيافة فوق ثلثة ايام
في العرس والوليمة ولا يباح اتخاذا الضيافة عند ثلثة ايام في العرس والوليمة ولا يباح
اتخاذا الضيافة عند ثلثة ايام في المصيبة ولا يلبس بضيافة الذمي السنة في غسل الايدي
قبل الطعام ان يبدأ بالشبان وبعد بالشيوخ وضع المملحة على اخوان وتعليق
الخبز على اخوان بكثرة مسح اليد بكافور يصب على الكتف بكثرة مسح الاصابع والسكين بالخبز
الا اذا كلم بعد ذلك رفع الذلة حرام ما لم يقل صاحب البيت ارفعوا يديكم السكوت
حالة الاكل لانه يشبه بالمجوسى اهل مصر اجتمعوا على ترك الختان حاربهم الامام
لان الختان سنة مؤكدة صبي مخنثون ولا يمكن ان يمد جلده ذكره وخشفة ظامرة
كانه مخنثون يترك ولا يشتر عليه وكذا شيخ من المجوسى او العبد لو سلم وقال امير
البصرة لا يطيق الختان يترك السكوت لا يلبس بنش السكوت والدرام في الضيافة
وعند المنكاح الاشتغال بالتداوى لا يلبس به اذا اعتقد ان في مواله لا الدواء سال
الدم من انفه فكتب فاتحه الكتاب بالدم على جبهته وانفه ونحوه لكشفه والاعالجة
جاز ولو كتب بالبول ان علم ان فيه شفاء لا يلبس به ولكن لم ينقل تعليق التعويد
لا يلبس به ولكن ينزع عند الحلا والقربان اذا احرق الطيب او غيره للبخن افي
بعضهم ان هذا فعل العوام الجاهل الاكتحال يوم عاشور لا يلبس به المداواة بعظم
باللا يلبس به الا ان يكون عظم آدم او خنزير العجين اذا وضع على الجرح ان عرف
ان فيه شفاء لا يلبس به التداوى بلبس الاخن لا يلبس مرض فلم يعالج حتى مات فلا اثم
عليه قال له الطبيب غلب عليك الدم فاخرجه والا تقتلنك الدم فلم يخرج حتى مات

يكبر

الان

لحمته

لم ياع

لم ياع امرأة ماتت حاملاً فشق بطنها من جانب اليسار ويخرج الولد وحكى انه فعل
ذلك باذن الامام فعاش الولد امرأة عاجلة في اسقاط ولدها لم ياع ما لم يستين
شيء من خلفه الكسب فيضة قدر ما لا يد منه قيل كل قارى ترك الكسب فاعا ياكل من دينه
العاجز عن الكسب ان يطوف الابواب فيسأل وقال بعض المتشققين: ومعهم حال
المتزوجة السؤال مباح بطريق الدخلة فان ترك حتى مات لم يكن آثماً وعندنا ياع
رجل منع امرأة عن الغزل له ذلك لئلا يمنع غيره عن الاستيفاء بضمه سراج
والاصطلاح بنائه الا اذا كان ياخذ عن الجمرة وليس لاحد ان يمنع احداً عن الاحتشاش
في ارضه الا اذا ثبت بسبقه لا يلبس بانزاع الحية على الفرس الحطب الذي يوجد في الماء
ان كان لا قيمة له حين اخذه فهو حلال المطرب ياخذ المال بغير شرط فهو حلال له
غرس شجرة الفرساد في الطريق لمن كان لا يضر الطريق لا يلبس به ويطلب له ونحوه وفصاف
مات رجل ويعلم الوارث ان اباه كان يكتسب الا من حيث لا يحل ولكن لا يعلم
الطالب بعينه لكن يرد عليه حل له الارث والافضل ان يتزوج ويتصدق بنية
حفظ ما ابيه الزرع افضل من التجارة لانها اعم نفعاً الصبر على الفقر افضل من شكر
على الغنى الامتناع من الكسب في الاشتغال به على قصد الانفاق في الخير مات وعليه
دين قد نسيه لامن جهة الفصيص من ان لا يواخره كذا اذا مات قبل ان يؤدى
رجل له على اخذ دين لا يقدر على استيفائه كان هو ابرأه خير من لم يدره عليه
اذا سرق من ابيه ومات ابوه لا يواخره اذا كان في الآخرة وآثم في السرقة رجل له
على اخذ دين فتقاضاه فممنوع ظلماً فمات صاحب الدين فاختصومة من الظلم بالمنع
وفي الدين للوارث هو المختار المغني اذا قضت دينها من كسبها اجبر الطالب
على الاخذ لا يلبس بزخرفة البيوت وتخصيصها وتذهيب السقف والعرف الى الآخرة
افضل لا يلبس ببسط الثياب التي عليه النسا ويربساط كتب عليه المكره يكره
الجلوس عليه وان محى بعض حروفه لا تزول الكرامة ويكره ان يعثر الرجل
ذات روع ولا يكره ان يصور صورة الاشجار ويكره النظر في المرأة المتخز من
الذهب والفضة يكتب بالعلم المتخز من الذهب والفضة او من دولن فكل يستوى فيه
الذكر والانثى لا يلبس بمويه السلاج بالذهب والفضة ويكره الرمي الى هدف نحو القبله

يكبر رده

يكبر

عين

وارثه

كتب اسم دعوت او اسم اهل جمل على غرض كره الرعي لان لشكر الحروف حرمة يجوز السبق
 في اربعة اشياء في الحلف يعني لا يجزى وفي الحان معنى النذر من قبل النصل معنى الرعي وفي المشي
 العدو وانما يجوز اذا كان البدل معلوما من جانب واحد بان يقول لصاحبه ان سبقتك
 فليكن اذا سبقتي فلا شئ كلفان كان البدل من الجانبين لا يجوز الا ان يكون بينهما
 ثالث والشرط انه لو سبقتهما اخذ منهما وان سبغاه لم يعطهما شيئا وهو يجوز اذا كانت
 فرسه قد سبق وقد لا سبق والمراد من اجواز الحل والطيب لا الاحتياط وتودع الاضطرار
 في مسألة بين اثنين وشرط احدهما لصاحبه ان كان اجلوب كما قلت اعطيك كذا ولو كان
 كما قلت لا اخذ منك شيئا فهو حلال اي جاز ان يطلب العلم اذا اختلفوا في السابق ولم يكن
 لواحد منهم بيته يعتصم به من لا بأس بالخل اذا خيف من العبد الا باق من قام بتوزيع
 هذه النوايب على المسلمين من جهة السلطنة بالنظر والمعاد لمكان ما جوار رجل في الست
 فاخذت الزلزلة لا يكره الفداء بل يجب كره ان يتخذ الرجل كلبا لا يملكه
 في حمله او حماره جاز ان يطعم سنوره من ذلك وليس له ان يطعم من خنزيره او شئا
 من الميتة البول في الماء الجاري كيكه وكيكه ان يقول قايما الا من عذر كيكه ان يقضي
 حاجته في الطريق او صغف النهر او شجرة مستمرة او شجرة يستظل بها الناس كيكه
 النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء يستحب التبول في ما بين المنجلين بيت
 داس الشجر وبين داس الحنطة يستحب ان ينام الرجل طاهرا ويصيح على شقته الاميت
 يستقبل القبلة ساعة ثم ينام على ياراه اذا خلط ورك الميتة بالدهن جاز ان يستحب
 ويدخ الجلد اذا كان الدهن غالبا لو رفع الطين من طريق المسلمين في ايام السردج
 تنقية للطريق لا بأس لا بأس بان يربط على اصبعه خيطا لتذكره الحادثة يا خذ من ثابره
 حتى يصغر مثل كاجره وخلق الشارب بدعه وقيل سنة خلق العانة ونسف الابططين
 سنة لا بأس ان ياخذ من اطراف الحجية اذا طالت لا بأس بان يقتبض على حية فاذا زله
 على قبضة شئ جئت ولن كان ما زله طويلا تذكره يستحب قلم الاطفاق يوم الجمعة فان راى
 انه جاء واحد قبل يوم الجمعة لم يكره له التأخير قلم اطفاق او جز شعره يجب ان يرفن فان رى
 فلا بأس وان القاه في الكنيف او المختل كره رجل له مجرة فاراد جاره ان يبنى بجنيها
 اتوا لا يمنع من ذلك والا واما ان لا يفعل والسا علم

كتاب الحيل

سائر في الصوم والصلوة والنكاح والطلاق والعتاق والايان والوقت والصدقة
 والبيع والاجارة والوكالة والمضاربة والدين **فصل** في الظهار رجا فاقم في المسجد
 فالحيلة ان لا يجلس على راس الراحه حتى تنقلب فكذا يصح مع الامام نذر صوم شهرين
 متتابعين وصام رجبا وشعبان فاذا ن شعبان نقص بيوم فالحيلة ان يسافر
 من السفر فينوي اليوم الاول من شعبان عمن نذر لمن وجوب الزكوة اذا خاف لزلا او
 يهب النصارى قبل تمام اكل من يثني به ويسلم اليه ثم يستوميه منه اراد ان يؤخر الفدية
 عن صوم ابيه او صلواته وهو فقير فابطل من مئويين من الحنطة فغيره ثم يستوميه ثم يعطيه
 مكره الا ان يتم **فصل** اراد ان يكون لابنته حرم في طريق الحج يزوجهما بعبد
 نفسه ولا يعلم العبد ذلك حلف لا يتزوج باوش فلو تزوج او شيه في خارج او ش زوجها
 منه ففصوله ثم اخبرت فاجازت لم يحنث حلفت امرأة ان لا يتزوج فزوجها ففصوله
 فاخبرها ففقتبضت المهر لم يحنث لا يطلق فلانة في العا اجنبي وخرج بدل الخلع الى حلف
 الزوج لم يحنث وكذا لو تزوج رضية وامرأته او اقربا لرضعها فارضة قال لامرأة
 ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانك طالق ثلثا فالحيلة فيه ان تقول لها انت طالق
 ثلثا على كذا ولا يقبل المرأة فلا منع الطلاق في رواية عن الامام وبه معنى ارادت التحليل
 وخاف ان لا يطلقها الثانية او يعلمها فالحيلة ان يتنكر زوجها عبدا صغيرا فادرا على
 الجماع فيتزوجها منه بشهاك شاهدين فاذا بنى بها ربه لها او يملكها ببيع فاذا ملكته
 وقع الفدية منها ثم يبعث المملوك الى بلد فيباج منها ثم يتزوجها بعد العدة طلق امرأته
 بايضا فابكر فاسيل ان يدخل المرأة بيتا فيه زوجها مخفية فيقال انك تزوجت امرأة
 وهي في هذه الدار فيقول الزوج ليست له امرأة في هذه الدار فيقال كل امرأة لك
 في هذه الدار فمن طالق باين فاذا حلف تبرز المرأة فيظهر طلاقها قال لامرأة ان لم تطحن
 قدر نصفها حلال ونصفها حرام فاسئت فانس طالق فالحيلة ان يجعل الخمر في القدر ويطح
 البييض فيها حلف ثلث طلقات ان لا يتكلم فلانا فالحيلة ان يطلقها واحدة ويدعها
 حتى تنقضي عدتها ثم يتكلم ثم يتزوج حلف لئلا يدخل دار فلانا فالحيلة ان اذا انتهت الى السب
 يحمل مرفوعا ويدخل الدار فكلما اراد ان يدخل مكره في فيه لومة فقال رجل ان اكلتها
 فامرأة كذا وقال الآخر ان طرحتها فموت حرقا فالحيلة ان يطرح بعضها ويأكل بعضها

من نقصان

او ياخذ ما انسان من فيه بغير امره قال لامرأة ان فرتك السنة فانت طالق ثلاثا
فاحلها ان يتركها اربعة اشهر حتى تبين منه بطلته ويكث ثمانية اشهر حتى تنتم السنة ثم يزوجها
طابت كل واحدة من امراته طلاق فاحلها ان يقول طلقت فلانة ان اراد الله
ان يزوج امرأة ويقول طلقت امرأة الاخرى ارادت قطع طمع المحلل يقول له لا اطأ وعلك
حتى تحلف بثلاث طلاق انك لا تخالفني فيما اطلب منك فاذا حلفت مكنته فاذا قذفها
مرة طلقت منه الطلاق فان طلقها طلقت والآفة بك قال ان فعلت كذا فعدى
حد وجميع ما امكك صدقة فاحلها ان يهب ككلمة ممن يثق به ويسلم ثم يفعل ثم يستوفي
اراد ان يكاتب جارية له ويطأها فانه يهبها لابن له صغير ثم يزوجها ان لم يكن له حرة
ويكون اولاده احرا **فصل** فحل جماعة على رجل واخذوا امواله وحلوه
ان لا يجربا بساتيم فاحلها ان يقول له نود عليك اسما فمن لبس بسارق اذا سالناك
قل لا اذا انتهينا الى السارق فاسكت او قل لا اقول فيظهر السارق ولا يخلف
لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ويشق عليه نقل المشاع فانه يبيع المشاع ممن يثق به
ويخرج بنفسه واهله ثم يشتري المشاع منه في وقت يتيسر عليه التحول حلف ليقضيه
حقه ركن الشهر ولا يتيسر عليه ذلك فالتسبيل لبيع منه شيئا بذلك الدين قار
الطالب ان لم اخذ منك حتى غدا فامارة كذا وقال ذلك لزم اعطيتك فعدى حد
فالتسبيل ان يبيع المطالب فيجوز الطالب يأخذ منه جبدا قال لها وفي يدك شراب
ان شربت او صببت او اعطيت غيرك فانت كذا فاحلها ان يرسل فيه ثوبا يشف
الشرا حلف ان لا ينفق على امراته فاحلها ان يواجر نفسه منها ويخرجها ويكتب لها رجل
علم ان امير البلدار لو ان تحلفه ان لا يخالف الملك فكتب على كفة اليسرى الملك فاما قيل
له عبيدك عليك كذا عبيدك كذا ونسأل كذا ان كنت تحالف هذا الملك جعل الرجل
يشير بيده اليمنى الى الملك المكتوب على الكف وكلتا يديه في الكف وهو يقول لا اخالف
هذا الملك فلم يحث **فصل** وقف وخاف ان يسطر قضي على قول الامام فعليه
ان يقره من الوقف انه رقت القاض من قضاة المسلمين فامضى ذلك فلا يبطل
بعد ذلك ابدأ اراد ان يبيع الكرم مشاعا ومولم يبعه قاله فالتسبيل ان يبيع الكل
منه ثم يبيع النصف حلف لايبيع هذه الجارية ولا يهبها ببيع النصف بكل الثمن

مدفوع
في كل سنة
في كل سنة
في كل سنة

وناذك

والسب

ويهب النصف فلم يحث اراد البائع ان يامر صدقة المشتري فاحلها ان يامر اذا اراد
بيعه ان يقول ان فاصحتك في عبيد صدقة الوكيل بشرأشي بعينه بثمن معين اذا اراد
ان يشتري لنفسه فاحلها ان يزيده ثمنه شيئا قليلا او يامر ان يشتري له المشتري
انافضة بدراهم وليس مع الاقليل دراهم فادان يتفرقا ولا يبطل فاحلها ان يتفرقا
ما عنده ثم يستقرض منه ثم ينقد ثم يستقرض وهكذا الى تمام الثمن ومثل هذا يفعل
في السلم اراد دفع الشئ يقول له اشتره مني فابيعك بقل مما اشتريت فاذا اجابه بطلت
شفعة الوكيل بالبيع اراد ان يكون العهدة على غيره فانه يامر فيبيع كحضرة الوكيل
الاول فيجوز ويكون العهدة على الثاني الوكيل بالبيع اراد ان يشتري ذلك الشئ لنفسه
فالتسبيل ان يبيع ممن يثق به ثم يشتريه استقرض من رجل عشرة دراهم فلم يرغب
الا ببيع درهمين فاحلها ان يشتري ما يراه في يد رجل درهمين ويستقرض منه عشرة
خوصم اليه ضيعه بغير حق فادان يسقط اليهم فاحلها ان يقول لا بقر لابنه الصغيد
بالضيم اراد ان لا يكفل الانسان بنفسه ان يقول ان كلفت كلفت منه فلقد علمت ان
ان اتصدق بغلس فاذا اطلب منه الكفالة يقول قد حلفت ان لا اكفل حيلة اثبات
الدين على الغايب ان يكفل المطالب رجل عن الغايب فيجوز موثما انه يقدم الكفيل
الى القاضي فيقول ان لي على فلان اسلم الغايب كذا وان هذا كفيل عنه فيقول
الكفيل انه كفلت عنه لكن لا لوري لزمه عن علي الاصيل دينام لا فيقيم
المدعى البينة على ذلك فيقضي له بذلك القاضي بالدين على الغايب ثم انه يبرئ الكفيل
اراد المزمن ان لا يبطل الدين بهلاك الرهن فانه يشتري منه عبدا بذلك الدين
ولا يعقبض فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات المطالب يكون الطالب احق به
من ساير العزما ولو قضى عنه حال حيوة اقاله البيع اراد ان يرهن نصف دله
مشاعا ببيع نصف الدار من الذي يطلب الرهن ويعقبض منه الثمن على ان المشتري
باختيار ويعقبض الدراهم ثم ينقض البيع بحكم اختيار فيبقى في يده بقره الرهن بالثمن
اراد ان يجعل المال مضمونا على المضارب فاحلها ان يتقرض المال منه ويسلم اليه
ثم ياخذ منه مضاربة بالنصف ثم يدفع الى المستقرض ويستعين منه في العمل واخرى
ان يتقرضه المال ويخرج اليه درهمين آخرين ويعود معه شركة العنان والعمل عليهما

غيره

والحال بينهما قال أبو الليث من أراد به حيلة أن يهرس من أكرام فلا بأس أصلاً بقوله
لرجل اشترى صاعاً من تمر بصاعين من زبيب ملاً بعت تمره بسلعة ثم انتفعت
مراً والله أعلم **كتاب أبي الفتى** من كثر بعضهم
الافتقار لقوله عم أجركم على النار أجركم على الدنيا وعن سلمان الفارسي أن ناساً
كانوا يستفتونه فقال ماذا خير لكم وشرياً والظاهر أنه لا يكره لمن كان أهلاً لقوله
فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون فكان هذا أملاً بالاجابة عن السؤال وقاسم
المفتي بدخل بين الله وبين عباده ومن عسى عدم لا تتكلموا بأحكامكم عند أهلها فتظلموا
ولا تنصروا أصلاً فتظلموهم وتأويل ما رواه إذا لم يكن أهلاً وبه نقول لقوله عم
من افتى الناس بخير علم لعنة ملائكة السموات والأرض ولا ينبغي لأحد أن يعفَى
الآن يعرف أبا ويل العلماء ويعلم من أين قالوا ويعرف معاملات الناس فإن عرف
أقاويل العلماء ولم يعرف مذاهمهم فإن سئل عن مسئلة يعلم أن علماء الذين
ينحل من ذهابهم قد اتفقوا عليه فلا بأس بأن يقول ماذا جاز وهذا لا يجوز ويكون
فعله على سبيل الحكاية ولكن كانت مسأله قد اختلفوا فيها فلا بأس بأن يقول جاز في قول
فلان وفي قول فلان لا وليس له أن يجيب بقول بعضهم مالم يعرف حجة وعن
أبي يوسف وزفر وغيرهما أنهم قالوا لا يحل لأحد أن يعفَى مالم يعلم من أين
قلنا قيل لعصام بن يوسف أنك تكثر الخلاف لا حجة حنيفة رحمه الله قال لا يا
حنيفة أوتيت من النهم مالم نوت فادررهم مالم ندرر ولا يسعنا أن نعفى
بقوله مالم نهم وسئل محمد بن الحسن رحمه الله متى يحل للرجل أن يعفَى قال إذا كانت
صوابه أكثر من خطئه وعن أبي بكر الاسكاف البلخي من عالم في بلدة ليس هناك أعلم منه
هل سمع أن لا يعفَى قال إن كان من أصل الاجتهاد لا يسعه وقال أهل الاجتهاد
أن يعرف وجه المسائل ويتأخذ أقرانه إذا خالفوه وقيل بأنه شرط للاجتهاد
حفظ المبسوط عن خلف بن أيوب قيل له لم لا تعفَى وانت تعلم أنه ليس من مدان
البلدة أحد أعلم منك فقال إرايت لو دخلت كأنك أنت تعلم أن يعفَى وليس هناك أحد
أعلم منك وعن بعضهم قال لو أن الرجل حفظ جميع كتب أصحابنا لا بد أن يتلمذ للفتوى
حتى يهتدى إليه لأن كثر من المسائل يجاب عنه على رأي أهل الزمان فما لا يخالف الشريعة

علامة

وعن أبي بكر الاسكاف الفقيهان إذا رأى من واحد منهما رأياً في مسئلة فإنه يسبح
لواحد منهما أن يأخذ بقول صاحبه وعن ابن مسعود رحمه الله قال من سئل عن علم وهو
عنده فليقل وإن لم يكن عنده فليقل الله أعلم فإن من العلم أن يقول بما لا يعلم لا أعلم
سئل عن شد لعين حكيم عن قوله لم لا خلق الله لهم على صورته فقال نؤمن بالله
ولا ننسره قال أبو الليث هذا أمر الله به والكراخون في العلم يقولون آمنا بـ
وعن ابن مسعود رحمه الله أن الذي يعفَى الناس بكل ما يسألونه لمجنون وعن ابن
شبرمة أن من المسائل ما لا يحل للسائل أن يسأل عنها ولا للجيب أن يجيب عنها وعن الشعبي
قال أسألوا عما كان ولا تسألوا عما لا يكون حكى لنا أبو يوسف دخل على هارون الرشيد
وعنده اثنان يناظران في الكلام فقال له هارون أحكم بينهما وقال أبو يوسف رحمه الله
إنما اخوض فيما لا يعينني فقال له الخليفة أحسنت وأمر له بمائة ألف درهم وأمر
بأن يكتب في الدواوين أن أبا يوسف رحمه الله أخذ مائة ألف درهم بترك مالا يعين
وعن الحسن البصري أنه ترك الدراهم نحواً من مائة ثم عاد فقيل له في ذلك فقال وجدت
رأيت لهم خيراً من رأيهم لأنفسهم إذا قيل لمفتي يجوز هذا فكر رأسه أن نعم يجوز أن يعمل
بما أشار إليه ثم الفتوى على الإطلاق على قول أبي حنيفة رحمه الله ثم يقول أبي يوسف رحمه الله
ثم يقول محمد بن الحسن ثم يقول زفر بن الهذيل وأحسن بن زياد وقيل إذا كان له حصة
في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والاول أصح إذا لم يكن المفتي مجتهداً لأنه كان
أعلم العلماء في زمانه حتى قال الشافعي رحمه الله الكس كملهم عيال لبي حنيفة في الفتنة
ولهذا قيل سئل لبي حنيفة سبعم اثنان العلم وعن القاضي الإمام علي السعدي السبيل
عن فقيه ميم أفيتا بجوابين مختلفين أي الجوابين يتبع قال قول أخفهما بعد
أن يكون أو رعهما لا ينبغي لأحد أن يفسر القدران برأيه مالم يتعلم أو يعرف وجه
الدعوة وأحوال التنزيل لو سأل سائل لئلا يسهل هل يقدر على أن يخلق مثله يقال له
السؤال محال لأن الذي يخلق لا يكون مثل الخالق والسؤال المحال لا يلزم
الجواب عنه ولو سأل سائل أن الله سبحانه هل يعلم عدد أنفاس أهل الجنة يقال لئلا يسهل
يعلم أنه لا عدد لأنفسهم لو سئلنا عن شفعوى علمي ثلث طلاقات بالذكاح
هل تحل له المتام معها إذا تزوج عند الشافعي أم لا أجيباً عن أبي حنيفة لا ينبغي

للمفتي ان يحج للمفتي اذا لم يسأل عنه يسبغ للمفتي اذا ظهر عنده انه اخطا ان يرجع عنه
 ولا يستحي ولا يأنف فانه يحكى عن لبي حنيفة رضي الله عنه او غيره اجاب مسئلة فتاوى
 نوح بن دراج وكان من اصحابه اخطات فقال نعم وان شئت يقول كادت تنزل به من
 خالق قدم لولا تداركها نوح بن دراج وعن لبي حنيفة لان يحفل الرجل عن فريضة خيبر
 من ان يصيب من غيرهم قتل من قتل فكرته اشده عشرة من ركب العجلة لم يامن الكهولة
 وقيل من لم يستوف ما سئل عنه واستفتي فيه لم يكسب كذا يجب لبعضهم اذا استغفرت عما فيه
 تحريم واحلال فلا تجل فقي فتياك اخطار واموال فان اخطات في الفتوى فليس الامر
 والحال وان احسنت لا يعدوك اعجاب ولا لا قيل معنى قوله عدم المجتهدا اذا اخطا
 فله اجد واحد اذا كان اجتهاده في محل الاجتهاد فاما اذا كان بخلافه فلا المفتي اذا سئل
 عن مسئلة ينبغي ان ننظر فيها فان كانت من جنس ما يفصل في جوابها يفصل ولا يجيب
 على الاطلاق فانه يكون مخطئا كحوما اذا سئل عن رجل وكل آخران يزوجه امرأة
 على الف درهم فوجه الوكيل على الف وزاد ما من قبل نفسه شيئا يجوز النكاح ام لا
 فان اطلق الجواب بلا او نعم فقد اخطا ينبغي ان يقول لنزاد شيئا معلوما لم يجز لانه
 خالفه وتزله زيادة مجهولة نحو ان يهدي اليها هدية فان كان مهر مثلها الف او اقل
 جاز ولنزاد اكثر لا وكذا اذا سئل عن تزوج ام ولد انسان بغير لون مولا فامم اعتقت
 يجوز النكاح ام لا فان قال نعم او لا فقد اخطا ولكن يفصل فيقول ان دخل بها
 الزوج قبل اعتناق المولا جاز لانه لم يجب عليها العدة من المولا وان لم يدخل بها
 لم يجز لانه وجبت عليها العدة من المولا حين اعتناقها فلا ينفذ النكاح في العدة وكذا
 اذا سئل عمن باع بدين احد ماله والاخر غيره صفقة واحدة بغير اذن الغير يجوز
 البيع ام لا وهل للمشتري الخيار ام لا فان قال لا او نعم فقد اخطا وينبغي ان يقول
 ان اجاز المولا الاخر جاز البيع فيها وان لم يجز فان كان المشتري علم وقت الشراء بذلك لزمه
 البيع في الواحدة حصته من الثمن وان لم يعلم بذلك الا بعد البيع ان علم قبل القبض فله ان ينقض
 البيع وان علم بعد قبضها لزمه عبد البائع حصته وكذا اذا سئل عمن لعن رجلين دين
 فاخذ من كل واحدتهما خمسة وخطهما ثم وجد بعضهما بنهر حرم وكل واحد منهما ينكر هل لعن
 على احد ما ينبغي ان يقول لنزوجهما دون الستة بنهر حرم لم يرد شيئا وان وجد ستة بنهر حرم

اصبت 2

ينبغي ان

ان

ان يرد على كل واحد منهما درهما ولو وجد سبعة يرد على كل واحد منهما درهماين
 وانه ثمانية ثلثة وعلى هذا الكس وكذا اذا سئل عن رجل تزوج بحالة ثمانية ان يقول
 ان كانت الحالة لامة اولايه وانه لم يجز وان كانت لايه جاز لانه لا فزاية بينهما
 ولو سئل عمن يزوجه بعتة عمته يقال له لنكحت العمة لايه اولايه وانه لم يجز وان كانت
 لامة جاز واذا سئل عن رجل تزوج امه واخته من آخر عقد وافتي الفقهاء باجواز
 كيف يكون يقول صورتها جارية بين اثنين جاءت بولد فادعياه فهو ابنتها فان
 كبر الغلام وله اخت من هذا الاب اخت من هذا الاب كلتا ماما من غير امه فزوج اخين
 والام من رجل بعد موت ابيه حكم باجواز لانه لا فزاية بينهما ولو اسئلت عن رجل
 خرج تاجرا وترك امراته في المنزل فورد عليه كتاب امراته انه قد تزوجت زوجا
 اخذ فابعت اليه كل شهر شيئا للنفقة كيف يكون من هذه المسئلة فتقول هذا رجل كانت
 امراته بنتا لمولاه فمات مولاه فورثته وربط النكاح فكتبت اليه وهو عبد لها
 ان ابعت اليه النفقة عن الامام لبي بكر الاشكاف البجلي فان كان المنقضي اذا اخرج على
 لبي نصر بن سلام ويقول جئت من مكان بعيد فتمثل هذا البيت فلا تكن ناديناك
 من حيث جئت ولا تكن علينا عليك المزامبة قال الفقيه ابو الليث ينبغي ان يرفق
 في اول الامر ويقول حتى اخرج من هذا الامر فاذا اخرج عليه بعد ذلك جاز له ان يجيب
 بمثل هذا وفي الجملة يجب ان يكون المفتي حليما رزينا ليتن القول منبسط الوجه
 وينبغي ان يتقدم من جاء اولاً ولا يقدم الشريف على الوضيع وعن ابن عباس ر
 انه قال راس العقل ان يعفو الرجل عمن ظلمه وان يتواضع لمن دونه وان يتدبر
 ثم يتكلم واذا اجاب المفتي ينبغي ان يكتب عقيب جوابه والله اعلم ومخوفه قتل في الماييل
 الغرضية الدينية التي اجمع عليها اهل السنة والجماعة ينبغي ان يكتب الله الموفق او يكتب بالله
 التوفيق او يكتب بالله العصمة **كتاب الفوائد**
 في اخير عن النبي وم ان كل شئ عماد وعماد هذا الدين الفقه وروى انه قال
 افضل المجالس عند الله ثم مجلس النظر فان فيه تلخيص حجج الله تعالى وروى انه عم
 قال من تعلم العلم رياء وشحته لم يكن في النار احداً أشد عذاباً منه وليس نوعاً
 من انواع العذاب فيها الا كسوفه وفي الحديث من انتقل البتة غفارة له قبل ان يخط

قاله كان الشجرة

في كتاب الفوائد
 في اخير عن النبي وم ان كل شئ عماد وعماد هذا الدين الفقه وروى انه قال

وقال نعم من درس مسنة من العلم سلاسل ما است وتترك ابنا فالمال كله له
 اعطاه الله تعالى اجرا رحمة اربعين التي سنة وروى ان الله تعالى خير سليمان بن
 العلم والملاحة اختار العلم فاعطاه الله العلم والملاحة جميعا ففيل الفضل بالعلم والادب
 لا بالاصل والنسب عن ان نفع ترج العلم قلاوة والادب افادة ومجالسة العلماء زيارة
 وعن عروة بن الزبير رج انه قال لا ولادة تعلموا فانكم ان تكونوا اصغارا قوم
 عسى ان تكونوا كبارا آخرين ففيل من لم يتعلم في صغره لم يتقدم في كبره ففيل من لم يزد
 الرقاد عدم المارد عن لقمان الحكيم انه قال لا تكثر النوم والاكل فان من
 اكثر منهما جاء يوم القيامة مفلسا عن الاعمال الصالحة ففيل من اخلا الى التواني
 حرم الامانة وفيل ما اشتهر العسدا اختار الكسل من جبال نال من طلب الشئ وجرو جدا صله
 قلوبهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ففيل خذلين المني على قنا طير
 المحن ففيل لا من عيسى بن ميم نلت ما نلت قال بل ان سؤل وقلوب عقولهم بدن
 في السراء والضراء صبور عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم قال تغفروا
 قبل ان تسودوا ففيل معناه قبل ان تترجوا قال نصير بن محمد بن لام البليخ العلم
 ميت وجيوة الطلح فاذا جتي ففيل ضعيف وقوته الدرس فاذا قوتى ففيل
 محتجب فكشفه المناظرة مع الموافق والمخالف فاذا انكشف ففيل عظيم فنتاجه
 العمل عن محمد بن سلم من لم يخدم هذا المصناعة كخلف اليه كما يخلف الى السوق
 لا يدرج اليه كمن شئ عن نصير بن يحيى قال كان شابان يختلفان الى الحسن بن زياد
 فقال احدهما لصاحبه الا ترى الى حرص هذا الرجل يعني الحسن وقلت عليه
 البارحة وهو يمشي وخادمه يدرس كتابا وهو يسمع ومن لبى يوسف رج اختلقت
 الى لبى حنيفة رج حنسا وعشرين سنة ما فاتني فطر ولا افصح اعلم ان نبينا صلوات
 محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن قاسم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن
 مزهر بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن نضر بن كنانة بن حزيمة بن
 مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان واسم امه امية بنت وقب بن
 عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة بن توفى ابوه وامة حامل به وتوفى جدوه وهو
 ابن ست سنين وخطبه التي ارضعته تسمى حليمه كان ميلاده يوم الاثنين من شهر

وكانت امه امية بنت وقب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مزهر بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن نضر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان واسم امه امية بنت وقب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة بن توفى ابوه وامة حامل به وتوفى جدوه وهو ابن ست سنين وخطبه التي ارضعته تسمى حليمه كان ميلاده يوم الاثنين من شهر

ربيع

ابو
ذكره

ربيع الاول ووفاته يوم الاثنين من ربيع الاول من في اليوم الذي ولد فيه فلما
 الفصح ودفن في ليلة الاربعاء في وسط بيت الليل وحل الله تعالى اليه ومما ابن اربعين
 سنة واقام بعد الوحي بمكة ثلث عشرة سنة ثم هاجر الى المدينة وتوفى ومما ابن ثلثين
 سنة وبيع تسع نسوة وكانت خلافة لبى بكر عبد الله بن لبى فحاذ باجماع الصحابة
 الصحابة رضوان الله عليهم وخلافة علي بن طالب كرم الله وجهه كذلك **اعلم**
 ان صاحبنا هينا ابا حنيفة رضي الله عنه هو النعمان بن ثابت بن روطي في نسخة
 مكان روطي المرزبان قد ادر كمن عهد علي بن لبى طالب جملته يعطيه اليه وهو صغير
 وقد وعاله بالبركة كذا في النسخة وقد صح انه سمع احدى من سبع من الصحابة
 رضوان الله عليهم بعضهم ذكروا منهم الحسن بن مالك وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن
 الهادي ووايلد بن الاصنع وجابر بن عبد الله رضوان الله عليهم ومنهم انا
 منهم غايث بن عجرة وهو كان اخذ العلم من الرجال كثيرين الا انه يكسب
 في الفقه الى حماد بن سليمان وهو كان من تلاميذ ابراهيم بن يزيد النخعي وهو اخذ
 العلم من علقمة وهو شرح القاضي وهو اثنان عرو على وابن مسعود رضي الله عنه
 ومؤلف من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اتفق لانه حنيفة رج من الاصحاب طام يتفق لاحد
 وقد وضع هذا المذهب شوري ولم يستبد بوضع المسائل وانما يلقنها على اصحابه
 مسيلة فيعرف ما كان عزيم ويقول ما عند ويأخذهم حتى يستقر احد القولين
 فثبت ابو يوسف رج حتى اثبت كلها وقد اوردك بفهم ما عرجت عنه اصحاب القرائح
 وقيل كان محمد بن الحسن صاحب رواية وكانت بدية ابي حنيفة كروية وحكي لبت
 اغرابيا دخل على لبى حنيفة رج ابو واوأم بواو بن فقال ابو حنيفة بواو بن فقال الاعانة
 بارك الله فيك كما بارك في لا ولا فتجر اصحابه وسأله عن ذلك فقال الاعانة سألني
 عن التشهد بواو بن كتشهد بن مسعود ام بواو كتشهد لبى موسى الاشعري ففكر
 بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ففيل مات لبو حنيفة
 رضي الله عنه ومما ابن سبع سنين سنة بتارح سنة خمس وامة وامة
 النافع فهو ابو عبد الله محمد بن لؤي بن العباس بن عثمان بن نافع بن التاييب ابن
 عبيد بن عبد بن يزيد بن قاسم بن عبد المطلب بن عبد مناف ولد له ثمانية

وخلافة عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه بتقليد
 وخلافة عثمان بن
 عفان رضي الله عنه بجمعة
 الصحابة رضوان الله
 عليهم لبعضهم
 ينسب

